بلديات العراق

في العهد العثماني

١٥٣٤ م - ١٩١٨ م

دراسة تاريخية وثائقية

تأليف الدكتور

عبد العظيم عباس نصار

بلديات العراق في العهد العثماني

١٥٣٤م-١٩١٨

دراسة تاريخية

تأليف الدكتور
عبد العظيم عباس نصار

هوية الكتاب

- اسم الكتاب: بلديات العراق في العهد العثماني
- المؤلف: عبدالعظيم عباس نصار
- الناشر: المكتبة الحيدريّة
- الطبعة: الاولى ١٤٢٧ ـ ١٣٨٥
- ليتوغرافي: آل البيت عليهم السلام
- المطبعة: شريعت
- الكمية: ١٠٠٠ نسخة
- ردمك: ٩ – ٠٧٤ – ٥٠٣ – ٩٦٤
- ISBN 964 - 503 - 074 - 9


بسم الله الرحمن الرحیم

المحتويات

المحتويات

مقدمة البحث وتحليل المصادر

أهمية البحث :

على الرغم من كثرة وتنوع الدراسات والابحاث التي تناولت تاريخ العراق في فترة الاحتلال العثماني وقيمتها التاريخية التي لا يمكن انكارها، الا انها لم تنل حظها الكافي من البحث والدراسة في موضوع نراه من اهم المواضيع التي سارت جنباً الى جنب مع التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الا وهو موضوع البلديات في العصر العثماني الذي يعد مفتاحاً لفتح كثير من الملفات التي بقيت مقفلة والتي بفتحها يمكن للباحث والقارئ بيان ومعرفة كثير من الجوانب المتعلقة بالحياة الاجتماعية وبالوضع الاداري للعراق، مع علمنا المسبق والمتواضع بشحة المعلومات المختصة بعموم التاريخ العثماني وهو ما اتصف به هذا التخصص.

واذا ما أخذنا بنظر الاهتمام ان مقياس رقي الامم ودرجة نهوضها يعتمد بالدرجة الاساس على مقدار النمو والتطور الاداري والاجتماعي مع تطور مجالات الحياة الاخرى والتي تسير في خطى سريعة ومضطردة وفيما يمكن تقديمه من خدمات تساعد في عمران البلاد وتحضرها وتمدنها، فأن ذلك يتطلب اقتفاء وتلمس وبحث آثار هذا التطور بما يعزز عمل مؤسسة البلديات، وما يمكن أن تؤديه من دور في هذا الجانب، لكونها تعد من اكبر المؤسسات التي لها مساس مباشر في تمدن وعمران البلاد وازدهارها، ولا يمكن في أي حال من الاحوال غض النظر عن دورها الفاعل في تخطيط المدن وخلق الظروف المناسبة التي ينمو فيها العمران وتعم شوارعها النظافة والضياء، فضلاً عما تؤديه من مشاريع خدمية تتمثل في ايصال مياه الشرب والمحافظة على الامن والاستقرار، والاهتمام بالجانب الصحي في وقت كان يغيب فيه مبدأ التخصص في العمل، بحيث كانت البلديات تؤدي كل هذه الاعمال وغيرها من المهام والوظائف.

وهذا في الواقع ما يدعونا الى القول : بأن مصطلح البلديات لم يكن مصطلحاً متداولاً خلال العهد العثماني حتى عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م عندما تم صدور الفرمان السلطاني ليعلن فيه عن انشاء بلدية في المنطقة السادسة للعاصمة استنبول في الحيين (غلطة-بك اوغلي).

وان مجمل الاعمال التي تقوم بها الدولة في المناطق الاخرى تشير ضمناً الى هذا المصطلح حتى ظهر في فترا ت لاحقة واصبح قانون من قوانين الدولة المعروفة والأساس الذي يعتمد عليه في سن القوانين واللوائح التي تنظم عمل البلديات في الوقت الحاضر.

ولا يخفى ان كثيراً من حوادث التاريخ في الفترة موضوع الدراسة، يمكن فهمها ورسم ابعادها من خلال ما تقدمه البلديات، وبما يلقي الضوء على كثير من معالم التاريخ الاجتماعي والاداري التي ظلت مبعثرة في امهات الكتب وبطون الوثائق المقفلة والتي غفلت عنها بعضاً من اقلام الباحثين ممن آثر الاهتمام بالجانب السياسي دون غيره، على الرغم من ان موضوع البلديات من المواضيع التي تتسم بالتطور والصلة الوثيقة بين مظاهر الحياة المختلفة، كما انها تعطينا صورة واقعية وموثقة تمتاز بالصراحة والوضوح ما لم تمتد اليه خيالات الناقلين ولم يفسدها طابع التحليل الشخصي بسبب توافر عنصري الزمان والمكان في وثائق دراستها.

وانطلاقاً من هذه الاهمية وحرصاً منا على اعتماد مبدأ الاصالة والجدية في منهج البحث العلمي، فقد آثرنا القيام بهذا العمل الذي تفتقر اليه مكتباتنا بحسب علمنا المتواضع، سوى ما تناثر من بحوث هنا وهناك وما احتوته تلافيف الكتب والمؤلفات، لذا بات من الضروري ايجاد دراسة اكثر عمقاً وشمولاً، وتقديم عرض لأهم الفعاليات التي تضطلع بها البلديات، مع ادراكنا العميق وقناعتنا الكاملة باستحالة التوصل الى كل مكونات وعوامل البحث العلمي او الاحاطة بجميع اسباب الحوادث التاريخية المرتبطة بالموضوع على الوجه الاكمل.

والحق فأن استحداث هكذا مواضيع يلفت النظر الى ظاهرة من ظواهر التطور في الحضارة العربية الاسلامية التي لا غنى للتاريخ الحديث عنها، وذلك من خلال قابليتها على التكيف والتشكل من جديد بما يتلائم مع حوادث العصر المختلفة والانسجام مع تقدم المجتمعات وحاجاته الى نظم ومؤسسات جديدة تعتمد في الاصل على ما انتجته الحضارة الاسلامية من تشريعات اخلاقية نظمت عمل المجتمع في ظل كيان متكامل ومزدهر.

فنظام الحسبة الاسلامي الذي تكاملت حلقاته في العصر العباسي والذي يعني في الاساس الامر بالمعروف اذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر اذا ظهر فعله، لهو اوضح دليل على مدى التواصل والتلاقي بين الارث الحضاري العربي الاسلامي ومكونات التاريخ الحديث، لما يقدمه نظام الحسبة من خدمات واعمال تشبه الى حد كبير جداً ما تقوم به ادارة البلديات في التاريخ الحديث بل وحتى الوقت الحاضر على حد سواء، هذا فضلاً عما تضطلع به من وظائف اخلاقية ورقابية على مختلف مؤسسات الدولة ما تفتقده بعض مؤسساتنا في الوقت الحاضر.

ولعل كل هذه العوامل مجتمعة وغيرها من العوامل الاخرى كانت من البواعث التي دفعتني الى دراسة هذا الموضوع والوقوف على الانجازات التي حققتها البلديات في فترة الاحتلال العثماني للعراق التي تعد اطول فترة زمنية قياساً بأحداث التاريخ الاخرى التي مرت على العراق.

خطة البحث :

لقد انتظمت هذه الدراسة في اربعة فصول يسبقها تمهيد. واوضحنا في هذا التمهيد امران.

الاول: الواقع العمراني والخدمي للمدينة العراقية منذ عهود الخلافة الاسلامية وخلال العهد العثماني مما ساهم في ارساء القواعد ووضع الاسس التي ساعدت في ايجاد النظم القانونية للبلديات في التاريخ الحديث. كما شكل ذلك مدخلا هاما من اجل فهم طبيعة المدينة العراقية وكيفية تخطيطها واهم التغيرات التي طرأت عليها بحكم الظروف السياسية والعسكرية وبحكم ظروف عدم الاستقرار التي شهدتها تلك المدن. وبالاخص في الفترات التي تلت سقوط الخلافة العباسية سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م وحتى في اثناء فترة الاحتلال العثماني للعراق.

كما تم عرض الطبيعة الاجتماعية لولايات العراق من خلال ملاحظات ومشاهدات الرحالة الاجانب. وبالاخص الذين ارتادوا بغداد كونها مركز الثقل الاداري والسياسي فقد اجاد هؤلاء الرحالة الى حد ما في وصف محلات بغداد وشوارعها وازقتها واسواقها واعداد سكانها.كما تم التطرق الى طبيعة الواقع الصحي في فترة الاحتلال العثماني في المدن الرئيسية.كما قدمنا وصفا لطرق المواصلات والوسائل المستخدمة فيها والتي كانت تقليدية بطبيعة الحال. فضلا عن محاولات بعض القنصليات الاوربية في تحسين الطرق البرية والنهرية من اجل خدمة مصالحها مثلما فعلت شركة الهند الشرقية لربط ممتلكاتها بالعراق باقصر الطرق واصدار الفرمان العثماني في ذلك لتسيير السفن التجارية الى العراق عام ١٢٥١هـ/١٨٣٥م. ومثلما حدث في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٣٩-١٣٢٧هـ/١٨٦٧-١٩٠٩م) عندما ظهرت فكرة انشاء مشروع سكة حديد بغداد. ومن ثم انتقال هذا الامتياز الى البنك الالماني عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م.

كما أفردنا شيئاً من الاهتمام بالمساجد والجوامع التي لم تكن اقل اهمية من غيرها كونها تشكل طابعا عمرانيا وتخطيطياً مميزاً. وقد نالت شيئا من الاهتمام من قبل الولاة العثمانيين. هذا فضلا عن المراقد المقدسة التي خصصت لها الاموال لاعمارها

والاهتمام بنظافتها, وكانت هذه الامور منوطة الى الدوائر التي كانت تقوم مقام البلديات.

اما الأمر الثاني من التمهيد فهو الذي تطرقنا فيه الى مكانة الخدمات البلدية وموقعها بين القاضي والمحتسب والاصناف الخدمية. ويُعد ذلك حلقة وصل مكملة لفهم التسلسل التاريخي والاتساق الموضوعي للاصلاح التي شهدت تطورا في بنيتها ومكوناتها. فقد قمنا بعرض جدلية التطور لارباب الحرف والاصناف مع القوانين البلدية التي شهدت هي الاخرى تبعا لذلك تطورا في فلسفتها الحديثة. والتي تتلاقى مع عمل وآلية ووظائف جهاز الحسبة الاسلامي.

وتأسيسا على ذلك فقد احتوى هذا الجانب ايضا على مناقشة ماجاءت به هذه الوظائف من تطور في ادائها ما اصبح جزءاً من بنية وشكل المدينة العراقية واعرافها وتقاليدها, مع ما توارثته من قيم مثل الطرق الصوفية التي تدخل عاداتها ضمن عادات وتنظيمات الهيئات الحرفية. فكان لها من القوانين ما مكنها من التدخل في شؤون تلك الهيئات والاشراف على امورها الادارية والمالية وحل المنازعات بين افرادها ووضع مبادئ لتسير عليها ومحاسبة مخالفيها. كاقرار الاسعار ومراقبة السلع وتنظيم حساباتها في دفاتر الدولة تحت رعاية شيخ الاصناف الذي يشرف على ذلك كله ويكون مسؤولا امام الوالي. وهي من جملة الامور المشتركة التي تتداخل مع عمل البلديات والحسبة .

كما بينا التطور الذي اصاب عمل المحتسب في هذه الفترة والذي دخل مرحلة جديدة بحكم تطور الاوضاع الادارية والاقتصادية للدولة فأصبح يسمى (الشيخ) او (النقيب) (يكيت باشي)، واشرنا الى طريقة انتخابه من قبل هيئة الشيوخ (اختيارلر).

كما ناقشنا تأثير اصحاب الحرف والطوائف او الهيئات النقابية هذه على الجانب السياسي، اذ تعاظمت اهميتهم الاقتصادية والاجتماعية في القرن الثامن عشر بحيث تمكنت بعض الاسر القوية من تولي امر الدفاع عن اصحاب الحرف والمدافعة وازالة المظالم عنهم مثلما فعلت اسرة آل الجليلي في الموصل. وشكلت بعض التنظيمات التي

تقودها الطرق الصوفية ونقابة الاشراف في سوق الشورجة في بغداد خطراً عندما وقفت الى جانب المملوكية لمناوئة العثمانيين عندما حاولوا فرض والٍ جديد على بغداد.

كما حاولنا توضيح الصلة بين وظيفة عمل البلدية مع وظيفة القاضي والمحتسب حتى زادت سلطة الاخير على اصحاب الحرف والاصناف ومراقبة السوق والتدخل في تقرير الاسعار والتأكيد على ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية الى ان تعدى ذلك الامر الى جمع الضرائب بالتعاون مع صاحب الشرطة في التجوال للاشراف والمراقبة على المرافق العامة التي تقدم خدمات للمجتمع كالاسواق والحمامات والمباني وشؤون الامن، ويعد هذا الامر تطوراً في عمل المحتسب بشأن الصلاحيات التي اعطيت له والمهام التي كلف بها وبالاخص جباية الضرائب ومساندة رئيس الشرطة له.

وقد رافق تطور الحياة الاقتصادية ونمو الاسواق مع نشاط حركة التجارة الى ايجاد هذه التنظيمات او الهيئات الحرفية التي تنظم عمل اصحاب الحرف وتقرر الاسعار وتحافظ على شرف المهنة واسرارها وحفظ الامن والنظام وغيرها من الامور التي كان على المحتسب القيام بها والتي تصب في صلب عمل البلديات التي تعد مرادفة تماماً لاعمال البلدية.

كما ناقشنا دور القضاء والعلاقة الوطيدة التي تصله مع المحتسب، فكلاهما جهازاً ادارياً هاماً في تنظيم وادارة شؤون السوق والاشراف على مؤسسات الدولة في هذه المرحلة، مستعرضين في عين الوقت انواع ومراتب القضاء التي تم تقسيمها بحسب الواقع الاداري للالوية والسناجق والاقضية، وبيان واجباتهم وصلاحياتهم وكيفية تعييناتهم، فضلاً عن دراسة ما آل اليه القضاء من انتقال في وظائفهم التي احيلت الى موظفين اداريين كالولاة والقائم مقامين مثلاً، مما يعني وجود تطور في طبيعة العلاقة الوظيفية والادارية للقضاة والموظفين في القيام بأعمال البلديات.

اما بشأن الفصل الاول (الواقع الاداري والسياسي وأثرهما في مستوى الخدمات البلدية ما بين ٩٤١-١٢٨٦هـ/١٥٣٤-١٨٦٩م)، فقد قسمناه الى مبحثين انصب الاول على دراسة اهم التقسيمات الادارية للعراق إبان العهد العثماني ولأهم ولاياته الرئيسية مثل بغداد والموصل والبصرة وشهرزور (كركوك)، وقد وجدنا فيها من

الضرورة ما يحتم علينا الوقوف على حدود واسماء المدن الرئيسة وكيفية ادارتها من قبل الهرم الاداري ابتداءً من الوالي وانتهاءً بأقل الرتب الادارية المعروفة.

وتشير المعلومات المتخصصة في هذه التقسيمات ان الواقع الاداري لها لم يكن مستقراً بحكم تغير الظروف وعدم استقرارها والمتمثلة بهجرة القبائل بسبب الفيضانات واندثار بعض الالوية والقلاع بسبب الحروب التي تؤدي الى تغييرات في الحدود وعدم ثباتها، وتحويل لبعض السناجق الى اقضية والاقضية الى نواحي اصغر، او استحداث نواحي وسناجق جديدة وتغيير تبعيتها بين الحين والآخر.

وهذا ما تشير اليه سالنامات الدولة العثمانية ووثائق الارشيف العثماني. وكنتيجة لهذه العوامل والمتغيرات الادارية، كان لا بد من توضيح هذه الامور والاشارة لها بقدر ما لها من ارتباط مع ادارة البلديات التي سترد فيها كثير من المصطلحات المتعلقة بالواقع الاداري والتي لا يمكن فهمها من دون الوقوف على تلك المصطلحات.

اما المبحث الثاني، فقد عرضنا فيه أهم الاحوال السياسية التي لها صلة مباشرة بعمل البلديات وطبيعة الخدمات المقدمة من دون الولوج في الاحداث السياسية، لأن ذلك يستدعي وقتاً اطول ويفقد الموضوع جوهره وهدفه، وغني عن التعريف ان العراق تأثر تأثراً مباشراً بالظروف والاوضاع السياسية التي اثرت على خارطة العراق الادارية، وما نتج عن ذلك استنزاف موارد البلاد الاقتصادية الذي انعكس على تدني مستوى الخدمات وزيادة تخلف البلاد تحت وطأة نظام الالتزام واثقال كاهل المجتمع بالضرائب مما أدى الى تدني مستوى الريف والهجرة الى المدينة بحثاً عن ظروف افضل والتي لم تكن أحسن حظاً من الريف، زد على ذلك اهمال المشاريع الخدمية والصحية المهمة التي لها ارتباط مباشر بحياة المجتمع هذا فضلاً عن اثارة النعرات القبلية بين القبائل والعشائر واقحامها بنزاعات بهدف اضعافها واحكام السيطرة عليها. كل هذه الامور كان لها وقعاً سيئاً في مجمل حياة الناس.

وقد بينا الجهود التي بذلتها الدولة في سبيل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، فقامت ببعض الاصلاحات الادارية في هذا المجال وناقشنا اهم الموضوعات التي طرحتها هذه الاصلاحات ومدى جديتها.

وقد توزع الفصل الثاني (الاصلاحات العثمانية بين التنظير والتطبيق) على ثلاثة مباحث، خصص المبحث الاول منه للعناية بأمر الاصلاحات التي بذلها المسؤولون العثمانيون في محاولة اصلاح ما يمكن اصلاحه من امور الدولة ودوائرها وبالخصوص ما يتعلق منه بالواقع الاجتماعي والخدمي والاداري، حيث شاع الفساد الاداري في عموم مؤسسات الدولة ودوائرها ما أدى الى تدني مستوى الخدمات العامة واهمال المشاريع المهمة، فبدأ رجال الدولة المثقفين البحث عن ايجاد حلول باستلهام النظم الاوربية المتطورة بقصد تحسين الوضع المتدهور الذي تعانيه مرافق الدولة.

ومن جانب آخر فقد تطرقنا الى اهم تلك الاصلاحات والجهود من خلال اسناد الوظائف المهمة الى رجال اكفاء، او بإرسال الوفود والسفراء الى اوربا للاطلاع على النظم الادارية المتطورة مما قد ينعكس ايجاباً على مستوى عمل البلديات او ما يمكن عده بداية لعمل المؤسسات البلدية في اطوارها الاولى مثل استحداث نظام المختارين الذي اول ما طبق في الاستانة سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م، وطبق في محلات بغداد سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م الذي كان له اثر في السلوك الاداري والعمل البلدي، هذا فضلاً عن ظهور ما يعرف (بالتنظيمات) منذ سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م والتي استمرت حتى عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م حين تم اعلان الدستور.

كما ركزنا بحثنا على جملة الاصلاحات من خلال مرسوم (خط شريف كلخانة) سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م وظهور بعض الاصلاحات الادارية البلدية مثل استحداث وظيفة (امانة العاصمة) التي يرأسها امين العاصمة (شهرامانتي)، وهذا التطور ربما انسحب على الولايات العثمانية الاخرى وفي كيفية تعاملها مع الواقع الجديد من خلال تبني ميزانية جديدة هي ميزانية البلديات، لها وارداتها ومصروفاتها الخاصة بها، هذا ولم نغفل الاشارة الى ما جاء في خط همايون لعام ١٢٧٣هـ/١٨٥٩م كجزء من حركة الاصلاحات التي شهدها التاريخ العثماني.

وتناولنا في المبحث الثاني اهم الجهود التي نالت حصة اوفر في البحث، وهي جهود والي بغداد مدحت باشا (١٢٨٦هـ/١٨٦٩م-١٢٨٩هـ/١٨٧٢م) الادارية التي انعكست على طبيعة الاعمال البلدية سواء من حيث عنايته بالخدمات والمجالس البلدية

او من حيث اصلاح الواقع الاداري عموماً والحرص على تنفيذ القوانين وتطبيقها مثلما فعل باعادة تنظيم الادارة الحكومية من خلال تطبيق نظام الولايات لعام ١٨٦٤م والذي قسمت بموجبه بغداد الى سناجق واقضية، فضلاً عن ولايات العراق الاخرى وكيفية ادارتها من قبل المتصرفين والقائمقامين والمديرين.

كما ناقشنا جهود مدحت باشا فيما يتعلق الامر بالمجالس والخدمات البلدية والقوانين الصادرة بشأن تنظيم الانتخابات التي جرت لاختيار الموظفين المكلفين بالمهام البلدية في بغداد ومدن العراق الرئيسة الاخرى، وبالاخص بعد صدور التعليمات التي تنظم عمل الهيكلية الادارية للبلديات ومجالسها عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م والتي توجت بصدور قانون خاص بالبلديات عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م.

وفي ذات الوقت تطرق البحث الى توجيه الانظار لما قام به هذا الوالي في سبيل تحسين الواقع التعليمي والاجتماعي والصحي بما يسهم في تحسين صورة المدينة وتخطيطها العمراني، كما تضمن مساعي الوالي في اتباع سياسة مالية جديدة تسهم في محاربة الفساد الاداري والمالي من خلال اعلان مصروفات وواردات ميزانية الولاية وعرضه كل ثلاثة اشهر (صندوق اميني) للحد من ظاهرة الفساد والرشوة.

وكذلك دعمه لتحسين جمالية البيئة من خلال رفع الضرائب على البساتين حديثة الغرس لمدة ست سنوات، وخفض قيمة الضرائب على الفلاحين لتشجيع توطين الفلاحين واصلاح الارض الزراعية سعياً لزيادة واردات الخزينة والحصول على الارباح الجديدة من اكثر من مصدر.

اما المبحث الثالث فقد تعرضنا فيه لاهم القوانين العثمانية المتعلقة بالامور البلدية والتي لا تزال بلديات العراق تعمل بموجبها لحد الآن، وبالاخص قانون ٨٤ لسنة ١٩٣٤ الذي ترجم قانون بلدية الولايات المعدل وغيره من القوانين التي كان آخرها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ المعدل وهو قانون ادارة البلديات، وكذلك نظام الطرق والابنية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ الذي ترجم عن نظام الطرق والابنية العثماني والذي لا زال العمل به لحد الآن بعد اضافة بعض التعديلات.

اما بشأن الفصل الثالث (البلديات وتشكيلاتها الادارية)، فقد تضمن عدة امور، اهتمت بهيكلية البلدية وطبيعة اعمالها ومجالسها وواجباتها وحقوقها، كما تم التطرق الى بعض تفاصيل وعموميات ميزانية البلدية من ايرادات ومصروفات وما يخص طبيعة العلاقة بين العمل البلدي والمواطن وما يمكن ان تقدمه البلدية من خدمات في هذه الفترة المتقدمة من التاريخ، هذا فضلاً عن مناقشة ما يعرض لنا من امور تخص الانتخابات في المجالس البلدية وتدخلات الحكام فيها وما ينشأ من مشاكل ادارية كالمحسوبية والرشوة، والفساد الاداري عموماً ومعالجة قسم من هذه الامور عن طريق التحقيق والمحاسبة القانونية والجزائية كما ورد في الوثائق التي تم الاعتماد عليها في هذا الجانب من البحث.

اما الفصل الرابع (نشوء المجالس البلدية في الولايات العراقية حتى عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م)، الذي توزع على أربعة مباحث، فقد عنيت الثلاث الاولى منها بالولايات العراقية الرئيسية في العهد العثماني حتى عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م والتنظيمات البلدية في اهم المدن التي تأسست فيها المجالس البلدية وبيان طبيعة تلك المجالس بعرض هيكليتها واسماء اعضائها ورؤسائها مع التطرق الى مقدمة تاريخية تمهد الدخول في فهم الاسباب الموجبة التي دعت العثمانيين الى الاهتمام بها لاسباب ادارية واقتصادية وسياسية وعسكرية بحسب موقع تلك المدن وما تنطوي عليه من اهمية من حيث عدد السكان والطبيعة الجغرافية والتي تميز الاهتمام بها بشكل اكثر في عهد الوالي مدحت باشا وبعد صدور قانون بلدية الولايات من خلال عرض الوثائق التي توثق هذه الحقبة.

هذا وتم ايضاً ضمن المبحث الرابع عرض طبيعة الامور البلدية وخدماتها في ظل الاحتلال الانكليزي للعراق لعدد من المدن العراقية الرئيسة والمهمة التي تدعو الحاجة الى بيانها والوقوف عليها، وبالاخص البصرة وبغداد والموصل والتي كانت قمة الاهتمام الانكليزي سوى المدن العراقية الاخرى كون الاولى كانت تشكل مراكز المدن المهمة، كما شكلت مجموعة من البلديات كان الهدف والقصد من انشائها تحسين واقع المدن وخدماتها البلدية.

ولقد حرصت في هذه الدراسة على اتباع منهج الربط بين الاحداث التاريخية مع العوامل الاخرى التي أثرت فيها وتأثرت بها، اذ على الرغم من صيغة العنوان التي تشير الى طبيعة الموضوع الادارية، الا ان فهم طبيعته لم يكن يتم من دون استيعاب الاحداث التاريخية التي مر بها العراق والذي يتعلق بفترة زمنية طويلة (اربعة قرون) وقد تجاذبتها احداث جسام على الصعيد السياسي والاداري، هذا من جهة، ومن جهة اخرى حاول الباحث التأكيد على مبدأ المقارنة والمقاربة بين موضوع الدراسة في التاريخ الحديث مع مواضيع التاريخ الاسلامي التي تعد الاساس الذي تأسست عليه الانظمة الادارية والتشريعية الحديثة في كثير من فصولها، اضافة الى استلهام النظم الاوربية الادارية التي انعكست بدورها في بعض وجوهها على الواقع الاداري للدولة العثمانية.

مشكلة البحث وتحليل المصادر:

ولا يخفى على القارئ الكريم مدى الصعوبات التي واجهت الباحث في موضوع هذه الدراسة، وذلك لكونها بحسب علمنا المتواضع اول موضوع يدرس البلديات في العراق بالنسبة للعهد العثماني، فرغم الدراسات الكثيرة في حقبة التاريخ العثماني للعراق الا انها تميزت بالطابع السياسي والعسكري اكثر منه في الجانب الاداري. ومن ثم فقد استوجب على الباحث ان يتحمل مشقة البحث والتقصي في كثير من المصادر والبحوث لجمع المعلومات وصياغتها على النحو الذي جاءت فيه.

كما استلزم على الباحث تجشم عناء السفر خارج القطر والبحث في مكتبات استانبول وحلب وغيرها من المكتبات بسبب افتقار مكتباتنا الرسمية في العراق الى المصادر العثمانية بفعل الاحداث الاخيرة، والواقع فان هذه المكتبات رغم فائدتها الا انها كانت تفرض على الباحثين وقتاً لا يمكن تجاوزه مما يحدد قيمة وطبيعة ما يمكن الحصول عليه من وثائق وما تفرضه طبيعة هذه الدراسة من كلف مادية لترجمتها من جديد بالسفر مرة اخرى الى شمال العراق للبحث عن مختصين في مجال الترجمة.

وعلى اية حال يمكن تصنيف المصادر التي تم اعتمادها وبحسب تسلسل المواضيع التي جاءت في الدراسة وطبيعتها الى ما يأتي :

- **المصادر العربية :**

ويأتي في مقدمة هذه المصادر ما تم الاستفادة منه في مجال توضيح مفهوم الحسبة الاسلامية وعملها مثل المصادر الاسلامية التي بحثت في موضوع النظم الادارية للدولة العربية الاسلامية كالحسبة والقضاء والتي أفدنا منها كثيراً في توضيح المفاهيم والصلاحيات التي يشترك ويتلاقى عملها مع عمل البلديات في هذا اليوم، ومن هذه المصادر كتاب الاحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي (ت ٤٥٠هـ) وكتاب صبح الاعشى في صناعة الانشا لابي العباس احمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ) وكتاب الخطط المقريزية او المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار لتقي الدين احمد بن علي بن عبد القادر المقريزي (ت ٨٤٥هـ) وغيرها من المصادر الاخرى.

- **المصادر التركية :**

وتضم هذه المصادر نوعين من الدراسات يتعلق الاول منها بالوثائق والمخطوطات غير المطبوعة، ويضم القسم الآخر منها المصادر والمراجع المطبوعة بحسب الشكل الآتي:

١- الوثائق والمخطوطات :

وهي مصادر هامة جداً وفرت معلومات قيمة في مجال البحث ويأتي في مقدمتها (السالنامات) وهي عموماً بمثابة تقارير سنوية تصدر عن الباب العالي في استانبول، عن الوضع الاداري للولايات مثل اسماء الدوائر الحكومية واسماء رؤسائها ومدرائها وموظفيها واعدادهم، فضلاً عن المعلومات المتمثلة بميزانية الولايات ومجالسها البلدية وطبيعتها الانتخابية، والالقاب والرتب الادارية الممنوحة للموظفين، ومن هذه السالنامات سالنامة ولاية بغداد وسالنامة ولاية البصرة وسالنامة ولاية الموصل، بالاضافة الى سالنامات الدولة العثمانية.

وقد سعى الباحث الحصول عليها من مصادرها الاصلية في استانبول بسبب تعرضها للنهب والتلف داخل القطر. وقد افاد ذلك في الحصول على سالنامة عام

١٢٩٢هـ/١٨٧٥م التي توضح النواة الاولى للمجالس البلدية والتي لم تكن موجودة أصلاً بسبب عدم تكامل اعداد السالنامات في مكتبات بغداد، ومما يلاحظ عليها انها لم تكن تصدر بشكل منتظم كما ان المعلومات الاحصائية نجدها متضاربة وغير متكاملة في الغالب وعند ذكر الاسماء فإنها تذكر الاسم الاول للموظف فقط يضاف اليه لقب باشا او بيك او أغا او افندي.

ومن المصادر المهمة التي اعتمدها الباحث مجموعة القوانين والتعليمات والانظمة التي صدرت في عهد التنظيمات بموجب الخط الهمايوني الذي اعلن سنة ١٢٧٢هـ/١٨٥٦م، وقد عرفت هذه القوانين بأسم (الدستور) وكانت بترجمة نوفل افندي نعمة الله نوفل، وبمراجعة وتدقيق خليل افندي الخوري المطبوع سنة ١٣٠١هـ/١٨٨٤م، وقد احتوى على تفصيلات دقيقة عن المواد القانونية التي تخص الوظائف الادارية للدولة ومنها البلديات.

٢- مجلة امور بلدية :

لقد احتوت هذه المجلة التي تم ترجمة قسم كبير منها على قيمة جيدة من المعلومات التي تتحدث عن كيفية انشاء الدوائر البلدية في العالم ومنها المجالس البلدية والانتخابات المتعلقة بها وخاصة في الدول الاجنبية ومنذ تأسيسها مثل الكومونات ومجالس الشعب، وفيها أيضاً معلومات موثقة تضمنتها دفاتر التسعيرة والرقابة على الاسواق من خلال التقارير التي يرفعها الموظفون وغير ذلك، الا انها كانت مختصرة وقليلة المعلومات وفيها تكرار للمواضيع التاريخية التي تخص الدول الغربية اكثر من الدولة العثمانية والتعليمات والاوامر الخاصة بأعمال البلديات.

٣- وهناك وثائق كثيرة ومتنوعة تم توظيفها في مجال البحث فيما يخص اعمال الولايات والمدن، الا ان ظروف البحث اقتضت اختيار بعضاً منها فيما له صلة مباشرة بالدراسة ومنها على سبيل المثال وثائق (شورى دولت) التي تعد بمثابة الدائرة القانونية؛ والموجودة في الارشيف العثماني، حيث ضمت اسهل وافضل التصانيف المبوبة من قبل معلم جودت الذي رتبها وبوّبها بحسب جداول تضم عدة تصانيف منها ما رُتب على الحروف ومنها ما رُتب على شكل المواضيع، او بحسب الولايات

او المدن، وكان من بين تصانيف (شورى دولت) او الدائرة القانونية التي تخص بغداد ما يقع منها في المجلدات الخمسة بين ٢٠١-٢٠٥ ولمختلف المواضيع وهي مبوبة حسب الوزارات والدوائر مثل المالية والداخلية او العدلية وغيرهما.

ومن المناسب هنا ذكر اهم المؤسسات والمكتبات التي توافرت للباحث فرصة البحث فيها عن تلك الوثائق :

الارشيف العثماني في استانبول، جامعة استانبول، قسم الدراسات الشرقية، مركز الابحاث والفنون التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي في قصر يالدز بـ"أريسكا"، مكتبة اتاتورك التابعة لبلدية استانبول، مكتبة السليمانية التابعة لجامعة السليمانية، المكتبة المركزية في بيازيت، مركز الوثائق والبحوث الاسلامية في الجانب الاسيوي في استانبول، جامعة مرمرة وجامعة سنان وغيرها.

ومن بين المطبوعات التركية الاخرى فقد طالعنا كتاب اوليا جلبي المعروف بأسم (سياحتنامة سي) الذي عثرنا فيه على بعض المعلومات القيمة والمتناثرة فيما يتعلق بالتقسيمات الادارية وأهم الولاة الذين توالوا على حكم ولايات العراق الرئيسة.

- المراجع العربية الحديثة :

وهي كثيرة ومتنوعة الا ان ابرزها هو كتاب المؤلف عباس العزاوي (العراق بين الاحتلالين ..) وبالاخص الجزء السابع والثامن منه والذي يعد من المراجع الاولى التي اعتمد عليها الباحثون الذين جاءوا من بعده في دراسة الامور الادارية للعراق، فضلاً عن كتاب (تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا) للدكتور عبد العزيز سليمان نوار وبالاخص ما يتعلق منه بالجوانب السياسية للعراق في هذه الفترة. وكتاب الدكتور علاء موسى كاظم نوري (حكم المماليك في العراق) وهو أيضاً له مساس مباشر بالاحداث السياسية التي مرت على البلاد.

وشكلت مؤلفات الدكتور عبد السلام رؤوف حيزاً واضحاً في بحثنا مثل كتاب (ادارة العراق...) وكتاب (ولاية الموصل..) وكتاب (مشاريع الماء في العراق)، هذا فضلاً عن البحوث القيمة التي نشرها في الدوريات والموسوعات العلمية مثل موسوعة

حضارة العراق، وتكمن اهمية مؤلفاته في انها عرضت وقائع وتفاصيل اجتماعية وادارية عن واقع المدينة العراقية خلال الحقب التي مرّت على العراق في عهد المماليك والعهد العثماني كله، كما انها كانت دليلاً في العثور على اهم الكتب والدراسات المتعلقة بموضوع البحث.

ومن بين الكتب الاخرى كتاب جميل النجار (الادارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد مدحت باشا) الذي افرد فيه فصلاً كاملاً عن تأسيس البلديات والدوائر الملحقة بها، الا انه كان مقتصراً على ولاية بغداد دون غيرها. ويعد كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة (مجموعة مؤلفين/ تقديم واشراف اكمل الدين احسان اوغلي) من احدث الكتب التي صدرت في تركيا وتكمن اهميته في كونه مصدراً حديثاً لم تمتد اليه ايادي الباحثين حيث اوضح الهيكلية الادارية لدوائر البلديات، الا انه كان قليل المعلومات بشأن العراق بسبب تركيزه على بلدية استانبول وتناوله حضارة الدولة العثمانية باعتزاز ومجد كبير يوحي الى ميل الباحث، وهو تركي الاصل، الى العثمانيين ومبتعداً عن الجوانب السلبية للادارة العثمانية.

ويعد كتاب خليل ساحلي اوغلي (من تاريخ الاقطار العربية في العهد العثماني) من المؤلفات الحديثة القيمة حيث ضم مجموعة فريدة من المقالات والبحوث والوثائق تدور جميعها حول الشؤون الاقتصادية والمالية والوضع الاداري وتقسيماته في الولايات العربية اثناء الحكم العثماني. وهو كتاب صادر عن مركز الابحاث للتاريخ التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي (اريسكا) وهو الآخر لم تمتد اليه ايادي الباحثين حيث صدر في استانبول عام ٢٠٠٠م.

كما شكل كتاب بلدية البصرة ١٨٦٩-١٩٨١م لرجب بركات في ذكر تفاصيل قيمة تتعلق ببلدية البصرة وما يتصل بها من هيكل اداري منذ تأسيسها مروراً بميزانيتها وأسماء من تولى المجالس البلدية من موظفين، الا ان مصادره التي اعتمدها كانت محددة وتقتصر على ما ينشر من قوانين بلدية الولايات العثماني لعام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، وما تنشره جريدة البصرة من اعداد.

- المراجع الاجنبية والمعربة :

لعل من اهم المراجع الاجنبية في هذا المجال هي انكليزية مثل كتاب دافسون Davison: Reform in the Ottoman Empire, ١٨٥٦-١٨٧٦ وكتاب برنارد لويس Lewis, The Emergence of Modern Turkey وكتاب ايفرسلي :

Eversley, The Turkish Empire.

وغيرها من الكتب التركية والاجنبية التي تضمنتها اوراق البحث. حيث تكمن اهمية هذه الكتب في ذكرها للدوائر البلدية ومجالسها وكيفية تاسيسها مع اشارتها الى الامور المتعلقة بالواقع العمراني والخدمي مثل انشاء الجوامع والمدارس الدينية وما الى ذلك.

وبشأن المراجع الاجنبية المعربة، فكان من اهمها كتاب ستيفن همسلي لونكريك "اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث" بجزئه الاول والذي ترجمه الاستاذ جعفر الخياط ترجمة وافية وعلّق في هوامشه تعليقاً جيداً، وقد ركّز هذا الكتاب بالدرجة الاولى على الاوضاع السياسية التي مرّ بها العراق مع الاشارة الى نبذة قليلة عن وضع البلديات، ومع هذا فقد قدّم عرضاً جيداً للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية معتمداً على وثائق نادرة وبمختلف اللغات.

هذا فضلاً عن كتب الرحلات الكثيرة التي اثرت البحث والتي نقلت صورة معبّرة عن الواقع الاجتماعي الذي كان يعانيه العراق طيلة فترة الاحتلال العثماني.

- الدوريات والبحوث المنشورة :

لعل من اهم تلك الدوريات ما صدر من بحوث فيها مثل جريدة الزوراء التي تعد مصدراً اساسياً لدراسة مجمل التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وقد افدنا من هذه الجريدة كونها تضمنت انتقادات شديدة لاصحاب الدوائر والمسؤولين في الدولة وتصدت بشدة للفساد الاداري والرشوة المتفشية في البلاد، فقد نشرت اخباراً عن عزل قائممقام راوندوز بسبب ارتشائه وغيرها من الاحداث. وكانت لسان حال تعبر بصدق وحرية عن ذلك الواقع المرير، وقد اصدر هذه الجريدة الوالي مدحت باشا كجريدة رسمية تضمنت البيانات والفرامين الحكومية، ومن لطيف ما يذكر حول هذه

الجريدة ان الوالي مدحت باشا كلّف المتصرفين والقائممقامين ومدراء النواحي وغيرهم التابعين لولاية بغداد المساهمة في نشرها وحث المواطنين على شرائها.

ومن الصحف الاخرى ايضاً الفرات والبصرة.

اما اهم ما نشر من بحوث في الدوريات الحديثة فقد اثرتنا بحوث الدكتور عماد عبد السلام رؤوف التي نشرها في موسوعة حضارة العراق وبالاخص الجزء العاشر منها لسنة ١٩٨٥، سوى مؤلفاته الاخرى، وقد أسهمت هذه البحوث في اثراء موضوع الرسالة بمختلف المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والادارية والخدمية وكانت تمتاز بالسعة في طرح المواضيع وإغناء المصادر التي قادت الباحث ووفرت عليه عدد كبير من المصادر والمراجع المتعلقة بهذا البحث.

- **الرسائل الجامعية :**

ونرى لزاماً علينا الاشارة الى اهم الرسائل الجامعية غير المنشورة التي اسهمت في هذا البحث وأخص منها على سبيل الذكر اطروحة الدكتور خليل علي مراد (العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠م) ورسالة الماجستير (العراق في عهد مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) لمحمد عصفور سليمان التي افادتنا في تناول ما يتعلق بالخدمات العامة والتشكيلات الادارية للعراق في عهد مدحت باشا، كذلك رسالة الماجستير لمحمد حسين القهواتي (العراق بين الاحتلالين العثمانيين الاول والثاني...) التي تطرقت لدراسة الظروف السياسية والادارية للعراق في هذه الفترة، ومما يلاحظ على هذه الرسائل انها لم تتناول امور البلدية الا على سبيل الذكر فحسب. هذا فضلاً عن رسالة الدكتوراه للباحث علي ناصر (الادارة البريطانية في العراق) التي امكن من خلالها التعرّف على واقع المدينة العراقية في ظل الاحتلال البريطاني للعراق من وضع اداري وخدمي تلك الفترة.

تمهيد

١- الواقع العمراني والخدمي للمدينة العراقية

لقد سبق العراق دول العالم المتحضر في إيجاد نظماً ومفاهيماً تخطيطية وحضرية متطورة في مراحل تاريخية مبكرة من التاريخ. إلا ان التاريخ الإسلامي وفترة العصور الوسطى تحديداً تمثّل بحد ذاتها نقطة تحول كبيرة في هذا الشأن من خلال تخطيط البصرة والكوفة في العصر الراشدي وواسط في العصر الأموي، ثم المدينة المدورة بغداد، في العصر العباسي.

فعندما عزم الخليفة ابو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ) على التحول من مدينة الهاشمية باختياره لموضع مدينته الجديد، على الجانب الغربي لنهر دجلة وان تكون مدورة يتوسطها القصر والمسجد، فقد اراد كذلك ابتكار طرزاً جديدة في تخطيط المدينة اتصف بتنظيم هندسي دقيق، يعد بحق اعلى ما بلغه فن تخطيط المدن في العالم العربي والاسلامي من رقي وتناسق، فشرع في بنائها سنة (١٤٥هـ/٧٦٢م)[١]، بحيث صممها المنصور بنفسه لتكون ذات طابع متميز لم يألفه الناس في المدن الاخرى التي شهدوها[٢].

وان ابرز ما يميزها هو ان مركز التدوير فيها هو قصر المنصور ومسجده، كما ارتبطت اطراف المدينة مع مركزها بنحو خمسين شارعاً منتظماً تتفرع كلها من الساحة المركزية وتنتهي عند اسوار المدينة تتوزع بينها طرق مستقيمة من الطاقات، واقيمت الدور في كل قسم بصورة متناسقة بين طرقها المنتظمة[٣]، روعي في كل قسم ان يكون مكتفياً ذاتياً[٤].

اما من الخارج، فقد احيط بالمدينة خندق يليه مسناة، ثم سور ضخم تسنده ابراج عديدة، وللمدينة اربعة ابواب هما باب الكوفة وباب البصرة وباب الشام

---

[١] مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري للجمهورية العراقية، ٢/٧.

[٢] صالح احمد العلي، بغداد مدينة السلام، دراسات في تاريخ بغداد وخططها، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٥، ص٢٤٩.

[٣] المصدر نفسه، ص٢٦٢.

[٤] مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري للجمهورية العراقية، ط١، الدار العربية للطباعة، بغداد١٩٩٠، ٢/٧.

وباب خراسان، وجعل بعد هذا السور فصيلاً اولاً، ثم سور ثانياً، وفصيلاً تليه الدور والسكك، ثم يأتي الفصيل الثالث ويليه السور المحيط بالرحبة العظمى[1].

وتقدم لنا هذه الاعمال انموذجاً عمرانياً ومخططاً هندسياً استطاع المعمار والمهندس العربي المسلم ان يقيمه على احسن الوجوه مما يدل على براعة التصميم وحسن الاختيار الذي تظافر مع توافر مستلزماته المتمثلة بنهري دجلة والفرات وغير ذلك من الامور التي مكنت القيام باعمال خدمية يمكن عدها عملاً متقدماً تعتمد عليه الخبرات الحديثة في العمران والتخطيط.

وخلال عصر الخليفة هارون الرشيد، شهد الجانب الشرقي لبغداد اتساعاً كبيراً وحركة عمران واسعة، اذ شيدت القصور الفخمة والمساجد الكبيرة واستمر الخلفاء من بعده في تشييد الابنية الفخمة ودور العلم، واضاف اليها العلماء كل جديد ومبتكر الى جانب ما انتقل اليها من تراث مدينتي البصرة والكوفة، فوصلت بغداد في العصر العباسي ما لم تصل اليه مدينة في العالم[2]. ففي الوقت الذي كانت فيه الفوانيس الزيتية تضاء بها الشوارع وتزدان بها جدران الازقة، فقد كانت اوربا العصور الوسطى تقبع تحت ظلام الشوارع والازقة من جهة، وتحت ظلام الجهل والفقر من جهة اخرى.

ولكن ما ان حل القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، حتى كان سقوط بغداد في ايدي المغول، الذي يعد بداية التدهور العمراني المستمر الذي حل بالمدن العراقية عموماً ونهاية الحركة العمرانية التي شهدتها تلك المدن ابان العهود العباسية. فتدهورت نتيجة ذلك الاحوال الاقتصادية والاجتماعية بعد الحروب وامواج الاحتلال الاجنبي الذي عصف بركب الحضارة والمدنية، فاصاب المفاهيم والنظم العمرانية حال من السبات والركود الذي عمّ جوانب الحياة المختلفة، فتهدمت المباني الفخمة واندرست معالم الرقي والعمران واستحالت بغداد العظيمة الى مدينة خربة.

---

[1] احمد بن ابي يعقوب (اليعقوبي) (ت٢٩٢هـ)، البلدان، مطبعة ليدن ١٨٩١م، ص٢٤٠.

[2] مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري للجمهورية العراقية، ٨/٢.

وكان من ابرز النكبات تأثيراً على الحياة المدنية في العراق تلك الحروب الوحشية المريعة التي شهدتها مدن العراق وقراه على ايدي جيوش تيمورلنك وانفتاح العراق امام غزوات الدول القبلية مثل دولتي القره قوينلو والاق قوينلو، وغيرهما. وما ان حل القرن السادس عشر حتى كانت البلاد العربية ساحة حرب بين دولتين قويتين مختلفتين هما : الدولة العثمانية، والدولة الصفوية الفارسية، وذلك معظم القرن السادس عشر الميلادي[1].

ومن الطبيعي ان ينتج عن هذه الاوضاع المتردية سوء الاوضاع الامنية، وكثرة الاضطرابات في النظم الادارية، ومن ثم انحسارها تدريجياً الى داخل اسوارها القديمة، فهُجرت بذلك الضواحي المحيطة بها واندثر كثير من معالمها الحضارية كالمساجد والاديرة والاسواق والبيمارستانات[2].

وازاء هذا الوضع الاجتماعي المتردي المصحوب بالفوضى السياسية والعسكرية والادارية، والضعف الشديد في سلطة المراكز المدنية، كان على العثمانين ان يتعاملوا، وان يقيموا سلطتهم السياسية في البلاد المحتلة، ولكن لم يكن للحكام الجدد من الرصيد الحضاري ما يمكن ان يقدموه للحياة المدنية في العراق، ذلك ان الحكم العثماني يقوم على قاعدة ابقاء الاوضاع بصفة عامة على ما كانت عليه قبل سيطرتهم عليه، من دون تغيير حقيقي في جوهر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة[3].

وتشير بعض المصادر الى ان مدينة بغداد على سبيل الخصوص، عندما دخل اليها السلطان سليمان القانوني (٩٢٧هـ/١٥٢٠م-٩٧٤هـ/١٥٦٦م) سنة ٩٤١هـ/١٥٣٤م، كانت محاطة بسور على شكل قوس في الجانب الشرقي من نهر دجلة يتخلله حوالي (١٥٠) برجاً وفيه اربعة ابواب منها باب الامام الاعظم وهو الشمالي، والباب المظلم وهو الجنوبي، والشرقي الذي يدعى بالباب الابيض، اما الغربي فاطلق عليه

---

[1] عماد عبد السلام رؤوف، المدينة العراقية، ص١٦١-١٦٢.

[2] جان باپتيستتافرنييه، العراق في القرن السابع عشر، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بغداد ١٩٤٤، ص١١٧.

[3] عماد عبد السلام رؤوف، المدينة العراقية، ص١٦٢-١٦٣.

باب الجسر، الذي كان يؤدي الى قلعة الطيور في الجانب الغربي (الكرخ)، وكان يحيط بالسور خندق عميق، اما المدينة ذاتها فكانت خربة لا اثر لدور العلم والمدارس والمساجد التي اشتهرت بها في العصور السالفة، فالمدرسة المستنصرية مثلاً كانت قد تحولت الى مخزن الكمرك في بغداد في الوقت الذي أصبحت فيه المدرسة النظامية اثر بعد عين[1].

في حين وصفها راوولف الذي زار بغداد عام ٩٨١هـ/١٥٧٣م بانها كانت مفتوحة، أي من دون اسوار، بحيث يستطيع المرء ان يدخل ويخرج منها ليلاً من دون اية مضايقة، وعدها قرية كبيرة اكثر منها مدينة[2]. ويبدو ان تلك الاسوار التي كانت عليها بغداد ايام سليمان القانوني، لم تكن على حالها اثناء زيارة راوولف، التي من المحتمل ان تكون هدمت او تغيرت معالمها نتيجة الفيضانات او الحروب.

وقد زار بغداد في القرن السابع عشر عدداً من الرحالة الاجانب كان ابرزهم الرحالة الايطالي تاكسيرا عام ١٠١٣هـ/١٦٠٤م، الذي شاهد سوقاً ومقهى وخاناً بنيت في هذه الفترة بشكل متقن، وان فيها حوالي ثلاثة الاف بيت مسكون[3]. اما الرحالة نيبور فقد كان ذا وصف ادق في زيارته لبغداد عام ١١٨٣هـ/١٧٦٩م واضعاً لها مخططاً رسمه وفق رسم دقيق ثبت فيه معظم معالم المدينة الرئيسة ومشتملاتها من جهة الشرق، كما اشر فيها الجانب الغربي حيث رسمه بشكل شريط يمتد على شاطئ النهر قبالة بغداد الشرقية وجعله متسع من الجهة الشمالية الغربية، واشر بعض شوارع المدينة والمناطق المحيطة بها من بساتين ومستنقعات[4].

ولكن لم يستطع زيارة ضواحي الكرخ والمناطق المحيطة به لانها كانت في هذا الوقت تحت الماء، وذلك لانخفاضها كثيراً عن مستوى المدينة فتغمرها المياه عادة اثناء موسم الفيضان واكتفى بذكر القسم الشمالي بهذا الجانب القائم على مكان بغداد

---

[1] انظر حسين محمد القهواتي، العراق بين الاحتلالين العثمانيين الاول والثاني (١٥٣٤-١٦٣٨)، اطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٧٥، ص١٤٦

[2] ليونهارت راوولف، رحلة المشرق، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، دار الحرية، بغداد١٩٧٨، ص١٧١.

[3] جعفر الخياط، مشاهدات تاكسيرا في العراق ١٦٠٤م، مجلة الاقلام. بغداد ١٩٦٤م. ج٤/١٤١-١٤٢.

[4] كارستن نيبور، رحلة نيبور الى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمه عن الالمانية محمود حسين الامين، بغداد ١٩٦٥م، ص٣٦.

القديمة الذي يضم كثيرا من المباني التي تعود الى العصر العباسي، وهي تمتد الى مرقد الامام موسى الكاظم (عليه السلام)، كما اشار الى كثير من الاضرحة وعدد من المساجد وتكية البكتاشية التي وصفها واستنسخ الكتابة التي فوق مدخلها[١].

وفي عام ١٢٠٩هـ/١٧٩٤م وصفها الرحالة الفرنسي اوليفيه بانها ضاحية محصنة محاطة بخندق صغير وسور بسيط شيده سليمان باشا الكبير وهو مدعم بالابراج المزودة بالمدفعية، وهي مكتضة بالسكان تمتد باتجاه الشمال الغربي وتنتهي ببغداد القديمة التي يقوم الاهالي باستخراج الآجر منها، وقد خمن عدد سكان بغداد بحوالي الثمانين الف نسمة[٢].

وفي عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م زارها الرحالة الانكليزي جاكسون ومما ذكر عن الجانب الغربي بانه يزود سكان بغداد بالفواكه والخضروات، حيث تكثر فيه البساتين والمزارع[٣].

كما وصفها ابو طالب خان بانها قائمة على ضفتي دجلة وهما مدينتان تتميزان باسم بغداد القديمة وبغداد الحديثة، ومحيطها زهاء ثمانية اميال وهما محصنتان باسوار تحيط بهما خنادق واسعة وعميقة تتخذ مزارع في ايام السلم، ولكنها بحلول اقل خطر تملأ ماء من نهر دجلة بسهولة[٤] كجزء من حال دفاعية تتطلبها مبادئ الحرب وتنظيماتها.

ووصفها بكنغهام الذي زارها عام ١٢٣٢هـ/١٨١٦م واسهب في وصف بغداد الغربية، انه لم يصف تحصيناتها الدفاعية واكتفى فقط بذكر السور وأحد ابوابه، وذكر بانها ذات شوارع مزدحمة ومقاهي تمتد على طول ضفة النهر على الجهتين، ويتمتع السكان برؤية النهر الجاري ويستنشقون نسيم دجلة العليل[٥].

---

[١] كارستن نيبور، المصدر السابق، ص٣٦.

[٢] اوليفيه، الرحالة الفرنسي اوليفيه يصف بغداد عام ١٧٩١، تقديم وترجمة يوسف حبي، المورد، مج١١، ع٤، ١٩٨٢، ص٢٢.

[٣] ج. جاكسون، مشاهدات بريطاني عن العراق سنة ١٧٩٧م. ترجمة سليم طه التكريتي، ص٧٥.

[٤] مرزا طالب خان، رحلة ابي طالب خان الى العراق واوربا سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٩م، ترجمها عن الفارسية مصطفى جواد. بغداد ١٩٧٠، ص٣٦٦.

[٥] جيمس بكنغهام: رحلتي الى العراق، سنة ١٨١٦، ترجمة سليم طه التكريتي. جزئين، بغداد ١٩٦٨ و ١٩٦٩، ٢٣٥/١.

وقد ذكر المنشئ البغدادي الذي زار بغداد عام ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م، بانها كانت اربعة ابواب الاول (باب الكاظم) والثاني (باب الشيخ معروف) والثالث (باب الحلة) والرابع (باب الكريمات)[1].

اما فريزر فقد وصفها عام١٢٥٠هـ/١٨٣٤م بقوله : وليس المنظر في الجانب الاخر من النهر مما يبعث على شيء اكثر من هذا بهجة وانتعاشاً، فان الجزء الذي يشغله الان الاعراب في الدرجة الاولى بعد ان كان يحتوي في السابق على دور كثير من الاتراك الموسورين لا يزال اكثر تهدماً وخراباً في الجانب الشرقي، اذ لا يمر الراكب هناك إلا من بين جدران متهدمة او مائلة للانهدام، وانقاض كانت في يوم من الايام كتلة كثيفة من المساكن، اما سور المدينة من كلا الجانبين فهو متهدم لذلك ومتداع ولا تزال تظهر فيه الثغرات الكبيرة التي يدخل منها ماء الفيضان الى البلدة[2].

وعلى الرغم من صعوبة تحديد محلات المدينة بشكل صحيح ودقيق، لان جميع من كتبوا عن بغداد هم من الاجانب في تلك الفترة وليس لديهم معلومات دقيقة حول تخطيطها وتعيين بعض الاماكن القديمة وتسميتها، الا انه يمكن مع هذا بيان هذه المشاهدات الحية وما تصوره من واقع الحياة اليومية لبغداد او سواها من مدن العراق الاخرى التي عاشت مزيداً من التخلف الاداري والاجتماعي في شتى مرافق الحياة الخدمية والعمرانية مما لا يتسع لها واقع الدولة العثمانية.

ومن خلال ما مر يمكن ان نتصور ونتبين طبيعة السياسة العثمانية تجاه العراق، وهي نظرة تحاول ابقاء المدن العراقية سلة مثمرة لجني ثمار الضرائب كل حين وارسالها الى الباب العالي وذلك لضمان رضى السلاطين على ولاتهم في المدن ومع ما يتلاءم مع طبيعة السياسة المركزية التي تجعل من البلاد مصدراً دائماً لجباية الضرائب، من دون الاكتراث بحجم الخدمات العمرانية والخدمية المقدمة للبلاد، ووفقاً لنظرة محدودة الافق ترتكز على تصور المدينة العراقية قلعة او حصناً من

---

[1] محمد بن احمد المنشئ البغدادي، رحلة المنشئ البغدادي، نقلها عن الفارسية عباس العزاوي. بغداد ١٩٤٨، ص٣١.

[2] جيمس بيلي فريزر، رحلة فريزر الى بغداد من ١٨٣٤م. ترجمة جعفر الخياط، بغداد ١٩٦٤م، ص١٣٠.

الحصون التي تستلزم اقرار الاوضاع القائمة على ما هي عليه. وهذا ما شاهدناه من خلال عناية الولاة والسلاطين بتحصين بعض مناطق العراق المهمة وترك الاخرى، كجزء من خطة دفاعية اكثر منه لاعمار واصلاح وتطوير المدن.

وتأسيساً على هذا، فقد ظلّت مدن شمال العراق، مثل شهرزور والعمادية واربيل وراوندوز بيد الامراء والسلالات القبلية الموجودة انذاك، واستمرت هذه القوى في السيطرة على مقدرات تلك المدن عدة قرون، وتُركَت مدن كثيرة ومراكز تجمعات سكانية مختلفة في جنوبي العراق ووسطه تحت سيطرة القبائل المجاورة، التي اكتفت باعلان الولاء الشكلي للدولة العثمانية[١]. والذي يعد بحد ذاته تدنياً واضحاً وتدهوراً خطيراً في مستوى النشاط الحضري والثقافي بسبب فقدان عنصر الامن ونزوع تلك القبائل الى الروح العسكرية والقبلية.

اما فيما يتعلق الامر بنسب السكان، فقد تراوح سكان بغداد في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادي ما بين ٦٠-٨٠ الف، ولعل اقدم الاحصاءات المعروفة عن سكان مدينة بغداد تعود الى نهاية القرن السادس عشر والتي استخلصها المؤرخ التركي عمر لطفي باركان من وثائق رسمية وظهر فيها ان سكان هذه المدينة تقريباً هو ٦٨.٦٣٦[٢].

غير ان هذه الاعداد قابلة للزيادة والنقصان بسبب الاحداث المؤلمة التي مرت بها بغداد كالكوارث الطبيعية والحروب التي ادت الى موت كثير من الناس وهجرة البعض الاخر الى مناطق أُخَر ثم عودتهم عندما تسود حالة من الهدوء والاستقرار وقد يتضاعف عددهم احياناً بحيث يؤدي ذلك الى ازدحام المدينة[٣].

ويتوزع سكان بغداد على المحلات، اذ تعد المحلة الوحدة الاساسية للمدينة العراقية، وتتالف المحلة الواحدة من شارع عريض نسبياً يتفرع الى ازقة ضيقة وفي

---

[١] عماد عبد السلام رؤوف، المدينة العراقية، ص١٦٣-١٦٥.

[٢] Barkan, Rescearch on Ottoman Fiscal Surveys in Studies in the economic history of the Middl Eest, P. 171.

[٣] طارق نافع الحمداني، بعض جوانب الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد، بحث مقدم في الندوة العلمية التي عقدها قسم التاريخ للفترة ٥-٧ آيار ١٩٩٠. جامعة بغداد، كلية الآداب، ص٥٣٩.

نهاية الشارع الرئيس بوابة كبيرة خاصة بالمحلة[1]، وتحتوي كل محلة على مسجد وحمام وسوق ومقهى مما يجعلها في حال من الاكتفاء الذاتي، وكانت عملية نقل المياه تتم بطريقتين، الاولى قائمة على رفع الماء بوساطة الدواليب من نهر دجلة الى قنوات مطلية بالقار مرفوعة على عقود عالية وتجري في الدروب والمحال بصورة منحدرة حتى تصل الى المواضع المهمة او المزدحمة بالسكان وتتفرع منها في قنوات اخرى لتصب في السقايات المشيدة[2].

اما الطريقة الثانية فكانت تجري بوساطة السقائين الذين ينقلون الماء الى احواض كبيرة يملؤها السقاؤون لتبقى في خدمة السكان طيلة اليوم[3].

كما اعتمد قسم آخر على مياه الآبار، اذ انتشرت هذه الابار في بغداد وقد قدرها اولياجلبي عند زيارته لبغداد في منتصف القرن السابع عشر بـ (٦٠٠٠) بئر[4].

وبالنسبة للمرافق الخدمية التي لابد من الوقوف على قسم منها ومعرفة احوالها كالاسواق والحمامات والمقاهي مما له علاقة بطبيعة الوظائف البلدية يوم ذاك، فنجد ان اسواق بغداد اثارت انتباه الرحالة الاوربيين، حيث اجمع هؤلاء على انها كانت جميلة وواسعة وان معظمها مغطاة بالسقوف ومزينة بطريقة بديعة، ومشيدة بالطابوق، ووضعت فيها فتحات بحيث تعطي ضياءً كافياً، والدكاكين فيها مرصوفة على الجانبين وان الاسواق الرئيسة تتفرع عادة الى مجموعة من الاسواق المتخصصة في ضروب التجارة المختلفة[5].

ويشير تاكسيرا الى بعض الوظائف والاعمال التي لها علاقة مباشرة بعمل البلديات او امتداداً لعمل الحسبة، وذلك من خلال دور الموظف الذي يدعى (بلوك باشي) والذي يتولى مسؤولية حفظ النظام والامن في المعاملات التجارية التي تجري في الاسواق، كما كان يتولى حماية البائعين والشارين معاً ويمنع حصول الاعتداء

---

[1] عماد عبد السلام رؤوف، الحياة الاجتماعية في العراق، ص٦٧.

[2] عماد عبد السلام رؤوف، تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد. ط١. بغداد٢٠٠٢، ص٨٠.

[3] المصدر نفسه، ص٣٦.

[4] طارق نافع الحمداني، المصدر السابق، ص٥٤٥.

[5] اوليفيه، المصدر السابق، ص١٩.

والغش، والعمل على حل المنازعات بالحسنى او بالقوة بحسب ما تقتضيه الظروف والاحوال، وحينما يعجز عن ذلك كان ياخذ المتخاصمين الى القاضي،وكانت هذه الطريقة لها تأثير الى حد ما في المحافظة على حقوق الناس[1].

اما الحمامات فقد كان يوجد في بغداد عدد كبير منها الذي يقدره اوليا جلبي ان عددها ما يقارب خمسمائة حمام، وعلى الرغم من ان هذا العدد مبالغ فيه كثيراً اذا ما اخذنا نسبة السكان يومذاك، الا انه يشير الى الاهتمام بهذه الحمامات التي اشتهر منها حمام بكتاش وحمام الخفافين وحمام عبد القادر الكيلاني وغيرها[2].

وبالنسبة للمقاهي، فقد كانت تطل على نهر دجلة وهي اماكن للراحة والتسلية ومقاهي اخرى منتشرة في المحلات وهي منتدى لقراءة الشعر والقصص، ومن ذلك المقهى التي شيدها الوالي جيغال زاده عام (٩٩٩هـ/١٥٩٠) والتي كانت ما ذكره نظمي زاده مجمعاً للادباء والعلماء[3].

بيد ان المدينة لم تبقَ على ما هي عليه من اثار ومساجد ومعالم، فقد كانت بغداد خلال القرن السادس عشر الميلادي مسرحاً للصراع الدامي بين الصفويين والعثمانيين، وهو الصراع الذي اودى بكثير من تلك الاثار والمعالم، فعندما استولى الفرس على بغداد اثناء فتنة بكرصوباشي عام (١٠٣٢هـ/١٦٢٢م)، كانت المدينة قد هوت الى الدمار بسبب ما اصابها من حصار وهجر الناس المحلات الواقعة في الجانب الشرقي من المدينة وتركوها خراباً وركاماً التي استحال لونها الى السواد[4].

ولبثت بغداد طيلة القرن السابع عشر الميلادي يجللها الركود والخمول والانزواء، وقد وصفها الرحالة الفرنسي تيفنو وصفاً مؤلماً عند مروره بها عام (١٠٧٦هـ/١٦٦٥م)، اذ ذكر بانها اصبحت قليلة السكان تتخللها مساحات واسعة

---

[1] جعفر الخياط، المصدر السابق، ص١٤٤.

[2] اوليا جلبي، مقتطفات من مشاهدات اوليا جلبي في بغداد، ترجمة حسين علي الداقوقي، الآخاء، ع٣، تموز ١٩٧٢، ص٥.

[3] طارق نافع الحمداني، المصدر السابق، ص٥٤٦.

[4] عماد عبد السلام رؤوف، المدينة العراقية، ص١٦٨.

تخلو من السكان، وفيما عدا السوق، فان ما بقي من المدينة لا يعدو ان يكون شبيهاً بالصحراء[1].

وزاد من حالة التدهور هذه انتشار الأوبئة والامراض، حيث تفشت في عامي ١١٣١هـ/١٧١٨م و ١١٥٢هـ/١٧٣٩م. اما في عام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م فقد تسلل وباء الطاعون من استانبول وظل في بغداد ستة اشهر ارتبكت خلالها البلاد وانعدم الامن وتوقفت التجارة وعاد للظهور في عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م[2] رافقته كارثة طبيعية إذ انقطعت الامطار فعم القحط وارتفعت الاسعار فبلغ سعر الوزنة من الحنطة ثمانية قروش ومن الشعير ستة قروش فاضطر الوالي الى توزيع المخزون من الاطعمة على الاهالي باسعار واطئة ومع ذلك لم ينفع هذا التدبير فهاج البغداديون وهاجموا سراي الحكومة فردتهم قوات الحراسة بالسلاح[3]. مما يدلل على سوء الوضع الاقتصادي والمعاشي.

وانتشر الوباء مرة أخرى في الاعوام ١٢١٦هـ/١٨٠١م، ١٢١٨هـ/١٨٠٣م، ١٢٣٥هـ/١٨١٩م ومات بسببه خلق كثير[4].

اما بالنسبة لوباء الهيضة فقد تكرر انتشاره في العراق مرات عديدة اوسعها عام ١٢٣٦هـ/١٨٢٠م، وكان يسمى (ابو زوعة) او (الهواء الاصفر) وقد جاء الى العراق من الهند عن طريق البصرة التي كانت تعاني انهارها الاهمال مما ادى الى شحة مياهها هذا فضلاً عن انكسار سد الجزائر في منطقة الاهوار شمال البصرة الذي أدى الى احاطة مياه المستنقعات بها مما ساعد على انتشار الوباء الذي بسببه لم يبق على قيد الحياة من سكان البصرة سوى اثنا عشر الف نسمة[5].

---

(1) نقلاً عن، عماد عبد السلام رؤوف، المدينة العراقية، ص١٦٨. وانظر : جان بابيست تافرنييه، المصدر السابق، ص٧٨.

(2) عبد الحميد العلوجي، تاريخ الطب في العراق، بغداد ١٩٦٧، ص١٤٥.

(3) ستيفن همسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط٦. ١٩٨٥، ص٣٢٨.

(4) هاشم الوتري، اطباء بغداد، ص١٢.

(5) الكسندر ادموف، ولاية البصرة، ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة البصرة. البصرة ١٩٨٢، ١/٤٠.

وفي عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م انتشر وباء الطاعون ليشمل جميع مدن العراق حتى خسر ثلثي سكانه[١] من اصل مائة وخمسين الفاً لم يبق على قيد الحياة منهم الا خمسين الفا[٢].

وقد رافق وباء الطاعون فيضان عظيم دخلت مياهه بغداد فغرقت البيوت وتهدمت على من فيها، ولما انحسر الماء اخذ الناس يدفنون الجثث في الطرقات او يرمونها في نهر دجلة كما امر الوالي داود باشا[٣]. وهاجرت واختفت كثير من الاسر ولم يبق في محلات بغداد الا عدداً قليلاً من المحاطين بالمياه ومن حولهم الجثث المتفسخة ومحرومون من المؤن الضرورية واصاب الخراب كثير من الدور والمساجد والاسواق وانمحت صناعات باكملها، فحصلت مجاعات قضت على قسم من بقي على قيد الحياة[٤].

كما تفشى وباء الهيضة مرة اخرى عام ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م بين الاهالي بصورة مرعبة لانهم كانوا محرومين من الارشادات الصحية وسبل الوقاية اللازمة، فقد حصد الوباء ما يقارب ٤٣١٨ نفس خلال ١٥ يوم، وفي العام التالي ظهر الوباء مرة أخرى على الرغم من تحذيرات الدكتور دروز (الطبيب الفرنسي) الذي كان في خدمة الحكومة العثمانية، الا ان الحكومة العثمانية لم تتخذ التدابير اللازمة للحيلولة من دون انتشار هذا الوباء، وقد تكرر ظهوره في أعوام أخر[٥].

فضلاً عن تفشي امراض وبائية أخرى مثل وباء الحصبة والجدري والتيفوئيد وخاصة الملاريا[٦]، الذي كان ينتشر في اعقاب الفيضانات التي تحدث بين آونة وأخرى فتخلّف برك ومستنقعات مغمورة بمياه آسنة لفترة طويلة[٧].

---

[١] لونسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديثة، ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني. دار التقدم. موسكو ١٩٧١، ص١٦٩.

[٢] الكسندر ادموف، المصدر السابق، ١/ ٤٠.

[٣] جيمس بيلي فريزر، المصدر السابق، ص٩٧.

[٤] المصدر نفسه، ص١١٠.

[٥] عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة ١٨٦٩-١٩١٤، ط١. بغداد ١٩٦٠، ص١٨٦، عبد الحميد العلوجي، المصدر السابق، ص١٤٧.

[٦] جيمس بيلي، المصدر السابق، ص١٠٩.

[٧] انظر : محمود شكري الالوسي، اخبار بغداد وما جاورها من البلاد، مخطوطة رقم ٨٠١، ورقة ١٣١، مكتبة المجمع العلمي العراقي، سعاد هادي العمري، بغداد كما وصفها السوّاح الاجانب، بغداد ١٩٥٤م، ص٧٢.

التطعيم والحجر الصحي:

ان انتشار الامراض الوبائية بين الاهالي بالحالة التي تم ذكرها والتي تكاد تكون دائمية سببها انعدام توفير الخدمات الصحية واهمها التطعيم من قبل الادارة اذ تذكر بعض المصادر ان تاجراً ادخل التطعيم ضد مرض الجدري لأول مرة الى العراق هو التاجر اوانيس كولبنكيان الذي واجه صعوبة كبيرة بسبب الجهل بين الاهالي ان يقنعهم بضرورة التطعيم وجدواه، واخيراً استطاع ان يقنع مفتي بغداد بأن يطعم اولاده واحفاده عام (١٢٢٤هـ/١٨٠٩م) فكانت هذه البادرة اكبر مؤازرة له[١].

اما انظمة الحجر الصحي فلم تؤسس حتى في استانبول نفسها الا في عام ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م[٢]. ولم تشر المراجع الى وجود انظمة للمحافظة على الصحة عدا دائرة صغيرة كانت تزاول اعمالها في بغداد منذ عهد رشيد باشا الكوزلكي (١٢٦٩هـ-١٢٧٤هـ/١٨٥٢م-١٨٥٧م) يرأسها طبيب يعرف بـ(رئيس صحة الايالة) ولم يبدأ تطبيق الحجر الصحي في العراق الا في عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م اذ نفذ لاول مرة في مدينة البصرة[٣]. وبعدها أنشأت عدد من دوائر الحجر الصحي (الكرنتية) في بعض المراكز الحدودية[٤].

وعلى الرغم من صدور نظام يختص باجراء صناعة الصيدلية البلدية[٥] بتاريخ ٢٢رجب ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م ونظام يختص باجراء الطبابة البلدية في الممالك المحروسة[٦] بتاريخ ٧ ربيع الاخر ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م، الا ان انعدام وجود الاطباء المؤهلين علميا وفنيا راجت ممارسة مهنة التطبيب الذي كان يطلق على ممتهنيها اسم حكيم وكان اغلبهم من الدجالين والمشعوذين[٧].

---

[١] عبد الحميد العلوجي، المصدر السابق، ص١٤٧، محمد عصفور سلمان، المصدر السابق، ص٣٥.

[٢] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، بغداد ١٩٥٦، ٤١/٧.

[٣] محمد عصفور سلمان، المصدر السابق، ص٣٥.

[٤] عباس العزاوي، العراق بين الاحتلالين، ٢٤٣/٨، جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩م-١٩١٧م، ط٢. بغداد ٢٠٠١، ص٧٨.

[٥] الدستور ٧٢٩/٢.

[٦] الدستور ٧٢٧/٢.

[٧] عبد الحميد العلوجي، المصدر السابق، ص١٤٦.

ومن الخدمات الاخرى التي كان يجب على الدولة العثمانية الاهتمام بها هي طرق المواصلات ووسائط النقل الا انها في العراق عموماً شأنها شأن الخدمات الاخرى ظلّت مهملة، ولم تولي الدولة العثمانية حتى السنوات الاخيرة من حكمها عناية بوسائل النقل والطرق التي تربط الولايات مع بعضها، وظلت تلك الطرق تقتصر على المسالك البرية والانهار وفروعها.

والواقع لم تكن هنالك مسالك برية بالمعنى الحقيقي لوجود عدد لا يحصى من السواقي والترع التي تقطع الطرق وتمنع من انتظام سير العربات، كما ان الطرق مغطاة بالتراب في فصل الصيف، ومغمورة بمياه الامطار في فصل الشتاء او بسبب الفيضانات[1].

ويعني هذا اعتماد وسائط النقل البدائية والتقليدية في نقل البضائع والمسافرين مثل قوافل الجمال وغيرها مع وجود الطرق غير السالكة او غير المعبدة. وكانت القوافل الكبيرة التي تعمل على الطرق الخارجية لنقل المسافرين والحجاج والبضائع تضم عدة آلاف من الجمال[2].

والحق فان مثل هذه القوافل تحتاج الى ترتيبات وتنظيمات كثيرة تتم قبل اطلاقها لسلامة وصولها، فهي عرضة لقطّاع الطرق، وقد حاولت الدولة حماية المضايق والممرات الخطرة عن طريق حراس مخصوصين (دربندجي)[3]. او عن طريق الاتفاق مع رؤساء القبائل مقابل دفع رواتب شهرية لهم لضمان عدم قطع الطرق والحفاظ على امن القوافل[4].

---

(1) Lanzoni, La Lesopotamia Economica, XL VII, PP. 23-37.

(2) ووصف تقرير تجاري فرنسي صادر عن قنصلها في بيروت حمولة القافلة الاتية عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م من بغداد الى دمشق بـ (٢٤٠٢) حمل جمل موزعة على مختلف البضائع والمواد التجارية.

انظر: عبد الرزاق عباس حسين، نشأة مدن العراق وتطورها، القاهرة ١٩٧٣، ص٥٦، بطرس لبكي، تجارة ولايات الشام وولاية العراق، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني. مطبعة الاتحاد. تونس ١٩٨٦، ص٤٠٢.

(3) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. اشراف وتقديم اكمل الدين احسان اوغلي، نقله الى العربية صالح سعداوي، استنبول ١٩٩٩، ١/٧٠٣.

(4) الارشيف العثماني، الوثيقة المرقمة (5520\1266). انظر ملحق رقم (١) وملحق رقم (٢).

وقد قدر عدد القوافل التي كانت تنطلق من بغداد الى دمشق وحلب في اواخر ثمانينات القرن التاسع عشر باثنتي عشرة قافلة[1]، تستغرق من عشرين يوماً الى اربعين، بينما كانت رحلة هذه القوافل من مدينة بغداد الى مدينة الموصل تستغرق من سبعة الى عشرة ايام، وثلاثة ايام الى مدينة الحلة، وبين اربعة الى خمسة ايام لبلوغ مدينة خانقين[2].

وكان المسافرون يبيتون في اماكن سميت بـ (الخانات) وهي عمائر وقفية شيدها بعض المحسنين من الميسورين وبعض كبار علماء الدين، وتقدم هذه الخانات الى كافة المسافرين من المسلمين وغير المسلمين فقراء كانوا ام اغنياء خدمات عديدة مثل توفير الطعام والاعلاف[3]. ولم نجد خلال البحث أي ذكر لخانات شيدتها الدولة مما يعني ان الدولة قد اكتفت بما شيده الأهالي.

اما فيما يتعلق الأمر بالطرق النهرية، فقد كان نهري دجلة والفرات هما الطريقان اللذان يربطان بغداد مع بقية المدن العراقية الأخرى والولايات المجاورة، حيث يغطي النهران مع فروعهما وروافدهما معظم مساحة الولاية وكانت تستخدم الوسائط القديمة كالاكلاك المسيرة بالجلود المنفوخة، والشخاتير الخشبية المبسوطة، والمشاحيف الخشبية في الاهوار، والسفن الشراعية في شط العرب ذات حمولة المائة طن[4].

وقد صدرت في عام ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م ارادة داخلية لشراء اربع سفن بخارية للنقل النهري من فرنسا خصصت اثنان منهما للنقل والتجارة بين بغداد والبصرة، لكن السفينتين لم تصلا العراق[5]،وفي عام ١٢٧٢هـ/١٨٥٥م اوصى محمد رشيد والي بغداد على شراء باخرتين من المصانع البلجيكية وصلتا بعد وفاته سميتا (بغداد) و(البصرة) استخدمتا لنقل الركاب والبضائع بين بغداد والبصرة، وقد انشأ الوالي

---

[1] نابليون الماريني، تنزه العباد في مدينة بغداد، بيروت ١٨٨٧م، ص٥٦.

[2] انظر: جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ص٩٤.

[3] جميل موسى النجار، المصدر نفسه، ص٩٤.

[4] ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٣٥٢.

[5] محمد عصفور سلمان، المصدر السابق، ص٣٠.

محمد نامق ادارة عثمانية تعرف بـ (ادارة عمان-العثماني) لادارة اعمال هاتين الباخرتين[1]، لكنها واجهت مصاعب ادارية وفنية ادت الى فشلها في منافسة شركة الهند الشرقية[2].

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني ظهرت فكرة مشروع سكة حديد بغداد، وتم تنفيذ المشروع برؤوس اموال فرنسية، ثم انتقل هذا الامتياز الى البنك الالماني عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م وركز السلطان اهتمامه على إنجاز هذا المشروع بغية تقوية الحكومة المركزية على بقية الولايات، الا ان تنفيذ هذا المشروع تأجل بسبب الحرب البلغارية (١٨٨٥م-١٨٨٨م). وحيث جرت اتفاقات بين الالمان والفرس حول انشاء فرع سكة حديد بغداد يصل مع خانقين وكربلاء والنجف، الا ان هذه الاتفاقات واجهت معارضة شديدة من الروس لخوفهم من وصول النفوذ الالماني الى شمال فارس[3].

ولقد دأب بعض الولاة العثمانيين في الحفاظ على المؤسسات الدينية والتعليمية التي كانت في الولاية قبل توليهم، او تشييد بعضاً منها اثناء توليهم لا لغرض العبادة فحسب، وانما لتكون مقراً لحلقات العلم، وكان يخصص كثير من الاموال لصيانتها واعمارها وتوفير الانارة لها.

ومما يلاحظ ان اهتمام الولاة بالجوامع والمساجد والمدارس الملحقة بها، كان له تأثيره الايجابي في سمعة الوالي الشخصية والسياسية لما للجوامع والأضرحة من مكانة روحية لدى عامة الناس فضلاً من ان الاهتمام بالمؤسسات الدينية الخدمية يأتي في سياق التوجه الديني الذي لزم سياسة العثمانيين الذين يعدون انفسهم ورثة مؤسسة الخلافة الاسلامية الدينية والدنيوية والمحافظة عليها[4].

---

[1] جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص٧٨.

[2] ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٣١٧.

[3] نوري عبد البخيت، روسيا ومشروع سكة حديد بغداد، ص٥٩.

[4] انظر الملحق الخاص بالجوامع والمساجد. رقم (٣).

٢- الخدمات البلدية بين القاضي والمحتسب وأرباب الحرف والأصناف حتى بداية عهد التنظيمات

كانت الشؤون البلدية قبل صدور التنظيمات في الولايات العثمانية تدار في الدرجة الأولى من قبل القضاة والمحتسبين[1].

وقد استفادت الدولة العثمانية من نظام القضاء الإسلامي كثيرا وغيره من النظم الاخرى لتنظيم امور الخدمات وفض النزاعات[2].

واستطاعت بمرور الزمن ان تضع نظاما خاصا بها واجرت عليه من خلال الفرمانات والقوانين تعديلات وتصحيحات عديدة[3].

اذ دأبت الدولة العثمانية على تعيين قضاة على المدن بعد احتلالها مباشرة بغية ادارة الشؤون القضائية والإدارية والبلدية.

---

[1] حسين الرحال وعبد المجيد كمونة، الادارة المركزية والادارة المحلية في العراق، بغداد ١٩٥٣. ص٢٧١.

[2] ان سلطة القضاء في نظر الفقهاء تختلف باختلاف ولايته، فاذا كانت ولايته عامة مطلقة التصرف لسلطته تشمل عشرة احكام من ضمنها اقامة الحدود والنظر في المصلحة العامة للناس في الحفاظ على الطرقات ومنع التجاوز عليها وغير ذلك وهذه وظائف تدخل بشكل مباشر او غير مباشر في الاعمال البلدية الحديثة.
وهناك منصب قضائي آخر وهو منصب النظر في المظالم الذي يبحث في كل حكم يعجز عنه القاضي فناظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب الى سعة الجواز اما دور المحتسب في الدولة العربية الاسلامية فتمثل وظيفته عملا وسطا بين اختصاصات القاضي وصلاحيات ناظر المظالم، اذ يقوم بحفظ النظام ومنع التجاوز على حقوق الافراد ويقوم بمراقبة الغش في الصناعات وضبط المكاييل والاوزان ومراقبة دور ضرب العملة ومنع العملات المزيفة والمحافظة على سلامة الطريق وخلوه للمارة فضلا عن مراقبة الحمامات ومنع الناس من اكل الاطعمة في المساجد، ولا شك ان الصلاحيات التي اعطيت الى المحتسب و اعوانه قد تفتح الباب امامهم بسوء الاستغلال مما اوجب على الحاكم ان يحسن اختيار المحتسب. للمزيد انظر: ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠ هـ)، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، بغداد ١٩٨٩م، ص٨٣- ٨٤، ٢٤١. ابو العباس احمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، صبح الاعشى في صناعة الانشا، شرح وتعليق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٧م، ٢١٤/١، ٣٤/٤- ٣٧. تقي الدين احمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، الخطط المقريزية او المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ٢٠٧/٢.

[3] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ١/ ٢٩٤.

استقر هذا النهج في تقاليد الفتح عند العثمانيين حتى اصبح فتح الأماكن لا يكتمل إلا بتعيين قاضي وصوباشي[1].

وقد تم تقسيم الدولة إدارياً الى وحدات يطلق على الواحدة منها اسم القضاء وهو يعني كما هو واضح منطقة تدخل في نطاق المجال القضائي لأحد القضاة بما فيها مراكز الايالات والسناجق[2].

وعليه فان التشكيلات العثمانية خلال هذه الحقبة ملائمة تقريبا وحاجات الناس للامن والخدمات، اذ كان القاضي هو القائم بالوظائف الادارية وبتعبير ادق فقد كان القاضي داخل الوحدة الادارية ولاسيما الوحدات الصغيرة اداريا[3] يشرف على الخدمات التي تقوم بها البلديات في الوقت الحاضر مثل مراقبة الاسواق والبضائع التي تبيعها والاوصاف اللازمة لتلك البضائع ووضع الأسعار لها كما هو الحال في المدن البريطانية اذ ان رئيس البلدية (المير) وفي اكثر الدول الاوربية قد منح سلطة قضائية للبت في شؤون الضابطة البلدية[4]. كما يقوم القاضي بجمع الضرائب بموجب سجل لديه لا في المحكمة الشرعية وامضاء دفاتر ضرائب الاغنام (رسم اغنامجي) ودفاتر الخراج ايضا[5]، ونظراً للاعمال المتشعبة والمضنية التي يقوم بها القاضي في الاقضية والمسؤولية التي تتطلبها فقد كان يساعد القاضي في القيام

---

[1] الصوباش : رتبة عسكرية من صنف الفرسان الاقطاعيين الذي يكون في اوقات السلم مسؤولا عن امن منطقته ويكون في هذه الحالة موظفا اداريا سنأتي على ذكر واجباته لاحقا.

[2] عباس العزاوي، القضاء في العراق، بغداد ١٩٥٨.ص٣٣.

[3] ينقسم القضاة من حيث المستوى الى قسمين فهناك صغار القضاة على (الاقضية والسناجق) وهناك كبار القضاة على (المولويات). ويختلف قضاة الاقضية عن قضاة السناجق من حيث الوضع القانوني والصلاحيات والمسؤوليات. فقضاة الاقضية يتولون ادارة الشؤون القضائية والادارية والبلدية وغيرها في القضاء الذي يجري تعيينهم عليه. كما يقوم القاضي بتعيين نواب له على النواحي الداخلة في قضاءه من علماء تلك المنطقة حتى يضطلعوا بمهام القاضي في تلك الوحدات.

للمزيد من التفاصيل انظر خليل علي مراد. تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني (١٠٤٨-١١٦٤)هـ/(١٦٨٣-١٧٥٠)م، رسالة ماجستير، اداب بغداد، ١٩٧٥ ص٢٢٣-ص٢٢٤. مجموعة مؤلفين . الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ٢٩٧/١.

[4] جسين الرحال وعبد المجيد كمونة. المصدر السابق.ص٢٦٩

[5] خليل علي مراد. المصدر السابق، ص٢٣٦.

بواجباته عدد كبير من الموظفين يتبعونه بشكل مباشر او غير مباشر ويكونون مسؤولين امامه مثل النائب، والقسام، والمحتسب، والمعمار، والكاتب، والمحضر (الشرطة القضائية) ،والترجمان في المناطق ذات العناصر العرقية المختلفة، والامام والراهب والحاخام (في الشؤون القضائية والتشريعية على مستوى الحي) وعدد من السعاة والفراشين وقد يتضاعف عدد الموظفين للوظيفة الواحدة لحجم القضاء ومقدار العمل فيه[1].

اما الموظفون الذين يكونون مسؤولين امام القاضي عن اعمالهم والمكلفين بعرضها عليه في فترات معينة فهم المتولي ووكيل الحرفيين (اصناف كتخدا سي) والصوباشي وغيرهم ممن كانوا مسؤولين عن ادارة فئة او وحدة ادارية معينة[2].

فضلاً عن ذلك فقد كان للقاضي مساعدون آخرون وهم من ائمة المساجد في منطقته غير انهم لا يملكون صلاحيات القضاء بين الناس ولكنهم يساعدونه في حل بعض الخلافات ومتابعة الخدمات التي كانت تقدم الى المساجد والاهتمام بالوقفيات لانها كانت جزء لا يستهان به في مجال الخدمات البلدية وخاصة السقايات التي تعتبر اللبنة الاولى في انشاء مشاريع اسالة المياه[3].

وقد ارتأينا ذكر جميع مساعدي القاضي لان خدمات البلدية في تلك الفترة كانت تفتقر الى الوضوح في تحديد المسؤوليات الامنية والخدمية واكثرهم وضوحا في التخصص في مجال متابعة الخدمات البلدية خلالها هو المحتسب ووكيل الحرفيين والصوباشي اذ نجد ان المحتسبين وامناء الاحتساب كانوا يعملون تحت امرة القاضي كموظفين اجرائيين فيما يتعلق بشؤون الخدمات البلدية[4].

والمعروف ان نظام الاحتساب هو في الأصل نظام ديني يعتمد مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمحتسب هو القائم على رأس هذا النظام اذ يعنى

---

[1] محمد امين خير الله العمري، منهل الاولياء ومشرب الاصفياء من سادات الموصل الحدباء.حققه ونشره سعيد الديوه جي، مطبعة الجمهورية الموصل ١٩٦٧م، ١٠/٢٤٥-٢٥٠.

[2] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. ١/ ٢٩٧.

[3] للمزيد انظر عماد عبد السلام رؤوف، تاريخ مشاريع مياه الشرب، ص٤٤-٥٤،٤٨.

[4] حسين الرحال وعبد المجيد كمونة، المصدر السابق، ص٢٧٦.

بامور خدمية متنوعة[1] منذ العهود الأولى للإسلام، الا ان هناك مهمة اضيفت الى مهامه في العهد العثماني الا وهي جمع الرسوم المفروضة على اصحاب المحلات والحوانيت لجمع راتبه ورواتب مساعديه وهذا ما يقودنا الى شيوع ظاهرة الالتزام حيث يقوم ملتزم الاحتساب بدفع مبلغ من المال كبدل مقاطعة (بدل التزام).

وبعد مصادقة القاضي على ذلك الالتزام فانه يمنح الملتزم وثيقة (شرط نامة) تخوله ممارسة صلاحيات المحتسب. وقد منحت هذه الوثيقة لأشخاص استنادا لاعتبارات مالية صرفة تمتزج معها مساوئ المحتسب من فرض الرسوم على الباعة واهل السوق .

وليس ادل من تحول هذه الوظيفة وانحرافها عن نهجها الشرعي الإسلامي من اعطائها لشخص غير مسلم دلالة على عدم الالتزام بمبدأ هذه الوظيفة او المحافظة على طبيعتها الأخلاقية والاجتماعية. حيث منح التزام رسوم الاحتساب الى شخص ارمني يدعى سفر عام ١١٠٥هـ/١٦٩٣م[2].

ولا بد من الاشارة الى ان نظام الالتزام ونظام الاصناف وغيرها من المستجدات على الحياة العامة جعلت النظم والتشريعات العثمانية تتخبط في تحديد آلية عمل المحتسب مما اثر في تضييق دائرة الصلاحيات ومستوى السلطات في مؤسسة الحسبة حتى دخلت في بعض الاحيان في نطاق اسقاط فرض لا غير.

وعليه فان نظام الحسبة ومهام وواجبات المحتسب كانت موجودة في العمل الاداري العثماني الا ان هذه الوظيفة ظلت تتردد بعدة عناوين في الادارة كعنوان (صاحب المعونة) او (رئيس البوليس)[3].

الا ان (احتساب اغاسي) أي صاحب الحسبة او المحتسب ظل الاسم الملازم لوظيفة المحتسب[4]. الذي كان واجبه حينها تنفيذ اوامر الصوباشي ومعاونته في

---

[1] انظر هامش (٢)، ص٣٣.

[2] يعقوب سركيس، مباحث عراقية، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد١٩٥٥ م. ٢/٢٣٢- ٢٣٦

[3] الاب انستاس ماري الكرملي. تطور الحسبة. مجلة لغة العرب. العدد٣٣، بغداد ١٩٢٤. ص٣١٦.

[4] Kazici.osmanlilarad aihtisab muessesei. istanbal 11987.s190

الاشراف على الاسواق وغيرها من الاماكن وكذلك التجوال في المرافق العامة الاخرى ومراقبة نظافتها واخبار رئيس المعمارين بما هو متداعي من الابنية والتجوال ليلا والقبض على الذين يعكرون صفو الامن[1].

وفي عام(١٢٤٢هـ-١٨٢٦م) كلفت الدولة هيئة الاحتساب بجباية رسوم قررتها حينها مثل رسم ((الرخصة)) واوكلت الى المحتسب الذي اصبح يعرف بـ(ناظر الاحتساب) مهمة ادارة الاموال التي جرى ربطها بنظام الاحتكار[2].

وفي شهر اغسطس ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م قامت الدولة بالغاء جزئي لتلك الرسوم التي يجبيها الاحتساب، ونتيجة للضغوط الداخلية والخارجية ففي عام ١٢٧١هـ/١٨٥٤م تم الغاء نظام الاحتساب بكامله[3].

وعليه تم الغاء منصب (ناظر الاحتساب) ليحل محله (شهر امين) وتوزعت سلطته ضمن مؤسسات الإدارة المحلية ومن بينها (المجلس العام للالوية) حيث يقوم هذا المجلس بتولي الاشراف على الإدارة المحلية ويدخل ضمن صلاحياته مراقبة الاسواق والمؤسسات التجارية والاشراف على الصحة والتعليم[4].

لقد مر سابقا ان من بين المسؤولين امام القاضي في عرض اعمالهم في فترات معينة هو وكيل الحرفيين (اصناف كتخدا سي). ولاجل توضيح هذه المسؤولية لابد لنا من القاء نظرة سريعة على ارباب الحرف والصنائع لما لهم من دور فاعل في تطور المدينة اقتصاديا وعمرانيا وخدميا فنجد ان في الاماكن التي يتكاثف فيها النشاط الصناعي والتجاري وبالتالي الاجتماعي تحتاج الى توفير خدمات توجب انشاء مؤسسات رسمية وغير رسمية تختص بادارتها والعناية بمرافقها.

---

(1) محمود شوكت. عثماني وتشكيلات وقيافت عسكرية سي، ق٢؛ اكنجي جلد. مكتب حربية مطبعة سندة . طبع ايد المشدر سنة ١٣٢٥هـ . ص١١٣.

(2) طبقت الدولة العثمانية في النصف الاول من القرن التاسع عشر نظام الاحتكار اعتبارا من عام ١٨٢٨م على بيع بعض انواع السلع والمحاصيل لتحول دون غش المحتكرين ولتوفير المال اللازم لنفقات جيش (العساكر المنصورة) الذي اقيم حديثا، مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٦٨٥.

(3) Kazici. Op. Cit. S.188- 192

(4) محمد فريد بك، الدولة العلية العثمانية، مطبعة التقدم، مصر١٩١٢، ص٤٠-٤٣.

ولا بد من الاشارة الى ان الصفة المميزة للمدن العربية الاسلامية عموما حتى القرن التاسع عشر الميلادي هي تنظيم المقيمين فيها وفقا للحرف التي يمارسونها وذلك ما يسمى بـ(الطوائف) او (الأصناف) أي انها تضم اصحاب الحرفة الواحدة ينظمون انفسهم في شكل طائفة لحماية مصالحهم الذاتية ويؤدون وظائف اقتصادية واجتماعية في آن واحد[1].

وعلى الرغم من تدهور الاصناف والحرف نتيجة للتدهور الاقتصادي الذي لحق بالمدن والصناعات نفسها منذ القرون التالية لانهيار الدولة العباسية الا ان الاصناف والحرف ظلت تمثل الاطر الوحيدة التي يمكن ان ينظم الحرفيون من خلالها علاقاتهم الاجتماعية وصلاتهم الاقتصادية بالتجارة من جهة وبالسلطة من جهة اخرى فضلا عن تحقيق نوع من الترابط والتنسيق بين فئات الحرفيين نفسها[2]. ..

وكان من الطبيعي ان تظم هذه الاصناف والحرف اكثر الطبقات في المجتمع العراقي انذاك نشاطا وانتاجا وان تؤدي دورها في تماسك المجتمع الى حد كبير متأثرة بالطرق الصوفية[3] فقد عرف التصوف الاسلامي جماعات الفتوة والتي من شروطها ان يكون الشخص مسلما وصاحب حرفة. فلم يكن للعاطل ان ينخرط في تشكيلاتها[4].

ولعل ذلك ادى الى انخراط الغالبية من اصحاب الصنائع في تشكيلات الفتوة الذي يجعل من الاحتراف والفتوة امران لا ينفصلان حتى ان اصحاب الحرف والصناعات عندما ابتعدوا عن الزوايا وراحوا يشكلون تنظيمات لهم تضم زملائهم من غير المسلمين ايضا ظلوا يحافظون على صفات الفتوة كالصدق والوفاء والكرم والمروءة وغير ذلك من الصفات التي جاهد اصحاب الصنائع في التمسك بها خلال

---

[1] طارق نافع الحمداني، المصدر السابق، ص٥٤٨.

[2] عماد عبد السلام رؤوف، التنظيمات الاجتماعية، ص١٤٤-١٤٥

[3] المصدر نفسه، ص١٤٦.

[4] مجموعة مؤلفين الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ٧٢٣/١.

العصور التالية. فكثيراً منهم كان اذا جاءه في الصباح زبونان ارسل احدهم الى جاره الذي لم يستفتح بعد[1].

ومن هذا يمكن القول ان ارباب الصنائع والحرف كانوا يعملون ضمن منظومة تكاد تكون متكاملة من القواعد التي نظمت دقة تفاصيل العمل سواء من حيث الجانب الخلقي او المهني.

وفي الواقع فانه ليست ثمة معلومات دقيقة عن عدد الاصناف في المدن العراقية ابان العصر العثماني حيث يذكر الرحالة التركي اوليا جلبي في كتابه (سياحة نامة) وكان قد زار بغداد في مطلع القرن (الحادي عشر الهجري/السابع عشر الميلادي) وأعدّ فصلا خاصا بـ (الحرف والصناعات) في بغداد ولكنه لا يشير الى اكثر من خمسة اصناف رئيسية هم صناع السروج والصاغة والخياطون والحدادون وصناع السيوف.

ويبدو ان هذه الصناعات او الاصناف لم تكن الوحيدة بل الاصناف الاساسية سوى الاصناف الاخرى المعروفة والمتنوعة[2].

وكان من الطبيعي ان يؤدي تركز النشاط الحرفي وتقدم الصناعة وازدياد طلب التجار لها الى خلق ظروف جديدة للعمل والخروج من نطاق الحرفة المنزلية الى مجال العمل الجماعي الاكثر رقيا وذلك لتحقيق انتاج اكثر واسرع ولمختلف السلع مما يؤدي الى توسع المدينة وازدهارها وزيادة حاجتها الى مزيد من الخدمات كان يؤديها بعض ارباب الحرف للبعض الاخر وكانت ولاية الموصل مثالا ناجحا على ذلك[3].

---

[1] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. ٧٢٣/١.

[2] عماد عبد السلام رؤوف، التنظيمات الاجتماعية، ص١٥٣.

[3] عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني، ص٢٨٨-٢٩١.

وللمزيد انظر:
ives, ; Avoyage from England to India . 1760. p. 324
Dupre; adrien.voyege en perse faitdans les annees 1807- 1809 en Fraver sant la natolie et la mesopotmie. Vol. I. (paris 1819). P121

واهـم مـا يميـز اصـحاب الحـرف والصـناعات كصـنف مـن التنظيمـات الاجتماعيـة الاخرى بتكوينه الهرمـي الـذي يرأسـه شـيخ منتخـب مـن الاسـاتذة (الاسـطوات) البـارزين في الصـنف والـذي تغـيرت تسـميته في القـرن السـادس عشـر المـيلادي الى (كتخدا)[1] ويتولى مسـؤوليات عديدة فيما يتصل باعضاء صنفه فهـو يشرف على شؤونهم الادارية والمالية ويحل النزاعات بينهم ومعاقبة المذنب بعد استشارة اهل الخبرة والقيام باعمال انتقال الكدك[2] التي استجدت في العهود التالية وتوفير المواد الخام وتنظيم العلاقة بين الدولة واعضاء التشكيل.

اما النقيب او رئيس الفتية (بكيت باش) فكان مسؤولا عن الامور الداخلية للاصناف وتنظيم العلاقة بين الحرفيين والكتخدا وتقسيم المواد الخام والتفتيش عن السلع المصنعة ومدى تطابقها مع المقاييس التي وضعتها الطائفة ويسعى لفض النزاعات بين الاسطوات واحالة المستعصي على الحل منها الى الكتخدا[3].

وكان يوجد داخل التشكيل عدا هذين المسؤولين الكبيرين هيئة تتشكل من كبار الاسطوات والحرفيين والمحنكين تعرف باسم هيئة الشيوخ (اختيار لر). اما المتمرسون منهم ممن كانوا يعرفون باسم (اهل الوقوف/اهل الخبرة) فكانوا ينتخبون من بين اعضاء تلك الهيئة ويقوم القاضي بتسجيل نتيجة الانتخاب في سجلاته. وكانوا يشاركون في عمليات تحديد الاسعار والاشراف على دمغ المكاييل والموازين ويرجع الى رأيهم عندما يلزم الامر معاقبة احد الحرفيين[4].

---

[1] الكتخدا (كلمة فارسية مركبة من كد = الدار وخدا بمعنى الرب او الصاحب) وهو الاداري الاول في تشكيلات ارباب الحرف والصنائع.

[2] الكدك هو اصطلاح عثماني يعني المكان او الموقع الذي يشغله اشخاص يقومون بوظائف معينة ضمن مجموعة معينة لا تزيد اعدادها او تنقص مع الوقت. للمزيد انظر مجموعة مؤلفين . الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ٧٢٤/١.

[3] مجلة امور بلدية، ٤١٨/١.

[4] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ٧٢٥/١.

ومن بعض الحالات نجد ان الدولة تعمد الى تعيين اشخاص معتمدين لتولي زعامات بعض ارباب الحرف والصنائع اذ انها قامت بتعيين زعيم للشحاذين كان يعرف باسم (سال كتخداسي) حتى تضمن عملية الرقابة عليهم.

فقد اتخذت على عاتقها امر رعاية الصبية المشردين وتخصيص الرواتب لمن يقومون برعايتهم كما خصصت ايضا الرواتب للامهات اللاتي يلدن توأم[1].

وعند اطلاعنا على مبدأ التدرج في اتقان الحرفة نلاحظ مدى تأثير ذلك على مستوى الانتاج او الخدمات التي يقدمها صاحب الحرفة. اذ ان الدرجات عند الحرفيين تبدأ من الادنى الى الاعلى. ففي البداية يقوم الصبي المبتدأ بانجاز بعض الاعمال الصغيرة بتوجيه من الاسطة ومع اكتسابه لبعض المهارات التي تمكنه من المساعدة في العملية الانتاجية يبدأ في الحصول على اجرة. وبعد ان يعمل الصبي مدة معينة تمتد في الغالب الى ثلاث سنوات يكتسب حق الارتقاء الى درجة (القلفة) بعد ان يدخل امتحان امام هيئة الادارة او النقابة فاذا اجتازه بنجاح اصبح واحدا من القلفاوات وعند اذ يقام احتفال تحضره هيئة الادارة والاسطوات ويوجهون اليه بعض النصائح.

ويظل العامل يعمل بدرجة القلفة مدة ثلاث سنوات حتى يحصل على درجة (اسطى) غير ان الحصول على تلك الدرجة لم يكن مقصورا على المهارة في تلك الحرفة فحسب. بل كان الامر يقتضي منه ان يكون حسن المعاشرة مع بقية القلفاوات وان لا يكون محلا للشكوى قط خلال عمله في درجة القلفة. ويبذل ما في وسعه للعناية بالصبية المبتدئين ويهتم برعايتهم. وان يكون تعامله مع الزبائن صادقا وودودا. سوى امتلاكه رأس مال اذا كانت المهنة تحتاج الى فتح دكان. وبعد قيام معلمه باخبار الكتخدا بان القلفة وجد لنفسه دكانا، ويجري تحديد يوم الاحتفال بترقيته الى درجة الاسطى[2].

---

[1] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ٧٢٦/١.

[2] مجموعة مؤلفين، المصدر نفسه، ص٦٧٥.

وعليه فان العامل بأية مهنة لا يستقل بعمله الا بعد مرور ستة سنوات في الاقل تكرس في تعليمه واكسابه مهارات المهنة وقواعدها. وان دل هذا الامر على شيء انما يدل على قيمة المهنة او الصنعة والالتزام باتقانها وفقاً للمعايير الاخلاقية. وبالتالي يظهر تأثيرها على مدى جودة الانتاج الذي يقدم للناس وخاصة في المجالات الخدمية منها على سبيل المثال مهنة البنائين والخبازين وغيرها من المهن التي تمس بصورة مباشرة مصالح الناس وتوفير حاجاتهم ومستلزماتهم اليومية.

كما ونجد ان هناك مهن اهتمت بها النقابات لا تحتاج الى مهارات ولكنها تحتاج الالتزام بالاخلاق والكد في طلب الرزق الحلال مثل مهنة السقائين والزبالين الذين لو تعطلوا عن العمل لفترة قصيرة للحق ضرر بالناس لا يعادله الضرر الذي يلحق بهم لو تعطل العطارون مثلا شهرا عن العمل[1].

وكان لابد للدولة من وضع قانون لكل نوع من هذه الاصناف يعرف بـ(الدستور) فقد جرى اعداد (قانون نامه الاحتساب) تتعلق احكامه بالامور المالية للصنف وخاصة ما يتعلق بتحديد اجور الصناع وتقدير كمية الانتاج والضرائب المفروضة على الصنف وتحديد اسعار السلع لضمان وصولها الى المستهلك باسعار رخيصة والعناية بالظروف الصحية لها والحفاظ على مستويات الجودة اللازمة واقدم قوانين الاحتساب (دساتير العمل) يرجع الى عهد السلطان بايزيد الثاني(٨٨٦هـ-٩١٨هـ/١٤٨١م-١٥١٢م)[2].

كما وتكشف سجلات ولاية البصرة في القرن السادس عشر الميلادي عن وجود عدد كبير من ((دساتير العمل)) فكان هناك دستور للقصابين والخبازين وللخصافين وللعطارين ولدلالي الاقمشة والعقاقير ولصابغي الغزول وغيرها[3].ونرى من تلك القوانين ان موضوع الخبز مثلا لم يكن مقصورا على سعره ووزنه فحسب فقد تطرق الى مقدار القمح المستخدم ومقدار الدقيق المستخرج منه ومقدار الدقيق المفروض على اصحاب الافران والاحتفاظ به والعقاب الذي يجب

---

[1] صباح ابراهيم سعيد الشيخلي، الاصناف في العصر العباسي. بغداد١٩٧٦، ص١٧٧

[2] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. ٦٧٥/١.

[3] عماد عبد السلام رؤوف، التنظيمات الاجتماعية، ص١٥١.

انزاله بهم اذا خرج الخبز نيئا او ناقصا[١]. كما واشارت القوانين الى التدابير اللازمة لتوفير ما تحتاجه المدينة من اللحوم.وقد اولوا النظافة عناية فائقة فقد وضعت القواعد والاصول التي يجب رعايتها من جانب الطباخين وغيرهم من صناع الاطعمة والمأكولات ومن الحلاقين واصحاب الحمامات[٢].

كما وكان يجرى وضع سعر مختلف يتناسب وجودة السلعة وان يعطى حق تصنيع تلك السلعة باوصاف معينة للاسطى[٣].

ولهذا بات اصحاب الحرف يتعهدون بعدم التدني بدرجة الجودة في السلع وتجنب البيع باسعار تفوق ما حددته السلطات الرسمية والمنافسة غير العادلة ومن ثم كان من حق كل واحد منهم ان يخطر من لا يراعون هذه الشروط ويقدم الممتنعين منهم للمثول امام القاضي. وهذا يعني وجود نظام للرقابة الذاتية فيما بينهم اذ يفتش على كبارهم وعلى عدد الدكاكين وانتاج السلع الجيدة ومراعاة الاسعار وحقوق بعضهم على بعض وغير ذلك من الامور فكان قيام احد زعماء المهنة بمحاباة عضوا او مجموعة منهم على حساب الاخرين او اقدامه على تصرف آخر غير مشروع واصراره على ذلك رغم اخطارهم له انما يشكل سببا كافيا لهم للقيام بمراجعة القاضي والمطالبة بعزل ذلك الزعيم وعندئذ كان للقاضي اذا تثبت من حقهم في الشكوى ان يعزله من وظيفته[٤].

ولكي تضمن الدولة رعاية الحرفيين للاسعار في ضوء قوانين الاحتساب كانت تضع الاسواق تحت الرقابة الدائمية اذ يتولى عمليات التفتيش اليومية المحتسب ومساعدوه المعروفون باسم رجال التفتيش (قول اوغلانلرسي)[٥].

---

[١] الدستور، ٢/٤٧٠.

[٢] omer lutfu Barkan.xv.asim somunda Bazi buyuk sehirlerda Esya ve yiyecek fiatlarinin tesbit ve teftisi hususlarin. Tanzim eden kanunlar tv . 1/5 (1942). 326vd: 11/7. 15vd; 11/9 . 168vd.

[٣] kutu koglu. Osmanlilarda narh muessesi ve 1640 tarihli narh defteri . istanbul 1983. s 170

[٤] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. ١/٧٢٨.

[٥] مجموعة مؤلفين، المصدر نفسه، ١/٦٧٦.

وقد جاء على سبيل المثال قانون عبد الرحمن باشا التوقيعي (الصدر الاعظم) الفقرة الخاصة بالتسعيرة ما يلي :[1]

((ان وكيل الدولة. رئيس الوزراء الذي في موقع يدير امور الناس يتشاور في الامور مع اشخاص محايدين من ذوي الوقوف والخبرة. ثم يصدر الامر الى السيد القاضي والمحتسب بشأن وضع تسعيرة على البضائع المفروضة للبيع من اقوات الناس .... ومن ثم يكونان مهمتان بتطبيق ذلك على صعيد الاسواق المحلية بشكل مستمر)) ونجد ان نظام التسعيرة ظل ملازما لأعمال البلدية حتى بعد تأسيس المؤسسة البلدية في المدن العثمانية[2].

كما وان قانون نامات الاحتساب اوجبت على الاصناف ان تؤدي بتضامن انواعا من الضرائب الحرفية الى الملتزمين الذين يفوضون حق استيفائها بالمزايدة السنوية وتعرف هذه الضرائب بالتمغا ويومية الدكاكين والوزن[3]وغيرها وتدخل هذه الطريقة في الالتزام دور الصناعة العامة التي يملكها الصنف برمته كأن تكون على المصابغ (بوية خانة) ودور النسيج (ابريسم خانة) ومواقد النار لاذابة القار (القير خانة) والمطاعم (يملك كارخانة) والممالح فضلا عن الدكاكين والاسواق[4].

ويفهم مما سبق ان لارباب الحرف ضامن (ملتزم) يكون مسؤولا امام الحكومة بتحصيل الضرائب المستحقة على اهلها. ويكون شيخ الاصناف مسؤولا امام الضامن مباشرة وليس امام الحكومة[5].

وكان لتزايد النشاط الاقتصادي في مدن العراق اواخر القرن الثامن عشر الميلادي اثر في زيادة اهمية ضمان الاسواق والمرافق الاقتصادية وما يدره ذلك من اموال. فقد سجل التزام سوق الغزل في بغداد وهو السوق المختص ببيع الغزول

---

[1] مجلة امور بلدية، ٤١٨/١.

[2] رجب بركات، بلدية البصرة ١٨٦٩- ١٩٨١. البصرة ١٩٨٤م. ص٧٥.

[3] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. ٦٧٦/١.

[4] عماد عبد السلام رؤوف، التنظيمات الاجتماعية، ص١٥١.

[5] هاملتون جب وهارولد بون ، المجتمع الاسلامي والغرب. ترجمة الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى . القاهرة .١٩٧٢، ٧٧/٢.

اللازمة للنسيج زيادة سنوية مستمرة خلال السنوات ١٢١٢_ ١٢١٦هـ / ١٧٩٧_١٨٠١م على النحو الآتي[1] :

١٢١٢هـ / ١٧٩٧م	٢٢٥٠ قرش
١٢١٣هـ / ١٧٩٨م	٤٠٠٠ قرش
١٢١٤هـ / ١٧٩٩م	٤٥٠٠ قرش
١٢١٥هـ / ١٨٠٠م	٥٠٠٠ قرش
١٢١٦هـ / ١٨٠١م	٥٤٠٠ قرش

ويمكننا ان نشير الى ان الدولة عندما سنت قوانين البلديات اعتمدت الضرائب التي كانت تجبى من ارباب الحرف واصحاب الدكاكين وغيرها لتكون موارد تعتمدها البلديات لسد نفقات المشاريع والخدمات التي تقدمها للناس[2].

لذا فان المدن النشطة اقتصاديا قد حظيت بتأسيس دوائر بلدية قبل غيرها من المدن الاقل منها نشاطا في هذا المجال.

ولا بد من الاشارة الى ان انحلال التنظيمات الحرفية جاء بعد استخدام البخار في الملاحة في الثلاثينات من القرن التاسع عشر بدءا بالبريطانيين (١٢٥١هـ /١٨٣٥م) وتلاهم الفرنسيين (١٢٥٣هـ/١٨٣٧م) ثم النمساويين (١٢٥٥هـ/١٨٣٩) وهذا ضمن للأوربيين التفوق الاستراتيجي والتوسع التجاري في المنطقة وخاصة في العراق.

كان هَم البريطانيين بيع المنسوجات وسحب المعادن الثمينة بينما كان هم فرنسا شراء المواد الأولية كالاصباغ وخيوط النسيج والنباتات الزيتية مقابل البضائع التي تنتجها او النقد وتوسعت التجارة مع أوربا منذ اواسط القرن التاسع عشر بكثرة فزاد الاستيراد من بريطانيا اولا ثم من غيرها وساعد ذلك زيادة عدد المستهلكين. وهذا الغزو اثر على الصناعات المحلية وخاصة صناعة النسيج التي كانت نشطة في سد الحاجات المحلية فاخذت تتقلص امام المنتوجات الغربية.

---

(١) عماد عبد السلام رؤوف، التنظيمات الاجتماعية. ص١٦٠.

(٢) انظر الفصل الثالث، مادة (موارد البلدية). ص١٦٣.

ولتفوق التقنية الغربية ولرخص اسعار منتوجاتها فضلا عن خضوع الانتاج المحلي لضرائب داخلية عالية وحرمان الصناعة المحلية من كل حماية وقلة الامن على الطرق مما ادى الى تدهور الصناعة والتجارة المحلية وبالتالي انحلال (التنظيمات الحرفية) وهو اتجاه شجعته السلطات العثمانية لتجريد النقابات من نفوذها على الاعضاء[1].

ومثلما ارتبط القضاء بالحسبة وارباب الحرف فقد ارتبط بالشرطة لضمان تنفيذ الاحكام الصادرة من القاضي[2]، فالصوباشي يعاونه مجموعة من الشرطة ورجال العسس الليليين الذين يقومون باعمال الخفارات والحراسات الليلة في الاسواق والشوارع تحت امرة رئيس العسس (عسس باشي)[3].

ويبدوا واضحا ان مهمة هؤلاء هي حراسة الاسواق ومراقبة الدكاكين طوال الليل والمحافظة عليها من اللصوص. وكان على العسس القاء القبض على كل شخص يتجول ليلا والتحقق منه وتفتيشه. وان سرقة شيء من امتعة التجار الذين يمرون بالمنطقة ويبقون فيها ليلة او اكثر كانت تستوجب اجبار العسس او الطوافين[4] لدفع تعويض لصاحب الشيء المسروق بقدر ما سرق منه[5].

---

[1] للمزيد انظر عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للامة العربية. دراسة في الهوية والوعي، ص١٢٥.

[2] مرتضى نظمي زادة، كلشن خلفا. ترجمة موسى كاظم نورس . النجف، مطبعة الاداب ١٩٧١م. ص٢٨١.

[3] ربما يعود ذلك الى اول نظام للشرطة في التاريخ الحديث في الولايات المتحدة الامريكية من خلال الحراسات الليلية في عام ١٦٣٦م بمدينة بوسطن ثم اخذ به بعد ذلك بمدينة فيلادلفيا عام ١٧٠٠م وكان هذا النظام يلزم جميع المواطنين في حراسة المدينة ليلا بالتناوب. وفي السنوات التالية اصبح فرضا على الذكور المسلحين بالبنادق ويحملون نوعا من الاجراس لاستعمالها في طلب النجدة ويطلق على كل منهم اسم (حامل الجرس) وفي عام ١٨٤٤م اصدرت ولاية نيويورك قانونا سمي بـ(جهاز الشرطة البلدية) ولم يلبث ان اصبح له نظائر في الولايات والمدن الاخرى وكانت شرطة البلديات هذه مستقلة استقلالا تاما عن شرطة الولاية

Fasdisk . American . police systems . p.p.58 – 67.
Smith . police systems in the united states .p.p.120-122

[4] في البصرة كان يطلق على العسسية بالطوافية، انظر : خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٢٧٢.

[5] Barkan , ö, L: Malikane – divani sistimi, Türk hukuk ve iktsat tarihi mecmuasi, Istanbul. Burhannedin Matbaasi, 1939, Cilt. I. S 179.

والجدير بالذكر بان الحراسات الليلية هذه كانت تؤدى من قبل رجال العسس وفق تعليمات محلية اذ ان اول قانون سنته الدولة بخصوص حراس الأسواق في ١٦ جماد الاخره ١٣٣٢هـ / ١٩١٣م وجعلت رواتبهم تدفعها البلديات بعد استيفائها من الأهالي رسوم الحراسة وتكون مسؤولياتهم مناطة تحت نظارة الشرطة المحلية[١] .

ويمكن القول ان تدخل القضاة العثمانيين في الشؤون البلدية قد تلاشى بعد تشكيل نظارة باسم نظارة الاحتساب سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ومنحت صلاحيات واسعة فاخذ نفوذ القضاة يتضاءل تدريجيا وبالاخص بعدما أرسلت الحكومة الى القضاء موظفاً مدنيا ليحل محل القاضي ويقوم مقامه والذي يطلق عليه عنوان القائممقام[٢] .

ويعد هذا الانتقال انتقالا اداريا تم في عهد التنظيمات الخيرية[٣] ، حيث احيلت وظائف القضاء الادارية الى موظفين اداريين كالولاة والقائمقامين وغيرهم ولم يبقى للقضاء الا الوظائف القضائية[٤] مما يعطينا دليلا ثابتا بتداخل عمل البلديات مع عمل القضاء حينها، اذ كان القاضي هو رجل البلديات او المسؤول الذي يضطلع بشؤون البلديات التي استقلت بعد ذلك تحت امرة مسميات متعددة كالمتصرف والقائممقام ومدير الناحية وما الى ذلك من مسميات استقلت وتطورت والتي كانت قد نشأت في الأساس من وظيفة القضاء والحسبة تماماً.

---

[١] رجب بركات، المصدر السابق، ص١٣٧.

[٢] حسين الرحال وعبد المجيد كمونة، المصدر السابق، ص٢٧١.

[٣] عهد التنظيمات الخيرية هو العهد الذي صدرت فيه قوانين الاصلاحات التي سنتطرق اليها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

[٤] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. ١ / ٤٦٢.

أهم التقسيمات الإدارية للعراق في العهد العثماني

اولاً: التقسيمات الادارية :

نرى قبل البدء بالدخول المباشر في موضوع البلديات في العهد العثماني، أن من الضروري التطرق الى اهم التقسيمات الادارية التي رافقت دخول العثمانيين العراق، كما انه لا يمكن فهم اهم المصطلحات الخاصة لذلك والتي أصبحت فيما بعد الاساس الذي تم الاعتماد عليه في نشوء البلديات العثمانية في العراق، ومن خلال هذه التقسيمات ستكون بالامكان تسليط الضوء على اهم الجوانب الادارية المتعلقة بتطور نشوء البلديات في العراق أبان العصر العثماني.

فلقد حاول العثمانيون وضع تقسيم إداري منظم للعراق شأنه شأن بقية ولايات الدولة، مع مراعاة بعض الأسس والأوضاع السائدة[1]، وعلى الرغم من ذلك لم يجد العثمانيون بعد استيلاءهم على العراق تقسيماً إدارياً واضحاً للبلاد[2]، فمنذ سقوط الدولة الايلخانية في العراق سنة ٧٧٦هـ/١٣٣٦م زالت معظم التقسيمات الادارية التي

---

[1] جعفر حسين خصباك، العراق في عهد المغول الايلخاني، ١٢٥٨هـ-١٣٢٥هـ، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٨م، ص٧٩-٨٠.

[2] فعند محاولتنا البحث في مراجع التقسيمات الادارية للعراق خلال القرن السادس عشر الميلادي، أي منذ بداية السيطرة العثمانية على العراق، لم نجد المراجع المتخصصة لتلك التقسيمات، سوى دائرة الارشيف العثماني، مثل الدفاتر المالية المخصصة لتثبيت اسماء ولاة الولايات والسناجق عند تعيينهم فيها، ودفاتر الرؤوس التي تحوي على اوامر امر التولية والترقية والتنقلات للولاة، كما عثرنا على سالنامات مثل : "سالنامة الدولة العثمانية" و"سالنامة بغداد" و "سالنامة البصرة"، غير ان هذه السالنامات يرجع تاريخها الى اواخر القرن التاسع عشر.

وجاء في الدفتر المالي المرقم (٥٦٣) والذي يحتوي على قائمة اسماء امراء الولايات وما فيها من السناجق ما بين عامي (٩٧٠-٩٨٢هـ) (١٥٦٣-١٥٧٤م) وهي كالآتي :

١- ولاية بغداد : وتشمل : بغداد، الموصل، زاخو، جسان، العمادية، اربيل، زنك آباد، عنّة، حلة، درتنك، عجوز، سماوت، تكريت، جوازر، جنكولة، مكري، شهربازار، قره طاغ، قصر شيرين، دمور قبو، حديثة، حرير ودوين، رماهية، بيات، درنة، كرند، ده بالا، سيفله، ادركان.

٢- ولاية البصرة : وتشمل : بصرة، طويل، حمار، شط ابو غربة، معدان، غراف، رحمانية، بني حميد، سروش، اوغلي (ابن سهل)، صدر سويب، جزيرة محرزى، مدينة، شطيحة.

٣- ديار بكر: دير الرهبة، سنجار، واسكي موصل.

٤- ولاية الاحساء، وتشمل : الاحساء، عيون، قطيف، صفوا، بندر عقير.

٥- ولاية شهرزور وتشمل : شهرزور، سروجك، اوشتي، معبر حفان، قلعة غازي، تيل وطاري، كلاس، جنار دوس، زنكنة، هزارمرد، مزكاوة، والاني، بورنجك، كرند، هاوار، اولكة، باحوانلو، هورون، دوبجوران، برند، كلاش، كشاف، داوران، باسكة.

وضعها الايلخانيون للعراق، حتى استمد العثمانيون الاطار العام لتقسيم العراق بالاعتماد على نظام الايالات، علماً بأنهم لم يقوموا بتقسيم العراق مباشرة الى وحدات ادارية بعد الاحتلال مباشرة، إذ كان أسلوبهم هو ترك البلاد المفتوحة حديثاً طبقاً لحدودها الادارية السابقة[1].

وهذا يعني ان العراق قد قسم، بحسب التنظيم العثماني الى وحدات ادارية كبيرة يطلق على كل منها اسم إيالة والتي غالباً ما تستبدل بكلمة ((ولاية عربية)) الى وحدات ادارية اصغر يطلق على كل منها اسم (سنجق)، ويعد السنجق الوحدة الاساسية في إدارة الايالة، وغالباً ما تستبدل كلمة سنجق والتي تعني العلم، بكلمة لواء بالعربية التي يكثر استعمالها في الوثائق الرسمية للدولة[2].

والواقع فإن تقسيم الايالات الى سناجق، لم يكن هو التقسيم الاداري الوحيد الموجود ضمن نطاق الايالة، لان السناجق نفسها كانت تقسّم الى وحدات اصغر يسمى كل منها "قضاء"، الذي يتبعه عادة ما بين خمسة الى عشرة اقضية والاقضية تقسم الى نواحي او قرى صغيرة[3]. وكانت النواحي تدار من قبل الكتخدا، اما الاقضية فكانت تدار من قبل القاضي والصوباشي والسباهية[4] الذين سيرد تعريفهم فيما بعد في هذا البحث، حيث كان واجبهم بالتعاون مع الكتخدا (المختار) هو حفظ النظام والامن.

وقسم العراق اول الامر على اربع ولايات اخذت شكلها الاداري المنتظم في اوائل القرن الحادي عشر الهجري (القرن السابع عشر الميلادي)، وهي: بغداد، والموصل، والبصرة، وشهرزور (كركوك) والتي بامكاننا ايجازها على النحو الآتي :

١- بغداد : وهي اكبر ولايات العراق، لأنها كانت دار الخلافة واحد مراكز الحضارة في عهد ازدهار الدولة العربية الاسلامية، وقد دخلت في حوزة الدولة العثمانية بعد هرب

---

(١) مزيداً عن ذلك انظر :
Halil, Ottoman methods, Vol. II, P. 108, Lewis: The Ottoman archives P. 136.
انظر : نوري عبد الحميد العاني، العراق في العهد الجلائري، بغداد، ١٩٨٦، ص٧٥.

(٢) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٤٥.

(٣) KutukoGlv: Bekir Osmanli-Iran siyasi munasebetleri. P.20.

(٤) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٦٥، وللمزيد ينظر : عبد علي، الخالص من تاريخ الخالص، ص٣٦-٣٧.

حاكمها الصفوي ((محمد خان تكلو)) ودخول السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) اليها عام (٩٤١هـ/ ١٥٣٤م)، وكانت هذه الايالة محددة من الشمال بايالة شهر زور وايالة الموصل وجزء من ايالة الرقة، ومن الشرق منطقة لرستان والبختاري وممتلكات الدولة الصفوية، أما من الجنوب فكانت تحدها إيالة البصرة، ومن الغرب والجنوب الغربي بادية الشام او الصحراء السورية[1].

وقد قسمت ولاية بغداد الى (١٢) سنجق، وقد اطلق على بعضها (سالیانة) وكانت وارداتها مع سناجقها تعطى بالالتزام (بروجة تخمين)، وترسل بعد ان تستقطع مصاريف الولاة والسنجق بكيه (أمير اللواء) وبقية الموظفين، واحتياجات الولاية الاخرى الى خزانة الدولة تحت اسم (مال ارسالية)، وبموجب هذا النظام (الالتزام) كانت الدولة تعهد الى شخص من ذوي النفوذ والثراء بجباية الضرائب لمنطقة محددة ولمدة زمنية معينة، على أن يدفع مبلغاً من المال يعادل ضريبة سنة من الضرائب المقررة على المنطقة، مما شجع الملتزمين استغلال مناصبهم وجمع ما يزيد على المبالغ القانونية المقررة[2].

ومع هذا لم تبق حدود ايالة بغداد على ما هي عليه، بل تغيرت باستمرار على شكل توسيع مستمر في حدود الايالة، فقد اضيفت الى بغداد عدة سناجق، وقد حدثت هذه الاضافات في زمن كل من حسن باشا وابنه احمد باشا اللذان حكما ايالة بغداد بين سنتي ١٧٠٤م و ١٧٤٧م[3].

ويقول عين أفندي : ((ايالة بغداد عبارة عن تسعة عشر سنجقاً فيها دفتر دار للخزينة ودفتر دار للتيمار وكتخدا دفتر سبعة من سناجقها فيها الزعامات والتيمار، وتعد من الاراضي الاميرية وهي: حلة، زنك آباد جوارز، رماهية، جنكولة، قره طاغ، بغداد، والاحدى عشر سنجقاً الاخرى من أراضي العراق لا زعامة فيها ولا تيمار، الا

---

[1] Pitcher, An historical geography of Ottoman empire, Map, No. XXXII.

[2] للمزيد انظر : صالح محمد العابد، النظام الاداري في العراق في العهد العثماني، موسوعة حضارة العراق، بغداد، ١٩٨٥، ص١٧-١٨.

[3] يعقوب سركيس، مباحث عراقية، ق٢/٣١٨، خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٤٩.

ان لامرائها خواص اعطيت لهم من بعض القرى والمزارع المقرر حاصلها على سبيل التخمين وهما درتنك، سموات، بيات، درنة، ده بلا، واسط، كرند، دمورقبو، قزانية، كيلان، آل صالح وان حكومة العمادية يتصرف حاكمها بها على سبيل الملكية، ولكن قائمة علي الصوفيوي تذكر أن بغداد عشرون سنجقاً حيث يجعل (عنة) من ولاية بغداد وليس من (الرقة) ومجموع الزعامات والتيمارات (٨٩٠) نفراً.

وتشير سالنامة الدولة العثمانية لسنة ١٢٦٦هـ - ١٨٤٩م إن إيالة بغداد مع شهرزور كانت تضم :

بغداد (المركز)، كاظمين، قرة ادرمان، بعقوبة، جو يدور، محمودية، حارثية، خراسان، بدره وجسان، طورباتيه، خانقين، كفري، بنكدره، قزل رباط، شهربان، راشديه، ابو غريب، رحاليه، هنديه، ضعاره، زنك اباد، عمراين، منصوريه، نهروان، سامره، الحله، محاويل، ابو كلمك، وبسيه، هاشمية، مسيب، تكريت، دلتاوه، هيت وكبيسة، عنه، ديلم، عوينه، حاجي قرة، زهاويه، قوله، دكه، قزانيه، قره الوس، مهرود، خالص، قرة تبه، عنه، رضوانيه، جديده، طهماسية، جربوعية، شامية، باشية، باره مانه، كربلاء، نجف، دجيل وزبيد.

٢- الموصل : وهي اولى مناطق العراق التي دخلت في حوزة الدولة العثمانية منذ عام ٩٢٣هـ-١٥١٧م، وذلك على اثر الانتصار الكبير الذي حققه السلطان سليم الاول (٩١٨-٩٢٧هـ/١٥١٢-١٥٢٠م) على الشاه اسماعيل الصفوي في معركة جالديران عام ٩٢٠هـ-١٥١٤م[1].

وطبق على هذه الايالة منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي نظام الاقطاع الحربي العثماني، الذي كان السلطان يمنح بموجبه أرضاً لافراد من سلاح الخيالة يستقرون فيها ويشرفون على زراعتها بمساعدة الفلاحين الذين كانوا يتولون زراعتها بصفتهم متأخرين، وكانت هذه الاراضي تسمى إقطاعات (ديربلكات)، ويطلق على

---

[1] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق، ص٣٣.

الفرسان الذين يحصل عليهم الجيش عن طريق الاقطاع الحربي اسم (السباهية الاقطاعية)[1].

وهناك ثلاث انواع رئيسة من هذه الاقطاعات، فالاقطاع الاصغر مساحة يسمى بـ (تيمار) واقطاع اكبر مساحة يسمى بـ (زعامت)، أما الاقطاع الاكبر مساحة، فيسمى بـ (خاص) وهو لا يخضع للتفتيش، ويمنح عادة للولاة الذين يكونون في الخدمة الحكومية، وبجانب هذه الاقطاعات الحربية كانت هناك بعض الاقطاعات التي هي من نوع (خاص) ملكاً للسلطان ويطلق عليها (خواص همايون) وهي أكبر وأهم الاقطاعات، وكل مجموعة من هذه الاقطاعات، كانت تشكل وحدة إدارية يطلق عليها (سنجق أو لواء) وعلى رأسها (سنجق بك) وهو المسؤول عن ادارة الشؤون المدنية في لوائه، فضلاً عن مهامه العسكرية[2].

وكانت حدود ايالة الموصل محددة من الشرق بإيالة شهرزور ومن الشمال بإيالة ديار بكر ومن الغرب بإيالة الرقة ومن الجنوب بإيالة بغداد، وقد قسمت هذه الايالات الى سناجق ايضاً، وهناك اختلاف وخلاف في طبيعة اعداد واسماء سناجق ايالة الموصل بحسب المصادر التي تبحث في هذا الشأن فسالنامة الدولة العثمانية لعام ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م جعلت من لواء الموصل يشمل على : الموصل، عقرة، زيباري مزوري زيري، داوديه، برواريء روزى، زاخو، دهوك، تلعفر، سنجار، نصيبين[3].

واستمرت الموصل ايالة مستقلة يحكمها الوزراء والكتاب او الباشوات المعينين من قبل الاستانة حتى سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥١، حيث عين في تلك السنة متصرف واصبحت سنجقاً تابعاً لايالة بغداد، وظلت على ذلك الوضع الى ما بعد عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م[4].

٣- البصرة : بعد دخول العثمانيين البصرة واحتلالها عام ٩٥٣هـ/١٥٤٦م من قبل والي بغداد وإياس باشا وهروب مانع بن راشد بن مغاس، أصبحت البصرة تحكم حكماً

---

[1] صالح محمد العابد، النظام الاداري في العراق في العهد العثماني، ص١٩، خليل ساحلي اوغلي، من تاريخ الاقطار العربية، استانبول ٢٠٠٠م، ص٥٠٣.

[2] صالح محمد العابد، المصدر نفسه، ص١٩-٢٠.

[3] انظر : خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٤٩-٥٣، خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥١١.

[4] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٥٩.

وراثياً من قبل الاسرة المعروفة باسرة افراسياب[1]، واستمرت البصرة تحكم بهذا الشكل حتى دخلتها القوات العثمانية مرة اخرى سنة ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م، ومن ثم اصبحت البصرة تحت حكم العثمانيين مثل بقية الولايات العثمانية الاخرى[2].

ويذكر ان اغلب الوية ايالة البصرة كانت عبارة عن قلاع حربية دخلت فيها قوات عسكرية للحفاظ على شط العرب من بعض القبائل[3].

اما حدود ايالة البصرة فقد كانت بحسب ما وصفها كاتب جلبي، هي ايالة بغداد من الشمال والكوفة والنجف والصحراء من الغرب، والاحساء من الجنوب، وبلاد فارس من الشرق[4].

وقد صنفت البصرة من ولايات الساليانة[5]، فساليانه امير الامراء عند عين علي افندي هي مليون اقجه، ويضيف قائلاً: إن اراضيها من التزام امير الامراء، وفيها دفتر للخزانة، ولكن لا زعامات ولا تيمارات وكانت تحكم قبل ان تصبح ايالة على سبيل الملكية.

وهناك خلاف تاريخي حول تقسيم البصرة الى وحدات ادارية، فبعض المصادر تشير الى ان البصرة لم تقسم الى سناجق بسبب تركيبها العشائري، وتجبى ضرائبها بالالتزام، وعدت وحدة ادارية واحدة يتسلم الوالي المعين لادارتها راتباً سنوياً على

---

[1] عن شأن هذه الاسرة ينظر: ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ص٤٠.

[2] خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٥٤.

[3] ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر السابق، ص٤١.

[4] مصطفى بن عبد الله خليفة، جهان نما كتابي، دار الطباعة العامرة، القسطنطينية ١١٤٥هـ، ص٤٥٢.

[5] مما تجدر الاشارة اليه ان الايالات كانت تقسم من حيث الادارة المالية الى نوعين هما: سالیانة Salyane وهي كلمة فارسية تعني سنة او سنوي، وهذا النوع من الايالات لم تكن مقسمة الى تيمارات او زعامات، أي انها لم يطبق عليها الاقطاع العثماني، بل ان واردات كل سنجق منها كانت تعطى بالالتزام او ما يسميه اوليا جلبي "بروجه تخمين" وكانت واردات تلك الايالات ترسل الى خزينة الدولة بعد استقطاع مصاريف الولاة وبقية الموظفين، وكانت ايالة بغداد والبصرة من هذا النوع أي (ساليانة). اما النوع الثاني فيطلق عليه اسم ساليانه سز Salyanesiz حيث قسمت واردات الايالة فيها الى خاص وزعامت، وتدار من قبل الخزينة والدفتر خانة المركزية، وينطبق ذلك على ايالة الموصل وشهرزور. انظر ذلك في: محمد ظلي بن درويش اوليا جلبي، ت ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م، اوليا جلبي سياحة نامة سي، ج١، ج٤، استانبول، اقدام مطبعة سي، ١٣١٤هـ، ١٨٦/١، خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٦٦-٦٧.

شكلساليانه، في حين ان هناك ما يدل على أن البصرة قسمت الى ثمانية سناجق هي، شرش، قطيف، غراف، صدر سويب، زكيه، محرزي، قبان، وغالبيتها عبارة عن قلاع حربية فيها حاميات عسكرية مهيأة لمواجهة انتفاضات القبائل وتهديدات الصفويين. في إيران[1].

وكانت سالنامة الدولة العثمانية لعام (١٢٦٦هـ/١٨٤٩م) قد عدت البصرة لواءً يظم كل من : البصرة، حمدان، جاوردديه، سماوة، سراجيه، والمنتفك.

والحق فإنه من الصعب على الباحث، أن لم يكن من المستحيل، تحديد مواقع جميع الالوية والقلاع لايالة البصرة، لاندثار كثير منها بفعل الحروب والكوارث الطبيعية وغيرها من العوامل، وقد حدث هذا الاندثار في فترة قصيرة نسبياً لا تتجاوز القرن بحيث انه في بداية القرن الثامن عشر الميلادي لم يعد يذكر من إيالة البصرة سوى البصرة نفسها (المركز) والرحمانية، وزكية، وقبان، وابو عرنه، وقلعة مدينة[2].

واستمرت البصرة ولاية مستقلة يحكمها والٍ مثل غيرها من الولايات، الا انها الحقت بولاية بغداد في (١١٤٦هـ/١٧٢٣م)، حيث اصبح والي بغداد يعين عليها متسلماً ينوب عنه في حكم المدينة[3]، وظل الوضع الاداري للبصرة على هذه الصورة حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، حيث صارت ولاية شبه مستقلة تحت إدارة (باشا) وقد ضمت الاراضي الواقعة على شط العرب والفرات الى السماوة، وعلى دجلة الى العمارة، التي ادخلت ضمن حدودها وتشمل الحي وشط الغراف[4].

ومما هو جدير بالذكر ان البصرة في الفترة الواقعة بين سنتي ١٢٤٧هـ/١٨٣١م و١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، وحينما تكون تابعة لايالة بغداد، كانت تسمى تارة المتسلمية، وأخرى بـ (القائمقامية)، وثالثة بـ (المتصرفية) او (سنجق)، فسميت متسلمية في السنوات (١٨٣١-١٨٤٧م)، (١٨٦٤-١٨٦٩م) وقائمقامية في السنوات (١٨٤٧-١٨٥٠م)،

---

[1] صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢١، ويشير د. خليل علي مراد الى الاضطراب في تحديد التقسيمات الادارية للبصرة، تاريخ العراق، ص٥٤-٥٩.

[2] خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٥٩.

[3] المصدر نفسه، ص٥٩-٦٠.

[4] صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٢.

(١٨٦٠-١٨٦٤م) واطلق عليها اسم متصرفية في الاعوام (١٢٧١-١٢٧٧هـ/١٨٥٤-١٨٦٠م)، وان كل تلك التسميات هي تسميات مختلفة لشكل إداري واحد تقريباً، وقد استبدل قانون ادارة الولايات الصادر سنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، والذي طبق في بغداد عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م على يد الوالي مدحت باشا اسم (السنجق) أو (اللواء) بتلك التسميات المختلفة[1].

على ان الوضع الاداري لم يستقر كلياً، فأحياناً تلحق بولاية بغداد، ثم تنفصل عنها فيلحق بها او تنتزع منها مناطق تقع بين المدينتين، ولكنها تتمتع بصلاحيات واسعة في إدارتها طالما هي تابعة لولاية بغداد، وقد رفعت من مرتبة لواء الى ولاية عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٥م، وفي عام ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م انزلت درجتها مرة اخرى من ولاية الى متصرفية (لواء)، وأستمرت حتى الاحتلال البريطاني عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م[2].

٤- ولاية شهرزور (كركوك)[3]، كانت حدود إيالة شهرزور هي إيالة بغداد من الجنوب، والموصل وحكومة عمادية من الغرب، وحكاري وأذربيجان من الشمال، وبلاد فارس من الشرق، وكان حاكمها هو الامير بكة بك الذي كان من ضمن الامراء الذين ابدوا الولاء للدولة العثمانية، ولم تتمكن الدولة العثمانية من فرض سيطرتها على شهرزور الا بعد حملات متعددة، بسبب النزاع بينها وبين الدولة الصفوية، حتى تم الاعتراف رسمياً بموجب معاهدة فرهاد باشا عام (٩٩٨هـ/١٥٩٠م) بعائدية شهرزور للدولة العثمانية[4].

وكانت سناجق ايالة شهرزور مثل سناجق ايالة البصرة من حيث كون اغلبيتها قلاعاً على رؤوس الجبال وعند المضايق المهمة، وقد اندثر معظمها بفعل الحروب

---

[1] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٥٨.

[2] صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٢.

[3] لقد تم الاطلاع من خلال احدى الخطابات الادارية المقدمة من وزارة الداخلية الى شورى الدولة في ٢٠ رجب ١٣١٠هـ/١٨٩٣م والمتضمن التوصية الخاصة بتغيير اسم سنجق (شهري زور) الى كركوك، لحل المشكلات الواردة في المخاطبات الرسمية نتيجة التشابه الوارد بين اسم سنجقي (زور) و (شهر زور) حفاظاً على المصلحة العامة لذا تقرر اطلاق اسم (كركوك) على سنجق (شهر زور) والالتزام بذلك ونشره بالصحف الصادرة وتمت المصادقة على ذلك في رجب ١٣١٠هـ/١٨٩٣م. انظر تفاصيل ذلك في : هامش (٣)، ص٢٥٦ من البحث.

[4] خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٦٠.

المستمرة في هذه المنطقة، أما بين العثمانيين والصفويين، او بين الامراء الاكراد انفسهم[1].

اما عدد سناجق شهرزور عند عين علي أفندي فهي عشرين سنجقاً وفيها كتخدا ودفتر دار وعدد السناجق عند علي الصفويوي ١٩ سنجقاًن ستة منها تحت تصرف امراء عثمانيين، ويبلغ مجموع زعمائها وأرباب تيمارها ٥٩٠ نفراً.

وفي سالنامة الدولة العثمانية لعام ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م تشير الى تقسيم لواء شهرزور الى : كركوك، وقرة حسنة، تاز خرماتي، وبشيمر، مرحه، افتخار، قلقاتلو، كل، كوك تشبه، شوان، جباري.

والواقع فانه من الصعوبة وضع حدود دقيقة لولايات بغداد، والموصل، والبصرة، وشهرزور، لعدة أسباب، في مقدمتها تناقض المصادر التأريخية، وتضاربها بشأن حدود هذه الايالات وسناجقها، والتغييرات التي حصلت على حدود الايالات نفسها بسبب بعض التغييرات، ومنها نقل قسم من السناجق الى إيالة أخرى، أو زيادة عددها في الايالة الواحدة[2].

ولقد حرص العثمانيون منذ احتلالهم العراق على تنظيم الولايات بعدم تركيز السلطات بيد مسؤول واحد، وذلك تلافياً لظهور النزعات الانفصالية التي قد تراود ذلك المسؤول[3]، اذ استمرت الحالة السياسية في العراق تتسم بعدم الاستقرار مع اقتصار المناصب العليا على العثمانيين، اما العراقيون فكانوا يشغلون المناصب الصغيرة عادة حتى عد عدم الاستقرار وفساد الادارة وسوء استعمال السلطة بشكل مفضوح وضعف الحالة الاقتصادية، وانعدام الامن والخدمات العامة، وعدم قدرة الموظفين على جباية الضرائب من ابرز صفات الحكم العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر، مما جعل الباب العالي يعمل على اتباع سياسة مركزية اكثر فعالية من ذي قبل هدفها ربط

---

[1] خليل علي مراد، المصدر السابق، ص٦١-٦٢.

[2] المصدر نفسه، ص٦٣، صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٣. وللاطلاع على مزيد من هذه التفصيلات يمكن مراجعة : Redhouse, A Turkish and English Lexicon, P.1700,
ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ٢٩٩، عباس العزاوي، العراق بين الاحتلالين، ٧١/٨.

[3] صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص١٦، خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥٠١.

المدن العراقية ببغداد قضائياً وعسكرياً واداريـاً بعد تحسين الوضع العسكري للدولة العثمانية[1].

وكان العراق منذ سقوط المماليك عام ١٢٤٧ هـ/ ١٨٣١م، حتى أوائل ستينيات القرن التاسع عشر الميلادي مقسّم الى ايالتين، ثم غدا بعد ذلك يقتصر على ايالة (ولاية) واحدة، هي إيالة بغداد، والتي كان من الصعب إدارتها لبعدها عن استانبول اولاً، وبسبب النزعة الاستقلالية للقبائل العراقية ثانياً[2]. وبعد صدور قانون الولايات العثماني في ٢٧ جمادي الآخرة ١٢٨١هـ/٨ تشرين الثاني ١٨٦٤م، اتخذ هذا القانون تنظيم الدوائر الفرنسية نموذجاً في إعادة تنظيم الولايات العثمانية، وبموجبه أعيد تقسيم الولايات العثمانية، حتى تم في ٢٩ شوال ١٢٨٧هـ/كانون الاول ١٨٧١م، صدور نظام ادارة الولايات العمومية، وعد الاساس في تقسيم الولايات العثمانية[3].

وكان قانون الولايات هذا قد صدر لتنظيم عملية اشتراك الاهالي في إدارة شؤون بلادهم بالتعاون مع السلطات الحاكمة والهيئات الادارية المختلفة، كما قصد به ربط الادارة الفرعية في الولاية بمقر الوالي، وربط الولايات كلها مركزياً بالحكومة العثمانية في استانبول[4].

وقد قسم العراق بموجب قانون الولايات الى ثلاث ولايات هي: بغداد، والبصرة، والموصل، وقسمت كل ولاية على عدد الالوية وهذه بدورها قسمت الى وحدات ادارية اصغر دعي كل منها بالقضاء والقضاء الى نواحي نزولاً الى القرية التي تعد أصغر وحدة إدارية في التشكيل الهرمي للولاية[5].

ومن الطبيعي ان تلك التقسيمات الادارية بحاجة الى موظفين لادارة شؤون الولاية باقضيتها ونواحيها، وكان الوالي يقف على رأس الولاية ويخضع للسلطة

---

[1] محمد عصفور سلمان، المصدر السابق، ص١٦.

[2] المصدر نفسه، ص١٦.

[3] ينظر : عباس العزاوي، العراق بين الاحتلالين، ١٦٧/٧.

[4] محمد عصفور سلمان، المصدر السابق، ص٨٠.

[5] عباس العزاوي، العراق بين الاحتلالين، ١٦٧/٧-١٧١، عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة، ١٩٦٨، ص٣٥٦-٣٥٨، ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٣٣٨، صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٣.

المركزية في استانبول، اما اللواء فيديره المتصرف، في حين يدير كل قضاء قائم مقام، والناحية يديرها مدير ناحية، ويؤلف المختار الحلقة الاخيرة في سلسلة الادارة الطويلة في الولاية، وكان كل من الوالي والمتصرف يعينان بمرسوم سلطاني، في حين يعين الموظفون الأدنى منهم من قبل الوالي محلياً باصدار اوامر تسمى ((بيورلدات))[١].

<u>ثانياً: اهم الوظائف والتشكيلات الادارية:</u>

ومن اجل إيجاز مجمل هيئة الادارة وتشكيلاتها التي كانت تتألف منها عموم تلك الولايات بدءاً من الوالي وانتهاءاً بأصغر موظفيه وهم على الشكل الآتي :

<u>الوالي</u> : ويعد رأس الجهاز الاداري للولاية وأرفع منصب فيها، فهو ممثل السلطان، وسلطاته غير محددة، ويتم تعيينه او تجديد ولايته سنوياً بفرمان او مرسوم سلطاني، ومنذ اواخر القرن السادس الميلادي أصبح الوالي يحمل رتبة وزير ولقب باشا، حتى شاعت ظاهرة منح هذه الرتبة الى حكام الولايات المهمة، وهي بمثابة رتبة شرفية يُميز صاحبها بمنحه حق رفع ثلاثة أطواغ (ذيل حصان معلق في سارية)[٢].

وكان الولاة الاقوياء يتمتعون بصلاحيات كثيرة، بحيث كانوا يتجاوزون في كثير من الاحيان على اختصاصات الموظفين الكبار الآخرين في الولاية، كالقاضي واغا الانكشارية وله حق مصادرة اموال الاشخاص الذين يرتاب بولائهم، وقد اكتسب ولاة بغداد- على سبيل المثال- اهمية خاصة تفوق ولايات العراق الاخرى، وتتوضح هذه الاهمية من جعلهم مسؤولين عن المناطق الكردية والبكوات الاكراد، كما كان لهم حق تعيين الموظفين من دون الرجوع الى الباب العالي كما مر سلفاً[٣].

ومن بين اهم الواجبات التي يضطلع بها الوالي هي المحافظة على ضبط الامن والنظام في الولاية وحماية الناس وممتلكاتهم والعناية بتحصين القلاع والمدن، وجباية الضرائب المقررة على الولاية الى استانبول سنوياً، وفضلاً عن هذا فقد كانت له سلطة

---

[١] عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ١٧٠/٧.

[٢] ستيفن هيمسلي لونكريك، العراق ١٩٠٠-١٩٥٠، ٦٩/١، صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٤، الدستور، ٣٩٩/١.

[٣] ستيفن هيمسلي لونكريك، العراق من ١٩٠٠-١٩٥٠، ٦٩/١، صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٤.

على (السنجق بيك)[1]، هذا إضافة الى المشاركة الفعلية في الحروب التي تنشب بين الدولة العثمانية واعدائها من الدول الاخرى[2]، مما يعني معه ان الوالي او البكلربيك يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية[3]، كما كانت تخصص له في الولاية مقاطعة بدرجة خاص، حيث يقوم باعداد وتجهيز الخيالة المترتبة على ذلك الخاص، ويتقاضى البكلربيك (الوالي)راتباً سنوياً (ساليانه) في الولايات التي خلت من التنظيمات الاقطاعية كبغداد والبصرة[4].

وكانت الدولة العثمانية تطلع على شؤون الولايات عن طريق ارسال مبعوثين عنها في اوقات مختلفة لمعرفة احوالها ومراقبة عمل الولاة والتزامه بتنفيذ واجباته ويلاحظ ان سلطات الوالي اخذت بالتقلص في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واقتصرت واجباته على التنسيق فقط بموجب الاوامر التي صدرت عام ١٣٠٣ هـ/١٨٨٥م التي حصرت فيها وزارتا الداخلية والمالية بيد مدير مالية الولاية (الدفتر دار)[5].

وهناك عدد من الموظفين الذين كانوا يتسلمون رواتبهم من الوالي ويساعدونه في ادارة الولاية وهم :

---

[1] (السنجق بيك) هو لفظ يجمع بين الاقليم السياسي والاداري (السنجق) وبين لقب (بيك) وهو مصطلح عثماني كان يُميز به النبيل عن ابناء عامة الناس من ذوي الادارة المدنية والحربية وبالمحصلة يجتمع في هذا اللفظ (السنجق بيك) خصائص الالتزام العسكري والتمثيل الاداري للسلطة المركزية، وكان السلاطين العثمانيين يهبون السناجق الى المقربين من البلاط، وكان يطلق عليهم اسم المتصرف، وقدر لهذا المصطلح ان يصبح فيما بعد رتبة من رتب الخدمة الادارية وفي بعض الاحايين كان السنجق بيك مجرد موظفاً يتقاضى راتباً سنوياً (علوف) في الولايات التي خلت من التنظيمات الاقطاعية، والدليل على ذلك انه وهب سنجق بطريق (الساليانه) وهذا شأن معظم سناجق بغداد والبصرة، علماً ان لهم حق حمل طوغ واحد يحمل ذنب حصان، وكان بمعية السنجق بيك مجموعة من المساعدين على غرار الوالي (البكلر بيك). للاستزادة ينظر : دائرة المعارف الاسلامية، ٢٥٣/١٤، محمد ظلي اوليا جلبي، سياحة نامه سي، ٤/١، حسين محمد القهواتي، المصدر السابق، ص١٣٣-١٣٤. وانظر ايضاً : خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥٠٢.

[2] صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٤.

[3] صالح محمد العابد، المصدر نفسه، ص٢٥. خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥٠١-٥٠٢.

[4] Lybyer, The Government of the Ottoman Empire. P.174-175.

وانظر : حسين محمد القهواتي، المصدر السابق، ص١٣١-١٣٣.

[5] صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٥-٢٦، جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي، ١٨٧٦-١٩٠٩م، رسالة ماجستير، كلية الآداب/جامعة بغداد١٩٧٥م، ص٢٠٤.

الكتخدا او الكهية :

وهو مساعد الوالي ومعاونه في الشؤون الادارية والعسكرية والمالية، وله مقر خاص يعرف بدار الكتخدائية، وسلطات الكتخدا ترتبط بشخصية الوالي، فاذا كان قوياً، فان سلطته تضمحل، واذا كان الوالي ضعيفاً فان سلطته تزداد، ومنصب الكتخدا بمثابة الدرجة الاخيرة في السلم الهرمي الاداري للوصول الى مرتبة الوالي، وقد تعرض هذا المنصب الى تغييرات مستمرة في القرن التاسع عشر الميلادي حيث الغي عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م واعيد عام ١٢٩٨هـ/١٨٨١م، والغي مرة اخرى بعد سنة واحدة، وظل ملغياً حتى عام ١٣٢٥-١٩٠٧م، حينما صدر مرسوم سلطاني باعادته، وحددت واجبات هذا المعاون بالنظر في المراسلات التي ترد الى الوالي من دوائر الولاية وغيرها من المراسلات التي يخولها الوالي وعمل صلاحية بتلك المراسلات واحالة ما يراه مهماً منها الى الوالي لابداء الرأي فيها[1].

الدفتر دار :

وهو الشخص المسؤول عن إدارة المالية في الولاية وعصب النظام المالي القائم على الالتزام، ويعين مباشرة بفرمان سلطاني، وهذا يعني ان سلطته منفصلة عن الوالي او القاضي، وتعرف الدائرة التي تضم هذا المنصب بـ (الدفتر خانة)، والواقع فان انفصال سلطة الدفتر دار عن الوالي لم تكن تراعى دوماً، حيث تمكن بعض الولاة من السيطرة على الامور المالية في الولاية، ولم يبق للدفتر دارمن دور مهم يقوم به مثلما حدث في ولاية الموصل خلال الاسرة الجليلية (١١٣٩-١٢٥٠هـ/١٧٢٦-١٨٣٤م) الذين اخذوا على عاتقهم مسؤولية جمع الضرائب، وارسال الاموال المطلوبة الى العاصمة، ويساعد الدفتر دار رجل يسمى بـ(الروزنامجي)[2].

ولا يجوز لدفتر دار الولاية ان يتصرف بمال الجبايات بحسب ما يريد، ويضطر لان يستأذن الديوان كلما اعترض مصروف جديد غير معتاد، ويأتي ذلك عن طريق فرمان

---

[1] الزوراء، ع١٩١، ٤ شعبان ١٢٨٨ / تشرين الثاني ١٨٧١م، صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٦، محمد عصفور سلمان، المصدر السابق، ص٨٥.

[2] صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٧-٢٨، عبد الكريم محمود غرايبة، مقدمة في تاريخ العرب ١٥٠٠-١٩١٨م،العراق والجزيرة العربية، دمشق، ١٩٦٠م ، ٦٠/١ .

خاص[1]، وقد اصبح الدفتر دار مديرا للمالية ومسؤول امام الوالي عن حسابات الولاية وابلاغه عن المخالفات المالية التي يرتكبها موظفوا الولاية وان يعرض عليه الامور التي تتعلق بتعيين وعزل المحاسبين، هذا ويعد الدفتر دار المرجع الاساس الذي له الدراية بكل ما يتعلق بشؤون الولاية[2].

المتسلم :

وهو نائب عن الوالي واشبه ما يكون بولي عهد مؤقت، ويقوم بتسلم مهام ادارة الولاية عند غياب واليها لاي سبب كان، وياتي تعينه من الوالي نفسه من دون الرجوع الى سلطة اعلى، وقد يعين لحكم منطقة او يستحق نائباً عن الوالي أي بمثابة قائمقام مثل متسلم البصرة الذي كان يعينه الوالي حينما تحولت البصرة الى (متسلميه) تابعة لبغداد، والمتسلم عادة شخص يتولى مقاليد الامور بين عزل الوالي ووصول الوالي الجديد[3].

رئيس الكتاب (ديوان افنديسي) :

وهو بمثابة امين سر الوالي للشؤون الكتابية او ما يعرف بديوان الانشاء، وهو جهاز يتبع الوالي مباشرة ويضم الجهاز مجموعة من الكتاب والمترجمين، ويختص بتحرير كتب الوالي ورسائله باللغات المتداولة وتسجيل الاوامر الحكومية الواردة للولاية، وقد اشتملت واجباته في القرن التاسع عشر على مراسلات الولاية، واعداد (السالنامات) وهي التقارير التي تصدرها الحكومة في الولاية سنوياً. وقد اصبح يطلق على رئيس الكتّاب فيما بعد لقب (مكتوبجي) او مدير مراسلات الولاية[4].

الخزنة دار :

وهو الموكل بخزانة الوالي وضبط وارداتها ومصروفاتها، ومشرف على تسجيل الفرمانات الواردة للولاية، وتسجيل الضرائب المفروضة على القرى وتثبيت ما استحصل منها[5].

---

[1] خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٢٥٧.

[2] صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٧-٢٨، عبد الكريم محمود غرايبة، المصدر السابق، ص٦٠.

[3] صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٦-٢٧، جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٨٠.

[4] صالح محمد العابد، النظام الاداري، ص٢٧، عبد الكريم محمود غرايبة، المصدر السابق، ص٦٠.

الاحوال السياسية وانعكاساتها على الخدمات البلدية

مما لاشك فيه ولا خلاف عليه، ان العوامل المؤثرة في سير الأحداث التاريخية تتفاعل فيما بينها سلباً وإيجاباً لتتشكل في ضوء ذلك أنماطاً جديدة تسهم في تكوين أحداث تاريخية جديدة، فالصراعات السياسية لم تنفصل في يوم ما عن الحدث التاريخي، فهي تؤثر فيه تأثيراً مباشراً لتحقيق المصالح الاقتصادية والمنافع المادية، ومهما تكن الدوافع والمبررات لهذه الصراعات فان الدوافع الاقتصادية تقف على قمة هذه النزاعات. ومن الطبيعي بمكان، ان تقع البلاد تحت تأثير هذه الصراعات التي لا يمكن ان تخلف سوى مزيداً من التخلف والتدني في مستوى الخدمات العامة، نتيجة عدم الاستقرار طيلة قرون عديدة من الزمان التي نالها العراق ووقع تحت تأثيرها.

والحق فان رغبة العثمانيين في التوسع والاستيلاء على اراضي جديدة والحصول على موارد مالية اضافية، خصوصاً بعد ان اخذ توسعهم في اوربا يواجه مقاومة شديدة، اضافة الى تهديدات الدولة الصفوية وتحالفها مع البرتغالين، ورغبة كل الصفويين والعثمانيين في زعامة العالم الاسلامي.

كل هذه العوامل دفعت العثمانيين الى التفكير في احتلال العراق، وهذا ما تم بعد أن تمكنت الجيوش العثمانية من دخول بغداد في ٢٤/جمادي الثاني ٩٤١هـ/٣١ كانون الاول ١٥٣٤م بقيادة الصدر الاعظم ابراهيم باشا.

والجدير بالذكر لدى دراسة الاحداث السياسية واثرها على الخدمات في العهد العثماني، وجدنا ان بعض المؤرخين قد قسم الحكم العثماني في العراق الى خمسة عهود مختلفة لكل منها طابعه الخاص، وهي على الشكل الآتي[1] :

الاول : ويبدأ بدخول السلطان سليمان القانوني وحتى دخول الصفويين اليها مرة اخرى (١٥٣٤-١٦٢٤م).

الثاني : ويبدأ منذ استعادة السلطان الرابع لبغداد الى بداية حكم المماليك (١٦٣٨-١٧٤٩م).

---

[1] جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الاخير (١٨٦٩م-١٩١٩م)، ط١ بغداد ٢٠٠٢ ص٣١.

الثالث : عهد المماليك (١٧٤٩-١٨٣١م).

الرابع : عهد اعادة الحكم المباشر (١٨٣١-١٨٦٩م) للدولة العثمانية.

الخامس : منذ تعيين مدحت باشا والياً على بغداد حتى نهاية الحكم العثماني (١٨٦٩-١٩١٨م).

وعلى اية حال، فان الامال التي عقدها العراقيون في الانظمام الى العثمانيين قد باءت بالخيبة، اذ إن سياسة العثمانيين في اختيار الولاة لم تكن موفقة او على وجه التحديد لا تسلم الا الى اعلى المتزايدين او بالمحسوبية من دون الاعتماد على الكفاءة والمقدرة فكان الوالي مطلق التصرف بشؤون إيالته ولا يراجع الاستانة الا في الامور الخطيرة[1]، مما شجع الولاة على جباية الضرائب بشتى الوسائل للاثراء الذاتي ولإرضاء السلطات، وساعدهم بُعد الايالات عن مركز العاصمة، ان ظل تعديهم وجورهم خافياً يصعب الكشف عنه[2].

وفضلاً عن هذا فقد كانت شخصية معظم الولاة العثمانيين غير مرنة وغير مدركة لواقع العراقيين، ولم تكن لديهم الحنكة والقدرة السياسية لتسيير امور البلاد بما يناسب تشكيلاتها المدنية والعشائرية، فالعشائر العربية والكردية في جنوب ووسط وشمال العراق ذات الطابع البدوي كانت دائمة الثورة ضد أي احتلال[3]. كما انه لم تكن للولاة العثمانيين سياسة محددة للقضاء على هذه الثورات او الانتفاضات سوى القمع العسكري اذا كان الوالي قوياً، او الخضوع والاتفاق مع رؤسائها ان كان الوالي ضعيفاً[4].

---

[1] احمد علي الصوفي، المماليك في العراق،الموصل ١٩٥٢ ص٦، ١٠، ١٧؛ علي ظريف الاعظمي، مختصر تاريخ بغداد، بغداد ١٩٢٦م، ص١٧٣؛ خالد الهاشمي، احمد بديع المغربي، تاريخ الشرق الادنى الحديث، بغداد ١٩٣٨، ص٢٥٦.

[2] Lewis, Op, Cit., P. 379.

[3] Blunt, Op, Cit.Vol. PP. 197.

[4] محمد احمد محمود، احوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة (١٨٧٢م-١٩١٨م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص١٢٠.

فان تمردات كل من قبائل المنتفق ورئيسها الشيخ راشد بن مغامس حاكم البصرة وقبائل ال قشعم الذي يلقب شيخها بشيخ العراقيين، وثورة ال عليان وهو كبير مشايخ الجزائر وعشائرها التي تسكن منطقة الاهوار ما بين الكوفة وواسط كانت تشكل قلقاً شديداً للسلطات العثمانية[1].

وبعد يومين من احتلال بغداد وصل السلطان سليمان القانوني (٩٢٧-٩٧٤هـ/١٥٢٠-١٥٦٦م) استبشر الناس خيراً للانضمام الى صرح الامبراطورية العثمانية[2]، بعد ان مرت عهود طويلة على هذه البلاد وهي ترزح تحت نير حكومات جائرة، فرحب به السكان منقذاً ومحرراً، فجاءت الوفود من مناطق الجزيرة والفرات ومن جبال اللر واهوار الحويزة ومن القطيف والبحرين تعلن الولاء والطاعة، كما ارسل شيخ قبائل المنتفق (مغامس)، الذي كان يحكم البصرة آنذاك ولده راشد وهو يحمل المفاتيح ورسائل الخضوع للسلطان[3]، فالحقت البصرة بالممتلكات العثمانية وامتد النفوذ العثماني الى سواحل الخليج العربي[4].

بقي السلطان فترة، اصلح خلالها بعض القوانين واضعاً نظاماً ادارياً جديداً[5]، ومنح حقوقاً جديدة للناس، وزار المراقد والعتبات المقدسة وامر باكمال بناء الجامع الكبير (جامع الكاظمين، واعادة بناء ضريح (ابي حنيفة)، وامر بوضع السد المسمى (روف السليمانية) لوقاية مدينة كربلاء وحماية العتبات المقدسة الموجودة فيها من الفيضانات، ووسع الترعة المعروفة بالحسينية وزاد في عمقها لكي يستمر الماء فيها، ثم زار بعد ذلك قبر الامام علي (عليه السلام) في النجف[6]، للدلالة على الصفة الدينية

---

[1] محمد احمد محمود، المصدر السابق، ص١٢٠.

[2] يوسف عز الدين، الحياة الفكرية في بغداد، بحث من مجلة المجمع العلمي، العراق. مجلد٣١. ١٩٨٠، ص١٢٢.

[3] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٤٠.

[4] ج.ج لوريمر، دليل الخليج العربي، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر. الدوحة ١٩٦٧، ١٠/١-١٢.

[5] خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥٠٩، خير الله افندي، دولة عليه عثمانية تاريخي، استنبول. مطبعة عامرة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ١٠/٢١٢.

[6] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٣٩.

والاخلاقية التي يكنها السلاطين والولاة العثمانيين للمراقد المقدسة، خصوصاً وانهم يعدون انفسهم استمراراً للخلافة الاسلامية واحياء للسنة النبوية الشريفة.

والواقع فان هذه الاصلاحات هي اصلاحات محدودة، لا تتناسب مع حجم المعانات الطويلة، وضروب المحن التي عاناها العراقيون من جراء التطاحن والصراع المريرين للسيطرة عليه.

وعلى اية حال فقد اصبحت بغداد عثمانية تدار من قبل الاستانة، ولاهمية بغداد ودورها الثقافي والتاريخي، كانت تحتفظ بالسيادة والهيمنة على ولايتي البصرة والموصل، كما تمتع ولاتها بمكانة متميزة[1]. وقد عين السلطان (سليمان باشا المجري) والياً على بغداد واسند اليه الايالات العراقية الاخرى (شهرزور، الموصل، البصرة، والاحساء)، ومعه القوات اللازمة لحفظ الامن والنظام من الانكشاريين المشهورين، وانعم عليه بلقب (الوزير)، للمكانة الكبيرة التي يحظى بها العراق[2].

اما فيما يتعلق الامر في الصراع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية، فقد استمر حتى عقد اول معاهدة بينهما، عرفت بمعاهدة (إماسيه) في ٨ رجب ٩٦٢هـ/٢٩ مايس ١٥٥٥م. وبما ان اسباب الصراع، كانت قائمة بصفة مستمرة، فقد نقضت هذه المعاهدة ومعاهدات اخرى عقدت في السنوات (٩٩٩هـ/١٥٩٠م، ١٠٢٠هـ/١٦١١م، ١٠٢٢هـ/١٦١٣م، ١٠٢٩هـ/١٦١٩م) مما يدل على ان العراق كان مسرحاً لتصفية الحسابات بين الطرفين[3]. ومن الطبيعي ان العراق كان ميداناً لذلك الصراع الذي لم يولد سوى التأخر والدمار وتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

وقد كان من اثر الحروب العثمانية والصفوية التي استمرت لسنوات طويلة، والحروب العثمانية النمساوية التي حدثت بين عامي ١٥٩٣-١٦٠٦م ان افلست الخزانة

---

[1] البرت.م.منتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة د.هاشم صالح التكريتي. مطبعة جامعة بغداد (بغداد ١٩٧٨)، ص٨٢.

[2] يوسف عز الدين، المصدر السابق، ص١٢٢.

[3] شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران. مطبعة دار البصري. بغداد ١٩٦٦م، ص١٩، واماسيه هي مدينة شمال تركيا، ينظر: محمد فريد بك، المصدر السابق، ص١٠٥.

العثمانية[1]. مما اضطر العثمانيون الى فرض ضرائب جديدة على الشعب[2]، عن طريق الملتزمين الذين يجبون الضرائب اما بالاتفاق او بالمزايدة، فيتلاعب هؤلاء بحجم الضرائب المفروضة مستغلين عدم وجود رقابة، ويدفعون الرشاوي الى كبار الموظفين، من اجل الحصول على الجند للضغط على الذين يمتنعون عن دفع الضرائب[3] مستغلين سوء الادارة وانشغال الدولة بالحروب وقمع الحركات الانفصالية، كحركة محمد بن احمد الطويل احد رؤساء الانكشاريين في حامية بغداد الذي استاثر بالسلطة العليا في المدينة (١٠١٦هـ/١٦٠٧م)، وقد جرت احداثاً ادت الى حروب اهلية في بغداد واعمال نهب وسلب واهمال للمرافق العامة والمنشآت والاغفال المتعمد لشؤون المواطنين[4].

ان هذا الحدث لم يدفع العثمانيين لتغيير سياستهم ازاء اختيار الولاة لحكم العراق مما شجع بكر صوباشي[5] (١٠٣١-١٠٣٣هـ/١٦٢١-١٦٢٣م) الذي فاقت سلطته سلطة الوالي الضعيف يوسف باشا، فقام بحركة التمرد وطالب بولاية بغداد، لكن الاستانة رفضت وارسلت جيشاً للقضاء عليه، ولقصر نظره استعان بالشاه عباس الصفوي[6]، فانتهز الشاه الفرصة، وزحف بقواته الى العراق، فاحتل بغداد بعد مقاومة ضاربة[7].

ويذكر المستشرق كريسي، ان ضعف الدولة هو العامل الاول في التمهيد لهذا الاحتلال اذ يقول : ((انه كانت تصل من كل اجزاء الدولة الرسائل حاملة انباء

---

(1) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ٢٤٧/١.

(2) Lewis, Op., Cit., P.29.

(3) البرت.م.منتشا سفيلي، المصدر السابق، ص٧٣.

(4) حسين محمد القهواتي، المصدر السابق، ص١٦٥-١٦٧.

(5) صوباشي، لقب حربي قديم شاع استعماله في الاناضول منذ القرن الرابع عشر الميلادي، وهو من كبار ضباط الشرطة.

(6) احمد راسم، عثماني تاريخي ورسملي وخريطة لي،برلجي طبعي،شمس مطبعة سي،استانبول ١٣٢٦هـ، ٥٢٧/٤.

(7) ياسين بن خير الله العمري، زبدة الاثار الجلية في الحوادث الارضية، تحقيق عماد عبد السلام رؤوف. مطبعة الآداب. النجف الاشرف ١٩٧٤، ص٦٢، مصطفى كاتب جلبي، فذكلة كاتب جلبي، استانبول ١٢٥٨هـ، ٣٩/٢، علاء موسى نورس، الصراع العثماني الفارسي في العراق، ص٥٠.

لاتسر... وفي القسطنطينية نفسها، كانت الخزانة خاوية ودار الصناعة معطلة والعملة النقدية لارواج لها، والمخازن خاوية والسكان ضياعاً، والجيش مشتتاً))[1].

ووصف لونكريك حال المواطنين : ((بينما رسل بكر ما يزالون مجدين في السير الى استانبول نزلت على المدينة ضربات قوية فقد سبب الخوف هروب كثير من الفلاحين الى البادية، وشحت الامطار، فخلفت المجاعة وتقاطرت من نجد الالوف الجائعة مما زاد من وطأة المجاعة المميتة في اواسط العراق وتلا نهب مخازن الذخيرة ولم يخل الحال من اكل الناس لحم البشر والكلاب والاطفال وجثث الموتى))[2]. ويبدو ان لونكريك قد بالغ كثيراً في وصف احوال المواطنين بهذه الدرجة من وطأة الحال الاقتصادية والمجاعة التي حلت بالبلاد، ومع هذا فهو يدل على شدة ما وصل اليه الناس من سوء الاوضاع الاقتصادية والمعاشية بما ينعكس سلباً على الوضع الامني وضعف مستوى الخدمات التي تكاد تكون معدومة.

ومن ذلك يمكن ان نستنتج ان مستوى الخدمات البلدية والمشاريع التي كانت تقدم للمواطنين كانت قليلة جداً، فلم نجد ما تمدنابه كتب التاريخ من اعمال خدمية قدمها الولاة للمواطنين خلال تلك الفترة عدا الوالي محمود جيغالزادة (٩٩٨هـ/١٥٨٩م)، الذي قام بتأسيس مدينة المحمودية التي تقع جنوب بغداد[3]. كما اعاد المياه الى الانهار التي كانت تغذي العتبات المقدسة في الفرات الاوسط بعد ان جفت واثرت على حركة الزوار وسكان المدن، والوالي سنان باشا (٩٩٩هـ/١٥٩٠م) الذي قام بتشييد خان للمسافرين واسواق للصاغة والبزازين وبنايات اخر عرفت باسمه. والوالي حسن باشا الذي امر بحفر خندقاً عميقاً وعريضاً بجانب الكرخ. ان هذه الخدمات المتواضعة اكبر دليل على ضعف النظام الاداري وعدم قدرته على استيعاب المشكلات المتفاقمة وتجاوزها[4].

---

[1] Creasy, History of the Ottoman Turkey, P. 246.

[2] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٧٧. وانظر : ياسين بن خير الله العمري، المصدر السابق، ص٦٢، عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ١٧٦/٤.

[3] ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر نفسه، ص٥٣.

[4] Mansfield, The Ottoman Empire and its seccessors, st. Martine's Press, First Published, New York 1973,P. 28.

وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته بغداد بعد تعيين صفي قلي حاكما على بغداد من قبل الشاه الصفوي عباس الكبير، بعد استنجاد بكر صوباشي به، حيث عادت الاسواق الى الحياة اليومية في بغداد، فضلاً عن اعمال العمران وبعض شواهد الفن العمراني التي شهدتها العراق من خلال بعض المصنوعات، الا ان الحكم الصفوي واجه مقاومة عنيفة من قبل العراقيين بسبب القهر والظلم وما عانوه من الوان المآسي والفواجع لانتشار الامراض وغلاء الاسعار، الذي بلغ حداً لا يطاق مثلما حدث في عام ١٠٤٥هـ/١٦٣٥م من وباء للطاعون الذي اهلك اناس كثيرين.

لقد كانت امال العثمانيين ملحة في استعادة بغداد منذ اللحظة التي ضاعت فيها، فقد جهزوا عدة حملات لاستردادها[١]، كان اخرها الحملة التي قادها مراد الرابع سنة ١٠٤٨هـ/١٦٣٨م وساهمت ٢٩ قرية من شهرزور في القتال، كما اشتركت بعض قبائل عربية التي زودت الجيش العثماني بالرجال والمؤونة. فمطلك ابو ريشة شيخ عرب الجزيرة قدم لحملة مراد الرابع (عشرة الاف) بعير وهي عبارة عن مؤن وصفها المؤرخون بانها (عظيمة)[٢].

فجرى الصراع بين الدولتين وانتهى بانتصار العثمانين بعد استسلام الحامية الصفوية، غير ان النتيجة لم تحسم الموقف، فبعد هذا الصراع الدامي شعر الطرفان انهما بحاجة الى التعايش السلمي لمواجهة مشاكلهما الخاصة، فجرت مفاوضات بين الجانبين، وتم عقد معاهدة زهاب الحدودية في ١٤ محرم ١٠٤٩هـ/١٧ مايس ١٦٣٩[٣].

وبعد الجهود التي بذلها السلطان مراد الرابع (١٠٣٢-١٠٤٩هـ/١٦٢٣-١٦٤٠م) في استرجاع العراق الى حضيرة الدولة العثمانية، وبعد دخوله بغداد امر باجراء اصلاحات في المساجد والجوامع وترميم الاسوار والابنية الحكومية[٤]. ولما عاد الى الاستانة خلف الصدر الاعظم قرة مصطفى، فعين الموظفين ونظم الامور الادارية ورجع للاستانة بعد تعيين حسن باشا الصغير والياً على بغداد[٥]، ومنذ ذلك التاريخ وحتى ثمانون عاماً بقي العراق يعيش حال خمول ثقافي وعمراني بسبب السياسة

---

[١] علي شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠.ط١. نينوى ١٩٨٥، ص٣٧.

[٢] ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٦. الموصل ١٩٨٣، ص٩٠.

[٣] عن معاهدة زهاب وتفصيلاتها ينظر: عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الاسلامية في العصر الحديث، ٦٢/١، درويش باشا، تقرير درويش باشا لتحديد الحدود الايرانية العثمانية ١٨٥٣. مطبعة الحكومة. بغداد ١٩٥٣، ص٣٢، شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص١٩.

[٤] علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مطبعة الرشاد. بغداد ١٩٦٩. ج١، ص٨٧-٨٨، عزيز جاسم الحجية، بغداديات، بغداد ١٩٦٨، ٢/١٤٠-١٤٣.

[٥] محمد ثريا، سجل عثماني، عامرة مطبعة سي، اسطنبول١٣١١هـ، ٣٢٣/٢.

العثمانية التي كانت تعد الولايات العراقية ممتلكات بعيدة غير مثمرة، فكانت السنين تمر والولاة تتغير حيث يذكر المؤرخون ان تسعة وثلاثون والياً حكم بين (١٠٤٩-١١١٦هـ/ ١٦٣٩-١٧٠٤م) ولم يترك واحد منهم عند عزله او نقله أي اثر يذكر[1]، سوى ترميم المساجد والجوامع او بناء سدود ترابية ما تفتأ ان تنهد، فكانت الضرائب تزداد او تبدل من دون قانون تجبى بموجبه، ويعين الموظفون الكبار بحسب المنفعة والمحسوبية او الرشوة.

وفضلا عن هذا ان القاعدة التي انتهجها السلاطين العثمانيين في تعيين الولاة لمدة سنة واحدة ويجدد تعينه الى ثلاث سنوات، هذه المدة القصيرة نسبياً لا تمكنه من القيام بمشاريع طويلة الامد كتشييد المستشفيات او المدارس او انشاء الطرق، ولهذا احتفظ المجتمع بتنظيماته القبلية والاقطاعية من دون ان يهتم بما يجري في العالم.

وكانت كثرة تمردات الانكشارية مظهراً من مظاهر هذه الفترة يرافقها اضطراب الوضع الامني خارج حدود المدن بسبب كثرة النزاعات بين العشائر التي شهدتها هذه الفترة، مع كثرة التحالفات وتغيير اماكنها فما تمر سنة من دون ان يتغير خلالها انتشار تلك القبائل في اماكن اكثر امناً او بعيداً عن سلطة الدولة[2].

ولاسباب معاشية ابدلت عشائر كعب موطنها واخذت في التوسع، وكان ضعف الوالي وظهور شخصية قوية هو سليمان شيخ كعب، اديا الى سرعة التوسع بحيث استطاع الاستقلال عن كل من العثمانيين والصفويين[3]. واستطاع الاتحاد القبلي من بني مالك، والاجود، وبنو سعيد، والمسمى بعشائر المنتفق ، الذي تحكمه اسرة آل شبيب من تحقيق التوازن مع قبيلة كعب، تلك المنطقة التي كانت فيها سلطة الحكومة المركزية لكلا الدولتين ضعيفة[4].

---

[1] علاء موسى نورس : حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١. بغداد ١٩٧٥، ص١٨، مجموعة باحثين، العراق في التاريخ، ص٥٨٦.

[2] ينظر : عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٦٨-٧١.

[3] Memo, Dependency of Chaab tribes, P. 327-328.

[4] عبد العزيز سلمان نوار، المصدر السابق، ص٧١.

وتميزت الحالة السياسية في الموصل بعد طرد الصفويين منها (١٣٠٦هـ/١٦٢٦م)[1]. وحتى عام (١١٣٩هـ/١٧٢٦م) وهو تاريخ تولي اسماعيل باشا الجليلي الحكم، بعدم الاستقرار في احوال حكومتها بسبب سرعة تبدل الولاة الذين كانوا من جنسيات مختلفة عربية أوكردية أو عثمانية[2]. كما شهدت هذه الفترة تأسيس سلالة كردية، حيث ظهر رجل يسمى بـ احمد الفقيه (١١٠٦هـ/١٦٦٤م) ويلقب بـ بابان، وقد استغل ابناءه ضعف الدولة العثمانية وبسطوا نفوذهم على شهربازار[3]. وكركوك ومناطق اخر، وبهذا تلاشى النفوذ العثماني وامتد نفوذ ال بابان بين ديالى والزاب الكبير[4].وشهد هذا العهد ايضاً كثرة الكوارث الطبيعية، وبالاخص خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي[5]، وفي وسط هذا الاضطراب السياسي والتدهور الاقتصادي برزت ظاهرة نمو الاسرة الاقطاعية ومنها الاسرة الجليلية[6].

وقد ساعد ثراء هذه الاسر في الظهور على الساحة السياسية اذ تشير المصادر التاريخية من ان نقصاً حاداً في الخزينة بسبب الاوضاع التي كانت تمر بها الموصل ادى الى عجز الدولة في القيام بمشاريع اصلاحية، ففي سنة ١١٣٣هـ/١٧٢٠م اراد الوالي مصطفى باشا بناء قناطر حجرية على جسر الموصل، الا انه عجز عن تنفيذ هذا المشروع، فتبرع اسماعيل الجليلي بنفقات بناء هذه القناطر[7]. كما تبرع بمبالغ لبناء

---

[1] محمد امين خير الله العمري، منهل الاولياء ومشرب الاصفياء،حققه ونشره سعيد الديوه جي مطبعة الجمهورية الموصل ١٩٦٧م. ١٣٦/١؛ ياسين بن خير الله العمري، المصدر السابق، ص٨٧، عباس العزاوي، العراق بين الاحتلالين، ١٨٣/٤.

[2] علي شاكر علي، المصدر السابق، ص١٥٥، عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني، ص٣١-٣٢.

[3] محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، ط٢، ١٩٦١، ٢٠٧/١، تاريخ السليمانية، ترجمة جميل الملا احمد الروزبياني، بغداد١٩٥٠، ص٦٢.

[4] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ١٣٢/٥.

[5] من الجدير بالذكر ان ولاة الموصل شاركوا ايضاً في حماية بغداد في اثناء غرقها بمياه الفيضان سنة (١٠٦٨هـ/١٦٥٧م) انظر : علي شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني، ص١٥٦. وهذا ما اشار اليه الدكتور عماد عبد السلام رؤوف الى ان هذه الفترة شهدت تزايد ارتباط ولاة الموصل مع ولاة بغداد حتى شمل ذلك الجانب السياسي والعسكري، والمساعدة في اثناء الكوارث الطبيعية، انظر : الموصل في العهد العثماني، ص٣٢.

[6] عن تفاصيل هذه الاسرة ينظر : سليمان الصائغ، تاريخ الموصل، القاهرة ١٩٢٣، ٢٧٣/١.

[7] علي شاكر علي، المصدر السابق، ص١٦٠.

مسناة للجسر في سنة ١١٣٥هـ/١٧٢٢م، ودفع ثلث الضرائب التي فرضت على اصحاب الحرف والصناعات، وبادرت الاسرة الى تحمل نفقات الجيش الموصلي الذي ساهم مع العثمانيين في احتلال الجيوش العثمانية الاراضي الايرانية[١].

اما في البصرة، فالاوضاع المتردية بسبب القلاقل والثورات المستمرة التي كان يقوم بها ابن عليان شيخ الجوازر والتحرشات الصفوية، ادت الى قلة واردات البصرة التي صارت لا تكفي حتى لدفع رواتب الانكشارية[٢]. مما دفع الوالي علي باشا الى بيع حكم الولاية الى كاتب الجند (افراسياب)[٣]، سنة (١٠٠٥هـ/١٥٩٦م) الذي استطاع ان يكون اسرة مستقلة بالحكم عن الدولة العثمانية حتى عام ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م. وكان لامارة افراسياب اثر في الاحداث السياسية المحلية، اذ كانت ولفترة طويلة مصدر قلق وازعاج للعثمانيين، اذ كان على الدولة ان تتعامل معها بحذر لقربها من الصفويين، كما انها استفادت من المنافسة التجارية بين الشركات العاملة في البصرة والتي كانت تفضل التعامل مع اسرة محلية تتساهل في القضايا الكمركية بدلاً من التوجه الى الدولة العثمانية[٤].

والجدير بالذكر ان التجارة قد ازدهرت في عهد افراسياب ففتح ميناء البصرة للتجارة الاوربية، حتى ان البرتغاليين الذين اخرجوا من هرمز سنة ١٠٣٢هـ/١٦٢٢م نقلوا نشاطهم التجاري الى البصرة[٥]. ولاسباب اقتصادية، كانت اطماع الفرس في السيطرة على البصرة تدفعهم لتكرار الهجمات، ولكن استطاع علي باشا افراسياب ان يوطد علاقته مع الصفويين مما ازعج الدولة العثمانية وقررت ازالة هذه الاسرة، فتم

---

[١] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٢٠٨/٥. علي شاكر علي، المصدر السابق، ص١٦٠، سليمان الصائغ، المصدر السابق، ٢٧٤/١.

[٢] فتح الله بن علوان الكعبي، زاد المسافر ولهفة المقيم والحاضر، تحقيق شوقي الداودي. بغداد ١٩٢٤، ص١٧.

[٣] المصدر نفسه، ص١٧، علي الشرقي، العرب والعراق، ط١. بغداد ١٩٦٣. ص١٦٨.

[٤] أنظر: حسين محمد القهواتي، المصدر السابق، ص٢٩٦-٣١٢.

[٥] علي شاكر علي، المصدر السابق، ص١٢٩.

القضاء على اخر امرائها (حسين افراسياب) على اثر حملة قادها والي بغداد مرتضى باشا عام (١٠٧٨هـ/١٦٦٧م)، وبذلك استعاد العثمانيون حكمهم المباشر عليها[1].

غير ان الاوضاع ظلت غير مستقرة بسبب تمردات العشائر التي تقطنها او العشائر المجاورة لها والتي ادت الى ان تتحول الى مجرد متسلميه تابعة لولاية بغداد ١١١٨هـ/١٧٠٦م، اذ لم يكن من بين الولاة ممن له القدرة على دراسة مشكلة العراق الاساسية الا وهي ادخال العشائر تحت ظل سيطرة الدولة من دون اللجوء الى سياسة الخضوع لرؤسائها او اتباع الاسلوب العسكري في القضاء على الاضطرابات والفتن التي تثيرها بين الحين والاخر.

ولم تكن انباء هذه التمردات وعصيان العشائر والتحرشات الحدودية من قبل الصفويين خافية على العثمانيين في الاستانة، مما دفعهم للاهتمام بأمن العراق وحماية حدوده، فاختاروا لولاية بغداد رجلاً امتاز بالجراة والبسالة هو حسن باشا[2]، (١١١٦-١١٣٦هـ)/(١٧٠٤-١٧٢٣م)، هذه الولاية التي دامت عشرين سنة، منحته الفرصة في تحسين شؤون ولايته التي كانت في وضع سياسي متردي، واهمها نجاحه في ضبط العراق من سنجار الى الفاو واعاد للدولة هيبتها بعد ان كانت العشائر تتجاهلها وتزدريها[3]. وصار في امكان الانسان ان يسافر من دون ان يجسر احد على نهبه[4]. وساد الاستقرار ايضاً حتى في الريف الذي اهتم بزراعته مرة اخرى[5].

وقد استطاع هذا الوالي من اخضاع بعض العشائر من شرق دجلة وفي جنوب الموصل، والقضاء على سليمان رئيس الخزاعل عام ١١١٧هـ/١٧٠٥م الذي انضمت اليه

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص١٤. وانظر : ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص١٤١.

[2] يعد هذا الوالي من الولاة المتميزين الذين حظوا بمكانة لدى الصدر الاعظم فادخل ضمن مرافقيه في حملاته العسكرية، وانظم الى البلاط العثماني وتدرج في المناصب، حتى انعم عليه السلطان مصطفى الثاني رتبة الوزير عام ١٦٩٧م، وحكم عدة ولايات في بلاد الشام مما منحه رصيد من الخبرة الطويلة في الحكم والادارة تميز بهما عن الولاة الاخرين. انظر : ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص١٥٥، علي شاكر علي، المصدر السابق، ١٠٢، ابراهيم خليل احمد، تاريخ العراق، ص١٤.

[3] ستيفن هيمسلي لونكريك، المصدر نفسه، ص١٥٤-١٥٥.

[4] كارستن نيبور، المصدر السابق، ص١٥٨.

[5] علي شاكر علي، المصدر السابق، ص١١١.

بعض الجماعات العشائرية التي كانت تغير على بغداد والحلة وتهاجم القوافل التجارية. وفي عام ١١١٨هـ/١٧٠٦م جهز حملة للقضاء على ثورات مانع بن مغامس وعشيرته التي كانت تهاجم البصرة كثيراً، وفي عام ١١٢٧هـ/١٧١٥م اعدم بكر بك وارجع المناطق البابانية في الشمال الى الحكم المباشر وغير ذلك من الامور التي اعادت هيبة الدولة[١].

ان الجهود التي بذلها الوالي حسن باشا في اخماد الثورات والاضطرابات العشائرية وصد الهجمات الصفوية لم تشغله عن تقديم خدمات جيدة اكسبته الشهرة ومحبة الناس حتى كاد يلقبونه بابي الخيرات[٢]، فقد امر بترميم جسر التون كوبري، وانشاء القناطر في الموصل وكركوك ومسناة لجسر بغداد[٣]. وترميم مراقد الائمة (عليهم السلام) في النجف والكاظمية وكربلاء[٤]. كما شيد خاناً جديداً بين النجف وكربلاء لاستراحة زوار العتبات المقدسة[٥]. وامر بشق جدول لنهر الحسينية المعروف بـ (النهر السليماني)[٦]. والغى ضريبة الطمغة والباج[٧].

وفي الوقت نفسه شق الجداول لتشجيع العشائر على الاستيطان، واسس الجوامع ومنح الاموال والاراضي لاجل ذلك، والجدير بالذكر والاهتمام، ان حسن باشا تلك الشخصية التي صقلتها الظروف، ساعدته بالتفكير في تكوين جيشاً يأتمر باوامره، بعد ان فسدت القوات الانكشارية وضعف التزامهم وانصياعهم لاوامر الولاة[٨].

كما شرع في بداية حكمه بشراء المماليك واودعهم في مدارس خاصة بهم لتعليمهم القراءة والكتابة والسباحة والفروسية، وبعد اكمالهم الدراسة والتدريب يمنح

---

(١) ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص١٥٤-١٥٨، عباس العزاوي، تاريخ اليزيدية واصل عقيدتهم بغداد ١٩٣٦م، ص١١٥.

(٢) ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص١٥٨.

(٣) مرتضى نظمي زادة، المصدر السابق، ص٢٣١.

(٤) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٢١٠/٥.

(٥) محمد حسين آل ياسين، تاريخ المشهد الكاظمي، بغداد ١٩٦٧، ص٩٢.

(٦) عباس العزاوي، تاريخ الضرائب العراقية، ص٥٢، مجلة امور بلدية، ٤٩/١.

(٧) عباس العزاوي، المصدر نفسه، ص٥٢.

(٨) للمزيد انظر: علاء موسى نورس، حكم المماليك، ص٢٦.

المتخرج لقب (اغا)، ويدخلونه في صف (اغوات الداخل) ويكونوا مهئين للدخول في سلك الجيش او الوظائف الحكومية[1].

وقد وصف سليمان فائق الحياة التي كانت يحياها المماليك خلال فترة تدريبهم: (ما استحكمت قواعد المصافاة في قلوبهم واشتدت عرى عصبيتهم ولا غروا اذا كانوا اخواناً في السراء والضراء بعد ان جمعتهم اخوة السلاح الذي تقلدوه معاً)[2].

فان عصبتهم المتماسكة وتربيتهم العسكرية والادارية واستحواذهم على الوظائف جعلت منهم قوة لا يستهان بها، وازدادت هذه القوة بعد وفاة حسن باشا وتولي ابنه احمد باشا الذي اتبع خطا ابيه في العناية باعدادهم فاستغلوا كل الوسائل لابقاء السلطة العليا بينهم[3].

وبرز من هؤلاء مملوك يدعى (سليمان اغا) استطاع ان ينال ثقة الوالي لما قدمه من خدمات ومواقف شجاعة في الحصار الذي فرضه نادر شاه على بغداد (١٠٤٦هـ/١٧٣٣م)[4]. فزوجه ابنته عاد له خانم، واصبح كتخدا للولاية لسنين عديدة حاز خلالها رضا الناس واحترامهم، وعند وفاة الوالي احمد باشا كان سليمان اغا يتمتع بدرجة باشا (١١٦٠هـ/١٧٤٧م)[5].

وقد اسندت ولاية بغداد الى سليمان اغا بعد محاولات من قبل الدولة لابعاده والتخلص من القوة المملوكية المتنامية قبل ان تصبح مصدر خطر عليها[6]، غير ان الظروف التي مر بها العراق بعد موت احمد باشا وفشل ثلاث باشوات في تثبيت الحكم اجبرت الدولة العثمانية على تنصيب سليمان باشا والياً على بغداد سنة

---

(١) علاء موسى نورس، حكم المماليك، ص٢٦.

(٢) سليمان فائق، تاريخ المماليك، نقله الى العربية موسى كاظم نورس بغداد ١٩٦٢م، ص٢٧.

(٣) احمد علي الصوفي، المماليك في العراق، ص١٦.

(٤) ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص١١٩.

(٥) سليمان عزمي، تاريخ عزمي القسطنطينية ١١٩٩هـ/١٧٨٤م، ٢/١٤٣.

(٦) علي شاكر علي، المصدر السابق، ص١١٦.

(١١٦٣هـ/١٧٤٩م)[1]. وبه ابتدأ رسمياً حكم المماليك في العراق، وصارت بغداد والبصرة وماردين تحت سيطرته[2].

وقد واجه سليمان باشا في بداية توليه حركات التمرد العشائرية[3]، الا انه استطاع ان يخمدها، فكان الحاكم القوي الذي لا يتردد في رد أي تمرد قبلي بقوة السلاح، حتى انه كان يغير على القبائل المتمردة ليلاً، فاطلق عليه (ابو ليلة) وغير ذلك من الالقاب. وقد وصف الكركوكلي في دوحة الوزراء، مستوى الامن والاستقرار في عهد سليمان باشا اذ يقول: مما جعل الجميع يهابون سطوته ولا يجسرون على الخروج عليه وكان تارة يقذف بنفسه على العشائر الكردية وتارة على عشائر سنجار، واخرى هنا وهناك. مما ارهب كل من يمد عنقه للقيام بعمل يخل بالنظام.. وانزوى كل واحد منهم في ركن من اركان البلاد وترك الناس يعيشون بطمأنينة وامان في الوقت الذي عجز قبله من ضبط النظام..))[4].

فسكنت قبائل دجلة الى الهدوء وكذلك قبائل المنتفق وغيرها من القبائل الاخرى. التي اظهرت تحديها للسلطة التي كانت ضعيفة، وقد اختلطت عمليات المقاومة بالنسبة لتلك القبائل مع التمردات والنعرات التي ثارتها بعض الجهات من دون وعي سياسي ولهذا يجب التفريق بين المقاومة التي كانت تضطلع بها العشائر والقبائل العراقية ضد سلطات الاحتلال، وبين تلك التمردات والحركات المتفرقة التي تتلاقى اهدافها او لا تتلاقى مع توجهات العشائر الاخرى، وان كانت بعض المصادر قد

---

[1] للمزيد انظر: رسول الكركوكلي، دوحة الوزراء من تاريخ وقائع بغداد الزوراء. ترجمة موسى كاظم نورس بيروت ١٩٦٣، ص٩٧،٩٥-١٠٦، علاء كاظم نورس، حكم المماليك في العراق، ص٢٠-٢٦.

[2] احمد الندي واصف، محاسن الاثار وحقائق الاخبار. مطبعة بولاق. القاهرة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م، ص١٤، رسول الكركوكلي، المصدر السابق، ص١٠٦.

[3] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٢٠٥.

[4] رسول الكركوكلي، المصدر السابق، ص١٣١-١٣٢، كارستن نيبور، المصدر السابق، ص٥٩. وانظر: احمد الشويكي البحراني، تاريخ امارة كعب العربية، تحقيق وتعليق علي نعمة الحلو. ط١. النجف ١٩٦٨ ص١٤، علاء موسى نورس، حكم المماليك في العراق، ص٣١، عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني، ص١٢٨.

اغفلت هذه المسألة الا ان التميز والوقوف على هذا الجانب من الاهمية بمكان لتوضيح دورها في المقاومة وعدم خلطه مع اعمال النهب وعدم احترام القانون.

وعن علاقته مع حكام الموصل (الجليليين) فكان يعمل على كسب ولائهم وتبعيتهم له. وكانت سياسته هذه نموذجاً لسياسة المماليك ازاء ولاة الموصل فيما بعد، اذ كان يتوجس منهم خيفة[1]، ويتحين الفرص للتدخل في شؤون ولايتهم ولا يعدم وسيلة لاثبات اهميته[2].

وفي عهده تميزت العلاقات الايرانية العثمانية بطابع الود والاحترام المتبادل[3]، واستمرت هذه العلاقات طيلة حكم سليمان باشا (١٧٥٠-١٧٦٢م)[4]. ولابد من الاشارة من ان هذا الهدوء الذي ساد العلاقات كان لسبب انشغال الصفويين باضطرابات داخلية وعدم رغبة العثمانيين في استغلال هذه الظروف[5]، لانشغالهم ايضاً بترتيب اوضاعهم الداخلية.

اما عن سياسته الادارية، فإنه اكثر من استخدام المماليك في الوظائف الحكومية[6] وابعد العرب والاتراك مما اثار سخطهم وكراهيتهم. واتسم حكمه بالقوة والهيمنة على ولاية مترامية الاطراف، الا ان حكمه كان فاقداً لنظم الحكومات ونظرياتها الاساسية.

ثم تعاقب الولاة المماليك على السلطة بعد وفاة سليمان باشا (١١٧٦هـ/١٧٦٢م)، اذ استغلوا انشغال الدولة العثمانية بمشاكلها المعقدة مع الدول الاوربية ومع الفرس، مما اضطرها الى عدم التدخل في امور المماليك في العراق[7] خاصة وانهم اظهروا مقدرة على الحكم افضل من الولاة العثمانيين حيث استطاعوا ان يحفظوا العراق في اطار

---

[1] مذكرات دومنيكو لانزا، الموصل في القرن الثامن عشر، ترجمها عن الايطالية روفائيل بيد دويد، الموصل ١٩٥٣، ص٤٢.

[2] عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني، ص١٢٨.

[3] علاء موسى نورس، حكم المماليك، ص١٩٢.

[4] علي شاكر علي، المصدر السابق، ص٢٠٦.

[5] علاء موسى نورس، حكم المماليك، ص١٩٢، علي شاكر علي، المصدر السابق، ص٢٠٦.

[6] علاء موسى نورس، حكم المماليك في العراق، ص٣٣. وقد وضع سليمان باشا الكبير هذه الخطة، فقد اشترى الف مملوك وأعدهم ثقافياً وعسكرياً وأحلهم محل الموظفين الكبار، انظر: سليمان فائق، تاريخ بغداد، ترجمة موسى كاظم نورس. مطبعة المعارف. بغداد ١٩٦٢. ص٢٠.

[7] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٢٣.

الدولة العثمانية[1]. وكانوا يسارعون في ارسال الاموال الى الاستانة لمساعدة الدولة في حروبها التي تخوضها[2].

ويلاحظ ان فترة حكم المماليك للعراق لم تكن تختلف عن سابقتها من الفترات، التي سادت فيها الفتن والاضطرابات وثورات العشائر والتدخلات الايرانية، ومع ذلك فقد قام بعض الولاة المماليك بمجهودات استهدفت الاصلاح الاقتصادي والعمراني والخدمي، وكان ابرز من اشتهر في هذا المضمار الوالي (سليمان باشا الكبير) الذي أمر بتعمير سور بغداد، وسوق السراجين، وجسري جمن ودلي عباس وكثير من محلات بغداد[3].

كما بنى قصراً وأنشأ خاناً في بغداد، وأمر بترميم اسوار البصرة والحلة ومندلي وبنى قلاعاً في كوت الامارة وفي اسكي موصل، ومخازن للغلال في انحاء بدرة وجصان، وبنى الخانات في الاسكندرية وكربلاء[4].

وقام ايضاً سليمان ابو ليلة وسليمان الكبير على تنشيط التجارة وتأمين الطرق وتسيير المواصلات البرية والنهرية[5]، هذا ولم نجد لباقي الولاة اعمالاً خدمية تستحق الذكر سوى اهتمام بعضهم بالجوامع والمساجد كونها مظهراً من مظاهر التدين وحب الخير[6]. وهذا ما سار عليه معظم السلاطين والولاة الذين حكموا العراق من عثمانيين وصفويين ومماليك.

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٢٣.

[2] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٢٣٩. ويلاحظ ايضاً ان طريقة التعيين التي كانت في العهد العثماني يصدرها فرمان من الباب العالي، قد تبدلت في العهد المملوكي واصبح الترشيح يرفع من بغداد الى الباب العالي بسبب المنافسة الكبيرة بينهم، وكان على الباب العالي ارسال او اصدار الفرمان بالتعيين. انظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية، ١/١٥٠.

[3] علاء موسى نورس، حكم المماليك في العراق، ص١٣٧-١٣٨.

[4] رسول الكركوكلي، المصدر السابق، ص٢١٩، امين بن حسن المدني، خمسة وخمسون عاماً من تاريخ العراق ١١٨٨هـ-١٢٤٢هـ، ص٧٦-٧٧.

[5] سعاد العمري، بغداد كما وصفها السواح الاجانب، بغداد ١٩٥٤، ص٢٧.

[6] محمود شكري الآلوسي، تاريخ مساجد بغداد وآثارها، بغداد ١٣٤٦هـ. ص٢٢.

وقام سليمان ابو ليلة ايضا بتعمير جامع القبلانية والفضل والخلفاء وعين للجامع الاخير مدرساً واماماً وحرساً للاهتمام بخدمته[1]. ولأن التعليم كان يتم في المساجد والجوامع لذا فقد نشطت الحركة الثقافية[2]، ويبدو ان ذلك النشاط الثقافي قد نال حظوة واهتماماً بسبب انصراف المماليك الى ادارة دفة الحكم وعدم تدخل السلطة في شؤون التعليم[3].

وكان التعليم يتم في المدارس الدينية الموجودة في الجوامع والمدارس التي كان يصرف عليها الاموال الموقوفة التي كان الوالي يوقفها خوفاً من المصادرة، اذ ان الدولة لا تتعرض للاموال التي اوقفت على اعمال خيرية، ولهذا لجأ الولاة الى بناء المساجد والجوامع وتشييد المدارس فيها واوقفوا اموالاً عليها حفاظاً وضماناً لديمومة فوائدها لابنائهم من بعدهم[4].

وقد رافق الهدوء النسبي الذي تميزت به بعض فترات حكم المماليك الى حد ما، على تنشيط الحركة الفكرية، فبرزت عدة أسر تقلدت قيادة الفكر والمجتمع والدين اشهرها: الآلوسي، والحيدري، والشاوي، والعمري، والقزويني، والشواف، والطباطبائي، والفلاحي، والجليلي، والطريحي، والجزائري، والفخري، والسويدي، وبحر العلوم، والبحراني وغيرهم[5]. ويذكر الدكتور حسن الحكيم: ((ان النجف كانت تعيش عصر نهضة وتجديد لذا توارد على النجف طلاب العلم من كل مكان، اذ تجاوز عدد طلاب المدرسة في النجف عدداً كبيراً في عهد المماليك))[6]. غير ان النهضة

---

[1] لمتابعة المزيد عن الاحوال الثقافية والتعليمية في هذه الفترة، انظر: رسول الكركوكلي، المصدر السابق، ص٢١٩، شهاب الدين محمود الألوسي (ابي الثناء)، غرائب الاغتراب ونزهة الالباب، ص١٥. علي ظريف الاعظمي، المصدر السابق، ص٢١١، يوسف عز الدين، المصدر السابق، ص١٢٤.

[2] علاء موسى نورس، حكم المماليك في العراق، ص١٣٨.

[3] رسول الكركوكلي، المصدر السابق، ص٢١٩، يوسف عز الدين، المصدر السابق، ص١٢٤.

[4] محمد احمد العمر، الدليل لاصلاح الاوقاف، ص٦، وكانت الدولة تحجز اموال الوالي المتوفى وتوفد موظف خاص (المباشر) يقوم بجرد تركات واموال الوالي وتصنف وتباع وتسلم الاموال الى (خزينة السلطان) أنظر: يوسف عز الدين، المصدر السابق، ص١٢٤، احمد علي الصوفي، المماليك في العراق، ص٢١٧.

[5] يوسف عز الدين، المصدر نفسه، ص١٢٤.

[6] حسن عيسى الحكيم، النجف في عهد المماليك ١٧٥٠-١٨٣١م، ٣/٢.

الفكرية انتكست، وحال دون تطورها انتشار الاوبئة والفيضانات التي فتكت بالعراق وأثرت في جميع نواحي الحياة الخدمية والمعاشية.

وتجدر الاشارة ان النهج الاداري للولاة والمماليك لا يختلف عن نهج الولاة العثمانيين، اذ كان على الوالي ان يدير امور ولايته وان يرسل الاموال الى الباب العالي ويأخذ مرتباً سنوياً من الاموال التي يجمعها من ولايته[1]. الا انهم استخدموا عدداً من الموظفين في المدن الكبرى يسمى كل واحد منهم (شاداً)، فهناك شاد الزكاة، وشاد الاوقاف، وكان التخصص في الاسواق معروفاً ولكل منها شاداً وناظر يعنى بشؤونها[2]، وسيروا نوعاً من الحرس يشرف على الامن في المدن أثناء الليل، ويشرف عليهم موظف يسمى (تفنكجي باشي)[3].

اما الخدمات البلدية فكان يشرف عليها موظف يسمى (دار اغاسي) أي رئيس البلدية[4].

وكان على الولاة المماليك مواجهة منعطف سياسي حاد ظهر اثر تنامي المصالح الاوربية المتضاربة والمتنافسة على توسيع نفوذها في العراق من خلال تمثيلها الدبلماسي، والتباري في الحصول على الامتيازات واستغلال تلك الامتيازات لتحقيق اهدافها الستراتيجية، حتى ان الساحة السياسية العراقية في تلك الفترة، شهدت نشاطاً سياسياً ودبلماسياً واسعاً.

فقد رفعت بريطانيا سنة ١١٥٩هـ/١٧٦٤م من تمثيلها الدبلماسي الى درجة قنصلية بعد ان كانت لها وكالة تجارية، واقامت مقيمية في بغداد سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٨م تولى

(١) علاء موسى نورس، حكم المماليك في العراق، ص١١٧.

(٢) نيقولا زيادة، الحسبة والمحتسب، المطبعة الكاثوليكية، طبع بيروت١٩٩٢، ص٢٨.

(٣) احمد علي الصوفي، المماليك في العراق، ص٢٢٢-٢٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٢٣.

مهمتها (هافورد جونز) وكلف بأعداد تقارير مفصلة عن احوال العراق الاقتصادية والعسكرية، ومراقبة النشاط الفرنسي في المنطقة[1].

ولم يكن نشاط الفرنسيين في هذا المجال بأقل من نشاط البريطانيين اذ استطاع السفير الفرنسي سبستياني الذي عين في استانبول من التوسط لدى الباب العالي لتعيين سليمان باشا الصغير (١٢٢٣-١٢٢٥/١٨٠٨-١٨١٠م)، الذي كان له علاقة قوية مع الفرنسيين، مما أثار قلق بريطانيا وعملت جاهدة على عزل سليمان باشا لميوله تجاه فرنسا[2].

ويمكن القول ان هذه التداخلات في عزل وتنصيب الباشوات في العراق يؤكد ضعف الدولة العثمانية وفساد جهازها الاداري وتدهور مؤسستها الاقتصادية القائمة على نظام الالتزام وجباية الضرائب، فضلاً عن ضعفها العسكري اثر الهزائم التي منيت بها من جراء حروبها ضد الدول الاوربية.

وقد منح هذا الضعف قناصل ووكلاء هذه الدول فرصة التدخل في الشؤون الداخلية-الادارية والسياسية- وتنافسهم في سبيل الحصول على الامتيازات التي تحقق لهم المكاسب التجارية والسياسية[3].

والحق فانه كانت هنالك عدة عوامل ساعدت في ازدياد المد الدبلماسي البريطاني في العراق منها اعتماد بعض الولاة على دعم السفراء البريطانيين في العاصمة للحصول او الحفاظ على مناصبهم[4].

---

[1] باسم حطاب الطعمة، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق ١٧٩٧-١٨٣١م، ص٥٥، ج.ج.لوريمر، المصدر السابق، ١٩١٦/٤، صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي (١٧٩٨-١٨١٠)، ص٤٧، ٥١-٥٢، ٩٧-٩٩.

[2] علاء موسى نورس، الدبلماسية البريطانية في العراق، مجلة المؤرخ العربي، ع١٨/١٩٨١م، ص٦٤ وانظر : احمد اسماعيل جودت، تاريخ جودت، ترجمة عبد القادر الدنا. ج١. ١٣٠٨هـ، ١٧١/٨-١٧٢، محمد عطا الله افندي، تاريخ شاني زادة، ٤٠٦/١؛ Alexander, Baghdad in by gone days, PP. 32-33, 38.

[3] لمعرفة المزيد من تفاصيل هذه الامتيازات ينظر : علاء موسى نورس، الدبلماسية البريطانية في العراق ص٧٥-٧٦، عدنان رشيد، العلاقات الالمانية العربية في الفترة ١٨٧١ حتى عام ١٩٤٥. آفاق عربية. السنة الثالثة. العدد١١ تموز ١٩٧٨، ص٦٤، هاشم صالح التكريتي، التغلغل الالماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الاولى. المؤرخ العربي عدد٢٧. السنة الثانية عشر، ص٤١-٥٢.

[4] علاء موسى نورس، حكم المماليك في العراق، ص٧٥-٧٦، ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٣٠٦.

واشراكهم في الحملات العسكرية ضد العشائر[1]. وكانت بريطانيا ازاء ذلك اوفر
ظاً من فرنسا في اختيار ممثليها في العراق، فكان تعيين كلوديوس جيمس ريج
Clodius James Rie) من اهم العوامل التي ساعدت على تفوق النفوذ البريطاني
العراق، وقد جعلت منه قدراته السياسية الرجل الثاني في العراق[2]، وذلك لتمكنه
ن الجهاز الحكومي من خلال علاقاته مع بعض الشخصيات المهمة. وقد بذل جهداً
حصول على امتيازات جعلت الباب مفتوحاً للتغلغل الاستعماري البريطاني[3].

وعلى اية حال فقد استطاع داود باشا بعد سلسلة من الصراعات والمنافسات مع
افسيه الحصول على ولاية بغداد (١٢٣٣-١٢٤٧هـ/١٨١٧-١٨٣١م) وهو آخر ممن
كم من ولاة المماليك، وقد واجه غزواً فارسياً للعراق بين سنتي (١٢٣٦-
١٢٣هـ/١٨٢٠-١٨٢٢م) انتهى بعقد معاهدة ارضروم الاولى ١٢٣٩هـ/١٨٢٣م، وهذه
ماهد التي اكدت الخطوط العامة لمعاهدة زهاب والاحتفاظ بالوضع القائم على
تدود العثمانية الايرانية وعدم تدخل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر[4].

وفضلاً عن هذا فقد احس بخطورة تحركات ريج على مستقبل العراق السياسي
حاول الغاء الامتيازات الكمركية واتهم ريج باثارة الفتن والقلاقل فأجبره على مغادرة
لاد نهائياً، فتدخلت حكومة بومباي وهددت بقطع العلاقات التجارية بين بريطانيا
لعراق[5].

علاء موسى نورس، حكم المماليك في العراق، ص١٥٠، عبد الامير محمد امين، القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر. مطبعة السعد. بغداد ١٩٦٦م، ص٤٥-٥١، صالح محمد العابد، امارة كعب العربستانية، ص٢٢٧.

[2]Alexander (c), Baghdad in By gone days. London1926, P. 10., Buchingham, Travels in Mosopotimea. Vol., 11, P.211.

جيمس ريج، رحلة ريج في العراق عام ١٨٢٠م. ترجمة بهاء الدين نور (بغداد ١٩٥١م)، ١/١٤-١٩، ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٣٠٧-٣٠٨.

للاستزادة ينظر: عبد العزيز سليمان نوار، العلاقات العراقية الايرانية ودراسة دبلماسية المؤتمرات، ص٢٦، جابر ابراهيم الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود. دراسة قانونية وثائقية، ص٥٢٨-٥٣٤.

ياسين عبد الكريم، اتفاقية الحدود الشرقية الى نهاية القرن التاسع عشر، دار الحرية للطباعة، بغداد١٩٨١م، ص٢٠١، عبد العزيز سليمان نوار، العلاقات العراقية الايرانية ودراسة دبلماسية المؤتمرات، ص٢٦.

ونظرا للضغوط التي كان يمر بها داود باشا، المتمثلة في توتر العلاقات مع ايران التي تنذر بالحرب، والتمردات العشائرية وثوراتها المنتشرة في انحاء متعددة من البلاد، وايقاف البريطانيين للتجارة مع الهند، كل هذا كبّد خزانته خسائر فادحة مما اضطره لعقد اتفاقية بتاريخ ٥ ايلول ١٨٢٣م الموافق ١٢٣٩هـ[١].

وقد الزمت هذه الاتفاقية داود باشا بالامتيازات الممنوحة سابقاً، وضمنت لبريطانيا النفوذ الاول في العراق ولرعاياها الحماية وعدم التعرض لهم ولمشاريعهم، وقيدت سلطة الوالي ومنحت الحق للبريطانيين ان يفرضوا حمايتهم على مَن يشاؤون[٢].

وفي ضوء ما تقدم نجد ان المساعي الدبلماسية كانت تهدف للحصول على امتيازات تمكن البريطانيين التدخل في شؤون الولاية لحماية مصالحهم وخدمة مشاريعهم الهادفة الى تأمين الطريق المؤدي الى الهند[٣].

ولكن مع هذا فلا يمكن القول ان العلاقات الدبلماسية لباقي الدول الاوربية قد انحسر تأثيرها عن الدولة العثمانية وخاصة الفرنسية[٤]، فنرى الاخيرة بحكم علاقاتها الدبلماسية والتجارية تطالب بضرورة الاصلاح الشامل في الدولة العثمانية هدفها الرئيس ضمان امتيازاتها وحماية مصالح رعاياها، ولذلك كانت تقدم المشاريع والمقترحات التي تتعلق بالجوانب الادارية مستغلة بعثتها الدبلماسية والعسكرية في تهيئة اذهان رجال الدولة العثمانية لقبول مقترحاتها[٥]. هذه البعثات وغيرها من العوامل

---

[١] للنزول عند تفاصيل هذه الاتفاقية ومعرفة بنودها، انظر: عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٣٠، علاء موسى نورس، الدبلماسية البريطانية في العراق. ص٧٥.

[٢] ج.ج.لوريمر، الخليج العربي، ٤/١٩٦٥.

[٣] فواز مطر الدليمي، تغلغل النفوذ البريطاني ١٨٦٦-١٩١٤. رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب جامعة بغداد (بغداد ١٩٨٩)، ص٥٥.

[٤] عن طبيعة الوجود الفرنسي في بغداد في القرن الثامن عشر الميلادي انظر: صادق ياسين الحلو، النشاط الفرنسي في بغداد في القرن التاسع عشر. بحث مقدم في ندوة (بغداد في التاريخ)، ص٥١٦.

[٥] علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص١٣.

التي ادت الى احداث تغيير شامل في السياسة العثمانية وعلى كافة الاصعدة وخاصة الادارية منها والتي تؤدي بالضرورة الى تحسين واقع الخدمات التي تقدم الى المواطنين.

ومما يلفت الانتباه ان داود باشا عندما بيت النية للاستقلال عن الدولة العثمانية[1]، شرع بتأسيس جيشاً اعتمد في تدريبه على الخبرات الغربية، وعهد بأمر تدريبه الى الضابط الفرنسي المسيو ديفو[2]. وأنشأ المعامل والمصانع والالبسة العسكرية[3].

كما وطد علاقته بالمقيم السياسي المستر تايلر مما ساعد على تغلغل النفوذ البريطاني بذرائع شتى اهمها : الاستثار بمشروعات خطوط المواصلات العالمية لربط الشرق بالغرب عبر العراق[4]، حيث كانت ظروف التنافس التجاري بين روسيا وبريطانيا تدفع الانكليز الى انشاء خط مواصلات سريع عبر العراق يسهل عملية نقل المحاصيل الستراتيجية ويشجع على انتشار زراعتها.

ولقد لقي مشروع تايلر في مد خط للملاحة التجارية عبر العراق كل التشجيع من داود باشا لما سيدره على الخزانة من اموال[5]. وايد فكرة شق قناة مائية بين دجلة والفرات، وفعلاً بدأ البريطانيون بمسح لنهري دجلة والفرات[6]. غير ان هذا المشروع لم يكتمل في عهد داود باشا، لأن التغييرات التي طرأت على السياسة العثمانية بسبب الظروف التي كانت تمر بها الدولة العثمانية، بلورت فكرة القضاء على حكم المماليك في العراق[7] فأرسلت حملة الى بغداد بقيادة علي رضا باشا لاستعادة الحكم المباشر للدولة.

---

[1] يوسف عز الدين، المصدر السابق، ص١٢٧.

[2] Alexander(c), Op, Cit., P.57.

[3] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٣١٤.

[4] عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا، ص١٨١-١٩٠.

[5] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٢٤٠.

[6] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٣٥٠-٣٥٣، زكي صالح، موجز تاريخ العراق (منشأ النفوذ البريطاني في بلاد ما بين النهرين). بغداد ١٩٤٩، ص١٢٣-١٣١، عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا، ص٢١٥-٢١٩.

[7] ستيفن هيمسلي لونكريك، تاريخ العراق، ص٣١٥، سليمان فائق، المصدر السابق، ص٥٢-٥٣، جعفر الخياط، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة. بيروت ١٩٧٢م، ٢٨٩/١-٢٩٠، عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٣٠٢/٦-٣٠٣.

وعلى الرغم من وصف داود باشا في انه من قادة الرأي والفكر، وعنايته بالعلماء[1] إذ احسن معاملتهم الا ان عهده الطويل نسبياً افتقر الى برنامج اصلاحي يتعدى احياء بعض الانهار المندرسة وتطهير القنوات والترع المهملة وبناء وتعمير بعض الجوامع[2].

واذا كان العراق بحاجة الى خدمات في كافة الميادين وخاصة الصحية والعمرانية فقد كان قصور الخدمات في هذين المجالين واضحاً عند اكتساح الطاعون عام (١٢٤٦هـ/١٨٣٠م) العراق، وقضى على آلاف من البشر ولم تكن هنالك وسائل لحماية الناس وابسطها (الحجر الصحي)، كما لم تكن هنالك سدوداً تقلل من خطر الفيضانات في نهر دجلة[3]. وادى ذلك الى قول معظم المؤرخين : ان هاتين المحنتين كانتا من اهم العوامل التي ادت الى انهيار قوات داود باشا مما اضطره الى الاستسلام[4].

ان المتتبع لسياسة الادارة العثمانية قبل القرن التاسع عشر يجد ان آلية مهامها توفير الحماية وحفظ الامن وجمع الضرائب، فلا تملك من التقنيات ما يساعدها على تنفيذ فعاليات أخر[5]. وكان دورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية دوراً رقابياً وتنظيمياً الى حد ما، كالرقابة على اصحاب الحرف واعمال البناء وتنظيم المؤسسات الخيرية والاوقاف.

ونتيجة للظروف السياسية والعسكرية والادارية التي مرّت بها الدولة العثمانية في بداية القرن التاسع عشر، والتي ادت الى حال من التدهور والتفكك، فقد انبرى رجالها المثقفين لوضع ديباجة لعملية تنظيم مركزي تشمل كافة المجالات الادارية والمدنية والعسكرية لانقاذ كيان الدولة من الاضمحلال، فنجحت الدولة في ازالة الاداريين المتسلطين واستحدثت عدداً من المجالس المكلفة بتطبيق الاصلاحات التي

---

(١) علاء موسى نورس، حكم المماليك في العراق، ص١٣٨.

(٢) علاء موسى نورس، المصدر نفسه، ص١٣٨-٢٥٠، يوسف عز الدين، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٣) Groves, Journal of Residence of Baghdad, P.P 96. 138.

(٤) ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٣٢١-٣٢٨.

(٥) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ٣١٦/١.

نادى بها السلطان محمود الثاني (١٢٢٣هـ/١٨٠٨م-١٢٥٥هـ/١٨٣٩م)، وهذه المجالس هي نوع من الاجهزة التشريعية، مهمتها مناقشة امور الدولة واصدار القرارات بشأنها، فالامور القضائية يتولاها "المجلس الاعلى للاحكام العدلية"، والامور الادارية يتولاها "مجلس شورى الباب العالي"، والامور العسكرية يتولاها "مجلس الشورى العسكري" كما اقيمت عدة مجالس مختلفة عام (١٢٥٤هـ/١٨٣٨م) للنظر في شؤون الزراعة والتجارة والصناعة والاشغال العامة، وبذلك تخلت الدولة عن مؤسساتها القديمة لتقيم بدلاً منها مؤسسات اخرى حديثة[١].

وتم ايضاً تنظيم اول تعداد للسكان[٢]، والكرانتيه (الحجر الصحي)، وغيرها من الاعمال التي شملها الاصلاح في عهد السلطان محمود الثاني[٣].

وليس من الممكن للاصلاحات التي تحققت في عهد السلطان محمود الثاني او تنقذ الامبراطورية من وضعها المتهرء. وهذه الحقيقة جعلت رواد الاصلاح يستمرون بدعواتهم الاصلاحية، حيث استطاع مصطفى رشيد باشا ان يستصدر الفرمان السلطاني (خط كلخانة) الذي تلاه السلطان عبد المجيد (١٢٥٥هـ/١٨٣٩م-١٢٧٨هـ/١٨٦١م)[٤] في قصر (طوب قابو)[٥]، وتضمن بعض المبادئ منها : صيانة ارواح واموال واعراض الناس، وحضر المصادرات، وعدالة الضرائب والنص بتحديد مدة الجندية[٦].

ويعد مرسوم كلخانة الحلقة الاولى في سلسلة مراسيم وقوانين صدرت في اعقابه تتضمن اعادة وتنظيم الاجهزة الادارية والمالية والقضائية وتأكد على مشاركة الاهالي

---

[١] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٩٩.

[٢] وكان العثمانيون يطلقون لفظ (تحرير) على عملية الاحصاء ويعبرون عنها بالتركية (صايم) ونعني الاحصاء فيقال : ويركي ونفوس صايمي أي (احصاء الضرائب والسكان)، والدفاتر هي (تحرير دفتري) او (طابور دفترلي)، ويعاد الاحصاء كلما دعت الحاجة مرة كل ثلاثين سنة، بسبب الظروف المتغيرة مع تغير الاجيال. انظر: خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥٥.

[٣] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٣٢١-٣٢٢.

[٤] Eversley, Op, Cit., P. 287. Novel Intelligence division, Iraq Persian Golf, P. 36.

[٥] عثمان نوري، عبد الحميد الثاني ودور سلطنتي، حيات خصوصيه وسياسيه سي، استنبول ١٣٢٧هـ، ١٦/١.

[٦] ك.ل.استار جيان، تاريخ الامة الارمنية، الموصل ١٩٥١م، ص٢٦٨-٢٦٩. انظر : نجدة فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلماسيين الاجانب، ط٢، مطبعة منير. بغداد ١٩٨٤.

علـى مسـتوى الولايـة واللـواء والقضـاء والناحيـة لمراقبـة الادارة والعمـل علـى حـل مشكلاتها، ويأتي ذلـك مـن خلال تشكيل مجلـس الولايـة والسـنجق والمجلـس العمومي والمجـالس البلديـة والاختياريـة والمجـالس الاداريـة المحليـة الـتي الفـت لمراقبـة عمـل الباشوات[1].

كمـا صـدرت مجموعـة مـن اللـوائح التنظيميـة الـتي جـاءت بخطـط جديـدة لتقسـيم العمـل في ادارة الولايـات، واكـدت علـى زيـادة تـأثير المركـز ورقابتـه لينتجـه نحـو الحكـم المطلق، مما اتاح الفرصة لظهور تسلسل وظيفي محدود ومسؤوليات معينة بين الاداريين. وانشاء الهيئات المخولة بالادارة والرقابة بشكل مستمر على كافة التوصيات والاعمال التي تنجزهـا الهيئـات الاقـل، وتطبـق الرقابـة في اطـار نظـام ادارة الولايـات الـذي اخـذ طابع المركزية وازالة الحكم الاستبدادي المطلق للباشا[2].

وقد صدرت كثير من القوانين لاصلاح شؤون الحياة في معظم الاصعدة[3]، وايجاد نظاماً ادارياً يسمح للدولة بالسيطرة على المزراعين لتحقيـق اقصـى مـا يمكـن تحقيقـه مـن الايرادات بعد فرض الضرائب على الزراعة والتجارة الخارجية (الكمارك) في اعقاب التغلغل الاوربي في الاقتصاد العثماني[4].

الا ان هـذه الاصـلاحات لم تأخـذ حيـز التنفيـذ في العـراق بصـورة جديـة بسـبب انعـدام الوسـائل الكفيلـة بتنفيـذها، ذلـك ان الادارة العثمانيـة لم تتخـلَ عـن اساليبها التقليدية في الادارة وتمسكها بتطبيـق نظـام الالتزام (الـذي وصـفه خـط كلخانـة بأنـه مـن

---

[1] نجلة فتحي صفوت، المصدر السابق، ص٧٨.

[2] شفيق جحا، التنظيمات او حركة الاصلاح في الامبراطورية العثمانية ١٨٥٦-١٨٧٦م. مجلة الابحاث السنة١٨. ج٢. بيروت. حزيران ١٩٦٥، ١١٥/٢.

[3] قانون الاراضـي الصـادر في ١٧ رمضـان ١٢٧٤هـ/٢١ نيسـان ١٨٥٨م، قـانون الجـزاء الصـادر في ٢٨ ذي القعـدة ١٢٧٤هـ/١٠ حزيـران ١٨٥٨م، نظـام الطـابور الصـادر في ٨ جمـادي الاول ١٢٧٥هـ/١٤ كـانون الاول ١٨٥٨م، ومجموعـة قـوانين صـدرت بـين ١٨٥٩ و ١٨٦٤ (القـانون التجـاري، الضـرائب، الكمـارك، الاوقـاف، الزراعـة). الدستور م١/١٤، ١٣٠، ١٤٩، م٢/١٩، ٣٤، ٤٣، ٤٨، ١٢٤، ٤٢١، ٤٣٩، ٥٥٤.

[4] محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤-١٩٥٨. بيروت ١٩٦٥، ص١٨٦.

آلات الخراب)[1]، الذي أثر كثيراً على اختيار الولاة المعينون (الذين يدفعون أكثر)، ومعظمهم يفتقرون الى السياسة الرشيدة في حل المشاكل التي تواجههم وبالاخص مشكلة العشائر والتي شكلت انتفاضاتها قلقاً وتهديداً جديين للادارة العثمانية[2]، والمتمثلة بولاتها الذين لم يضعوا سياسة محددة يتعاملون بوساطتها مع العشائر العربية والكردية[3]. والتي لم يغير النظام الجديد شيئاً من حياتها القاسية وطريقة معيشتها البدائية، فكانت معرضة دوماً للمجاعات المهلكة والامراض المبيدة.

ولأجل اخضاع هذه العشائر التي كانت معظم انتفاضاتها بسبب التعسف في جباية الضرائب فالولاة لم تكن لهم سياسة حكيمة في اخضاعها، فمنهم من يتبع سياسة التفكيك بالعنف والقسوة، وكان الوالي نجيب باشا اول داعية لتفكيك هذه القبائل بالقوة[4]. وآخر يتبع سياسة اثارة الفتن لكي تتنازع فيما بينها وتكون الدولة في منأى ولو الى حين[5]، ومنهم من اتبع سياسة استبدال شيخ بآخر مما يزيد من حال الفوضى والانحدار والتناحر في سبيل المشيخة[6]. وعلى نطاق ضيق كانت هناك محاولات لاخضاع العشائر من خلال تهيئة الوسائل الكفيلة باستيطانهم وتعيين شيوخهم ومنحهم لقب باشا ودفع رواتب لهم مقابل اخضاعهم لسلطة الدولة[7]، ومعاونتها في توطيد الامن في مناطقها والطرق القريبة منها[8]. والانتظام في دفع الضرائب المفروضة عليها[9] باسلوب الالتزام الذي يضمن للحكومة دخلاً من دون ان تبذل جهداً ما، وبذلك

---

[1] ج.ج.لوريمر، دليل الخليج العربي، ص٢٠١٦، عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٣١٢/٨، عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. ط١، بغداد. ١٩٦٣م، ص١٩.

[2] محمد احمد محمود، المصدر السابق، ص١٣١، عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ج١. دار لبنان. (بيروت ١٩٧٢)، ٣٦/١.

[3] هاملتون جب وهارولد بورن، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى. القاهرة ١٩٧١، ١٠/٢.

[4] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٣٤٩.

[5] أنظر : الارشيف العثماني 1857/25870 ، استانبول، انظر ملحق رقم (٤).

[6] مرتضى نظمي زادة، كلشن خلفا، ترجمة موسى كاظم نورس النجف ١٩٧١، ص٣٢٣.

[7] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٣٩/٨.

[8] انظر : الارشيف العثماني 25602/1856. انظر ملحق (٥).

[9] صديق الدملوجي، مدحت باشا بغداد ١٩٥٢، ص٣٧.

نجحت الدولة الى حد ما من السيطرة على بعض العشائر من خلال منح السلطة لشيوخهم، اذ لا تستطيع حركة من داخل العشيرة ان تعزلهم[1]. اذ ان من مصلحته ان تبقي الدولة على الشيخ الموالي لها والتمسك معه بهذه العلاقة حفاظاً على استمرار الحصول على المرتبات النقدية[2].

ومما لا شك فيه ان نجاح الدولة في السيطرة على العشائر لم يأت بنتائج تخدم مصلحة المواطن، فقد ظل الوضع الاقتصادي متردياً بسبب تردي الزراعة التي هي دعامة المجتمع العراقي يوم ذاك نتيجة لقساوة شروط تأجير الاراضي الزراعية وانحطاط نظام الري وكثرة الفيضانات مقابل انعدام الاهتمام ببعض السدود المهمة، وتأخر اساليب الزراعة، وارتفاع الضرائب وسوء جبايتها ثم سوء حال الطرق والمواصلات وانخفاض مستوى الامن. مما حدى بالفلاح العراقي العمل في ظروف سيئة وبأجور متدنية لا تفي بمتطلبات الواقع الحياتي المعاش[3].

ولم يكن العامل العراقي اوفر حظاً من الفلاح اذ كان يقاسي من الجور والتعسف وضنك العيش بسبب الاساليب التي كان يتبعها الموظفون العثمانيون[4]. الامر الذي ادى معه الى تكوين النواة الاولى للطبقة العاملة[5].

ويبدو من ذلك كله ان مجمل القوانين والاجراءات الاصلاحية لم يظهر اثرها على المدينة العراقية، فبقيت تعاني من الاهمال، فالشوارع ضيقة تضاء بمصابيح زيتية قليلة العدد، والمياه تنقل من الانهار والآبار في (قرب) وعلى ظهور الحمير مع انعدام المؤسسات الصحية، فخدمات الحجر الصحي محصورة في المدن الكبيرة وكان التداوي يتم على ايدي الحلاقين او الفالين والدجالين الذين يستعملون الاعشاب في العلاج احياناً[6].

---

[1] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص١٤٧.

[2] Blunt, Op, Cit., Vol. 1, PP.197-199.

[3] علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص٣٥.

[4] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ص٣٨.

[5] احمد كمال مظهر، الطبقة العاملة العراقية التكوين وبداية التحرك. دار الخلود للطباعة والنشر، بغداد ١٩٨١، ص١٥-٣٥.

[6] هاشم الوتري، المصدر السابق، ص١٢.

اما الاسواق فقد كان يجوبها جنود (جيش العساكر المنصورة)[1]، لمساعدة الملتزمين في جباية الضرائب التي تزداد ولا تنقص مثل (يومية الدكاكين والدمغة، ورسم الوزن او القنطارية وغيرها)، والتي كانت تزيد من معاناة التجار واصحاب المهن فضلاً عن مشكلات تداول العملة المزيفة[2].

والجدير بالذكر ان نظام الالتزام في جباية الضرائب قد ابطل بعد صدور مرسوم كلخانة، وعين موظفون مختصون بجبايتها دعوا بـ(المحصلين) يعملون تحت ادارة موظف يدعى بـ(المستوفي). الا ان ذلك كله لم يستمر طويلاً فعاد بعده نظام الالتزام وبقي بكل ما يحمله من قهر وارهاق الناس في جباية الضرائب المتبع حتى نهاية الحكم العثماني على العراق[3].

ونرى ان من بين الاسباب التي كانت وراء اهمال الادارة العثمانية في تطبيق الاصلاحات الخدمية والعمرانية هو تكليف الولاة بقيادة الجيش في محاولات اخضاع القبائل وارجاع المدن والمناطق التي تحكمها الاسر والعصبيات الى الحكم المباشر للدولة، تلك المحاولات التي كانت مستمرة منذ عام ١٢٤٧هـ/١٨٣١م، ولم يشهد العراق في تلك الفترة سوى اصلاحات يسيرة تهدف في معظمها الى تحقيق هذه الغاية[4].

ولعل تكليف الولاة بقيادة الجيش والانشغال في اخضاع القبائل الى سيطرة الدولة كان بحد ذاته قد ابعد الولاة انفسهم عن الاهتمام بالخدمات الاساسية التي يعوّل عليها الناس، فضلاً عن اضطراب الوضع الامني وعدم تجانس المجتمع المدني ثقافياً

---

[1] لقد جرى اعفاء الانكشارية عام ١٨٢٦ واقيم بدله الجيش الذي عرف بأسم (العساكر المنصورة المحمدية). أنظر: مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية، ١/٦٧٦.

[2] وقد جاء برسالة رفعها التجار واصحاب المهن الى السلطات العثمانية ان (فلوس الحمر بسبب مغشوشيتها لا زال تستجلب من الخارج الى بغداد، وقد كثرت بين الناس واوجب تكاثرها الى تعطيل المعاملات بين الاصناف. واذا تركت على هذه الحالة وما نزلت اثمانها تحصل المضرة والمعدومية والتعطيل للفقراء والاهالي). انظر الوثيقة ٨٤١٠ في ١٠ رجب ١٢٦٨هـ/١٨٥١م المحفوظة في الارشيف العثماني، استانبول. ملحق رقم (٦).

[3] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٨/٢١٢.

[4] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد، ص٤٨، وللوقوف على نتائج هذه المحاولات ينظر: الوثيقة (٨٣١، ٨ ذي القعدة ١٢٥٨هـ/١٨٤٢م) و (٣٧٣٨ في ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م)، ملحق رقم (٧)، ١٩١٥٧ في ٤ رجب (١٢٧٠هـ/١٨٥٣م)، ملحق رقم (٨).

واجتماعياً، فالإصلاحات اليسيرة لا تفي مع حاجات المجتمع المتزايدة في إزاء ذلك التخلّف المركّب والتدهور الذي يزداد يوماً بعد الآخر.

الفصل الثاني
الإصلاحات العثمانية بين التنظير والتطبيق

المبحث الأول
حركة الإصلاح وعهد التنظيمات
واثرهما في تأسيس البلديات

المبحث الثاني
اصلاحات وجهود مدحت باشا الادارية
وانعكاساتها على طبيعة الخدمات البلدية

المبحث الثالث
نظرة في القوانين البلدية وتعديلاتها

كافة اجهزة الدولة واسناد المناصب الى الذين يدفعون اكثر، وقد تمخضت المناقشات والمداولات عن اعلان (النظام الجديد)[1].

غير ان هذا النظام اصيب باخفاق حال اعلانه بسبب الفئات المعارضة التي ضغطت على السلطان فابطل الاجراءات المتعلقة به كافة[2]، وعند اعتلاء السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ/١٨٠٨-١٨٣٩م) العرش، كانت الدولة تمر بظروف عصيبة اثر فشلها في الحروب مع الاوربيين، جعلته يشعر بحاجة الدولة الى حركة اصلاحية اساسها الادارة المركزية لاستعادة هيبة الدولة، وادرك ان الحفاظ على كيان الدولة لا يعتمد على اصلاح الجيش فقط دون اصلاح النظام الاداري واساليب الحكم، فشكل مجلساً خاصاً يشبه مجلس الوزراء واسس مجلس شورى الدولة والمجلس العالي للاحكام العدلية هدفه اعداد التشريعات القضائية ووضع نظماً ادارية ومالية للولايات[3].

وكانت الغاية من عملية التنظيم التي جرت في المجال الاداري المدني هي دعم السلطة المركزية التي نجحت الى حد ما في ازاحة الموظفين المتسلطين وتدريب اعداد من الموظفين وتعليمهم اللغات الاوربية والاساليب الإدارية الحديثة[4].

وقد تسربت الى ايالة بغداد جزءاً من هذه الاصلاحات، فقد ادخل الوالي علي رضا باشا (١٢٤٧هـ-١٢٥٨هـ/١٨٣١م-١٨٤٢م) نظام المختارين المطبق في الأستانة (١٢٤٥هـ/١٨٢٩م) لمحلات بغداد سنة (١٢٥١هـ/١٨٣٥م)، فتم استحداث (مختار أول) و(مختار ثان)[5]، وقد انحصرت مهامه في الأمور الآتية :

---

[1] Lewis, Op. Cit., P. 388.

[2] شكل السلطان محمود الثاني فرق من الجند وادخل النظم الاوربية الحديثة اليه اسماها (نظامي جديد) وهذا ما أضرّ بالامتيازات التي كانت تتمتع بها فرق الانكشارية، تلك القوة التي كانت تعتمد عليها الدولة اعتماداً كلياً في توسيعها وبسط نفوذها، الا ان الفساد كان قد دبّ شيئاً فشيئاً الى الانكشارية واصبحوا مصدر قلق وارباك للسلاطين وعقبة في وجه كل اصلاح وتجديد للجيش ولانظمة الدولة. للمزيد عن تمردات الانكشارية انظر: علي شاكر علي، المصدر السابق، ص٢٧-٣٧، ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٢٨٧-٢٩٥.

[3] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ٩٩/١.

[4] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص٢٤.

[5] عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة، ط١. مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٠، ص٦٩.

١- الاحتفاظ بسجلات الأحوال المدنية لسكان المحلة تثبت فيها الوقائع والأحوال، كإثبات وتحويل ملكية العقارات.

٢-إصدار وثائق حصر الوراثة ومعاملات الزواج والطلاق وغيرها[١].

ويمكن عد نظام المختارين هذا تطوراً هاماً في السلوك الإداري العثماني الذي يتلاقى عمله بشكل كبير في سلم الأعمال البلدية التي تعد بدورها تطوراً لجهاز الحسبة الإسلامي، ولكن وفقاً لتطور الأوضاع والظروف التي مرت بها الدولة.

ومما يدل على صلة وقرابة نظام المختارين هذا مع وظيفة الحسبة الاسلامية خصوصاً وعمل البلديات عموماً، هي المهام والواجبات التي أوكلها هذا النظام (المختارين) الى مجلس الاختيارية، وهي[٢]:

١- المساهمة في حل المنازعات التي تحصل بين الأفراد وتسويتها.

٢- تنظيم عملية توزيع الضرائب العامة على السكان والإشراف على جمعها.

٣- يكون المجلس مسؤولاً عن نظافة المنطقة وتسهيل أمور الزراعة والتجارة فيها.

٤- العمل على استتباب الأمن وترشيح الحراس الليليين وأخبار السلطات المختصة عن تحركات المطلوبين للعدالة بعد إجراء التحقيقات الأولية معهم.

٥- جمع التبرعات وانفاقها في الأوجه المحدد لها قانوناً.

٦- الإشراف على أموال الأيتام والمحافظة عليها، وتوزيعها حسب التعليمات القانونية.

٧- الإشراف على توزيع الأراضي الصالحة للزراعة بعد اخذ الموافقات الرسمية بهذا الشأن.

٨- اختيار الأعداد المطلوبة من السكان لاداء الأعمال الخدمية عن طريق السخرة.

٩- أخبار الجهات الإدارية المسؤولة عن سوء تصرف المختارين وكيفية إخلالهم في تأدية المهام الملقاة على عاتقهم.

ويلاحظ مما سبق أعلاه بعض الأمور التي لا علاقة لها بعمل المحتسب، مثل تنظيم توزيع الضرائب، والأشراف على توزيع الأراضي الصالحة للزراعة وبعض الأمور،

---

[١] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٣١/٧.

[٢] الدستور، ٤١٧/١.

وهذا امر طبيعي بسبب تطور مهام وظروف الجوانب الادارية عما كان عليه قبل اكثر من الف عام سبقت.

ومما تجدر الإشارة إليه الى ان حركة الإصلاح قد شهدت في اواخر عهد السلطان محمود الثاني تقدماً ملحوظاً عندما أقيمت في اواخر عام ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م عدة مجالس مختلفة للنظر في شؤون الزراعة والتجارة والصناعة والأشغال العامة، كما تم بتشكيل لجنة دائمة تخطط للإصلاح تخطيطاً شاملاً[١]، الا ان ذلك كله لم ينعكس على الادارة الحكومية ومؤسساتها في الايالات الا قليلاً، فقد ظلت الادارة في عهده على حالها تقريباً دون تغيير او تقدم ملموس ولم تنفع لاصلاحها تلك المركزية التي اتبعها السلطان في حكم الايالات لانها كانت امراً غير عملي عند التطبيق[٢] وخاصة في الايالات البعيدة كايالة بغداد، اذ بقيت على حالها من دون تغيير كبير، لبعد العراق اولاً، ولعدم قدرة الوالي علي رضا في إدارة الايالة الذي اتصف بالتبذير والإفراط في صرف الأموال الحكومية في غير أوجهها الصحيحة[٣]، وعمل على إبقاء نظام الالتزام في جباية واردات الدولة، فقد وصفه عباس العزاوي بأنه : اضر على العراق من إدارة المماليك[٤]، إلا ان الخطوة الوحيدة التي خطاها في مجال تطبيق الإصلاحات، هي إدخال نظام المختارين كما مر سابقاً.

وقبل الانتقال الى عهد التنظيمات لابد من الإشارة الى ان الإصلاحات التي قام بها السلطان محمود الثاني كانت الباعث الأساسي لإصدار البرامج الإصلاحية التي خطها رجال الدولة والتي اقرها السلاطين فيما بعد حتى أوائل القرن العشرين[٥].

---

(١) محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩م، ط١. مطابع المختار الاسلامي، القاهرة ١٩٧٨، ص٢١٩.

(٢) Lewis. Op. Cit. 379.

(٣) سليمان فائق، تاريخ بغداد، ترجمه عن التركية موسى كاظم نورس، مطبعة المعارف، بغداد١٩٦٢، ص١٦٤.

(٤) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٧/ص١٣.

(٥) Lewis, Op. Cit. P. 79.

وإذ يرى اللورد (أيفر سلي) ان السلطان محمود الثاني أوشك ان يصدر مرسوما شاملاً، إلا ان الموت عاجله ولم يمكنه من تحقيق ما كان يصبو إليه[1].

وبتولي السلطان عبد المجيد الصغير السن آنذاك (١٢٥٥-١٢٧٨هـ/١٨٣٩-١٨٦١م) وتعيين مصطفى رشيد باشا كناظر للشؤون الخارجية للبلاد العثمانية، حتى بدأت الحركة الإصلاحية الثانية التي كانت بداية لما عرف بـ (عهد التنظيمات) الذي بدأ بإعلان السلطان للمرسوم الإصلاحي خط (شريف كولخانة)[2] سنة (١٢٥٥هـ/١٨٣٩م) وخط همايون (١٢٧٣هـ/١٨٥٦م)[3]، حتى إعلان الدستور العثماني الذي عرف ب (القانون الأساسي) سنة (١٢٩٣هـ/١٨٧٦).

وهكذا فقد طرأت على الادارة العثمانية في عهد التنظيمات تغيرات نتيجة للاصلاحات التي قام بها السلاطين عندما وجدوا ان حال الدولة يحتاج الى تنظيم متكامل والاتجاه نحو عملية تقنين جديدة تستلهم النظام الاوربي في كافة الميادين.

ولا بد من الاشارة ان حركة الاصلاح في عهد التنظيمات قد تميزت عمّا كانت عليه قبل ذلك العهد بأمور عدة اهمها :

---

[1] Eversley, Op., Cit., P. 293.

[2] أعلن السلطان عبد المجيد هذا المرسوم في ٣ تشرين الاول سنة ١٨٣٩م في حفل رسمي في قصر كولخانة أي (قصر الورد) ومما جاء فيه ضرورة تأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك الدول العثمانية مثل صيانة أموال وأعراض الناس ضد أي اعتداء وضمان حقوق المواطنين واقامة نظام اجتماعي قادر على تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق الشخصية، وتنفيذ الأحكام بصورة عادلة، وحضر المصادرات غير القانونية، وعدالة الضرائب وتنظيم جبايتها، والقضاء على الرشوة من خلال زيادة رواتب الموظفين، وتحديد مدة الجندية، وزيادة عدد أعضاء مجلس الأحكام العدلية ليتسنى لهم تشريع القوانين. انظر: جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد. ص٢٩-٤٢.

[3] صدر هذا المرسوم الهمايوني في الثامن عشر من شباط عام ١٨٥٦ في أعقاب حرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦) وقد جاء هذا المرسوم ليعطي المزيد من القوة لقضية المساواة بين أفراد المجتمع والاعتراف بحقوقهم السياسية وبالأخص للرعايا غير المسلمين ووضع الدولة في مصاف الدول الاوربية، والواقع فان اغلب القوانين والإصلاحات التي وردت في هذا المرسوم هي تأكيد على ما جاء في مرسوم شريف كولخانة. للمزيد عن هذين المرسومين ينظر كل من: ك.ل. استار جيان، تاريخ الأمة الأرمنية، الموصل ١٩٥١، ص٢٦٨، محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مطبعة التقدم، مصر ١٩١٢، ص٢٥٤-٢٥٦، عثمان نوري، عبد الحميد الثاني ودور سلطنتي، استانبول ١٣٢٧م، ٣٤/١-٣٦، جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص٢٩-٤٢.

أولاً- ان حركة الاصلاح منذ ظهورها وحتى وفاة السلطان محمود الثاني كان يتبناها سلاطين الدولة، ثم تبناها بعض من رجال الدولة وكان ابرز اولئك المصلحين مصطفى رشيد باشا ومدحت باشا[1].

ثانياً- ان غالبية القوانين والانظمة التي صدرت في عهد التنظيمات قد استلهمت من القوانين والانظمة الاوربية مع التوفيق بينها وبين نصوص الشريعة الاسلامية وخاصة الانظمة الخاصة بالادارة البلدية كنظام الطرق والابنية ونظام الخبازة ونظام وظائف جاووشية البلدية ونظام الطبابة البلدية التي سنأتي على مناقشتها لاحقاً.

كما وان تبني انظمة وقوانين عهد التنظيمات لنظام الحكم والادارة المركزية والمغالاة في تطبيقها ادى الى ظهور الارتباك والفوضى في حكم الولايات[2] وخاصة في مجال تنفيذ المشاريع الخدمية.

والملاحظ ان الباشا مصطفى رشيد قد تأثر بأسلوب الحكم الدستوري البريطاني عندما كان سفيراً هناك، فعقد العزم على الارتقاء بالدولة العثمانية من خلال فرمان التنظيمات الذي أكد فيه على ضمان حقوق المواطنة بالمفهوم العصري والتخلص من مساوئ الإدارة واقامة نظام اجتماعي قادر على تحقيق المساواة بين المسلمين وغيرهم من رعايا الدولة العثمانية في الحقوق الشخصية.

وقد استلزم هذا الأمر القيام بأجراء تغيير في إدارة المدن وأجهزة الخدمات، فكان الأمل الذي يراود مصطفى رشيد باشا وهو لا يزال في سفارة لندن كان يعبر عنه عند حديثه في تحويل المباني الخشبية الى مباني حجرية وان تعمر المدن ويعم أطرافها الضوء والنظافة[3]. فتشكلت على اثر صدور مرسوم كولخانة مجالس في الولايات والألوية وكانت تضم أعضاء منتخبين لمعاونة أهالي المنطقة وممثلي الإدارة المركزية الذين يقومون

---

[1] لم يكن اصدار مرسوم كلخانة الاصلاحي من نتاج فكر السلطان عبد المجيد اذ كان عمره ستة عشر عاماً حينما تولى الحكم بل ان الذي صاغ بنوده مصطفى رشيد باشا الذي تولى الشؤون الخارجية في وزارة خسرو باشا التي شكلت اثر اعتلاء عبد المجيد عرش الدولة. انظر : Eversley. Op. Cit. P.287., Lewis. Op. Cit. P105.

[2] ساطع الحصري، حولية الثقافة العربية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة١٣٦٩هـ/١٩٤٩م، ص٢١٢.

[3] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ٣٥١/١.

بإدارة الأعمال في مجال الصحة والأشغال العمومية مما يضفي معه قدر من اللامركزية على الإدارة العثمانية[1].

ويذهب أوغلي الباحث التركي[2] ان هذا المفهوم عن الإدارة في عهد التنظيمات هو الدافع على الأعمار ولتنظيم وتنمية الحياة في المدن من الناحية المعمارية والإدارية بمساعدة الأهالي أنفسهم، لتزايد حاجة المدن الى جهاز اداري متكامل للخدمات نتيجة تنامي الاتصال مع العالم الخارجي وهو السبب الذي دفع الى إقامة الإدارات البلدية الحديثة[3]. وفي رأينا ان الفترة بين هذين المرسومين هو البداية الحقيقية لتأسيس البلديات الحديثة في الدولة العثمانية اذ ان المدن المتنامية في القرن التاسع عشر، ولاسيما المدن الساحلية التي هي نقاط الاتصال في العلاقات المتنامية مع العالم الخارجي تعرضت لتغييرات جذرية في بنيتها، فإلى جانب التركيب الاقتصادي والإداري الذي كان يمر بمرحلة تغيير في البلاد كانت إدارة المدن بالأسلوب التقليدي والخدمات البلدية تمر هي الأخرى بتغيرات قوية، وهذا الأمر استلزم القيام باجراء تغيير على إدارة المدن وأجهزة البلديات مما اقتضى تشكيل إدارات البلدية الجديدة للاضطلاع بالخدمات الحديثة[4].

ففي عام (١٢٧١هـ/١٨٥٤م) اتخذ المجلس الأعلى للإصلاح قراراً بإنشاء (أمانة العاصمة) أو (أستا نبول شهر آمانتي) يرأسها (أمين العاصمة) (شهر أمانتي)[5].

ووضع لها لائحة تنظيمية خاصة، لكن المشاكل المالية التي كانت تعانيها وقلة الكادر وافتقاره للخبرات حال دون تقديم الخدمات المتعلقة بذلك، فلم يتغير من الأمر سوى ((نظارة الاحتساب)) الى (أمين العاصمة)، وفي نفس العام قرر المجلس الأعلى تشكيل لجنة خاصة تقوم بدراسة إمكانية إنشاء دوائر البلدية على غرار نظام البلديات في الدول الأوربية، وبعد دراسة مستفيضة استغرقت أربع سنوات، قدمت اللجنة

---

[1] Davison, Op., Cit., P. 48.

[2] اكمل الدين احسان اوغلي، باحث تركي يشغل حالياً منصب امين عام منظمة المؤتمر الاسلامي.

[3] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ٣٥٢/١.

[4] مجموعة مؤلفين الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ٣٥٠/١-٣٥١.

[5] I Lber, Tanzimattan sonra Mahali Idoreler, P. 116.

توصيات تتضمن إنشاء بلديات في المدن العثمانية تسد نفقاتها (رواتب وخدمات) من الضرائب والرسوم، واوصى هذا التقرير ان تكون للبلدية ذمة مالية مستقلة[1].

وبناء على توصيات اللجنة صدر الفرمان السلطاني في (١٢٧٥هـ/١٨٥٨م)، ليعلن فيه عن إنشاء بلدية في المنطقة السادسة للعاصمة أستا نبول، منطقة (غلطة-بك أوغلي)[2] وهي منطقة الحركة والنشاط التجاري التي يقطنها كثير من الاجانب، لذا كان من الضروري إقامة تنظيم للخدمة البلدية في هذه المنطقة حينما عجزت أمانة العاصمة عن تقديم الخدمات في كل أستانبول[3].

وبهذا تكون أول بلدية تؤسس في الدولة العثمانية ووضع لها (نظام خاص)[4]، وكان مجلس الدائرة المذكورة يتركب اولاً من رئيس، وثانياً من ثمانية أعضاء يتعين من أصلهم اثنان ليكونا وكيلين للرئيس ومن أربعة مشاورين، وثالثاً من شخص واحد معاون، ورابعاً من شخص واحد (باش كاتب)، وخامساً من شخص واحد يسمى (أمين صندوق)، وسادساً من ترجمان، وسابعاً من شخص واحد هو المهندس، وثامناً من شخص واحد هو المعمار[5].

وعلى الرغم من وضع هذه المنطقة الخاص اذ كانت تتقدم من ناحية الخدمات البلدية الحديثة كونها ايضاً تضم الباب العالي، ومع ذلك لم تشهد لهذه البلديات الحديثة تأدية واجباتها ومهامها البلدية على الوجه الأكمل، ومن ثم سارت في أشكال وأساليب الخدمة التقليدية جنباً الى جنب مع الأشكال والأساليب الحديثة، وعلى سبيل المثال استمر سكان بعض الأحياء والتجمعات في القيام بأنفسهم بالشؤون البلدية التقليدية كأمور الحراسة وغيرها في أحيائهم[6].

---

(1) Lwis, Op. Cit. P. 387-390.

(٢) احمد علي الصوفي، تاريخ بلدية الموصل، ج١، الموصل ١٩٧٠، ص٢٣.

(٣) مجموعة مؤلفين الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ٣٥١/١.

(٤) نظام عمومي لدائرة بك أوغلي والغلطة، الصادر في ٢٤ شوال ١٢٧٤هـ

(٥) الدستور، ٤٠٩/٢.

(٦) مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ٣٥١/١-٣٥٢.

وبموجب اللائحة التنظيمية للولاية التي صدرت في السابع من جمادى الآخر من عام (١٢٨١هـ/١٨٦٤)، تقرر تشكيل المجالس البلدية[1]. بالانتخاب في مراكز الألوية والاقضية[2]، واعقبتها تعليمات صدرت في ٢٣ ربيع الاول (١٢٨٤هـ/١٨٦٧م)، التي حددت بموجبها وظائف واعمال مجالس البلدية[3]. غير ان هذه المجالس لم تشكل في جميع المدن لعدم اهتمام المعنيين بمواكبة التطور الحديث، كما ان انسلاخ البلديات من الوحدات الإدارية واعطائها الصفة المعنوية، دفع برؤساء الوحدات الإدارية الى التباطؤ في تنفيذ القرار، وحتى البلديات التي أنشأت في تلك الفترة كبلدية بغداد التي سنتطرق لها لاحقاً، كانت تعاني من شحة الموارد وقلة الكوادر والافتقار الى صلاحيات الرقابة ومحدوديتها، كما لم يكن للمجلس البلدي شخصية ملزمة، حيث كان واقعاً تحت الرقابة الصارمة من الحكومة المركزية[4].

وعلى الرغم من كل هذه العراقيل نرى ان المجالس البلدية زاد دورها من خلال مواكبتها لاعمال المؤسسات البلدية، فقد نشرت جريدة الفرات في عددها (٤٦) في الثامن من محرم لعام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م صورة الإعلان المعطى من مجلس البلدية مؤكداً على إمارات التمدن وتقديم مصالح الوطن على مصالح المواطن نفسه، ويأتي ذلك من خلال إدامة الأعمال البلدية والاهتمام بالخدمات العامة من تنظيف وتطهير ورفع المياه الجارية وستر السرابات المكشوفة في الأزقة والشوارع جلباً لطيب الهواء ومنعاً للعفونة التي تعد سبباً لانحراف المزاج وتوليد الأسقام[5].

كما أكدت صورة الإعلان هذه على ان البلاد المتمدنة يجب ان تكون أزقتها نظيفة وخالية من الاقذار، وان تكون طرقها وشوارعها منتظمة، بحيث إذا سار بها الراكب والراجل لا يحصل له أدنى تعب في المرور والعبور، وان تكون جميع سرابات الأزقة

---

[1] الدستور، ٣٩٧/١.

[2] المصدر نفسه، ٤١٨/١، المادة (١١١).

[3] عن صور ترتيب مجالس الدوائر التي تشكلت في المدن والقصبات داخل الولاية ووظائف ماموريها، انظر: الدستور، ٤٣٣/٢-٤٣٨.

[4] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ٣٥٣/١.

[5] جريدة الفرات، ع٤٦، محرم ١٢٨٥هـ.

التي هي وسط الطريق والخارجة من البيوت مخفية تحت الارض ومضبوطة لئلا تظهر منها الرائحة ويأتي منها العفن وان ترصف بالحجر لكي لا تضعف اساسات البيوت، وكذلك أراضي الزقاقات والشوارع المتوهنة بلاطاتها، يقتضي ان تكون مبلطة بالحجارة ومرصوفة بشكل دقيق بحيث لا تشكل أدنى خطر للراكب أو الراجل، وبالتالي المحافظة على حقوق المواطنين[1].

كما جاء في صورة الإعلان التأكيد على ضرورة الكشف على الإنشاءات والأبنية القديمة المتوهنة أو الآيلة للسقوط، وكشفها من طرف أهل الخبرة الموثوق بهم وإذا ما تحقق ذلك، فينبغي أخبار مجلس البلدية للعمل طبقاً للنظام الموضوع بخصوص الأبنية[2].

ومن الجدير بالذكر عملية الكشف هذه عن الأبنية والتأكد من سلامتها يعطي إشارة الى بدايات ظهور مكتب الاستشارات الهندسية والفنية والإنشائية وهو بمثابة السيطرة النوعية التي تكشف عن سلامة الأبنية وإنشائها وفقاً للأسس العلمية السليمة، وبما ان الدولة العثمانية كانت تفتقر الى الخبرات الهندسية المتطورة، فقد عهد بذلك واوكلت به الى اصحاب الخبرة من المعماريين في هذا الشان[3].

ومن طريف ما جاء في صورة الإعلان ايضاً انه إذا وجد محلاً مسقوفاً بالخشب أو بالقبو وهو واقع في الطريق أو السوق، فانه يلزم من صاحبه إيقاد قناديل غاز لاجل التنوير للمارة والعابرين ويتم ذلك وفق رسم معلوم ومخصوص تحدده المجالس البلدية. كما ويلزم وضع حراس مضبوطين ومتيقظين في الاسواق والشوارع وبأعداد مقبولة تفي بالغرض من أول الليل الى آخره تتعاقب أصواتهم، ويكون في معيتهم أناس لاجل الكناسة وتنظيف وتطهير المواقع التي يمرون بها، بحيث لا يرى المارة في أي وقت من الأوقات اثر للأقذار ولا كناسة، ويشكل هؤلاء الحراس والمنظفين بمثابة هيئة تكون وظيفتهم الحراسة والكناسة واشعال القناديل، بحيث يكون هؤلاء مسؤولين أمام

---

[1] جريدة الفرات، ع٤٦، محرم ١٢٨٥هـ.

[2] المصدر نفسه، ع٤٦، محرم ١٢٨٥هـ.

[3] رجب بركات، المصدر السابق، ص ٧٠.

اصحاب الدكاكين عن التنظيف والتطهير وتنوير القناديل، كما تترتب عليهم مسؤولية قانونية او جزائية[1].

والزم أيضا بعدم وضع أشياء تضيّق على المارة مثل الزوارق أو أي شي أخر ومنع ربط الدواب أو وقوف الناس من دون ضرورة حيث إنها موجبة لضرر المارة والعابرين. وينبغي ان لا يحدث ما هو مغاير للآداب العامة في أيام المواسم والمناسبات لان ذلك منافي للمروءة والدين، ومنع الصبية من الشجار أو استعمال الألعاب والأشياء النارية المعدنية منها والكيميائية والتوقي منها، ومنع المحال والدكاكين من فتح أبوابهم من دون رخصة من الجهات البلدية المسؤولة عن ذلك[2].

كما التفت صورة الإعلان الى الجانب الصحي حيث منع عمل القابلات غير المأذونات في هذا المجال من ممارسة هذه المهنة الخطيرة.

ومن جهة أخرى فقد راعت صورة الإعلان المنشورة ما يتعلق بحقوق الحيوان التي وردت فيها أحاديث كثيرة في هذا الشأن، فأكد الإعلان على عدم تحميل الحيوانات بما لا تطيق من الحمل وذهب الى اكثر من ذلك من خلال تحديد أوزان تلك الأحمال والآخذ بالحسبان الرفق بالحيوان وعدم اتباع القسوة عليه أو ضربه[3].

وذهب الإعلان الى تناول الجانب الاقتصادي، فمنع الاحتكار منعاً باتاً وذكر بعض السلع الضرورية للبلد مثل الفحم والحطب والكرستة والأغنام وغير ذلك، كما فرضت الأسعار المعلومة واوجبت بعدم تجاوزها حفاظاً على الحق العام وبخلافه يتحمل المخالف الجزاء القانوني ضده، كما أشارت الى تحديد أسعار الدلالين في الخانات، وهؤلاء الدلالون هم الذين يدخلون وسطاء بين المشتري والبائع، حيث حددت المجالس البلدية عمولاتهم واسعار بضائعهم ((فيلزم ان يبيع بموجبه والذي يخالف أو يجري شي مغاير فعليه الجزاء اللازم بالنظام))[4].

---

[1] جريدة الفرات، ع٤٦، ١٢٨٥هـ.

[2] المصدر نفسه، ع٤٦، ١٢٨٥هـ.

[3] المصدر نفسه، ع٤٦، ١٢٥٨هـ.

[4] المصدر نفسه، ع٤٦، ١٢٥٨هـ.

كما حددت المجالس البلدية الأوزان والمكاييل ومراقبة القبابين والأذرع والتأكد من سلامتها، وإذا ما ظهر خلاف ذلك ((فيؤخذ منه جزاءً نقدياً)). واكد الإعلان بضرورة التزام أهل السوق بالجانب الأخلاقي وترك المشاجرات والمشاحنات والالتزام بالصلوات الخمس، ووجوب طاعة الله ورسوله من قبل اصحاب الدكاكين وان يحصروا أنفاسهم بالابتهال والدعاء لحضرة السلطان[1].

ولدى ملاحظة ما ورد في صورة هذا الإعلان لوجدنا تتماثل جميعها روحاً وقانوناً مع نظام الحسبة الإسلامي الذي يعد البذرة الأساسية التي بنيت عليها النظم القانونية لأجهزة البلديات الحديثة.

ويتضح لنا بعد الاطلاع على هذا الإعلان أن المجلس البلدي قد اعتمد المادة المائتان والرابعة والخمسون من قانون الجزاء الهمايوني التي نصت على (الذين يتعاملون من اصحاب الخانات والدساكر في إشعال الفوانيس ليلاً حال كونهم قد تنبه عليهم بذلك من جانب الضابطة والذين يضعون في الطريق أشياء تعوق مرور وعبور الناس من غير ضرورة والذين لا يضعون قنديلاً أو فانوساً في الأزقة والساحات. أو على الأكام والحفر الموجودة في محلات تمر بها الناس وقد حفر بها مجرى للماء، مفتوحاً ليلاً كي لا يحصل منه ضرر. ويتحركون بما يغاير التنبيهات الصادرة من طرف الحكومة على نظافات الطرق أو تعمير الأبنية المشرفة على الخراب أو هدمها أو يلقون في الأزقة أوخاماً وأشياء أخر توجب العفونات. يمكنها ان بسقوطها المارين في الطرق)[2].

وهكذا أكدت هذه المادة المعنى الأخلاقي الذي جاء به نظام الحسبة الذي انعكس إيجاباً في وظائف ومهام البلديات الحديثة والمعاصرة على حد سواء بغض النظر عن مدى تطبيق مواد ونصوص واحكام هذا النظام الذي يتأثر بطبيعة النظام السياسي والإداري ومدى استقراره.

ومن جانب آخر فقد سعت الدولة الى تدعيم المجالس البلدية حيث تضمن نظام إدارة الولايات العمومية الذي صدر ١٨٧١ فصلاً خاصاً عن المجالس البلدية في

---

[1] جريدة الفرات، ع٤٦، ١٢٥٨هـ.

[2] ك.ل استار جيان، المصدر السابق، ص٢٨٨، عثمان نوري،المصدر السابق، ٣٦/١. وانظر:
Davison, Op. Cit. P. 48.

الولايات، وكيفية تشكيلها والشروط الواجب توافرها بأعضائها، والموانع التي تمنع ترشيح وانتخاب الأفراد وغير ذلك من الأمور التي تخص البلديات[1].

وقد توالت اهتمامات الدولة العثمانية بأمر البلديات، حيث وضعت الأسس الحقيقية للتنظيمات البلدية في عهد المشروطية الاول[2].

فقد قام (مجلس المبعوثان)[3] العثماني الاول بمناقشة قانون البلديات على ضوء التجارب التي مرت منذ بداية عهد التنظيمات، وتمخضت المناقشات في المصادقة على

---

[1] نظام إدارة الولايات العمومية، الدستور، ١/٤١٨-٤٢١، جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص٢٣١.

[2] ويطلق عليه القانون الأساس أو الدستور الذي أعلن في ١٢٩٣هـ/٢٣ ديسمبر ١٨٧٧م الذي حلت فيه الإصلاحات التي نادى بها السلاطين في عهد التنظيمات مثل قانون التابعية العثمانية وتنظيم المحاكم الشرعية والمحاكم النظامية ونظام الإدارة الملكية ونظامات إدارة الولايات ونظام شورى الدولة ونظام المعارف والمطبوعات وحقوق التأليف والترجمة ونظامات للرسومات وللمعادن والطرق والمعابر، وقانون الأرض والطابو وقانون الجزاء وغيرها. وكان مدحت باشا قد انتهى من أعداد القانون الأساس وترتيب نظام مجلس المبعوثين قبل مجي السلطان عبد الحميد الثاني وتوليه العرش في ٣١ أغسطس عام ١٨٧٦، حيث حاول الأخير التنصل من وعوده بإعلان الدستور، إلا ان الضغوط الأوربية أجبرته على الموافقة على بعض الإصلاحات ومنها الدستور. فأمر بتعيين مدحت باشا صدراً اعظم لثقة الأوربيين به كونه رئيساً لحزب الأحرار وواضع القانون الأساس الذي شمل على ١١٩ مادة، ويذكر اغلب المؤرخين ان هذا القانون تأثر بالقانون الفرنسي والبلجيكي والروسي مما يعني ان الدستور تأثر بالأسلوب الأوربي مع مراعاة الشريعة الإسلامية وطبيعة المجتمع. انظر: عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ١٧٦٧/٤، محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٧٠١، اسماعيل سرهنك، تاريخ الدولة العثمانية، مراجعة حسين الزين، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، ١٣١٢هـ/١٩٠٩م، ص٣٥٨.

[3] كان أول انتخاب له في التاريخ العثماني سنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م وضم المجلس ١٥٠ عضواً كانت نسبة المسلمين ٧٦ مقعداً والمسيحيين ٤٤ مقعداً واليهود ٤ مقاعد والأعيان ٢٦ مقعداً (تعينهم الحكومة) وان لكل ٥٠ ألف عضو يمثلهم، وقد تم عقد أول اجتماع للمجلس بتاريخ ٤ ربيع الاول ١٢٩٤هـ/١٩ آذار ١٨٧٧م، وناقش المجلس في اجتماعه قانون الانتخابات وقانون الصحافة وقانون المركزية وقانون البلديات والموازنة العامة، وغيرها، وكان من شروط عضوية المبعوثان:

١- التبعية العثمانية. ٢- ان يكون غير خادم بدولة أجنبية. ٣- ان يكون كامل الأهلية.

٤- غير مفلس أو محكوم من دون رد الاعتبار. ٥- ان يتمتع بالحقوق المدنية.

وقد مثل العراق في مجلس المبعوثان الاول عن بغداد رفعت بك ابن الحاج احمد أغا وصاحيم دانيل وعبد الرزاق الشيخ قادر وعن الموصل عبد الرحمن وصفي آل شريف، عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ٣٣/٨. =

القانون الذي تم إصداره في ٢٧ رمضان من عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م، وقد الزم هذا القانون الدولة العثمانية لتتوجه توجهاً جاداً الى نشر البلديات في ولاياتها[١].

وعلى الرغم من التغيرات التي شهدها التاريخ العثماني في مجال الاصلاحات الادارية الا ان تلك الاصلاحات كانت من الوجهة النظرية اكثر فعالية من الوجهة العملية والتطبيقية، فهي زالت بمجرد زوال دعاتها، كما انها لم تكن دعوات من الجهات العليا بقدر ما تكون دعوات نابعة من مجرد التأثر بالاسلوب الاوربي من دون الاحتكاك ونقل تلك التجارب الى واقع العمل، فكانت تنظر لفلسفة خارجية اكثر منها تغييراً ونهوضاً نابعاً من عمق التاريخ العثماني الذي دام اربعة قرون على العراق. ولهذا فاننا لا نتفق مع ما يذهب اليه في هذا المجال احد الباحثين الاتراك عندما يقول: ((والجدير بالذكر هو ان القرن التاسع عشر هو عهد الاصلاح الاداري ومرحلة غيرت بوجه خاص المشهد البانورامي للتاريخ العثماني، فقد تميزت تلك الاصلاحات الادارية باختلافها من حيث الشكل والمحتوى عن التطبيقات البرغماتية، واصبحت الادارة واقعة تحت تأثير فلسفة معينة، أي تأثير الفلسفة العصرية على النظام البيروقراطي، مما يقضي بتحقيق اصلاحات ادارية تقترن بترتيب قانون جديد، والخلاصة ان اصلاحات عهد التنظيمات في القرن التاسع عشر جاءت معها الى مسرح التاريخ التركي الاسلامي بروح جديدة تدرك قيمة القانون وعملية التكييف القانوني))[٢].

وهذا يتناقض مع ما يذهب إليه الباحث نفسه من ان فرمان التنظيمات الذي جاء في ديباجته، انّ الدولة تعيش أزمة متفاقمة منذ مائة وخمسين سنة، تمثلت تلك الأزمة

= ولما شعر السلطان عبد الحميد من ان مجلس المبعوثان تحول الى ملتقى لإظهار السخط وتوجيه الانتقادات الحادة للدولة، قام بحملة في ١٣ فبراير ١٨٧٧م وعطل العمل بالدستور في ١٣ صفر ١٢٩٥هـ الموافق ١٤ شباط ١٨٧٧م، وهدم السلطان ما بناه الأحرار واقام لنفسه نظام حكم مستبد يعتمد على سلطته الشخصية. ولكن بعد ثلاثين عاماً أي في ٢٣ جمادى الأخر ١٣٢٦هـ الموافق ٢٣ تموز عام ١٩٠٨م أعيد العمل به. للمزيد انظر: محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص٣٠، اسماعيل سرهنك، المصدر السابق، ص٣٥٨، محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٧٠٥، عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، بغداد ١٩٥٣، ٨٠/١.

[١] جاسم محمد حسن، المصدر السابق، ص٢٤٧.

[٢] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ٣١٥/١.

أمام الإدارة في مجموعة معقدة من المشاكل التي تراكمت عن المؤسسات التقليدية في الدولة والمجتمع تلك المؤسسات التي تهالكت حتى عجزت عن القيام بوظائفها مما دعى الى وضع نظام تشريعي متكامل نحو عملية تقنين جديدة Codification تستلهم النظام الأوربي[1]. بيد انه لم يحدد مدى النجاح الذي تحقق من استلهام هذا النظام أو طبيعة الخط البياني الذي تحقق من جراء هذا الاستلهام والتأثر بالنظم الأوربية، مما يؤكد قولنا أنها كانت مجرد تنظيرات، وان ما تحقق منها لا يتعدى بعض الجوانب الإدارية التي تخص تحديث الوسائل القديمة واستلهامها وفقاً لما يتماشى مع طبيعة النظام الاجتماعي الذي لم يكن يألف بعد النظم الأوربية الجديدة فضلاً عن عدم جدية السلطات العليا في عملية التغيير والنهوض بما يتطلبه الوضع الجديد.

[1] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ١/٣١٥-٣١٦.

إصلاحات وجهود مدحت باشا الإدارية

وانعكاساتها على طبيعة الخدمات البلدية

يعد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م)[1] من الولاة البارزين الذين شهدتهم الدولة العثمانية في فترة حكمهم للعراق، وذلك لما كان يتمتع به من مواهب إدارية وقدرات في بث روح الإصلاح والتجديد، إذ كان عصرياً اطلع على التقدم الذي شهده العالم الأوربي، وقد أنجز كثيراً من الإصلاحات والأعمال الهادفة لتحسين واقع ولاية بغداد ورقيها وازدهارها، ويعد ايضاً من ابرز الساسة الداعين الى إصلاح أجهزة الدولة الإدارية وفق نظام دستوري على النمط الأوربي[2].

وقد دخل العراق مرحلة جديدة تعد فترة تحول تاريخي وذلك حين استلامه ولاية بغداد في (١٨ محرم ١٢٨٦هـ/٣٠ نيسان ١٨٦٩م)، حيث وضع برنامجاً لسياسته الادارية أوضح فيه مسؤوليته في ضرورة تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطبيق القوانين العثمانية بما يخدم العراق، كما أكد في كلمته التي ألقاها في مقر الحكومة على دور العراقيين في تحقيق هذا التطور من خلال تعاونهم مع السلطة ومسؤولية الموظفين في تقديم الخدمات للأهالي ومحاسبة المقصرين منهم أمام السلطة[3].

وكنتيجة لأهمية ولاية بغداد، فقد صدر الفرمان السلطاني بتعيينه، واصفاً هذه الولاية ((من اعظم القطع المركبة من الممالك المحروسة من الدولة العلية ولاجل أعمارها تم التعيين))[4].

ويذكر مدحت باشا في مذكراته انه هو نفسه قد اظهر ميله الى هذه الولاية، فوجهت إليه وظيفة والي العراق مع نظارة الفيلق السادس مما يعني الجمع بين السلطتين الإدارية والعسكرية[5].

ومن ثم فقد حدد سلطاته على النحو الآتي[1] :

---

[1] ولد هذا الوالي في أستا نبول عام ١٢٣٨هـ/١٨٢٢م، وقد اسماه أبوه احمد شفيق، غير انه سمي بمدحت بعد ان التحق بالديوان الهمايوني واتقن الخط الديواني في ستة اشهر، كما أتقن عدد من المعارف، وزار باريس ولندن وفينا وبلجيكا للتعرف على نظم حكمها ووسائل عمرانها. وقد عين والياً لولاية طونة ورئيساً لمجلس شورى الدولة ثم والياً على ولاية بغداد. انظر : عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٧/١٦٠-١٦١.

[2] احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلس، المطبعة الوطنية، عمان-الاردن، ١٩٨١م، ص٣٠.

[3] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٧/١٦٠-١٦٦.

[4] الزوراء، ع١، ٥ ربيع الاول، ١٢٨٦هـ/١٥ حزيران ١٨٦٩م.

[5] علي حيدر مدحت، مذكرات مدحت باشا، ترجمة كمال بك حتاتا، ط١، مطبعة هندية، ص١٥٨.

١-تنفيذ جميع أوامر الدولة وتنفيذ قوانينها.
٢-الاشراف على دوائر الولاية المدنية والمالية والامنية.
٣-اضطلاعه بمسؤولية رئاسة مجلس ادارة الولاية.
٤-الاشراف على توزيع قوانين الضبطية على الالوية والاقضية.
٥-تنفيذ الاحكام الصادرة من ديوان التمييز بحق الجناة والمخالفين.
٦-مراقبة اعمال المتصرفين والقائمقامين ورؤساء الدوائر الحكومية واتخاذ التدابير اللازمة لعزل مَن يثبت تقصيره في اداء الواجب.
٧-الاشراف على عمليات تحصيل الاموال الحكومية.
٨-العمل على رفع مستوى التعليم والاشغال العامة والتجارة والزراعة والصناعة والصحة.
٩-التقيّد بميزانية الولاية.
١٠-له الحق في الظروف الاستثنائية القيام بأمور من دون الرجوع الى الباب العالي على أن يخطر بها الباب العالي فوراً.

دأب مدحت باشا على التجول في الولاية للوقوف بنفسه على سلامة تنفيذ مواد نظام الولايات، وحسن سير إداء الجهاز الحكومي، وهو الشيء الذي كان يفعله ايضاً في ولاية الطونة، وقد عده المشرعون من رجال الدولة في أستانبول تلك الجولات التفتيشية لمدحت باشا في ولايتي الطونة وبغداد عملاً اساسياً يفترض ان يقوم به كل والي في ولايته، فأضافوه للتعديلات التي كانت تجري على نظام الولايات لسنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، فاصبح مادة هامة من مواد نظام إدارة الولايات العمومية الذي نشر سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، فجاء ليخرج تلك التعديلات الى حيز الوجود[٢].

وهكذا شرع هذا الوالي بعد وصوله الى بغداد باعادة تنظيم الادارة الحكومية الذي كان في مقدمة الاعمال الاصلاحية التي قام بها ومن ذلك نظام الولايات اعلاه

---

[١] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٣٥٩.

[٢] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية، ص١٣٨-١٣٩. للمزيد من ذلك انظر : المادة السابعة من الدستور ٣٩٩/١.

الذي قسم بموجبه ولاية بغداد الى عدة سناجق والسناجق الى اقضية والاقضية الى نواح وفقاً للكيفية التي نص عليها ذلك النظام، والسناجق هي[1] :

١- سنجق بغداد.

٢- سنجق الموصل.

٣- سنجق البصرة.

٤- سنجق شهر زور.

٥- سنجق السليمانية.

٦- سنجق الدليم.

٧- سنجق كر بلاء.

٨- سنجق الديوانية.

٩- سنجق العمارة.

١٠- سنجق المنتفق.

ويتضح من هذا التقسيم ان الموصل والبصرة كانتا سنجقين تابعين لولاية بغداد، ويذكر النجار ان الموصل والبصرة كانتا متصرفتين أو قائمقاميتين تابعتين لولاية بغداد منذ منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر واستمر وضعها الإداري هذا الى ما بعد سنة١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، ويذكر ايضاً ان الموصل بقيت سنجقاً تابعاً لولاية بغداد حتى عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م ثم انفصلت عن ولاية بغداد واصبحت ولاية مستقلة تتبع الباب العالي الى نهاية الحكم العثماني فيها عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م، اما البصرة فقد ظلت سنجقاً تابعاً لبغداد حتى عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، حيث شكلت ولاية مستقلة في السنوات ١٢٩٢-١٢٩٨هـ/١٨٧٥-١٨٨٠م، ثم عادت الى درجة سنجق تابع لولاية بغداد بين سنتي ١٢٩٨-١٣٠٢هـ/١٨٨٠-١٨٨٤م، ثم عادت لتكون ولاية تابعة للباب العالي مباشرة حتى نهاية الحكم العثماني عام ١٣٣٣هـ/١٩١٤م[2].

---

[1] الزوراء، ع٢، ١٢ ربيع الاول، لسنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م.

[2] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص٥٨-٦٠.

اما بالنسبة لسنجق المنتفق فقد كان مشيخة فالغاها في اب عام١٨٦٩م/١٢٨٦هـ وكون إدارة تتألف من متصرف وهو ناصر باشا السعدون شيخ المنتفق السابق ومعاون للمتصرف وقاضي ومحاسب وعدد من الموظفين الإداريين، وبنى مدينة الناصرية لتكون مركزاً للسنجق الذي ضم إليه أربعة اقضية[1].

كما أسس داراً للحكومة، وبنيت الدور والأسواق والخانات والمقاهي وجمع التبرعات لغرض إنشاء جسر على نهر الفرات[2].

وفي اواخر عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م نظم سنجقاً جديداً تابعاً لولاية بغداد عرف باسم سنجق الاحساء، واتبع له قضائي قطر والقطيف وناحيتي الجفر والمبرز[3]. وعين الشيخ عبد الله بن صباح قائم مقام لقضاء الكويت واتبعه الى البصرة، إلا انه ظل مثار نزاع بين بريطانيا والدولة العثمانية[4].

كما اصبحت العمارة مركزاً تابعاً للبصرة وبنى فيها الأسواق والخانات والثكنات العسكرية[5]. وكذلك تم تغيير سنجق الديوانية الى سنجق الحلة واصبح مركز سنجق الديوانية قضاءً تابعاً الى سنجق الحلة[6].

ومن جهة أخرى فقد جاء في جريدة الزوراء انه كان من الأسباب الموجبة لهذا التغيير هو ان ((المحل الذي يقال له ديوانية فهو عبارة عن مقدار كم ماية بيت بحكم

---

[1] كان المقترح ان يكون سوق الشيوخ مركزاً للواء المنتفق ولكن لرداءة طبيعة الموقع، تقرر ان يكون المركز في محل جديد جيد الهواء والماء تؤسس فيه قصبة تكون سعة أزقتها ٢٥ ذراعاً، ويشترط ان تكون جميع أزقتها موصلة بالبستان الذي ينشا ويغرس. وقد وضع لها المهندس البلجيكي (جولس تلي) عام ١٨٦٩م نظاماً هندسياً بديعاً، فجاءت أبدع مدينة في العراق تخطيطاً حينذاك فسميت بالناصرية. الزوراء، ع١٠٤، جماد الاول ١٢٨٦هـ، علي الشرقي، الناصرية، مجلة لغة العرب، ج٩، السنة(٥)، بغداد ١٩٢٧م، ص٥٣٩.

[2] علي الشرقي، المصدر نفسه، ص٥٣٩، الزوراء، ع٤٥، صفر ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م.

[3] وفي اواخر القرن التاسع عشر تغير اسم سنجق الاحساء الى سنجق نجد واجري تعديل على الاقضية والنواحي التابعة له، جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص١٣٨.

[4] ستيفن هيمسلي لو نكريك، أربعة قرون، ص٣٦٤-٣٦٥.

[5] محمد عصفور سلمان، المصدر السابق، ص٨٩.

[6] يوسف كركوش الحلي، مختصر تاريخ الحلة، مطبعة العرفان، صيدا ١٩٣٤م، ص١٤٤، ونتيجة لنقص مياه الفرات وهجرة بعض العشائر من المناطق المحيطة بالحلة، فقد انتقل مركز سنجق الحلة الى مدينة الديوانية. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص١٢٧.

القرية ومن قرب الديوانية وجوارها قصبة الحلة من حيث المساحة والموقع قابلة لان تكون مركز اللواء، بناءً عليه المجالس والأقلام التي في الديوانية تنقل الى الحلة ويتخذ مركز اللواء هناك))[1]. واسس ناحية جديدة باسم المدحتية.

كما قرر تأسيس سنجقاً عرف باسم (سنجق شمر) وقد حدد موقعه في أمر (بيورلدي) الى الشيخ فرحان باشا أمير شمر الجربا وتعيينه متصرفاً عليه إذ جاء في الامر : ((وجدنا من المناسب ان نخصص الأراضي التي هي من تكريت الى حدود الموصل الواقعة الى يمين ساحل شط دجلة الى عشيرة شمر وتكون متصرفية المتفق وتحال تلك المتصرفية الى عهدتك وبعد ان تكسب هيئة توازي أمثالها ترسل العساكر اللازمة لمحافظتهم ويعطى الى المتصرف معاوناً ومحاسبجياً وسائر ما يلزم من المأمورين ويتعين له ما يقتضي من القائم مقامين والمديرين اولاً فأولا حسب الاقتضاء))[2].

وخلال زيارته مدينة كر بلاء المقدسة واطلاعه على واقعها، امر بإنشاء محلة جديدة سميت (العباسية) خارج القصبة بسبب ضيق المدينة وكثرة عدد سكانها وعدد الزوار الأجانب[3].

ولا ادل من حنكة مدحت باشا الإدارية من وضعه حلولاً عالج فيها مشكلة توطين العشائر والحد من ثوراتها المستمرة من خلال تمليكها الأراضي وتأمين مستلزمات الزراعة، إذ فوض الأراضي المتروكة في مقابل قيمتها حتى يمكن الفلاح من شراء قطعة لنفسه وحتى لا تقع الأراضي في يد كبار الملاك واصحاب رؤوس الأموال. وخفض قيمتها عن الفلاح ليمكنه من إصلاح الأرض وزيادة خصوبتها فتعود على خزانة الولاية بأرباح كثيرة وفي مناطق عديدة، وإعفاء البساتين حديثة الغرس من الضريبة لمدة ست سنوات تشجيعاً لانتشار البساتين[4]. التي لها اثر كبير في تحسين البيئة

---

[1] الزوراء، ع٨، في (٢٢ تموز سنة ١٢٨٥ رومي).

[2] الارشيف العثماني، استانبول، وثيقة رقم 43847/1287 انظر ملحق رقم (٩).

[3] الزوراء، ع٢٠٢، ٢٢ رمضان ١٢٨٨هـ.

[4] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٣٧٧.

وجمالية المدن وما لذلك من اثر في زيادة الوعي الفكري والثقافي الصحي والعمراني الناتج من ذلك.

وفي رسالة وجهها الى الشيخ فرحان أمير شمر في ١٩ ذي الحجة عام ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م مقترحاً توطين عشائر واستحداث سنجقاً عرف باسم سنجق شمر جاء فيه : ((ومن المعلوم ان الزراع لا يأمن من زرعهم إلا بعد حفر الأنهر ووضع الكرود وهو الموجب للأمنية منهم فمن حصلت منه الأمنية يعطى له من جانب الميري [إدارة أراضي الدولة] ما يلزم من البذورات ومن زرع من ذلك السنجاق المسمى بسنجق شمر ليس عليه من محصولاته لجانب الميري شيء سوى العشر الشرعي. وليس عليه من سائر الرسومات شيء غير زكاة الأغنام))[1].

ويعد هذا الأمر محاولة جادة من الوالي مدحت باشا تشجيعاً منه لتوطين تلك العشائر من جهة والتخلص من التمردات والانتفاضات التي كانت تقوم بها بين الحين والأخر، مما دعاه لربط المناطق القريبة والبعيدة بمراكز الولايات الرئيسة، إلا ان معظم محاولاته لم يكتب لها النجاح بسبب عدم الاستمرار بها من بعده.

عناية مدحت باشا بالمجالس والخدمات البلدية

بعد صدور لائحة التنظيمات للولايات لعام ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، فقد تقرر بموجب هذه اللائحة تشكيل المجالس البلدية بالانتخاب في مراكز الألوية والاقضية، غير ان تلك المجالس لم تحظ بالشخصية المعنوية في الوظائف ونظام العمل، كما انه لم يجر في كل الاقضية، حيث كانت موارد البلديات شحيحة وتعاني من قلة العاملين، والافتقار الى صلاحيات الرقابة ومحدوديتها، عدا ذلك لم يكن للمجلس البلدي شخصية ملزمة، هذا فضلاً عن خضوعه للرقابة الصارمة من قبل الحكومة[2].

وعلى الرغم من الأوامر القاضية بإنشاء مؤسسات بلدية في جميع مدن الدولة العثمانية، إلا ان تأسيس البلدية في العراق تأخر الى عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م حيث تم تأسيس أول بلدية في بغداد، فقد جاء بالوثيقة المرقمة (٦١) والموجهة من والي بغداد

---

[1] الارشيف العثماني، استانبول، الوثيقة رقم 43847/1287، انظر الملحق رقم (٩).

[2] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية، ٣٥٣/١.

الى الصدر الاعظم (رئيس الوزراء) بتاريخ ٢٨ اب/١٢٨٤ر الموافق ٢٢ جمادى الاخرة ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م من انه ((تم اخيراً في نفس بغداد ومن باب الحكومة تأسيس دائرة مجلس البلدية وفق الأسس والأنظمة الخاصة بذلك والمعمول بها في الولايات الأخرى.. كما جرى تعيين رئيسها وأعضائها بطريقة الانتخاب وكذلك الموظفين اللازمين لتغطية كادرها))[1].

وهكذا أنشأت في ولاية بغداد، طبقاً للتعليمات التي أصدرتها سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٧م أول دائرة بلدية في مدينة بغداد، وكان ذلك عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م وكان رئيسها في اواخر تلك السنة إبراهيم أفندي الدفتري وهو من أبناء مدينة بغداد[2]. وعند تولي مدحت باشا الولاية عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، شرع بإنشاء دوائر بلدية في أهم مدنها، وشيد بناية خاصة لدوائر بلدية مدينة بغداد[3].

والحق فانه يمكن ان نعد مدحت باشا من الولاة القلائل الذين بذلوا جهوداً استثنائية، اذا ما قورن بغيره من الولاة، في محاولة جادة منه لاحداث نوع من التغيير في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية على الطراز الاوربي الحديث الذي كان

---

[1] شورى دولت، الأرشيف العثماني، استانبول، الوثيقة رقم SD 2158/7، انظر ملحق رقم (١٠).

[2] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص١٣٠. ومن الجدير بالإشارة ان هناك بعض الخلافات بشأن أول من قام بتأسيس بلدية بغداد، حيث ذهب بعض الباحثين الى ان مدحت باشا هو أول من قام ذلك الا ان الوثيقة اعلاه تضع حداً لكل الخلافات. للمزيد انظر : ميتن لويد، الرافدان، ترجمة طه باقر وبشير فرنسيس، بغداد ١٩٤٣م، ص٢٥٥، ريجارد كوك، بغداد مدينة السلام، ترجمة د.مصطفى جواد وفؤاد جميل، ج١، مطبعة شفيق، بغداد١٩٦٧، ص١٨٥.

[3] جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص٢٣٠. ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً هو ما أشارت إليه الوثيقة المرقمة SD/٢١٥٧/٦ المحرر في ٥ جمادي الأخر١٣٠٢هـ/١١ آذار ١٨٨٣م من ان هنالك إحصاء كان قد جرى في نفس هذا التاريخ بطلب من السيد محمد تقي الدين يوضح فيه ان عملية إحصاء بغداد قد تمت قبل ستة عشر سنة وان الفترة اللازمة لإجراء عملية الإحصاء ستة اشهر، وقد طالب بتمديد المدة أعلاه الى تسعة اشهر، لان الستة اشهر لا تكفي للتدقيق وإيفاء وقوعاتها، واعتماد الأسلوب النظامي في حق المسجلين. ويتوضح من هذا التعاصر أو التزامن بين تاريخ نشوء أول بلدية وبين هذا الإحصاء الى الارتباط الوثيق بين مهام البلدية ودوائر ولجان الإحصاء والتعاون الحاصل بينهما، وأنها كانت حدثاً مهماً وجاداً يسترعي الانتباه والإشارة إليه. انظر ملحق رقم (١١).

معجباً ومتأثراً به والذي كان العراق بأمسّ الحاجة اليه وفقاً لما يتماشى مع نمط الحياة السائد، مما حدا بكثير من المؤرخين ان يصفونه بـ(ابي الاصلاح).

فقد كانت له اهتمامات جادة في توفير الخدمات البلدية منها :

أ) مجال التنظيف والتنظيم :

١- لقد ادرك الوالي مدحت باشا ان من اولى واجبات المؤسسة البلدية القيام باعمال التنظيف ولما وجد ان كادر التنظيف في البلدية لا يفي بالتزاماته لقلة عدده او لضعف اخلاصه فقد عالج الموضوع من خلال منح عملية تنظيف مدينة بغداد لملتزم يتولى انجازها[١] بعد اعلان مناقصة وفقاً لنظام الازقة الصادر في ١٧ رمضان ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م[٢].

٢- الاهتمام بردم كثير من المستنقعات وتحويلها الى اراضٍ صالحة للزراعة.

٣- أمر بشق قناة تربط بين بغداد والفلوجة، وشق قناة الكنعانية، وتطهير عدة قنوات، مع تقوية سدة الهندية في محاولة منه لتحسين وسائل الري لتوسيع رقعة الارض المزروعة وتشجيع العشائر على الاستيطان بتأمين مستلزمات الزراعة[٣].

٤- الاهتمام براحة الزوار والمسافرين والوافدين الى بغداد والمدن الرئيسة الاخرى، حيث أنشأ في بغداد خاناً كبيراً وخانات قرب القائم والفحامة والصقلاوية وعلى طرف الشامية[٤].

٥- فتح حديقة عامة في جانب الكرخ عرفت بالحديقة الوطنية (بستان الملّة) اذ ذكرت جريدة الزوراء اخباراً عن تأسيس الحدائق العامة والمتنزهات التي كان البغداديون يرتادونها، ومنها المتنزه المعروف بأسم (الحديقة الملكية) التي كانت قد تأسس أصلاً في عهد الوالي نجيب باشا (٨٤٢هـ/١٨٤٧م)، وقد اشارت الزوراء الى ان هذه الحديقة الواقعة "خارج باب الامام الاعظم" قد اصبحت اليوم محلاً للأنس، وذلك انهم قد اشتروها من حساب البلدية ونظموها في صورة مناسبة، واحيوا ما دثر فيها

---

[١] جريدة الزوراء، ع١٣٠، ٧ محرم ١٢٨٨هـ.

[٢] الدستور ٤٢١/٢.

[٣] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٣٧٨.

[٤] جريدة الزوراء، ع١٨٠، ٤ رجب ١٢٨٨هـ.

حتى شيدوا داخلها قصرا لطيفا وأسسوا في وسط تلك البستان، وسموها "بستان الملّة" أو "الحديقة العمومية"[1].

ب- مجال الصحة :

قام ببناء مستشفى عام من خلال تبرعات الاهالي، عرف بـ(مستشفى الغرباء) وكان مجاناً، يدار من قبل اطباء البلدية وبعض المأمورين[2]، كما امر بمنع الوافدين الى العراق ما لم يتزودوا بشهادة السلامة الصحية من دوائر الحجر الصحي التي أنشأها في اطراف السليمانية وراوندوز وخانقين ومندلي والبصرة، وذلك للحد من انتشار امراض الطاعون والكوليرا[3]، التي كانت تفتك بآلاف الناس، ومن ثم يمكن عد هذا الانجاز من اروع الاعمال الاصلاحية التي حققها هذا الوالي بمساعدة الاهالي وبنيّة صادقة يجب الاشادة بها تاريخياً، فضلاً عمّا حققه من اعمال او المنجز منها، كما ويشير هذا الانجاز الى الترابط الحقيقي والفعلي بين وظائف البلدية والوظائف الصحية، باستخدام اطباء البلدية في هذا المجال.

وقد دأبت جريدة الزوراء على الاهتمام بالجانب الصحي وكرّست عدداً من صفحاتها لشؤون الصحة ونشر السبل الكفيلة في المحافظة على صحة السكان في عددها الصادر في ١٦ آذار ١٢٨٨هـ/١٨٧١م هاجمت المسؤولين عن تنظيف محلات مدينة بغداد واتهمتهم بعدم العناية بنظافة المدينة، ولم تألُ الجريدة جهداً في نشر اخبار تكريم بعض الاطباء والصيادلة (الاجزاجية) الذين يقومون بواجباتهم على وجه الدقة، بمنحهم المداليات والنياشين[4].

---

[1] جريدة الزوراء، ع١٢٦، ٢١ ذو الحجة، ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م.

[2] هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر، تاريخ الطب في العراق مع نشوء وتقدم الكلية الطبية الملكية العراقية، مطبعة الحكومة، بغداد١٩٣٩ص٥٣.

[3] جريدة الزوراء، الاعداد، ٧٧ في ١٧ جمادي الآخرة ١٢٨٧هـ، ١٢٣ في ٢ ذو القعدة ١٢٨٧هـ، ١٧٩ في الاول من رجب ١٢٨٨هـ.

[4] وأنظر ذلك ايضاً في عددها، ٧ ربيع الاول ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م.

هذا وقد علّق على ذلك احد مؤرخي الصحافة العراقية بقوله : ((ان ما فعلته الزوراء من الاهتمام بالصحة العامة حفاظاً على سلامة الناس، شبيه بما تفعله صحتنا اليوم من وسائل التوعية الصحية اثناء انتشار الامراض[١].

جـ- مجال النقل والمواصلات:

١- اعادة تشكيل شركة (الادارة العثمانية النهرية) واصلاح بواخرها القديمة، حتى بلغ عدد البواخر التابعة للادارة العثمانية ثمان، اربع منها تبحر بين البصرة واستانبول، واربع تستخدم للملاحة النهرية بين دجلة والفرات وشط العرب[٢].

٢- تأسيس شركة مساهمة لانشاء خط تراموای بين بغداد والكاظمية، حيث جلب لها العربات اللازمة من انكلترا وتم فتح المشروع سنة ١٨٧١م، كما قرر استيراد عربتين تسيران بالبخار من اوربا تسحب وراءها ست عربات لنقل الاهالي والبضائع الخفيفة تسير احداهن من جانب الكرخ، والثانية من جانب الرصافة وتعمل حتى مدينة بعقوبة والخالص بعد أن حفر ثلاثة آبار على الطريق لتزويد العربتين بالماء اللازم[٣].

٣- اقترح مدحت باشا انشاء سكة حديد تصل الى كربلاء، والاهتمام بتنظيم الطرق بين الالوية، غير ان كثرة التكاليف تتطلب موافقة الباب العالي على صرفها، ولعدم قدرة الحكومة على دعم المشاريع الخدمية هذه نجد ان هذه المقترحات لم تأخذ حيز التنفيذ[٤].

وهناك بعض المشاريع الخدمية والعمرانية التي عنى بها مدحت باشا والتي لم يأل جهداً في تحقيقهامنها :

---

[١] منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من١٨٦٩-١٩٢١، بغداد١٩٦٩، ص٨١، ابراهيم خليل احمد، جريدة الزوراء مصدراً من مصادر دراسة تاريخ العراق الحديث، بحث مقدم في ندوة بغداد في التاريخ ، اعدها قسم التاريخ للفترة من ٥-٧ آيار ١٩٩٠، كلية التربية/ جامعة بغداد، ص٤٠١.

[٢] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٣٩٠.

[٣] جريدة الزوراء، الاعداد، ١٥٥ في ربيع الثاني ١٢٨٨هـ، ١٩٠ في ١٠ شعبان ١٢٨٨هـ.

[٤] عباس العزاوي، العراق بين الاحتلالين، ١٨٠/٧.

١- امر باستيراد مكائن للطحين والارز بقوة سبعين حصانا[١]، وخمس مكائن قوة كل واحدة منها اثنا عشر حصاناً لنقل الماء الى المساكن وباشراف البلدية[٢]، التي قامت بمد أنابيب الماء الى الاحياء واصلاح الشوارع العامة[٣].

٢- الغى بعض الضرائب التي لم ينص عليها القانون والتي كانت تثقل كاهل الفرد وتحد من نشاطه الاقتصادي[٤]، كما خفف ضرائب زراع البساتين من اصحاب النخيل بحسب مناطق زراعتها[٥]. واعفى بذور قصب السكر الواردة الى الولاية من الرسم الكمركي[٦].

٣- انشاء صندوقاً لايداع الاموال (بنك) تمنح اصحابها فوائد محددة وتقرض الناس بفائدة محددة ايضاً[٧].

٤- انشاء برجاً بارتفاع ٢٥م، وضع فيه ساعة كبيرة في منطقة القشلة[٨].

٥- بناء سجناً جديداً لعدم صلاحية السجن السابق[٩].

٦- توسيع سراي الحكومة.

٧- العمل على توفير المواد الاساسية للمواطنين وخاصة في الظروف الاستثنائية.

ادرك الوالي مدحت باشا ان مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات مرتبط بطبيعة الحال بالمستوى التعليمي والثقافي الذي لم ينل حظه الكافي من العناية والاهتمام في العهود العثمانية التي توالت على العراق، اذ انعكس عدم الاهتمام هذا بضعف الوعي الاجتماعي التعليمي الذي لم يقدم الكوادر المتخصصة في المجالات العمرانية

---

[١] الزوراء، ع١٤٥، ٣٠ صفر ١٢٨٨هـ/١٨٧١م.

[٢] المصدر نفسه، ع١٤٧، ٣ ربيع الاول ١٢٨٨هـ/١٨٧١م.

[٣] المصدر نفسه، ع١٧١٨، ذي الحجة ١٣١٦هـ/١٨٩٩م، ع١٧٥٣، ٢٦ رجب ١٣١٧هـ/١٩٠٠م، ع شوال ١٣٠٦هـ/١٨٨٩م، ع ١٨ جمادي الاول ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م.

[٤] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٣٧٨.

[٥] المصدر نفسه، ص٣٧٩.

[٦] محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤-١٩٥٨، المكتبة العصرية، بيروت١٩٧٥، ص٣٥٠.

[٧] جريدة الزوراء، ع ٦٢، ٢٤ ربيع الثاني ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م.

[٨] جريدة الزوراء، ع٧٧ في ١٧ جمادي الآخرة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م.

[٩] المصدر نفسه، ١١٩ في ٢٥ ذي القعدة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م، علي ظريف الاعظمي، مختصر تاريخ البصرة، ص١٥٣.

والادارية والتخطيطية التي يتطلبها عمل البلديات آنذاك اسوة بالدول الاوربية، هذا فضلاً عن انتشار الوباء الذي يؤدي الى هلاك لعشرات الالوف من البشر نتيجة ضعف الوعي الصحي وقلة او انعدام الاطباء والمستشفيات، خاصة اذا ما علمنا بأن الجانب الصحي كان جزءاً من عمل البلديات يوم ذاك.

وقد استوقفت ظاهرة كثرة المدارس الدينية في بغداد وخلوها من أية مدرسة لتعليم الطلاب العلوم الاكاديمية والفنية[1]، مما دعا الى انشاء مدرسة للصناعة في بغداد[2] عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م والتي كانت تعرف في عهد مدحت باشا "مكتب السنية"[3] كما عرفت بأسم "مكتب الصنايع"[4]، ومدرستين أخريين في كل من الموصل وكركوك، كما جرت محاولة لفتح مدرسة صناعية في البصرة الا انه لم يكتب لها النجاح في حينه[5].

وقام الوالي مدحت باشا بترميم المدارس القديمة مثل (المدرسة العلية) في محلة الميدان لتكون مكاناً لمدرسة الصناعة[6] مستخدماً طابوق سور بغداد الشرقية لعدم وجود معامل للطابوق آنذاك. وقد خصصت لتعليم الايتام وابناء الاسر الفقيرة بعض الحرف والمهن التي لها صلة وثيقة بحياة السكان كالتجارة ونسيج الاقمشة والحدادة وحياكة السجاد والخراطة وصنع الاحذية والخياطة والعمارة واصول الطباعة. والملاحظ ان الوالي كان يرمي من وراء ذلك تحقيق هدفين، الاول خيري والثاني اعداد الكوادر الكفوءة القادرة على تشغيل المعامل والمشاريع الصناعية التي كان ينوي

---

[1] ويتجلى ذلك بوضوح في عهد داود باشا الذي يعد انتشار مثل هذه المدارس والمعاهد الدينية ظاهرة متميزة بفضل الاستقرار النسبي والهدوء اللذان شهدهما عهده، حيث بلغت هذه المعاهد ثمانية وعشرون معهداً للتدريس، كما عمّر بعض الربط والمساجد والجوامع، ويبدو ان اقبال الناس على تلك المساجد والمعاهد هو انها تمد الطالب بالمال الموقوف عليها الذي كان مصاناً من السرقة والضياع لقدسيته مما يضمن عدم عوز الطالب المالي. أنظر: يوسف عز الدين، المصدر السابق، ص١٢٧-١٢٨.

[2] عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق، ص١٦٦. ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٣٨١.

[3] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٣٨٣.

[4] علي حيدر مدحت، المصدر السابق، ص١٦٨.

[5] عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ص٢٢٤.

[6] أنظر: عماد عبد السلام رؤوف، المدرسة العلية في بغداد، مطابع دار الشؤون الثقافية، بغداد١٩٨٨، ص٤٩.

تاسيسها في العراق والنهوض بالصناعة المحلية للحد من ظاهرة استيراد بعض المنتجات من الخارج[1].

وانيطت مهمة الاشراف على مدرسة الصناعة للبلدية حتى عام ١٩٠٦م، اذ غدا الاشراف على المدرسة بيد لجنة خاصة مكونة من كبار موظفي الولاية[2].

وعينت السلطات الحكومية بعضاً من خريجي مدرسة الصناعة ممن قد درسوا علم المساحة أعضاءاً في لجان توطين العشائر، كما حدث مثلاً في عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م حينما عين اربعة من خريجي مدرسة الصناعة كأعضاء في لجان توطين العشائر في الحلة[3].

ولعل قيام مدحت باشا باعلان واردات ومصروفات صندوق الولاية (صندوق اميني) كل ثلاثة اشهر، والذي فيه يتم بيان تلك الواردات والمصروفات وما يتبعها من متغيرات التي صرفت على ميزانية الولاية وحركة الصندوق لهو دليل على نية مدحت باشا في مصارحة الناس واعلامهم بميزانية الولاية ومتغيراتها وللحد من استشراء الفساد الاداري وسوء استعمال المال العام في غير موضعه[4].

بلدية الموصل والبصرة:

وبالاضافة الى الاهتمام بشؤون بلدية بغداد ومجالسها، فقد امر بتأسيس بلدية بلدية الموصل ومجلسها سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٩م وكانت مؤلفة من رئيس ومعاون ومجلس يتألف من ستة اعضاء ثلاثة منهم من المسلمين، اما الثلاثة الآخرين فيمثل كل واحد منهم الطائفة التي ينتمي اليها[5].

---

[1] جريدة الزوراء، ع١٨٢٣، ١١ ربيع الاول ١٣١٧هـ.

[2] عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، ٨/١٤٣.

[3] وليم بيري فوك، عربستان اوبلد (الليالي العربية)، وقد ترجم عبود الشالجي المحامي فصلين من فصول الكتاب ووضع لهما عنوان "احوال بغداد في القرن التاسع عشر"، مجلة سومر، ج١ و ج٢، المجلد السادس عشر ١٩٦٠م، ص٢٢.

[4] جريدة الزوراء، ع٥٤ في ٢٥ ربيع الاول ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م.

[5] احمد علي الصوفي، بلدية الموصل، ص٢٢.

وقد اضطلع مجلسها بالمهام والواجبات التي تضمنتها مجموعة القوانين والانظمة التي صدرت عام ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م، والتعليمات اللاحقة التي تلزم المجلس بالامور والمهام الآتية :

١- تحديد الضرائب عن بعض المهن والغائها عند الاقتضاء او حين التأكد من عدم الحاجة اليها.

٢- احالة الرسوم العائدة للبلدية على ملتزميها.

٣- احالة المشاريع العمرانية على المتعهدين.

٤- اتخاذ القرارات لفتح الشوارع والاشراف على تبليط الشوارع ورصفها.

٥- اتخاذ القرارات بشأن استملاك الدور والعرصات التي تمر منها الشوارع المنوي فتحها.

٦- مراقبة المباني العامة التي تقوم البلدية بانشائها.

٧- تنوير الطرق والازقة وايصال الماء الى البيوت وتوزيعه بأجور يقررها المجلس.

٨- مناقشة ما تحتاجه المدينة من مقاهي وحدائق ومتنزهات.

٩- مراقبة المصاريف التي تصرفها دائرة البلدية على الاعمال التي تقوم بانجازها.

اما مدينة البصرة فقد شهدت نوعاً من الاستقرار اثر زيارة الوالي مدحت باشا لها في شوال ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م التي كانت تهدف الى فرض الاستقرار واستتباب الامن وحل المشاكل التي كانت تعانيها المدينة من خلال وضع مجموعة من القوانين والانظمة الصادرة بتاريخ ١٢٨٤هـ/١٨٦٨م المعروفة بـ (ولايتلرن ادارة مخصوص ونظافتك اجرائيه سي وتعليمات عمومي سي) موضع التنفيذ.

وقد أسست هذه الزيارة دعائم المؤسسات الحكومية واصول الولاية ومن المؤسسات التي استحدثها هي بلدية البصرة عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م[1]، وكانت تشكيلاتها ملحقة بالادارة العامة للسنجق وضمن واجبات المتسلم، الذي كان آنذاك غالب

---

[1] علي ظريف الاعظمي، مختصر تاريخ البصرة، ص١٥٤.

أفندي[1]. وظلت البلدية ملحقة بالادارة حتى بعد أن اصبحت البصرة ولاية في عهد الوالي ناصر باشا السعدون[2].

ولم تُشر الوثائق ان هناك مجلس بلدية تم انتخابه في فترة التأسيس الاولى، ويمكن ان يكون مجلس بلدية البصرة الاول قد ألف عن طريق التعيين الاداري عند تشكيل البلدية[3].

اما واجبات البلدية الرئيسة فهو قيامها بأعمال التنظيف حفاظاً على الصحة العامة، وتأمين سلامة المواطنين، ولدى عودتنا الى تلك التنظيفات فسنجد ان واقع ما كانت عليه المدينة في الفترة التي تأسست بها المؤسسة البلدية والسنوات التي تلتها عندما كانت حدود البلدية لا تتخطى السور الذي تهدم وتداعى سنة ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م وما كانت عليه بقايا الدور المهدمة من ركام نتيجة هجرة المواطنين واضطراب حبل الامن وفقدان الاستقرار والطمأنينة، وعودة الاستقرار النسبي بعد عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م، ليس معناه ان البصرة اعيد بناؤها وتم فتح شوارعها وتجديدها، او ان الخدمات قدمت على الوجه الاكمل من قبل المؤسسات الخدمية التي تأسست منها البلدية، بل نجد ان حيز عمل الاجهزة الخدمية مقصور على المحلات التي سكن بها الولاة والباشوات وكبار المأمورين والقادة العسكريين وسكن كبار الملاك والتجار وقناصل الدول الاجنبية ودوائر الحكومة التي هي داخل بناية السراي او في مواقع متقدمة لا يبعد الا قليلاً عن السراي[4].

ولم يستثنِ مدحت باشا أهم امر من الامور التي لها صلة بالجانب الاداري، فقد حاول القضاء او التقليل من الفساد الاداري ومنع ظاهرة الرشوة التي باتت ملازمة لموظفي الولايات، حيث كان جلب الهدايا وقبول المنتسبين لها أمراً يكاد يكون مألوفاً

---

[1] رجب بركات، المصدر السابق، ص٣٨.

[2] المصدر نفسه، ص٤٠.

[3] المصدر نفسه، ص٤١.

[4] جريدة الزوراء، العدد ١٣٠، ١٣١، ١٦٩، محرم وجمادي الاول ١٢٨٨هـ/١٨٧١م.

حتى أدى ذلك الى استفحال الفساد الاداري في الدولة على قدم وساق والذي يمكن عدّه اهم عامل من عوامل ضعف وانحلال المؤسسات الادارية.

ففي عدد جريدة الزوراء (٣٥) نبهت الى دعوة الوالي الموظفين بعدم قبول الرشاوى وقالت :"ان المأمورين كافة صغيرهم، واعضاء المحاكم والمجالس المنتسبين للحكومة، وان الكتبة والضبطية وسائر المستخدمين يجب أن يتوقوا، ويتجنبوا عن قبول كل نوع من الهدايا..بأي اسم وصورة كانت..ويعملوا تحقيقاً انه اذا يطرق السمع من الآن فصاعداً ان أي مأمور كان قبل هدية جزئية او كلية..فانه تجري المحاكمة على الذين يرتكبونها"[1]، حتى انه عزل قائمقام راوندوز بسبب ارتشائه، وكذلك حصل الامر نفسه لمدير ناحية (عنّه)، وأمر بتقديمهما الى المحاكمة[2].

[1] جريدة الزوراء، ع٣٥، ١٤ ذي القعدة ١٢٨٦هـ.

[2] ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي، ص٣٩٤.

نظرة في القوانين البلدية وتعديلاتها

هناك أنظمة صدرت بعد نشوء البلديات في استنبول وألزمت الدولة تلك البلديات تطبيقها او متابعة تطبيقها وعند نشوء البلديات في باقي مدن الدولة العثمانية ظلت تلك الانظمة سارية المفعول تعمل بموجبها حتى نهاية العهد العثماني منها :

نظـام الازقــة:

ان اهتمامات الدولة الجديرة بالانتباه هي عنايتها بتنظيم ونظافة الازقة اذ نجدها قد اصدرت نظاما خاصا للازقة في ١٧ رمضان ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م وعلى الرغم من ان هذا النظام صدر بخصوص ازقة منطقة بك اوغلي والغلطة الا ان البلديات التي انشات بعد ذلك اعتمدته لشمولية مواده ولم يصدر نظام يلغي بنوده ويمكن تلخيص ما جاء في بنوده المائة والثلاثون كالآتي :

أ-تنظيم وتنظيف الازقة[1]:

١- اكد النظام على تسوية الطريق بحسب اهميته وتوسيعه وفقا لنظام الابنية وتنظيم رصفها.

٢- تحال امور تنظيف الازقة الى ملتزم بعد اجراء مناقصة،وتقسم الازقة الى ثلاث اصناف اذ تكنس الازقة من الصنف الاول في ايام الشتاء مرة كل يوم وفي ايام الصيف مرتين في اليوم اما الصنف الثاني فتكنس مرة في اليوم والتي من الصنف الثالث فتكنس مرة كل اسبوع وتجري هذه العملية ابتداء من نيسان الى الاول من تشرين الاول قبل الظهر بخمس او ست ساعات وبعد الظهر بسبع او ثمان ساعات وابتداء من تشرين الاول الى الاول من نيسان بعد الظهر بست او سبع ساعات

والزم اصحاب البيوت والدكاكين ان تضع الازبال في اوعية وينتظرون المستخدمين الذين ياتون بالعربات او البغال في الساعات المذكورة اعلاه لاجل اخذها وكما الزم الاشخاص الذين يقومون بالبناء ان يحافظوا على خلو الزقاق من موادالبناء و مخلفاته .

---

[1] الدستور٢/٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٢٧.

ووضع جزاء نقدي قدره بشلك يباض الى خمسة بشالك بحق من بطرح الزبالة في الزقاق او يهرق المياه القذرة خارج البيوت .

٣- لاجل توفير الراحة في الاسواق والاماكن الترفيهية في فصل الصيف الزم النظام رش جادات هذه الاماكن من قبل ملتزمين بعد اجراء مناقصة لغرض احالتها.

٤- يجب عرض خريطة الدار المراد تشيدها حديثا على مهندس البلدية لاستحصال الموافقة على ارتفاعها وتوزيع ساحاتها وحجرها طبقا للنظام الجاري بحق الانشاءات.

٥- تعلق الواح على المساكن التي لايدخلها مقدار كافي من الهواء والنور تعلن بانها مضرة للصحة الى ان تتخذ الاجراءات اللازمة.

٦- الموافقة على انشاء افران للخبازين بشرط ان يكون بناؤها عقدا ومواقدها في ظهر الدكاكين ومصنوعة بصورة مناسبة كي لا يخرج دخانها للخارج ولا يضر بالجيران في خروجه من اعاليها ويخزن مقدار من الحطب بقدر ما يكفي لمدة شهر واحد فقط اذا كان لا يمكن ان تضع ذلك في محل آمن من الحريق.

٧- يجب توخي الدقة في بناء بيوت الخلاء (المرافق الصحية) الخيرية وترميمها بصورة مستمرة كي لا تترشح منها المياه او القاذورات من قساطلها.

ب- انارة الازقة[1] :

١- توضع فوانيس للغاز في كل زقاق يوجد داخل الدائرة البلدية قدر الامكان.

٢- اذا مس شخص اقنية الغاز او حنفياتها ولم يحصل من ذلك ضرر او خسائر يجازى بأخذ جزاء نقدي من خمسة عشر بشلكا لحد عشرين بشلكا اما اذا حصل في ذلك ضرر فيتضمن به اضافة الى المجازاة النقدية المذكورة

جـ- مجاري السواقط[2]:

١- تعمل في الازقة مجار للسواقط واسعة ومنحدرة ومحكمة ومزاريب مياه البيوت لا تخرج على الازقة مباشرة بل تنزل اطرافها الى وجه الارض حسب الرسم المقرر.

---

[1] الدستور٢/٤٢٢.

[2] الدستور ٢/٤٢٣ – ٤٣١.

٢- في حالة تنظيف مجرى ساقط او ترميمه يجب استحصال رخصة من مهندس خانه البلدية ويجب اخبار الدائرة قبل اربعين ساعة من المباشرة في تنظيف المساقط وابار المياه الثقيلة لتتخذ التدابير اللازمة لأجل وقاية الصحة العمومية.

٣- اذا تحقق تعفن المواد الخارجة من الآبار والسواقط فلا تترك في الاسواق بل توضع في براميل مسدودة الفوهة وبينها اجزاء كيمياوية وتنقل دون تأخير الى محل تاذن الدائرة البلدية بطرحها فيه.

٤- مياه الحمامات تتصل بالسواقط الاصلية بواسطة قساطل ولا تهرق في الطرق العامة بأي وسيلة كانت اصلاً.

٥- تعمل مجاري تسريح بول الحيوانات في الاسطبلات من حيث لاينفذ الماء منها الى الارض ويلزم غسل المجرى مرات في النهار مع تنظيف الاسطبلات بصورة مستمرة.

وان اول نظام بخصوص مجالس البلديات التي تتشكل في المدن والقصبات داخل الولاية صدر بتاريخ ٢٣ ربيع الاول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م أي بعد صدور نظام دائرة البلدية السادسة في استنبول بعشر سنوات.

وقد احتوى هذا النظام على تسعه بنود[1] تناولت هيكليه المجلس البلدي المتكون من رئيس ومعاون وستة اعضاء ويوجد من بين الاعضاء طبيب ومهندس (اعضاء مشاورين) كما وتكون بمعية المجلس مأموري تفتيش ومستخدمين بقدر الحاجة وجماعة خفراء مشاة من العساكر الضبطية وكاتب واحد وامين صندوق مربوطين بكفالة.

وقد اشترط النظام في الاعضاء المنتخبين ان يكونوا من اصحاب القدرة والمكانة في البلدة ومن اصحاب الاملاك والاراضي ليخدموا مجاناً مدة سنتين ويجوز انتخابهم عن طريق مجالس اختيارية القصبات وفقاً لأصول الانتخابات الموضوعة بحق باقي مجالس الولاية ويتم التصديق على ذلك من جانب الحكومة اما الكاتب وامين الصندوق فينتخبان بشرط ان يكون كل منهما قادراً على القيام بخدمة الآخر[2].

---

[1] الدستور ٢/٤٣٣-٤٣٥

[2] نظام دوائر المجالس البلدية. البند الثاني. المصدر السابق. ص٤٣٣.

وان يجتمع المجلس البلدي مرتين في الاسبوع والزم المعاون ومامور التفتيش والكاتب وامين الصندوق وافراد الضبطية الحضور في دائرة البلدية كل يوم.ويحضرون كذلك ليلا وفي ايام التعطيل[1]. اما ايرادات البلدية فقد تناولها البند الخامس اذ كانت مختصره على رسومات الانشاءات والتعميرات وتحرير الاملاك واعطى صلاحية زيادة الايرادات بوسائل مشروعه بعد الاستئذان من مقام الولاية.

والزم البلدية بتسجيل الايرادات يوميا بتواريخها واسماءها في دفتر يقدم الى المجلس البلدي كل شهر لتدقيقه وختمه.

وتناول البند السادس مصاريف البلدية التي كانت مختصره على رواتب الموظفين[2] ومصاريف القرطاسية والمفروشات والحطب والقناديل.

اما البند السابع والثامن فقد اختصر على بيان وظائف المجلس البلدي التي أوضحتها تعليمات لاحقه صدرت في ٢٣ ربيع الاول ١٢٨٤هـ/١٨٦٧م بحق عموم وظائف المجلس البلدي[3].والتي تضمنت ستة عشر بندا تناولت البنود من (١-١٤) ما عدا البند (١٠) اهم واجبات المجلس كالاهتمام بالازقه والابنيه والارصفه وذالك بتطبيق نظام الازقه الصادر في ١٧ رمضان ١٢٧٥هـ[4] ونظام الطرق والابنيه الصادر في ٧ جمادي الاول سنه ١٢٨٠هـ[5] .

وقد عالج البند العاشر من هذه التعليمات مشكلة الشحاذين من الذكور فاذا كانوا من الاصحاء وتجاوزوا سن الاثني عشر سنة يسلمون الى الحكومة اما اذا كانوا في سن اقل من ذلك فالى بيت الاصلاح لتشغيلهم فيما يناسبهم من الاشغال اما اذا كانوا مرضى ومن الاهالي فيسلمون الى اهالي حارتهم لاجل الانفاق عليهم او كانوا غرباء

---

(١) نظام دوائر المجالس البلدية.البند الرابع.ص٤٣٣.

(٢) الموظفون الذين يمنحون رواتبهم هم (المعاون والمهندس والطبيب.ومأموري التفتيش والكاتب وامين الصندوق وخادم البلدية والعساكر الضبطية) اما الرئيس وباقي الأعضاء فيخدمون مجانا.

(٣) الدستور٢/٤٣٦.

(٤) الدستور ٢/٤٢١- ٤٣٢.

(٥) الدستور ٢/٤٤١- ٤٥٦.

فينظر الى امر معيشتهم من صدقات اهل الخير وكذلك المتسولات من الإناث فأما ينفق عليهن من أهالي حارتهن او توجد لهن أشغال مناسبة.

اما البند الخامس عشر فقد منح البلدية صلاحية اخذ الجزاء النقدي الا انه لا صلاحية لها أن تجازي بالحبس مده قلت او كثرت.

وفي البند السادس عشر منحت هذه التعليمات المجلس البلدي صلاحية اتخاذ القرارات التي تتعلق بتنظيمات البلدية ونظافتها والتي لم تأتي على ذكرها التعليمات بعد الاستئذان من مجلس ادارة الولاية.

كما وينظم المجلس في كل شهر إجماليات إيراداته ومصاريفه ويطلع على محاسباته العمومية في آخر السنة.

وعلى المجلس ان يخصص محل لحفظ ادوات اطفاء الحريق وتستعمل هذه الادوات عند وقوع الحريق تحت نظاره الضبطية .ويشرف على نظافة القصبة او المدينة بواسطة مأموري التفتيش واذا وجد مامور التفتيش مرضى من الاغراب فينقلهم الى الخسته خانه بمركبات مخصصه تعطى اجورها من صندوق البلدية. ويمنع ترك الحيوانات مطلقه فاذا وجدت بين البيوت يؤخذ جزاء نقدي من اصحابها. ويشرف على اوزان الخبز وطريقة خبزه ونظافته وتفتيش المكاييل والموازيين والمقاييس.

والزم البند التاسع من النظام المجلس ان يصرف اقل من الايرادات لاستغلال الفائض في انجاز مشاريع نافعة[1].

وبعد ثلاث سنوات صدر نظام ادارة الولايات وذلك بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م وقد الزم في الفصل السابع منه تأليف مجلس بلدي في كل مدينه او قصبة تكون مقر والي او متصرف او قائممقام أي يجب ان تكون هناك بلديات في مركز الولاية والقضاء[2].

وعند الاطلاع على التسعة عشر مادة التي جاءت في هذا الفصل والتي وزعت على قسمين اذ اختص القسم الاول في تشكيل المجلس البلدي وتفرعاته اما القسم الثاني

---

[1] الدستور ٤٣٥/٢٠.

[2] الدستور ٤١٨/١.

فاختص بوظائف مجلس البلدية وتفرعاته. لم يكن هناك تغيير في هيكلية المجلس عن النظام السابق الا انه كانت هناك اضافات وتعديلات منها :

١- الاسباب التي تمنع حق الترشيح لعضويه المجلس او الاستمرار في عضويته[١].

٢- لا ينتخب عضوا لمجلس البلدية من كان سنه اقل من عشرين سنة[٢].

٣- لا يمكن تعيين رجل واحد عضوا لمجلسين بلدية[٣].

٤- يشترط موافقة الوالي وتصديقه بعد المتصرف على تعيين رئيس مجلس البلدية[٤].

٥- يعقد المجلس جلساته بحضور ثلثا اعضاءه وعند التصويت في حاله تساوي الاصوات فتحصل الاكثرية في الجهة التي صوت معها الرئيس[٥].

٦- الرئيس والكاتب مسؤولان عن امور المجلس البلدي التحريرية والقيدية[٦].

ونجد ان الاهتمام بتنظيم الامور المالية للبلدية قد اخذ حيز من النظام فقد أوضحت المواد(١٢٥،١٢٦،١٢٧،١٢٨) كيفية التعامل مع الإيرادات والمصروفات وتنظيم جداولها التي يبين فيها المحاسبات التي تحتوي عليها دفاتر هذه الإيرادات والمصروفات المتوقعة في السنة الاتية وترسل هذه القوائم الى مجلس ادارة اللواء ثم الى مجلس إدارة الولاية للموافقة والتصديق عليها وبعدها ترسل صورة منها الى نظارة الداخلية للإطلاع[٧].

والملاحظ في النظام من خلال المادتين (١١٨،١٢٨) قد أعطى المركزية في ادارة شؤون البلدية للوالي وللمتصرف في نقطتين مهمتين الاولى هو حق تعيين رئيس المجلس والثانية الموافقة والتصديق على الحسابات وهاتان النقطتان هما عصب الحياة بالنسبة للعمل البلدي.

---

(١) الدستور المادة ١١٤ من نظام ادارة الولايات . انظر الدستور ١/٤١٩.

(٢) المصدر نفسه، المادة ١١٥.

(٣) المصدر نفسه، المادة ١١٦.

(٤) المصدر نفسه، المادة ١١٨.

(٥) المصدر نفسه، المادة١٢٢.

(٦) المصدر نفسه، المادة ١٢٣.

(٧) الدستور. ١/٤٢٠-٤٢١.

كما واقر النظام ضمناً ان نشاط عمل البلدية يعتمد على التمويل الذاتي مما ادى الى عدم تطبيق احكام هذا النظام تطبيقا شاملا وكاملا لان معظم مدن الدولة العثمانية لا تمتلك القدرات المادية فضلاً عن افتقارها الى الكوادر المؤهلة للقيام بالخدمات على الوجه المطلوب حتى في بلدية استنبول لم تبد نشاطا في هذا الشأن فكيف بالمدن البعيدة والفقيرة تستطيع ان تطبق مثل هذه الانظمة والتعليمات[1].

ولاجل تعزيز ما جاء في الفصل السابع من نظام ادارة الولايات صدرت بتاريخ ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٨٧هـ و٢٤ كانون الثاني ١٢٨٦رومي تعليمات بخصوص وظائف جاووشية الدوائر البلدية.

احتوت هذه التعليمات على ستة وثلاثون مادة حددت المادة الأولى والثانية الصفات التي يجب ان يتحلى بها جاووش البلدية وطريقة لبسه بدلات العمل (ستريات الجاورشية تكون مبلكة بتمامها من فوق الى اسفل ويكون كاملي النظافة وعندما يكونون دائرين في الاسواق يمتنعون عن التدخين بالشبقات او السيكارات وان لا يحملوا في ايديهم شمسيات ولا عصي وان لا يختلطوا مع احد في الاسواق ولا يتعاشروا معه سواء كان من احبائهم او غريبا عنهم ولا يتضاحكوا ولا يتمازحوا ولا يجلسوا في الخمارات والمقاهي التي يتوجه اليها اهل العرض لاجل السماع او شرب القهوة انما يجوز لهم ان يجلسوا داخلها)[2].

كما تطرقت المادة السادسة عشر والثامنة عشر الى الرفق بالحيوان وعدم تحميله قبل شروق الشمس ولا بعد غروبها ولا تستعمل حيوانات مجروحة او معيبة غير قادرة على الحمل ولا يحمل حمل على حيوانات التحميل أكثر من مائة وعشرين اوقه ولا على الحمير أكثر من ستين اوقة.

اما باقي المواد فقد عالجت امور النظافة والصحة وكيفية متابعة تطبيق هذه التعليمات من قبل الجاوشية كما وضعت شروط جزاء على الجاوشية الذين لا يقومون

---

[1] حسين الرحال وعبد المجيد كمونه، المصدر السابق، ص٢٧٢.

[2] الدستور ٢/ ٤٨٠.

بأداء مهامهم يكونون تحت المسؤولية في المرة الأولى وفي الثانية يتأدبون بالحبس وفي الثالثة يرقن قيدهم[1].

كما اصدرت الدولة العثمانية بتاريخ ١٣ ربيع الآخر سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م نظام الخبازين الذي احتوى على فصلين تضمن الاول سبعة وثلاثين مادة اختصت بتوضيح امور الخبازة وكيفية عمل الخبز وبيعه وتنظيم الافران وادارتها ويمكن تلخيصها كالآتي :

١- اوجب النظام استحصال موافقة من البلدية لاجراء صناعة الخبازة بعد وضع مائة قرش او خمسين قرشا بحسب درجات اقتدارهم عن كل ورقة اذن تحت اسم قيدية.

٢- اذا اراد الخباز ترك الخبازة يجب اخطار البلدية قبل شهر واحد ويستمر باداء عمله على الوجه الاكمل لحين اخذ الرخصة اما الذين يتركون صناعتهم بدون اسباب قهرية ويقفلون افرانهم بدون ترخيص فيؤخذ منهم خمس ليرات الى خمسة عشر ليرة عثمانية بالنسبة الى رأس مال افرانهم جزاء نقديا.

٣- خبازوا الافران اذا لم يباشروا بفتح افرانهم لنهاية شهرين اعتبارا من تاريخ اوراق الترخيص، يؤخذ منهم ليرة واحدة جزاء نقديا وتسترجع ورقة الاذن التي اعطيت لهم.

٤- يؤخذ جزاء نقدي بموجب المادة الثالثة من النظام من الخباز الذي يقفل فرنه يومين ولم تكن معه مأذونية مخصوصة وان تكرر ذلك تسحب منه الرخصة ويؤخذ منه الجزاء النقدي.

٥- الخبز يكون على ثلاثة انواع: اوقة، ونصف اوقة، ومائة درهم، وتام الوزن لذا اوجب النظام الصاق لوحة تثبت فيها فئات الخبز الذي يباع بحسب اجناسه.

٦- تعلق على الدكاكين والقفف الواح تعلن محل الفرن ونمرته لتحديد الفرن الذي قام بخبزه كما وتترتب نمرة لكل فرن وتوضع على الخبز الذي يعمله.

٧- يوجد في كل فرن وعند باعة الخبز في الازقة والحارات موازين مصنوعة حسب الاصول الجديدة سالمة من المواد الضارة ليوزن بها الخبز الذي يباع للمشترين بحسب طلبهم.

---

[1] المادة ٣٦ من تعليمات الجاووشية للدوائر البلدية.

٨- يمنع منعا باتا خلط الخبز البائت مع الخبز الطري وبيعه في القفف. اذ يخصص في كل محل ليباع به على حدة الخبز البائت وتعلق عليه لوحة خصوصية ويباع بالوزن دون الفئات فيكون ثمنه موقوفا على رضا البائع والمشتري.

٩- الخبز الرديء اللون والاجزاء يضبط ويوزع على الفقراء واذا تكرر ذلك يضاعف اخذ الجزاء النقدي عليه.

١٠- يمنع منعا باتا العجن بالارجل.كما ويمنع استخدام المرضى والمصابين بالامراض المعدية او الجلدية.

١١- باعة الخبز بالقفف والدكاكين والعجانة المنسوبين الى افران الخبازة لا يمكنهم ترك الفرن ما لم يعطوا خبرا الى معلمهم قبل شهر لتصفية ما بذمتهم ويأخذوا منه الرخصة. وكذلك معلمهم لا يمكنه تسريحهم من العمل بدون جنحة ما لم يعطيهم خبرا قبل خمسة عشر يوما وان يعطيهم اجرة خمسة عشر يوما ولا يمكن لمعلم اخر استخدام من لم يكن لديه رخصة من معلمه الاول.

١٢- لا تستعمل حيطان مشتركة فيما بين البناء والمواقد بل يجب ان تكون هناك مسافة قدرها ثمان وثلاثون سنتمتر على الاقل.

١٣- دست الماء يكون مصنوع من الحديد المقصدر وكذلك حامل الماء البارد يكون ايضا اما من الحديد او من الرصاص والموصل الى ذلك يكون تحت الحاصل بمسافة عشر سنتمترات ويعتنى بنظافته دائما. اما المعاجن فتكون من السنديان او الجوز وباقي الاخشاب الصلبة وتكون بعيدة عن فوهة الفرن بمقدار مترين على الاقل. كذلك الموازين والزناجير وكفاتها ومقاطع العجين تكون من الحديد المقصدر وتعمل لها رفوف فوق قصعات العجين.

اما الفصل الثاني فقد تضمن ثمان مواد اختصت في كيفية تشكيل القومية وفرن المساطر[1] والزمت البلدية متابعة تطبيق هذا النظام[2].

---

[1] القومية لجنة تتألف من اربعة اعضاء يتم اختيارهم من مجلس الخبازين لهم خبرة في فن الخبز يقومون بإدارة فرن مهمته تطوير فن الخبازة (فرن المساطر) كما وانهم يقومون بتسجيل اسماء جميع الخبازين ودرجات صناعتهم وما يتجدد من افران وما يرمم او يغلق. الدستور، ٤٧٤/٢.

[2] المادة (٤٤) من نظام الخبازين. الدستور، ٤٧٤/٢.

وفي سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م صدر نظام النواحي الذي اريد به تاسيس بلديات في القصبات الصغيرة.

غير ان تشكيلات البلدية انتشرت انتشارا ملحوظا وتبلور عملها بعد اعلان الدستور حيث بُدأ بتطبيق قانون بلديات الولايات الصادر في ٢٧ رمضان ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م و ٢٣ ايلول ١٢٩٣ر .

اذ نص هذا القانون على تأليف مجلس بلدي في كل المدينة وقصبة[1] وتقسيم المدن الكبرى حسب موقعها وسعتها الى دوائر البلدية متعددة على ان يؤخذ بنظر الاعتبار كل اربعين الف نسمة من السكان اساساً لذلك بقدر الامكان. وعتبر مقدار نفوس اناث كل مدينة بقدر ما للذكور من نفوس[2] وقد اجرى هذا القانون بعض التغييرات والتعديلات على الانظمة السابقة.

١- المجلس البلدي يؤلف من ستة الى اثني عشر عضوا نسبة الى عدد نفوس القاطنين ضمن حدود البلدية.

٢- ممن اكملوا الثلاثين من العمر[3].

٣- قدرة الاعضاء على التكلم باللغة التركية.

٤- مدة الدورة اربعة سنوات الا ان نصف الاعضاء تسقط عضويتهم بعد مضي سنتين ويستبدلون باعضاء جدد.

٥- رئيس البلدية يتقاضى راتباً من ايرادات البلدية.

٦- اكد هذا القانون على واجبات المجلس البلدي كما جاءت بها الانظمة السابقة مع كثير من الإيضاحات والإضافات مثل تأسيس المستشفيات وملاجئ الغرباء والاصلاحيات ومدارس الصناعة لتربية المعوقين من الأطفال .

---

[1] المادة الاولى من قانون بلدية الولايات .

[2] المادة الثانية من قانون بلدية الولايات.

[3] عدل هذا الشرط وجعل الحد الادنى لسن الناخبين عشرين سنة وسن العضو خمسة وعشرين سنة على ان يحسن القراءة والكتابة. أنظر: حسين الرحال وعبد المجيد كمونة، المصدر السابق، ص٢٧٥.

تم تطبيق هذا القانون في العراق الى حين صدور قانون ادارة البلديات رقم (٨٤) لسنة ١٩٣١ وقد نص الاخير في المادة (٥٩) بان يلغى من تاريخ نشره قانون بلديات الولايات مع جميع ذيوله وتعديلاته وجميع الأنظمة والتعليمات والبيانات المختصة بأمور البلدية كقانون الأبنية العثماني المؤرخ في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م ما يخالف أحكام قانون ١٩٣١م وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ الانظمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون ١٩٣١م وعند التدقيق بالمادة ٥٩ نجد ان القانون ١٩٣١م لم يلغ الانظمة العثمانية السابقة الذكر الغاءاً تاماً وانما الغى ما يتعارض مع احكامه اما سواها من الاحكام فتعتبر نافذة المفعول والحقيقة ان قانون ادارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١م استمد اكثر احكامه من قانون بلديات الولايات العثماني وذيوله وتعديلاته والانظمة والبيانات المختصة بأمور البلدية الصادرة في عهد الحكومة العثمانية بعد ان ادخلت عليه بعض الاحكام والقواعد والتعديلات التي تتلاءم وظروف العراق وحاجته في تلك الفترة وقد اكد قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤م والمعمول به حالياً هذه الحقيقة فقد أورد في الأسباب الموجبة لسنه ضرورة ابدال قانون ادارة البلديات رقم ٨٤ لسنة ١٩٣١م لعدم ملاءمته والظروف التي استجدت على العراق[1].

---

[1] فاضل عوني، قوانين وانظمة الخدمة والملاك والانضباط والتقاعد، ج١، الطبعة الثانية - مطبعة مديرية مصلحة نقل الركاب العامة، بغداد، ص٧٧.

البلديات بين المركزية واللامركزية

ان البلديات في العهد العثماني تأسست ضمن الحقبة الزمنية التي تأسست فيها البلديات لمعظم الدول الأوربية على النمط الحديث.

وعلى الرغم من إمكانيات بلديات العراق البسيطة الا انها كانت جهازاً حياً من أجهزة الحكم المحلي. إذ تقوم بتأدية مهامها وفقاً للقانون الذي يحدد فعاليتها ويمنحها شخصية حكمية وبموجب هذه الشخصية لها حق ان تمتلك[1] وان تشتري وتقبل الهبات وتبيع وتنشئ العقود[2] وتتقاضى امام المحاكم أي انها هيئة لا مركزية محلية[3] لها موقع متزن في داخل المؤسسة الحكومية وبناءاً على ذلك يجب ان تكون تحت سيطرة الحكومة مهما اختلفت الأحوال السياسية او تنوعت داخلياً وعليه فعند تشكيل دائرة بلدية جديدة يجب ان يقترن ذلك بموافقة الحكومة[4].

ومع ان ليس للحكومة حق الوصاية المطلقة على البلدية كقاعدة عامة الا ان بغية الحفاظ على النظام العام وصوناً لحكمها السياسي وعدم فسح المجال للبلديات بتجاوز حدود الصلاحيات الممنوحة لها قانوناً فللحكومة الحق في بسط الرقابة عليها اصولاً[5].

---

[1] ان البلدية تجري عمليات الاستملاك للاراضي وفقاً لنظام استملاك الاملاك المخصوصة والاستملاك يتم لتنفيذ اغراض نفع عام سواء يعود نفعه للبلدية او لمؤسسة حكومية اخرى. بعد الانتهاء من اجراءات الاستملاك تقدم ما تستملكه الى الجهة التي ارادت تنفيذ المشروع، رجب بركات، المصدر السابق، ص٧٢.

[2] تم ابرام عقد استقراض بين بلدية بغداد والبنك الوطني التركي والمادة الحادية عشر من العقد تنص ان دائرة بلدية بغداد مخولة من جانب الحكومة للقيام بعقد القرض المذكور وهي نفسها الكفيلة بموجب المادة التاسعة ونص المواد الاخرى والضامنة لتلافي القرض عن طريق الواردات السنوية الخاصة بالبلدية وحدها وليس لها اية حاجة لمساعدة الحكومة في هذا الباب قطعاً، الارشيف العثماني، استانبول، الوثيقة رقم DHID44/88 انظر ملحق رقم (١٢).

[3] اللامركزية وسيلة من وسائل الادارة تتضمن توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة المركزية وبين الهيئات المنتخبة والمؤسسات العامة تحت اشراف الدولة وان الهيئات اللامركزية نجدها في البلديات تمثلها المجالس البلدية فالبلديات اذن هيئات لا مركزية محلية يمكن ان نطلق عليها اسم (الادارة المحلية) والادارة العليا تكون مهمتها التوجيه والمتابعة فيما يتعلق بالسياسة العامة والقرارات الرئيسية التي تؤثر على المشاريع وتسحب فيها بشكل غير مباشر صفة اللامركزية، منير الوتري، المركزية واللامركزية، مجلة اتحاد الكتاب والمؤلفين، ١٩٧٤م، ص٤٢، هاشم حسين المحنك، فلسفة الادارة المعاصرة والمجتمع، مطبعة القضاء، النجف ١٩٩٠، ص٦٨.

[4] مجلة امور بلدية، ج١، ص١٠٧.

[5] المصدر نفسه، ص١٠٧.

إضافة إلى ان البلديات العثمانية ولدت في الفترة التي اينع فيها النظام المركزي السلطوي كجزء لا تنفصل عنه فالإدارة المركزية المطلقة تعنى دولة القانون وترتكز أسس الدولة العثمانية في هذه الفترة على القانون بغية فرض النظام في مجابهة الفوضى[1].

فنجد ان القانون الاساسي لعام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م حدد الخطوط الرئيسية للبلدية ولكن في بعض الحالات الخاصة التي تفرضها طبيعة شؤون المنطقة نفسها يجوز اجراء بعض التعديلات في الخطوط العمومية وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة[2] لذا فمن الطبيعي ان اللامركزية التي تتمتع بها البلدية في ادارة شؤونها لا يمكن ان تحقق اهدافها الا بجوار الادارة المركزية.

فالبلدية بوصفها عضو في جسم الادارة المركزية لها ملء الحق في تمثيل نفسها في المجالس التشريعية سواء كان ذلك بشكل مباشر او بالواسطة. ولها الحق في تعيين الموظفين لاشغال المهام المكلفة بتنفيذها.

وكانت تتمتع بشخصية حكمية بالمحافل العثمانية وتتعامل معها على هذا الاساس فلا يعتبر اتصالاتها او مخاطباتها تخطياً لمرجع ولو ان لها التزاماتها مع الوالي او مجلس الادارة لبعض تصرفاتها. فنجد ان رئيس مجلس المبعوثان احمد رضا يخاطب عموم رئاسات مجالس البلدية في جميع الولايات مبلغاً اياهم بحريق سراي جرخان[3] مباشرة دون الرجوع الى اخبار الوالي.

وعلى هذا الاساس فلها موقع معترف به في التشكيلة السياسة للدولة فهذه الحقوق والصلاحيات تجعل البلدية في حالة تلازم دائم مع الحكومة[4].

وعند الاطلاع على المهام والواجبات والصلاحيات المناطة بالبلدية نجدها في موقع وسيط بين الفرد والحكومة وانها رافداً يوصل الهيئة الحاكمة بالمحكومين.

---

[1] مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ص٣٥٤.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٣٧٧.

[3] سراي جراغان (بناية المجلس النيابي العثماني) شب الحريق في صباح يوم ٦ كانون الثاني ١٣٢٥ رومي، رجب بركات، المصدر السابق، ص١٣٢.

[4] مجلة امور بلدية، ج١، ص١٠٩.

إحداث البلديات:

ان الدولة العثمانية اصدرت في عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م قانون خاصاً بالبلديات والذي اوجب انشاء بلدية ومجلس بلدي في مدن وولايات الدولة كافة.

الا ان هناك عدد من الاقضية لم تؤسس فيها دوائر بلدية حتى زمن متاخر منها قضاء العزيزية[١] الذي كان من اقضية الصنف الثاني[٢] الا انه لم تستحدث فيه بلدية حتى عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م[٣] في حين نجد ان ناحية جصان[٤] التابعة لقضاء بدرة وهي من نواحي الصنف الثاني[٥] قد استحدثت فيها بلدية قبل هذا التاريخ[٦].

وتوجد بلدية في قضاء عنة على الرغم من انه من الصنف (٣). وعدد سكانه (٢٥٠٠) نسمة بينما عدد سكان قضاء العزيزية ٩٠٣٩ نسمة في الفترة نفسها[٧].

من هذا يتضح ان ليس للصنف او الدرجة او عدد السكان سبب رئيسي في استحداث بلدية في المدينة وفي رأينا ان لنشاط مسؤولي المدينة والواقع الذي تعانيه يدفع المسؤولين ذوي الهمة إلى رفع دراسة مستفيظة تتضمن دواعي التأسيس وإحصاء الموارد المالية التي هي الركن الأساسي في انجاح عمل أية بلدية مهما كان حجم عملها.

والجدير بالذكر ان استحداث دائرة بلدية لم يكن بالامر الهين اذ تمر هذه الدراسة بعده قنوات لاستحصال الموافقة على الاستحداث بصورة قانونية، فعلى سبيل المثال لا

---

(١) انشأت مدينة العزيزية عام ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م وسميت نسبة الى السلطان عبد العزيز تغيرت حدود القضاء عدة مرات فانزلت درجتها الى ناحية بعد عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٢م واصبحت مركز ناحية تابع لقضاء الجزيرة (الصويرة) ثم اعيدت كقضاء سنة (١٣٠٦هـ/١٨٨٨م) وربطت بها ناحية واحدة هي سلمان باك و ٢٢ قرية، للمزيد انظر، عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١١٢.

(٢) جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٢٦، (تصنف الوحدات الادارية في ضوء مساحتها وكثافة سكانها وموقعها الجغرافي).

(٣) س. و. بغداد، ١٣٢٤، ص١٩٨.

(٤) في القرن الثالث عشر دمجت منطقة جصان مع منطقة بدرة لتكوين لواء (بدرة وجصان) ثم الغي هذا اللواء في عهد مدحت باشا، وفي سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م كانت جصان قرية تابعة الى ناحية بدرة، للمزيد انظر، عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١٢٢.

(٥) جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٢٧.

(٦) س. و. بغداد، ١٣٢٤، ص١٧٤.

(٧) س. دولة، ١٢٩٢، ص١٢٣.

الحصر عند استحداث بلدية قضاء دهوك فقد رفع قائمقام قضاء دهوك دراسة بذلك الى والي الموصل والاخير بدوره رفع المقترح في ٢٦ ذي الحجة ١٣١١هـ الى نظاره الداخلية[1].

ثم رفع المقترح من نظاره الداخلية الى وكالة رئاسة دائرة شورى الدولة وكانت هناك الكثير من المخاطبات والاستفسارات جرت بين نظاره الداخلية وولاية الموصل ودائرة رئاسة مجلس الشورى[2].

---

[1] جاء في الكتاب المرقم ٤١ في ٢٦ ذي الحجة ١٣١١هـ الذي رفعه والي الموصل الى نظاره الداخلية، سيدي صاحب الدولة ان شوارع دهوك وازقتها فهي مليئة بالاوساخ والقاذورات بحيث يصعب المرور والعبور منها الى حد كبير. كما ان المياه المخصصة لشرب السكان في القصبة انها موبومة بالجراثيم المورثة بالاسقام لمن يتحصل منها والعياذ بالله ولكونها ملوثة بالاوساخ المتنوعة والمتعددة بالمضرة وبالصحة العمومية.

وبغية انقاذ القصبة من الوضع المزري هذا وتوفير جو النظافة والطهارة اليها قد جرى الاقتراح من لدن قائمقامية دهوك بخصوص تشكيل دائرة بلدية فيها على ان تكون رئاستها في عهده صالح افندي من اعضاء مجلس ادارة القضاء وعلى نحو فخري.. مع مجلس اداري يتكون عددهم من اربعة اعضاء.. علماً ان الواردات السنوية المستوفاة باسم الخزينة عن ضريبة المجازر ومبايعة الحيوانات يبلغ نحو (٣٤٠٠) قرشاً. وهذا المبلغ ينبغي تخصيصه للبلدية في راي قائمقامية دهوك لاجل مثل هذا الغرض.

ولدى احالة الموضوع الى جانبنا استدعى الامر اهتمامنا الشديد لاهميته القصوى فجرت المداولة في المجلس الاداري للولاية بخصوص عرض الموضوع الى مقامكم العالي الوزاري لاستحصال الموافقة اللازمة على ذلك هذا للتفضل بالعلم وامركم بمقتضى ذلك رجاءاً، في ٢٦ ذي الحجة ١٣١١هـ و ١٨ حزيران، ٣١رومي.

والي الموصل

انظر ملحق رقم (١٣).

[2] يبدو ان هناك وثائق لم نحصل عليها تتضمن مراسلات بين ولاية الموصل ونظاره الداخلية ودائرة شورى الدولة حول هذا الموضوع غير اننا حصلنا على كتاب يحمل العدد ١٨ موجة من ناظر الامور الداخلية الى وكالة رئاسة دائرة شورى الدولة جاء فيه :

سيدي صاحب الدولة

بخصوص دائرة بلدية المزمع تشكيلها في قصبة دهوك والاقتراح الوارد بشأن تخصيص مقدار نصف من وارداتها السنوية عن رسوم المجازر ومبايعه الحيوانات فان ثمة ضرائب اخرى في القصبة المذكورة وهي المفروضة على تجارة الذهب والفضة والنحاس والمكاييل وتبلغ (٣٢٧٥) قرشاً سنوياً حيث جرت الاشارة بان نصفه البالغ (١٦٣٧,٥) قرشاً يعود للبلدية. وعلى اساس تدارك ما يقتضي بشأن ذلك من تاريخ لاحق كما ورد في كتابكم المرقم ٢٤٩ في٢٨ شباط ١٣١٠ رومي. وفي اول الامر بيان المطالعة في هذا الباب..

لدى احالة المعاملة الى دائرة الاعشار والضرائب. جاء بانه من جملة التدابير المتخذة لغرض ايجاد التوازن في الميزانية العامة. انه لمن الواردات العائدة من ضرائب القناطير والمكاييل والذبائح والمجازر قد تقرر تخصيص نصف مقاديرها الى الخزينة اعتباراً من عام ١٣٠٥رومي. واعتباراً من ذلك التاريخ فصاعداً ان الاقضية التي تم تشكيل البلديات فيها فان الرسوم المستوفاة فيها وقدرها اربعة اقلام (أي اصناف) فان مقدار النصف فيها يكون عائداً للخزينة كما في السابق. اما النصف الباقي من هذا وغيرها من الضرائب ومبايعة الحيوانات والمكاييل=

وبعدها رفعت نظاره الداخلية في ٢٤ محرم ١٣١٢هـ/١٨٩٤م المقترح الى الصدر الاعظم (رئيس الوزراء) لاستحصال الموافقة النهائية[1]. وهذا يعني ان بلدية دهوك تم استحداثها بعد هذا التاريخ.

عند استحداث بلدية في ناحية شهربان التابعة لقضاء خراسان فقد تقدم اهالي المنطقة وبواسطة مدير الناحية بطلب يرجون فيه استحداث بلدية وقد رفع مدير الناحية

=لنصفها بشترط تخصيصها للخزينة وثم تخصيص النصف الاخر لميزانية البلديات مع تمام الضرائب المستوفاة الاخرى هذا ما وجب بيانه ونعيد طياً الاوراق المتعلقة بالمخابرة للعمل على ضوء ما جاء اعلاه رجاءاً.

في ٢٥ شوال ١٣١٢ هـ ١٣١١ رومي.

ناظر الامور الداخلية

انظر ملحق رقم (١٤).

كما وجدنا من ضمن الوثائق في هذا الصدد كتاب موجه من والي الموصل الى رئاسة المجلس الاستشاري للدولة يحمل العدد ٣٣٠ يتضمن نفس الموضوع اذ جاء فيه :

سيدي صاحب الدولة :

اشارة الى كتابكم المرقم ٤ المؤرخ في ٣ اب لسنة ١٣١٠ رومي المتضمن الاستفسار عن وجود اية واردات لقصبة دهوك من عدمها ما عدا عن رسوم المجازر المستوفاة عن رؤوس الحيوانات المذبوحة فيها. وذلك للنظر في تغطية الميزانية السنوية اللازمة لدائرة البلدية المزمع تشكيلها في القصبة المذكورة فلقد سبق وان جرى مفاتحه قائمقامية دهوك بشأن ذلك في وقته ولقد جاء في الكتاب الجوابي على ذلك بان الواردات العائدة للبلدية في المدينة المذكورة ما عدا ضريبة المجازر وهي الرسوم المجباة عن تجارة الذهب والفضة والنحاس وضريبة المكاييل وهي تبلغ من حيث المجموع (٣٢٧٥) قرشاً وقد جرى البيان بان نصف المبلغ هذا وقدره (١٦٣٧,٥) قرشاً هي الحصة العائدة للبلدية. للتفضل بالعلم والامر مما يقتضي بشأن الموضوع رجاءا.

في ٧ شعبان سنة ١٣١٢هـ و ٢١ ك٢ لسنة ١٣١٠ رومي. انظر ملحق رقم (١٥).

[1] وجاء في الكتاب ١٥٠٧ المرفوع من ناظر الامور الداخلية الى الصدر الاعظم ما نصه :

المعروض من قبل عبدكم البسيط ان شوارع وازقة دهوك تشكو من فقدان التنظيم وتفتقر الى توفير اسباب الرعاية من حيث خدمات البلدية لكون وضعها الحالي مدعاة للاخلال بالصحة العامة وهذا ما لا يجوز غض النظر عنها.

ولاجل توفير شروط النظافة والطهارة للقصبة المذكورة ليتوجب تشكيل دائرة بلدية هنالك.

ولغرض تحقيق المشروع هذا يرجى الموافقة على تخصيص نصف المبلغ البالغ (٣٥٠٠) قرشاً وهو مجموع الوارد السنوي المستحصل باسم الخزينة عن رسوم المجازر وبيع الحيوانات للدائرة المذكورة المقترح تشكيلها ونرفق طيا نسخة من كتاب ولاية الموصل الجليلة المؤرخ في ١٨ حزيران ١٣١٠ رومي والامر بما يلزم حسب ما هو وارد في الاشعار والامر والفرمان منوط لراي من له الامر.

في ٢٤ محرم ١٣١٢هـو ١٦ تموز ١٣١٠ رومي.

ناظر الامور الداخلية

انظر ملحق رقم (١٦).

مصدر هذه الوثائق. الارشيف العثماني. استنبول. رقم الوثيقة SD2164/5.

بالطلب مرفقاً بدراسة عن واقع الناحية واهميتها الموقعية وجباية الرسوم والضرائب فيها الى قائمقامية قضاء خراسان وهذه بدورها رفعت المقترح الى ولاية بغداد.

ثم ان وكيل الوالي (نائب بغداد) رفع بتاريخ ١ جمادي الاولى ١٣١٠هـ/١٨٩٢م كتاب الى نظاره الداخلية يتضمن الطلب والدراسة ورأيه بضرورة تشكيل هذه الدائرة لان ناحية شهربان [قصبة قائمة بذاتها بكل معنى الكلمة من حيث القدم والجسامة][1].

---

[1] جاء في الكتاب المرقم ١٢١ في ١ جمادي الاولى ١٣١٠هـ و ١٤ تشرين الثاني ١٣٠٨ر الذي رفعه نائب بغداد الى نظاره الداخلية ما نصه :

سيدي صاحب الدولة

ان ناحية شهربان التابعة لقضاء خراسان الملحقة بمركز الولاية بالنظر على مساحتها واهميتها الموقعية فلقد تقدم اهالي المنطقة بطلب يرجون فيه استحداث دائرة بلدية فيها كما جرى تايد ذلك من قبل مديرية الناحية المحلية، والمرفق طياً الكتاب المتعلق بذلك مع الطلب المذكور.

وفي التداول الجاري في مجلس ادارة الولاية بناءاً على الكتاب الوارد من قائمقامية خراسان في ذات الشأن. لقد تبين في الحقيقة بان الناحية المذكورة تضم ما بين اربعمائة او خمسمائة داراً مع سوق وعدد من الخانات والحمام والجوامع وكما يتم فيها جباية الرسوم والضرائب المعلومة والتي من المفترض ان يكون نصفها من حصة دائرة البلدية حسبما اتضح اخيراً.

هذا مع ان القرى التي هي مراكز النواحي لا يوجد مساغ قانوني لتاسيس دوائر بلدية فيها حسبما جاء في كتابكم المرقم ١٥٤ والمؤرخ ٣٠ ايلول ٣٠٥ الا ان مركز الناحية المذكورة ليس بقرية بل قصبة قائمة بذاتها بكل معنى الكلمة من حيث القدم والجسامة وعليه فان تشكيل دائرة بلدية للتفضل بالنظر بعين العطف في الطلب والموافقة على اسعافه مراعاة لمتطلبات الحال والامر منوط لتقديركم السامي واعلامنا لطفاً.

٦ جمادي الاول ٣١٠هـ و ١٤ تشرين الثاني ٣٠٨.

الداعي وكيل الوالي

نائب بغداد

ولاجل استكمال الاجراءات اللازمة فقد رفع ناظر الامور الداخلية الى رئيس الوزراء المقترح والدراسة في ١٤ جمادي الاخرة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م راجياً الموافقة لان الاستحداث مرهون بموافقة رئيس الوزراء كما جاء في نص الكتاب[1].

وكذلك الحال بالنسبة لاستحداث بلدية في قصبة سنجار اذ تضمن المقترح المرفوع من والي الموصل في ٨ ربيع الاخر ١٣١٣هـ/١٨٩٥م الى النظاره الداخلية انه تكون ميزانيتها معتمدة على نصف المبالغ التي تجبى في القصبة المذكورة مع ناحية تلعفر التي هي من ملحقاتها البالغ قدرها (٦٤٥٠) قرشاً سنوياً وقد ادرج جدولاً بهذا الصدد[2].

---

[1] الكتاب المرقم ١٩٩٣ المرفوع من ناظر الامور الداخلية الى حضرة رئيس الوزراء.

الى الحضور العالي المقام حضرة رئيس الوزراء

المعروض من قبل اعجز العباد

ان ناحية شهربان التابعة لقضاء خراسان ملحقة ببغداد. قد وقع الطلب ولاقتراح من قبل اهالي المنطقة المحليين على تشكيل دائرة بلدية فيها بالنظر للحاجة الملحة الى ذلك لكون الناحية المذكورة من الاهمية والجسامة بمكان.

ولئن كان لا يوجد ثمة مساغ نظامي لتشكيل دوائر البلديات في القرى التي هي مراكز للنواحي الا ان مركز الناحية المذكورة ليست هي بقرية انما هي قصبة قديمة وجسيمة في حد ذاتها. سيما وانه يجري استيفاء الضرائب الراجعة للبلدية فيها في عين الوقت... فبهذا الاعتبار ان تاسيس دائرة هنالك يتناسب جداً مع الموقع والمصلحة العامة.

ترفق طياً الكتاب الوارد من ولاية بغداد المرجو فيها اتخاذ الخطوات اللازمة بشأن اسعاف الطلب هذا. مع ان الاشعار الوارد فيه جدير بالتأييد الا ان اتخاذ الاجراءات اللازمة بصدد ذلك مرهون بالاقتران بموافقة صدارتكم السامية والامر لكم في كل الاحوال.

هذا ما وجب عرضه لطفاً.

١٤ جمادي الاخرة ٣١٠هـ و ٢٢ كانون الاول ٣٠٨.

ناظر الامور الداخلية

العبد

توقيع

مصادر الوثائق، الارشيف العثماني، استنبول SD 7162/75، SD 2162/45.

انظر ملحق (١٧) و (١٨).

[2] بيان مقادير الضرائب الحال جبايتها الى عهدة المقاول خلال عام واحد وثلاثمائة بعد الالف

ناحية تلعفر	ناحية سنجار
١٥٢٠ رسوم المجزرة	١٧٦٥ رسوم المجزرة
٢٠١٥ علوة الغلال (الحبوب)	٢٨٠ ميدان الغلال
٦١٥ سوق الهرج لبيع الخيول	٢٥٥ ميدان بيع الخيول
٤١٥٠	٢٣٠٠ يكون

في ٨ حزيران ٣١١ر والي الموصل

العبد

ختم

وجرت مخاطبات بين ولاية الموصل ونظاره الامور المالية ورئاسة شورى الدولة واخيراً رفع ناظر الامور الداخلية طلب الموافقة الى رئيس الوزراء[1].

والجدير بالذكر ان بلدية العشار استحدثت بقرار من مجلس ادارة الولاية والملاحظ ان هذا القرار لم تسبقه دراسة عن موارد المنطقة التي ستؤدي البلدية خدماتها والسبب الذي دفع المجلس لاتخاذ مثل هذا القرار هو حاجة القصبة الى ايصال الخدمات المنقطعة عنها بعد التوسع العمراني في محلتي الرباط ومقام علي ووجود الدوائر الحكومية مثل ادارة المرسى والمحجر الصحي ودائرة عمان والرسومات والطوبخانة ودائرة البحرية وتزايد مجاميع من الصرائف لسكن الوافدين للاشتغال كحمّالين في التفريغ والتحميل وملاحي السفن[2].

حيث كان من المتعذر على بلدية البصرة تحقيقها لبعد القصبة ولعدم وجود مسالك لايصال الخدمات بصورة منتظمة[3].

لذا قرر مجلس ادارة الولاية استحداث بلدية في القصبة المذكورة سميت بالبلدية الثانية وقد كلف الوالي مخلص باشا في حزيران ١٣٢١ رومي ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م. المحامي عمر فوزي باجراء انتخابات البلدية وتشكيل ادارتها. وقد اختير حمود باشا الملاك رئيساً للمجلس لفوزه باغلبية الاصوات.

الا ان هذه البلدية فشلت في اداء واجباتها لافتقارها الى موارد مالية ذاتية مما حدا بمجلس ادارة الولاية اتخاذ قرار بالغائها في ٤ ذي القعدة عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م[4].

---

[1] الكتاب رقم ٨١١٨ ربيع الآخر ١٣١٣هـ و١٤ ايلول ١٣١١ر صادر من ولاية الموصل / قلم التحريرات الى نظارة الداخلية.

الكتاب رقم ٨٥ في ٢٥ تشرين الثاني ١٣١١ صادر من رئاسة شورى الدولة الى نظارة الامور المالية.

الكتاب رقم ١٥٤ في ١٢ رجب ١٣١٣ و١٦ كانون الاول ٣١١ صادر من نظارة الامور المالية/الاعشار والرسوم الى رئاسة شورى الدولة.

الكتاب ٢٦٦٧ في ١٢ جمادي الاول ١٣١٣هـ الصادر من الباب العالي/قلم التحريرات الى مقام حضرة الصدر الاعظم.

مصادر هذه الوثائق، الارشيف العثماني، استنبول، رقم الوثيقة SD 7168/16 انظر ملحق رقم (١٩) و (٢٠) و(٢١).

[2] رجب بركات، المصدر السابق، ص١٠٢-١٠٣.

[3] المصدر نفسه، ص١٠٢.

[4] المصدر نفسه، ص١٠٢.

دمج البلديات او إلغائها:

ان البلديات لا يمكن ان تنهض بمشاريعها وواجباتها الخدمية والايفاء بالتزاماتها اذا لم تكن وارداتها تطابق او تغطي مصروفاتها.

كما وان توفر الكادر الكفء والعدد المناسب للموظفين والمستخدمين الذين يقومون بالمهام التي تناط الى البلدية من اهم اسباب ودواعي استمرارها وديمومتها لذا نجد ان بين الحين والاخر تدمج او تلغى بلديات ثم يعاد فتحها او لا يعاد حسب ما تستجد من ظروف.

فبلديتي بغداد الثانية والثالثة وعلى الرغم من حاجة المنطقتين اللتين تقومان بتغطية خدماتهما لمثل هذه المؤسسات الا ان دمجهما تم مع البلدية الاولى سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م وامست بغداد كلها تؤدي خدماتها ببلدية واحدة تقع في الجانب الشرقي[1].

وكانت من دواعي الدمج هي محاولة ادارة الولاية اجتياز الضائقة المالية التي كانت تمر بها البلديات الثلاث وذلك بتقليص النفقات من خلال دمج الدوائر وجعلها دائرة واحدة[2].

ولعل البرقية التي ابرقها الوالي جمال باشا الى رئاسة شورى الدولة في ٣ تشرين ١٣٢٧ رومي والتي اورد فيها احتمال الغاء دائرة بلدية بغداد في حالة عدم موافقة الحكومة على استقراض مبلغ من البنك الوطني التركي لسداد ديونها وتحقيق بعض المشاريع المفيدة من الناحية العمرانية والصحية في المدينة لدليل قاطع على الأزمة المالية التي كانت تمر بها بلدية بغداد[3].

---

[1] س. و. بغداد، لسنة ١٣٢٥، ص١٠٣.

[2] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢٣٦.

[3] ابرق الوالي جمال باشا في ٣ تشرين الثاني ٣٢٧ رومي الى رئاسة شورى الدولة برقية نصها:

الى رئاسة شورى الدولة

في برقية وردت اليوم من المصرف الوطني التركي خبر يفيد بان قرض البلدية قد قوبل بالرفض من جانب الحكومة ان بلدية بغداد مثقلة بالديون بقدر بما يقارب العشرين الف ليرة اليوم. ومن جملة المبلغ هذا انها مدينة بعشرة الاف ليرة الى المصرف الوطني التركي وفي حالة عدم اقتران القرض المطلوب اجراؤه اخيراً بالموافقة اللازمة وقدره ثلاثون الف ليرة فذلك معناه الغاء الدائرة المذكورة وحرمان بلدة تضم مائتين وخمسون الفاً من السكان من خدمات البلدية الشتى والصحية وتركها مهملة بلا رعاية ».

كذلك بلدية العشار التي تم استحداثها بقرار من مجلس ادارة الولاية والذي تقرر حينه ان تغطية نفقاتها تقوم بها بلدية البصرة الاولى مما اثر على مستوى الخدمات التي تقدمها بلدية البصرة لان نصف مواردها كانت تصرف على بلدية العشار[1]. غير ان هذه الاموال التي كانت تصرف لم تحدث تاثيراً واضحاً على مستوى الخدمات في قصبة العشار اضافة الى ان استحداث هذه البلدية لم يكن قانونياً منذ البداية اذ لا يجوز الاستحداث الا اذا كان عدد نفوس المنطقة يبلغ الاربعين الف نسمة[2]، وحيث ان قصبة العشار لم تكن سوى محلة من محال البصرة تحتوي على مجاميع من مساكن الغرباء كما ذكرنا سابقاً لذا فان القصبة تفتقر الى المقومات التي يمكن من خلالها اعتبارها مدينة توجب استحداث بلدية وتتحمل اعبائها بلدية اخرى وتؤثر سلبياً على عمل الاخرى بشكل عام[3].

= هذا ما وجب عرضه. واكرر رجائي الواقع بخصوص الموافقة على اجراء القرض المطلوب.

امركم

في ٣ تشرين الثاني ٣٢٧ رومي.

الوالي

جمال باشا

الارشيف العثماني، استبول، الوثيقة رقم DHID 44/88. انظر ملحق رقم (٢٢).

[1] رجب بركات، بلدية البصرة، ص١٠٢.

[2] قانون بلدية الولايات، المادة الثانية.

[3] هناك العديد من المدن انشأت فيها بلديات على الرغم من عدد النفوس فيها لم يبلغ الحد القانوني الا ان هذه المدن كانت من السعة والاهمية التي توجب تاسيس بلديات فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد في سالنامة الدولة العثمانية لسنة ١٢٩٢ (ص١٢٣) عدد نفوس خانقين (٨١٨٥) نفس وعدد نفوس مندلي (١٣٢٧٣) نفس والعمارة (٢٥٧٣) نفس وعقرة (١٤٥٢٦) نفس وزاخو (١٥٢٧٨) نفس وقضاء الموصل (١٦٣٩٥) نفس والعمادية (١٦١٤٩) نفس الا ان هذه المدن تحتوي على مرافق خدمية عمومية وخصوصية كالدور والدكاكين والاسواق والحمامات والمنشأت الدينية والدوائر الحكومية ولديها موارد مالية تستطيع الادارة استغلالها في سد نفقات الخدمات البلدية لذا انشأت في هذه المدن بلديات منذ الوهلة الاولى لتاسيس البلديات في العراق للاطلاع على مجالسها البلدية انظر: سالنامة دولة لسنة ١٢٩٢هـ، ص٧٣، ٧٤، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ١٢٠.

وعند انتهاء دورتها الانتخابية الاولى عام ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م لم يعاد تشكيل مجلس بلدي مجدداً واوكلت ادارتها الى رئيس بلدية البصرة لحين اتخاذ مجلس ادارة الولاية قراراً بالغائها ودمجها مع بلدية البصرة[1].

---

[1] جريدة البصرة، عدد (٥٢٥) في ٢٤ ذي القعدة، سنة ١٣٢٧هـ.

انتخابات المجلس البلدي

تتألف البلدية بموجب قانون البلديات لسنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م من دائرة ومجلس بلدي يتكون من اعضاء منتخبين يتراوح عددهم بين ستة اعضاء واثنتي عشر عضواً بنسبة سكان المدينة والمرافق الخدمية الموجودة فيها، وهي سياسة اتبعتها الدولة العثمانية لاشراك الاهالي ولو بقدر محدود في تصريف شؤون إدارة مدنهم كما ذكرنا سابقاً.

وحدد القانون شروط المرشحين للعضوية ان يكونوا من سكان المدينة او القصبة وممن اكملوا الثلاثين من العمر ومن التبعية العثمانية الذين يجيدون التكلم بالتركية[١] وان لا يكونوا في خدمة احد والمتمتعين بحقوقهم المدنية والشخصية وغير حائزين على امتياز الخدمة الأجنبية ولو مؤقتاً وغير مستخدمين في المجالس البلدية او من المتسبين للجيش ولضبطية او الحكام في المدينة او القصبة وان يدفعوا ضريبة املاك لا تقل عن مائة قرش. وان يكون المرشح للعضوية من ملاك الأراضي[٢].

ان الشرط الاخير هذا جعل من طبقة الاغنياء واصحاب النفوذ يهيمنوا على دوائر البلدية وراح كثير من هؤلاء الاعضاء استغلال شرف العضوية في تحقيق مكاسب شخصية[٣] دون الاهتمام بالاعمال العامة التي تعود على المدن واهلها بالنفع والفائدة.

وكانت مدة العضوية في المجلس البلدي اربع سنوات وتجري انتخابات في كل سنتين بين شهر كانون الاول وشباط لتغيير نصف الاعضاء عن طريق الاقتراع السري واحلال جدد بدلاً منهم[٤].

---

[١] هذا الشرط كان محلاً لاعتراض اعضاء مجلس المبعوثان من الولايات العربية، غير ان الشرط ظل ملزماً، مجموعة مؤلفين، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ٣٥٤/١.

[٢] قانون بلدية الولايات ١٨٧٧م، ص٤-٥.

[٣] هناك وثيقة مؤرخة في ٢٣ اب ١٣٠٨ رومي موجهة الى رئاسة مجلس شورى الدولة تتضمن شكوى احدى المواطنات على عضو المجلس البلدي شاكر افندي الذي استغل نفوذه وعمد الى سد الطريق في احدى محلات بغداد بغية توسيع الحمام العائد له.

الارشيف العثماني، استنبول، رقم الوثيقة SD 2760/4. انظر ملحق (٢٣) و (٢٤).

[٤] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢٣٣.

وبالتالي تنتهي عضوية النصف الاول بانتهاء مدة الدورة الانتخابية وحيث ان القانون لم يحدد او يمنع تكرار عودة الاعضاء من الاشتراك في الدورات الانتخابية. لذا نجد الكثير منهم من يرشح لاكثر من دورة ويتوسل بشتى الوسائل للفوز بالانتخابات[1].

وعلى الرغم من ان القانون منح المجلس البلدي شبه استقلال عن الجهاز الاداري[2] الا ان هناك كانت تدخلات وضغوط من قبل الولاة على انتخابات المجالس البلدية او حلها اذا لم تتفق واهوائهم فقد جاء في مذكرة رفعها المجلس البلدي في الموصل جاء فيها ان والي الموصل حل المجلس البلدي المنتخب في عام ١٢٩٤ ر/١٨٧٨م وذلك بسبب مطالبتهم بمبالغ لصندوق البلدية كانت في ذمة صندوق المال لولاية الموصل واعتراضاتهم على المعاملة غير اللائقة التي يتعامل بها رجال الحكومة المحلية[3].

كما جاء في احدى الوثائق ان الوالي شعبان باشا قد تدخل في الانتخابات واجراها في غير موعدها بعد ان استجلب مختاري الاحياء بواسطة قوات الشرطة واوعز اليهم مشدداً بضرورة منح اصواتهم الى حسن اغا الزهيري البالغ من العمر ثمانين عاماً وهو من اهالي حلب وليس له دار للسكن ولا يجيد اللغة المحلية.

وعند اجراء الانتخابات وعلى الرغم من الضغوط التي كان يمارسها الوالي الا ان حسن اغا حصل على (٤) اصوات في حين ان هنالك نخبة من اهالي المنطقة بلغ عددهم

---

(1) هناك وثيقة بتاريخ ٥ شباط ١٣١٧ رومي تتضمن رجاءاً مقدم من وجهاء بغداد الى دائرة شورى الدولة بعدم السماح لرئيس واعضاء دوائر بلديات بغداد الثلاث بالمشاركة في الانتخابات القادمة لاشغالهم الموقع اكثر من عشر سنوات.

الارشيف العثماني، استنبول، رقم الوثيقة SD 2185/9. انظر ملحق (٢٥).

(2) ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٣٠٢.

(3) برقية مؤرخة في ٢٤ كانون الاول ١٢٩٦ رومي مرفوعة من اعضاء المجلس البلدي لولاية الموصل

العضو العضو العضو العضو العضو رئيس البلدية

داوود يوسف انطوان عبدات علي حسن سليمان

الارشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم SD 2182/38. انظر ملحق (٢٦).

(٢٥) شخصا قد احرزوا اصواتا اكثر من الموما اليه بكثير الا ان الوالي ظل مصرا عند رأيه في ترجيحه على غيره في اشغال مقعد رئاسة البلدية[1].

كما وكان للصراعات السياسية في العهد الدستوري بين حزب الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف اثره على سير الانتخابات ونتائجها.

وقد شهدت هذه الفترة احتدام الصراع بين جمعية الاتحاد والترقي وبين حزب الحرية (الحر المعتدل) المعارض وقد انعكس هذا الصراع على البلدية باعتبارها مؤسسة محلية وان الهيمنة عليها معناه الهيمنة على الولاية وبخاصة تخوف الجمعية (الاتحاد والترقي) الحاكمة من تعاظم الاتجاه القومي المناوئ لسياسة التتريك[2].

والجدير بالانتباه ان الفترة التي تستغرقها المخاطبات الرسمية من اجل اتخاذ قرار بشان صحة الانتخابات او عدمها لها الاثر البالغ في فحوى القرار المتخذ من قبل الجهات المسؤولة حيث نجد ان في انتخابات هيئة المجلس البلدي لبلدية قضاء خراسان لعام ١٣٢٦ ر/١٩٠٩م كان الامر يتطلب تبديل نصف الاعضاء الا ان العملية جرت بتبديل مجموع الاعضاء كلياً خلافاً للمادة الرابعة من قانون البلديات.

وعند اطلاعنا على الوثائق وجدنا ان هناك الكثير من المراسلات جرت بين قائمقامية خراسان وولاية بغداد ونظاره الداخلية ورئاسة الوزراء. واخيراً الى مجلس شورى الدولة ليقول كلمته الاخيرة بشان ذلك للوصول الى قرار في ضوئها.

---

[1] الارشيف العثماني، استنبول، رقم الوثيقة SD 2160/4. انظر ملحق (٢٧أ) و (٢٧ب).

[2] اجبر الوالي جمال بيك (١٣٢٩هـ-١٣٣٠هـ) هيئة المجلس البلدي على الاستقالة وسعى الى تشكيل هيئة مجلس بلدي جديد من مؤيديه الاتحاديين.

برقيه مرفوعة الى استنبول بتاريخ ٢٨ تموز ١٣٢٨ رومي.

الارشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم DHID 1330/19. انظر ملحق (٢٨أ) و (٢٨ب) و (٢٨ج) و (٢٨د).

كما ويذكر بركات ان وكالة رئاسة بلدية البصرة انيطت قانوناً الى محمد المعتوق الذي كان عضواً في جمعية الاتحاد باعتباره اكبر الاعضاء سناً الا ان الحزب (الحر المعتدل) استطاع ان يشدد على مهاجمته ويلزمه الاستقالة واسندت رئاسة البلدية الى ياسين الرديني من اعضاء الحزب الحر ليتولى امور البلدية تمهيداً لاجراء انتخابات بلدية وطرح الحزب الحر قائمة مرشحين لخوضها واتهمت الجرائد الموالية الجمعية الاتحاد انحياز وكيل رئيس البلدية وتهديده للمختارين تدخلاً منه بالانتخابات. رجب بركات، بلدية البصرة، ص١١٨، ١٣٤، ١٤٨.

وعليه فان مجلس شورى الدولة وبتاريخ ١٣ شعبان ١٣٣٠هـ/١٥ تموز ١٣٢٨ رومي ابقى الامر على حاله اذ جاء في قراره (فلا فائدة ترجى من اعادتهم ثانية بل على العكس من ذلك ان الامر سوف يؤدي الى التشتت)[١].

وصدر فرمان لقانون بلدية الولايات سنة ١٣٣٠هـ/١٩١١م بما في ذلك بلدية العاصمة حول احقية الناخب الذي انتقل بظروف طارئة الى محل اخر الاشتراك بالانتخابات البلدية[٢].

---

[١] الكتاب المرقم ٣٧٧ في ١٧ كانون الثاني ١٣٢٧ رومي الوارد من قائمقامية قضاء خراسان الى ولاية بغداد.

صورة القرار الصادر من مجلس الولاية العدد ١٨٧ في ٢٦ ربيع الاول ١٣٢٩هـ و ١٤ اذار ١٣٢٧ رومي.

صورة القرار الصادر من مجلس الولاية العدد ٩٧٨ في ٢٥ جمادي الاول ١٣٢٩هـ و ١ آيار ١٣٢٧ رومي.

الكتاب المرقم ٣١٧٧ خصوصي/٥٣٨٩٤ عمومي في ٦ ربيع الاول ١٣٣٠ و ١١ شباط ١٣٢٨ من نظاره الداخلية الى رئاسة الوزراء.

الكتاب المرقم ٦ خصوصي/١١٨٤ عمومي في غرة جمادي الاول ١٣٣٠هـ و ٥ نيسان ١٣٢٨ رومي من والي بغداد الى مجلس شورى الدولة.

الكتاب المرقم ٧٠٧ في ١٣ شعبان ١٣٣٠ و ١٥ تموز ١٣٢٨ صادر من شورى الدولة-الدائرة المدنية الى نظاره الداخلية.

مصدر الوثائق الارشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم SD 2207/8، 4M.T.V 64/88. انظر ملحق (٢٩أ) و(٢٩ب) و(٢٩ج) و (٣٠أ) و (٣٠ب).

[٢] رجب بركات، المصدر السابق، ص١٤٥.

واجبات المجلس البلدي

ان المجلس البلدي بحكم القانون جهاز مراقبه للاعمال والمشاريع والخدمات التي تؤديها البلدية ويعتبر بهذه الصفة رأس الهيكل التنظيمي وعليه تقع مسؤولية انجاز المهام الآتية[1]:

١. المحافظة على نظافة المدينة في كل الاوقات وردم النفايات بحفر خارج البلدة.
٢. توسيع الشوارع واصلاحها وانشاء الارصفة وتحسين طرق المواصلات.
٣. تفتيش واقامة المباني العمومية وترميمها بموجب النظام الخاص بها.
٤. ادارة الابنية والعرصات العائدة للبلدية ومبادلة هذه الابنية بغيرها او تقسيمها او بيعها وتسجيل جميع الاملاك غير المنقولة مع بيان قيمتها وايراداتها واسماء اصحابها ووضع الرسوم الهندسية وتسجيل السكان والوفيات[2].
٥. تحسين منظر البلدة وانارتها وانشاء الميادين والحدائق العمومية.
٦. وضع التعريفات الخاصة بأجور المركبات والنقل ضمن حدود البلدية وتفتيش الخيول والعربات للتأكد من سلامتها وتخصيص محلات وقوف لتلك الوسائل.
٧. مراقبة الخانات والفنادق والمقاهي والملاهي والابنية العمومية.
٨. انشاء المسابح ومنع الاستحمام في الخلاء.
٩. تهيئه معدات اطفاء الحريق والعمل على ادامتها.
١٠. انشاء الاسواق في الفسحات الرحبة الطلقة الهواء وتفتيش المكاييل والموازين والمقاييس وتحديد اوزان الخبز وطريقة خبزه ونظافته، ونظافة الدقيق والاوزان والعاملين بها ومنع بيع لحوم الحيوانات المريضة او الضعيفة ووجوب تغطية اللحوم في دكاكين القصابين بقماش رقيق ومنع بيع الاطعمة المضرة بالصحة العامة وبناء المسالخ في مواقع ملائمة.

---

[1] المادة ٣و٤٤و٤٧ من قانون بلدية الولايات.

[2] المادة ٤٧ من قانون بلدية الولايات اشارت الى واجبات البلدية بما يلي (ان تقيد في سجل الخاص جميع انواع الابنية الواقعة ضمن البلدة مع بيان اسم الشارع ورقمه وماهية الملك وقيمته واسم صاحبه وان تقيد في سجل الخاص اخر سكان المدينة او البلدة.

١١. منع احتكار البضائع وحجبها عن الجمهور.
١٢. انشاء المستشفيات وملاجيء الفقراء.
١٣. استخدام المتسولين القادرين على العمل منهم للحد من التسول ودفن الموتى الفقراء.
١٤. انشاء المدارس الصناعية لتثقيف العميان والخرس والايتام.
١٥. منع ما يخل بالاداب.
١٦. الاشراف على جباية الايرادات وانفاقها على المنافع البلدية حسب الانظمة.
١٧. فحص الميزانية المعتادة وغير المعتادة وتحديد طريقة صرف المبالغ المعين صرفها بالميزانية.
١٨. اجراء المزايدات والمناقصات بموجب النظامات.
١٩. فحص جميع المقاولات والعقود التي يعقدها المجلس والمصادقة عليها.
٢٠. مناقشة الاقتراحات التي يعرضها الرئيس لأجل تعيين الموظفين او عزلهم ضمن حدود الميزانية المصدقة.
٢١. فحص القيود والسجلات المتعلقة بالامور الهامة.

وعندما انتشرت المعامل والمصانع وخاصة الكيمياوية في بعض المدن كانت البلدية مسؤولة عن متابعتها[١].

كما وان البلدية مسؤولة عن اتلاف بذر الجراد الذي كان يغزو المزارع ويتلفها وكانت جريدة الزوراء تنشر أسبوعياً احصاءات بكميه البذر الذي تتلفه كل بلدية وتمدح البلديات التي تكون كمية إتلافها عالية وتنذر البلديات المقصرة في هذا المجال[٢].

ونجد ان الدولة تلجأ الى البلدية ومجلسها البلدي عندما تنوي القيام بأي عمل يهم المواطنين اذ عن طريقهم يتم انتخاب مجالسها ومن هذه المجالس تؤلف الهيئات.

---

[١] مجله امور بلدية عدد٣ ص٧٠١

[٢] الزوراء،عدد١٢٩٢في ٢٧ ت٢ ١٣٠٢. والخميس ١٣ ربيع الاول ١٣٠٤.

ففي انتخابات مجلس المبعوثان او المجالس الادارية المحلية فان المؤسسة البلدية المتمثلة بمجلسها البلدي هي الركيزة الاولى المعتمدة في تلك الانتخابات ابتداء من تهيئة ونشر القوائم الانتخابية بعد تشكيل الهيئة التفتيشية يكون رئيس البلدية رئيسا للهيئة التفتيشية واعضاء المجلس البلدي اعضاء لتلك الهيئة اضافة الى اعضاء مجلس الادارة. وان مصاريف المأمورين الذين يجب انتدابهم الى القرى والنواحي لغرض الانتخاب تكون من صندوق البلديات[1] وبمعرفتها وما يقدم من مرشحين بها وانتظام تلك الهيئة لغاية صدور قرار اللجنة باتمام الانتخابات وتنظيم المضبطة الانتخابية القاضية باعلان اسماء الفائزين من المرشحين.

---

[1] رجب بركات، المصدر السابق. ص١٠٦.

رئيس البلدية

ورد في المادة الرابعة من قانون بلدية الولايات أن رؤساء البلديات يتم تعيينهم من قبل الحكومة من بين أعضاء المجلس البلدي المنتخبون أصولا[1].

حيث تقوم اللجنة المشرفة على انتخابات المجالس البلدية بتنظيم محضر بأسماء الفائزين ومن يحصل على غالبية الأصوات يرشح لرئاسة البلدية وترسل القوائم الى مجلس إدارة الولاية للمصادقة وإصدار أمرا بتعيين رئيس البلدية [2].ان الشروط الواجب توفرها في رئيس البلدية لا تزيد عن الشروط الواجب توفرها في باقي اعضاء المجلس البلدي سوى كونه حائز على اغلبيه الاصوات في الانتخابات وانه لا يتكلم التركية حسب بل يجيد التكلم باللغة التركية على انه مدة رئاسة البلديات كانت اربع سنوات [3] يتقاضى خلالها الرئيس راتبه شهريا عن قيامه باداء مهام وظيفته التي حددتها المادة ٤٢ من قانون بلدية الولايات (١٨٧٧) والتي تتلخص في الامور التالية :

١- رئاسة المجلس البلدي الذي تعقد جلساته مرتين في كل أسبوع أو في جلسات تعقد فوق العادة.

٢- تنفيذ جميع قرارات المجلس البلدي التي هي ضمن سلطه المجلس.

٣- اداره شؤون دائره البلدية وتصريف أعمالها كإصدار البلاغات والإعلانات الخاصة بالمشاريع او أي اعمال خاصة بالبلدية وتعيين الموظفين والجواويش في مراكزهم بعد استحصال موافقة مجلس البلدية.

٤- يشرف على الواردات وينفقها طبقا لقرارات المجلس ضمن حدود الميزانية.

---

[1] قانون البلدية (١٨٧٧)، ص٣.

[2] في برقية وجهها مجلس إدارة ولاية بغداد بتاريخ ٢١ آيار ١٢٩٤ رومي الى مقام رئاسة الوزراء يطلب فيها تحديد الجهة التي يتم تعيين رؤساء البلديات في الأقضية من قبلها .هل يتم تعينهم من قبل الباب العالي أم يتم تعيينهم من قبل ديوان الولاية مباشرة .

من هذا الاستفسار نستدل أن رؤساء البلديات في الولاية يتم تعيينهم من قبل الوالي بعد أستحصال موافقة الباب العالي وقد جاء في المادة (١١٨)من نظام إدارة الولايات العمومية بشرط تصديق الوالي بعد المتصرف على تعين رؤساء بلديات المدن التابعة للسنجق وهذا يعني أي المتصرف هو الذي يقوم بتعيين رئيس بلدية القضاء. الدستور ١/٤١٩ . الارشيف العثماني، استانبول، الوثيقة رقم 2170/6. انظر ملحق رقم (٣١).

[3] قانون البلدية (١٨٧٧)، ص٤.

٥- يقدم للمجلس خلاصة شهرية بالواردات والمصروفات ويعد الميزانية ويعرضها على المجلس.

٦- ينشر في جريده الولاية الرسمية وخلاصة الواردات والمصروفات كاملة.

وقد اختلف رؤساء البلديات عن بعضهم من ناحية النشاط[1] والإخلاص في العمل ففي الوقت الذي ذكرت فيه المصادر أن بعض من كانوا من المختلسين وضعيفي الشخصية وسيئي الإدارة وقدوة غير صالحة لموظفيهم فقد أشارت هذه المصادر نفسها الى وجود عدد من الرؤساء الأكفاء المتصفين بالنزاهة والإخلاص والنشاط بالعمل.

ويلاحظ ان من هؤلاء الرؤساء من كان يمكث لمدة طويلة في منصبه.أذ يعاد تعيين الرئيس بعد أن يقضي الفترة المحددة له[2].

والجدير بالذكر أن مجلس إدارة ولاية بغداد قدم مقترحا بتاريخ ١١ جمادي الأول ١٢٩٧هـ و ٩ نيسان ١٢٩٦م بخصوص ربط رؤساء البلديات بالكفالة المالية حيث جاء في المقترح (أن واردات البلدية يجرى صرفها بمعرفة الرؤساء ذلك مما يوحي بأن أطلاق أيدي هؤلاء في هذه الأموال بدون كفيل عنهم لا يتناسب وطبيعة هذه المهمة[3].

وعليه نجد أن رؤساء البلديات يتعرضون أحيانا إلى التعسف الإداري والضغط ألا مشروع من المسؤولين عندما لا يتفق رئيس البلدية مع أهواء الوالي أو المتصرف او القائممقام[4].

---

[1] للمزيد انظر رجب بركات، المصدر السابق، ص٨٨-١٦٦. احمد علي الصوفي، بلدية الموصل، ص٢٦-٣٣.

[2] فقد ترأس محمد أفندي الياس بلدية البصرة لفترتين الفتره الأولى دامت ثلاث سنوات (١٢٩٢هـ - ١٢٩٤هـ)والفترة الثانية ما يزيد عن الستة و عشرين سنة (١٢٩٩هـ - ١٣٢٦هـ)وترأس كل من أسماعيل أفندي و عبد الرزاق الشيخ قادر وعبد الله الزيبق.بلدية بغداد الأولى والثانية والثالثة على التوالي لمدة تراوحت بين العشرة والأربعة عشر عام للمزيد أنظر رجب بركات، المصدر السابق، ص٨٦، جميل موسى النجار، الأدارة العثمانية، ص٤٣٧-٤٣٨، المجالس البلدية، ص.

[3] الارشيف العثماني، استبول، رقم الوثيقة SD 2152/18. انظر ملحق (٣٢).

[4] قام الوالي شعبان بإيداع محمد شفيق رئيس بلدية البصره رهن التوقيف بلا سبب مبرر وذلك في ١٠ تشرين الاول ١٣٠٤رومي واظهرت نتائج التحقيق براءة محمد شفيق. وقد عزل الوالي تقي الدين باشا رئيس بلدية بغداد الثانية عبد الحميد لانه لم يقم بدور الخادم او السركال حسب ادعاءه في شكوى ابرقها لديوان صاحب الجلاله بتاريخ ٣٠ نيسان ١٣٠٥رومي .كما قام اليوزباش توفيق افندي وكيل قائم مقام خراسان بعزل محمد توفيق عن رئاسة=

أن القائد الانتخابي هو ذلك الشخص الذي يوضع بصفة رسمية وفق شروط ومتطلبات تضعها السلطة التشريعية وتقتدي بها السلطة التنفيذية والذي يرتضيه أغلبية الناخبين بالتصويت ويعمل بموجب التعامل الديمقراطي وقد يفقد صفته القيادية أذا ما ضرب مصالح الجماعة وبالخصوص الجماعة التي انتخبته [1].

لذا نجد في كثير من الأحيان تعرض المجالس البلدية ورؤسائها الى الانتقادات وعدم أعادة انتخاب معظمهم مرة أخرى بسبب فشلهم في ادارة الشؤون الخدمية للبلدة [2].

وعلى الرغم من اهتمام الدولة في سن قوانين البلدية وإصدار كثير من التعليمات في تنظيم شؤونها ألا أن تطبيق هذه القوانين كان بعيدا عن الواقع فقلة اهتمام البلديات بفتح شوارع منتظمة ومستقيمة واضحا في المدينة العراقية بصورة عامة كما وأن الإضاءة شملت عدد قليل من الشوارع والأزقة كانت تعتمد على مصابيح زيتية لا يكاد المصباح منها يضئ سوى حيز صغير حوله [3].

=البلدية ومنعه من الاشتراك في الانتخابات بدعوى انه مديون للخزينة على الرغم من التعميم الصادر من نظام المالية المؤرخ في ١٠ كانون الثاني ١٣٠٣رومي والمتضمن قرار مجلس شورى الدولة القائل بان مثل هذه الديون الحكومية لا تشكل عائقا لمشاركه صاحب العلاقة في انتخابات البلدية.الارشيف العثماني (SD٤/٢١٦٠ .٢١٦١/ ٦. برقيه ١٦١٥في ٣٠ ايار ١٣٠٥رومي الى دائرة الكاتب الاول لديوان صاحب الجلالة SD٨/٢٢٠٧. 4.MTV٨٨/٦٤) الارشيف العثماني، استبول، رقم الوثيقة SD ١٨/٢١٥٢. انظر ملحق (٣٣) و (٢٩أ) و(٢٩ب) و(٢٩ج) و(٣٠أ) و (٣٠ب).

[1] هاشم الحنك، المصدر السابق، ص٤٢.

[2] جاء في مذكرة رفعها وكيل والي الموصل بتاريخ جمادي الأول ١٢٩٨هـ-٢٦ آذار ١٢٩٧ الى رئاسة شورى الدولة أنه جاء في كتاب وارد من متصرفيه الموصل يحمل تاريخ سلخ ذي القعدة ١٢٩٧هـ يفيد بأن الرئيس وأعضاء الهيئة البلدية الحالية هم على شاكلة من الناس لا تدل مظاهرهم الخارجية على أنهم يمتازون بالصفات المطلوب توافرها في الهيئة الإدارية للبلدية بحيث يستدل منها بأنهم قادرون على مهام واجباتهم وعلى دراية بمتطلبات عملهم التي حددها القانون ولم تبدر منهم أية بادرة خير للناس وللبلد منذ تعينهم وحتى اليوم...فهم منجرفون تحت تأثير رئيسهم سليمان بك فسوف يصار الى أجراء انتخابات هيئة جديدة قديرة بحيث تتناسب كفاءتها الإدارية وحاجة المدينة ......)

الأرشيف العثماني، استبول، الوثيقة رقم SD ١٧/٢١٥٣. انظر ملحق (٣٤).

[3] علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ص١٢١-١٢٢.

وأتصف عمال النظافة والمفتشون والمراقبون بالأهمال وعدم الأخلاص مما دفع ذلك أدارة الولاية الى إنذار رؤساء بلديات بغداد في سنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م بإنزال عقوبات شديدة بهم في حال أهمالهم مراقبه الأبنية القديمة وإزالة المشرف منها على الانهيار [1].

اما عن دور طبابه البلدية فكان مقتصرا على المدينة التي تشكلت فيها وكان دورا ضعيفا لقله الكادر العامل الذي كان بالرغم من ضعف امكاناته يبذل جهودا في مكافحه الاوبئة والامراض السارية الا ان هذه الامور لم تستطع منع تفشي بعض الامراض مثل الهيضة والطاعون نتيجة لعدم العناية بأمر الصحة العامة فانعدام مشاريع المياه المعقمه والصالحه للشرب ونظام تصريف المياه السيء من أسباب انتشار الامراض ونعزو اسباب تقصير البلديات في اداء واجباتها كما شرعها القانون واوضحتها التعليمات الى ثلاث اسباب رئيسة :

١- القيود التي فرضت على الاعمال التي تعتزم ادارة البلدية القيام بها اذ كانت هذه الدوائر ومجالسها لا تستطيع البت في اليسير من القضايا الا بعد الرجوع الى الدوائر المتخصصة ومجلس ادارة الولاية [2].

٢- تقييد مصروفات البلدية بنسبة الخمسة بالمئة او العشرة تدفع البلدية الى استخدام كوادر غير متخصصه في مجال انجاز الاعمال الفنيه وتقليص اعداد المستخدمين في مجال النظافه واداء الخدمات الاخرى.

٣- تفشي الفساد الاداري في دوائر البلديات بالرغم من وجود المجلس البلدي الذي كان يشكل هيئه رقابيه الا ان اطلاق يد مدير البلدية في مجالات الصرف كانت تدفع بعضهم الى التلاعب والاختلاس فقد عزل رئيس بلديه لواء السليمانيه عام ١٣١٦هـ/١٨٩٨م بسبب تهم وجهت اليه واحيل الى التحقيق [3].

كما ونجد لضعف او تواطيء رئيس البلدية مع امين الصندوق يفسح المجال امام الاخير للتلاعب بالامور المالية لخبرته في هذا المجال .

---

[1] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٧٤.

[2] المصدر نفسه، ص٢٤٤.

[3] الأرشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم ٢٠/٢١٧٨. انظر ملحق (٣٥).

فقد اتهم امين صندوق بلديه النجف (بانه كان مستبدا على امور الدائرة ومسيطرا على امورها ويعمل وفق هواه وما يحلو له من المساوىء في حق المراجعين والمعروف بعدم احالة القلم على الورق بدون رشوة)[1].

والجدير بالذكر ان نظام ادارة الولايات العموميه الصادر عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م منح مجلس ادارة الولاية صلاحية اجراء المحاكمات الادارية فكانت له قوه التأثير في الحد من تفشي الفساد الاداري في البلديات حيث نجده اوجب تقديم رئيس بلديه بغداد واعضائها الى المحاكمة لاجراء التحقيقات وفقا لقانون اجراء المحاكمات الاصولية حيث أصدر مجلس ادارة بغداد قرارا بوجوب تقديم كل من عبد الرحمن باشا رئيس البلدية وأعضائها وهم (محمود بيك وسميه محمود وعاكف امين ومحمد صالح والحاج جليل وعبد الرزاق حموش وافرائيم ورويبل عاني وعبودي وامين الصندوق حسقيل ومأمور المخزنه يعقوب الى المحاكمة، غير ان دائرة شورى الدولة اتضح لها عند تدقيق الاوراق المتعلقه بذلك في دائرة الملكية والمصارف بان المواد المسندة اليهم لم يؤخذ بحقها افادات أي واحد منهم بل جرى الاكتفاء بافادة الرئيس وحده فحسب .

وبما ان القرار المذكور قد صدر بالاستناد الى تحقيقات ناقصه غير وافيه لذا قررت فسخه وأعاده الأوراق الى ولاية بغداد لاستحصال التوضيحات الكافية بخصوص المواد الثلاث والستين المسندة اليهم وتحديد مسؤولية كل منهم وبيان المادة القانونية الواردة في قانون الجزاء التي يندرج في اطارها لزوم اجراء المحاكمة لاي واحد منهم وكذلك مسوده خاصة بدائرة شورى الدولة رقم ٧ مدني /٢٥٥ تاريخ التبييض في ١٠ شعبان ١٣٣٢هـ و ٢١ حزيران ١٣٣٠ر/١٩١٣م[2].

---

[1] الأرشيف العثماني، استبول، الوثيقة رقم SD ٣٣/٢٢٠٢/٢٦. انظر الملحق (٣٦أ) و(٣٦ب).

[2] اللارشيف العثماني، استبول، الوثيقة رقم SD٢١٩/١. انظر الملحق (٣٧).

محاكمة رؤساء البلديات

ان نظام ادارة الولايات العمومية الصادر في عام ١٢٨٨هـ/١٨٧١م منح مجلس ادارة الولاية او السنجق الحق في استجواب المأمورين من التهم التي توجه اليهم والمتعلقة بوظائفهم والقيام بمحاكمتهم إداريا وفقا لأحكام النظام الخاص بهم[١].

وأصدرت نظارة الداخلية سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م تعميما حول محاكمة المأمورين وخضوع محاكمتهم لاحكام قانون (اصول محاكم الجزاء)وحدد جهه المحاكم الذي يحاكم فيها حتى رؤساء البلدية المنتخبون من حاملي الرتب اذ يتم محاكمتهم في مجلس ادارة المحل الذي هم فيه[٢].

وقد احال مجلس شورى الدولة الاوراق التحقيقية الخاصة بمحاكمه رئيس واعضاء بلديه بغداد الى المجلس الاداري وان تجرى المحاكمة بموجب المادة الثانية من قانون محاكمه الموظفين وفقا لاصول المحاكمات الجزائية لانه يرى انها من الجرائم العادية[٣]. كما وانه من حق حاكم تحقيق المجلس الاداري أخلاء سبيل من كان رهن التوقيف بربطه بكفالة نقدية وفقاً للمادة ١٠٨ من قانون اصول المحاكمات[٤].

---

[١] الدستور، ج١، ص٤١٠-٤١٢.

[٢] رجب بركات، المصدر السابق، ص١٥٤.

[٣] ورقه مسودة خاصة بدائرة شورى الدولة رقم ٧ مدني ٢٥٥ بتاريخ ١٠ شعبان ١٣٣٢هـ و٢١ حزيران ١٣٣٠. الارشيف العثماني، استنبول، وثيقة رقم SD٢١٩/١. انظر ملحق رقم (٣٧).

[٤] للنظر في الدعاوى الادارية انشأ مجلس ادارة بغداد عام ١٣٠٩هـ ١٨٩١م محكمه سميت (محكمه مجلس الاداره) وكانت هيئتها تتألف من (المدعي العمومي) ويتولى هذا المنصب احد كبار موظفي الولاية و(المستطق)وهو من كتبة دوائر الولاية و(الهيئة الاتهامية) وتتألف من رئيس وعضوين وثلاثتهم من أعضاء مجلس الاداره المنتخبين وكاتب ضبط.

للمزيد انظر: جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢١١.

أقسام البلدية

على الرغم من ان قانون البلديات لسنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م نص على تشكيل البلدية من شعب كل حسب اختصاصه الا ان تشكيل البلدية هذا لم يتبلور الا في التسعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي وفي بلديات المدن الكبرى حيث بقيت معظم بلديات المدن العراقية تفتقر الى مثل هذا التخصص حتى نهايه العهد العثماني.

ويمكن تلخيص مهام هذه الشعب على الوجه التالي :

١-الشعب الهندسية : يدير شؤنها مهندس اختصاصي يعاونه في اداء واجباته معمار مختص وعدد من الموظفين وواجبات هذه الشعب تطبيق قانون الابنيه داخل المدينة وضواحيها. ومنح اجازات البناء وأجراء الكشف للآيلة للسقوط وتنظيم الخرائط والمخططات للشوارع المزمع فتحها والابنية العامة التي تقوم البلدية بانشائها من اجل تقديم الخدمات وتجميل المدينة وغير ذلك من الامور الفنيه[1].

ومن ظاهر الحال ان جهاز البلدية الفني في المدن العراقية في البدء كان يعتمد على المعماريين الذين خبروا صنعتهم بالوراثة او الممارسة حيث اجادوها في ريازة الابنية التي شيدوها للاهليين الا أنهم لم يقدموا اثرا او تخطيطا يعتمد عليه في تنظيم الشوارع وعليه نجد ان البلديات في المدن الكبرى اعتمدت في بعض مهامها الهندسيه على المهندسين من مراتب الجيش العثماني لانجاز بعض التخطيطات[2].

وقد استخدمت دائرة بلديه بغداد الاولى احد المهندسين الاوربيين للعمل منذ اواخر سبعينيات القرن التاسع عشر(المسيو موزول).

ثم ازداد عدد مهندسي هذه الدائرة في العهد الدستوري الى بضعة مهندسين ففي سنة ١٣٣١هـ/١٩١٢م وكان المسيو فيوله يترأس مهندسي البلدية الاولى واستمر مهندسان فرنسيان بالعمل فيها حتى انتهاء الحكم العثماني ولم تستخدم دائرتا البلدية الاولى والثانيه أي مهندساً للعمل فيها[3].

---

[1] احمد علي الصوفي، بلدية الموصل، ص٢٤.

[2] رجب بركات، المصدر السابق، ص٧٠.

[3] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢٣٨.

وهذا دليل على عدم وجود مشاريع خدمية وعمرانية ذات شان فكر في انجازها الولاة العثمانيون لضعف امكانات البلديات وسرعة استبدال الولاة مما يؤثر على انجاز المشاريع حتى الصغير منها كفتح شوارع منتظمة ومستقيمة فظلت المدينة العراقية وحتى نهايه العهد العثماني تعاني من ضيق الشوارع وتعرجها.

وعلى الرغم من صدور قانون الابنية العثماني سنة ١٣٠٩هـ/١٨٩١م الذي وضح الكيفيه التي تتبع في تشييد الابنيه ومدى علاقتها بالشوارع واستقامتها الا ان البلديات ظلت تعمل بنظام الطرق والابنيه الصادر في ٧جمادي الاول سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م حتى السنوات الاخيره من العهد العثماني حيث منحت بلدية البصرة أول أجازه بناء في سنة ١٣٢٩هـ/١٩١١م أي بعد ٢٠ سنة من تاريخ نفاذ القانون[1].

٢- شعبه المحاسبة :

يرأسها موظف كان يطلق عليه اسم امين الصندوق ويعاونه عدد من الكتبة وهذه الشعبة مسؤولة أمام رئيس البلدية عن الشؤون المالية العائدة للبلدية من واردات ومصروفات[2].

كما ويقدم امين الصندوق ضمانه عما يقبضه[3] من ايرادات ويقدم خلاصه بالواردات مساء كل يوم الى رئيس البلدية بصوره مفصله بموجب ابواب القبض المختلفة ومقدار النقد الموجود بالصندوق ولا يجوز دفع أي مبلغ الا بموافقة الرئيس وتأشيرة (الباش كاتب)[4].

ومن كتبة هذه الشعبة كتّاب العقود (القونطراتو) وواجباتهم تسجيل جميع انواع الاملاك الواقعة ضمن حدود البلدية وفق نظام ١٥ ابريل سنة ١٨٨٢م/١٣٠٠هـ المعدل في اول شباط سنة ١٣٢٩ ر/١٩١٢م وتسجل بسجل خاص وتنظم بيانات بالرسم المستوفي وهذه البيانات ممضاة او مختومة للاستلام من قبل امين الصندوق ويقدم في نهايه كل

---

[1] رجب بركات، المصدر السابق، ص٧١.

[2] احمد علي الصوفي، بلدية الموصل، ص٢٤.

[3] قانون بلدية الولايات، المادة ٦.

[4] رجب بركات، المصدر السابق، ص٤٥.

شهر خلاصة في عدد المعاملات على ان تطابق سجلاته مع سجلات امين الصندوق بالاستيفاء[1].

٣- شعبه التحرير :

يرأسها موظف يطلق عليه اسم رئيس الكتاب (باش كاتب) ويعاونه عدد من الكتاب حسب الحاجة.

ورئيس الكتاب مسؤول امام رئيس البادية عن تسجيل مقررات المجلس البلدي في السجلات الخاصة بها وتنظيم الملفات لحفظ صور الكتب من الصادرة وهذه الشعبة تضم موظفي الأملاك والإحصاء والنفوس[2]، وهم من الكتبة وواجباتهم تسجيل جميع أنواع الأملاك الواقعة ضمن حدود البلدية في سجلات خاصة مع بيان اسم الشارع ورقمه وما هيه الملك وقيمته واسم صاحبه .

كما ويفتح سجل خاص بأسماء السكان وتسجيل المواليد والوفيات[3].

والجدير بالذكر ان الشعبتين (شعبة المحاسبة وشعبة التحرير) في بدء تكوين البلديات كانتا مندمجتين بشعبة واحدة تدعى (قلم البلدية) تضم امين الصندوق والباش كاتب ومساعد محاسب ومعاون الباش كاتب وكاتب نفوس والقونطوراتو .وعدد من الكتبة[4].

٤- شعبه التفتيش:

تعتبر هذه الشعبة من أهم شعب البلدية لأنها مسؤولة عن أهم الأعمال والواجبات الملقاة على عاتقها والتي من اجلها أوجدت البلدية فهي مسؤولة عن نظافة المدينة وتنظيم أسواقها ونظافة مطاعمها وأماكنها العامة ومراقبه من يحاول الغش في

---

[1] رجب بركات، المصدر السابق، ص٢٤.

[2] ان عمليه الإحصاء كانت تواجه معارضه شديدة من الأهالي وخاصة التي تخص النساء لاعتقادهم بحرمه فضح اسماء النساء، والسبب الاخر هو عدم رغبتهم من الحاق أبنائهم بالتجنيد. علي ظريف الاعظمي، مختصر تاريخ بغداد، ص٢٤١-٢٤٢/٢٤٩.

[3] قانون بلدية الولايات، المادة ٤٧.

[4] مجلة أمور بلدية، ٥٧٣/١.

المقاييس والمكاييل والموازين ومنع بيع الأطعمة الفاسدة ومصادرتها وحماية الارصفه والطرق العامة من التجاوز عليها وتهيئة مستلزمات إطفاء الحرائق وإخمادها.

كل ذلك يتوقف على جهود العاملين في هذه الشعبة المؤلفة من رئيس المفتشين وعدد من المفتشين والمراقبين والمنظفين[1] وموظف يشرف على عدد من المستخدمين الذين يعملون على إنارة المصابيح[2].

وقد الحق جهاز الحراس الليليين بهذه الشعبة بعد صدور قانون حراس الأسواق الذي صدر في ١٦ جمادى الآخرة ١٣٣٢هـ/١٩١٣م.اذ أشارت مادته الأولى (إن استخدام حراس لحراسه الأسواق والمحلات في المدن والقصبات أمر إلزامي).

وقد حدد القانون شروط التعيين فيها[3] وهي :

١- ان لا يقل عمر الحارس عن خمس وعشرين سنة ولا يزيد عن ستين سنة.
٢- غير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف.
٣- لا يكون مشتهراً بسوء الحال والتصرف.
٤- يجيد التكلم باللغة المحلية.
٥- وأناط القانون مسؤولياتهم تحت نظارة الشرطة المحلية (الضابطة) ولهم حقوق الشرطة وصلاحياتهم[4].
٦- اما أجورهم ورسوم الحراسة يحددها مجلس الإدارة المحلي وفقاً للعرف ويصادق عليها مدير الشرطة في الاستانة ومن اكبر مأموري الملكية في خارجها وان الممتنع عن دفع الأجور تستوفى منه وفق أحكام قانون جباية الأموال[5].

---

[1] احمد علي الصوفي، بلدية الموصل، ص٢٤.
[2] س.و. بغداد لـ ١٣٠٩هـص١٣٨-١٤١.
[3] رجب بركات، المصدر السابق، ص١٣٧.
[4] المصدر نفسه، ص١٣٧.
[5] المصدر نفسه، ص١٣٧.

٥- طبابة البلدية :

اوجب نظام (الادارة العمومية الطبية) الصادر في ٣ جمادي الاول ١٢٨٨هـ/١٨٧١م على كل بلدية من بلديات مدن كل ولاية من ولايات الدولة ان تعين طبيبا ومعاونا له في المدن الكبيرة (ليعاين المرضى مجانا مرتين في الأسبوع في محل يتعين ويعلن من قبل الادارة البلدية)[١].

كما أوجب النظام على بلدية المدينة ان تقوم أيضا بفتح صيدلية عامه لتزود الفقراء بالادوية مجانا.

وعلى الرغم من وجود دائرة مفتشيه صحة الولاية إلى أن مهمة تقديم الخدمات الصحية والحفاظ على الصحة العامه مناط بالبلديات حيث كانت الاولى تعنى بشؤون الحجر الصحي فقط.[٢]

وعند انشاء مستشفى الغرباء في بغداد[٣] ومستشفى الغرباء في البصرة[٤] كانت بلديتا بغداد والبصره مسؤوله عن الاشراف على ادارة المستشفى. وتقوم بدفع رواتب الاطباء[٥]. على الرغم من ارتباطهم بدائرة (الامور الطبية) التي انشأت في استانبول سنة ١٢٨٨هـ/١٨٧١ والتي كان الاطباء يتلقون تعليماتهم منها[٦].

كما وان البلدية تقوم بدفع رواتب جميع العاملين في الجهاز الطبي (الصيدلي والملقح والقابلة والمضمد والبيطري والامام والكتاب والخدم) فضلا عن تجهيز وتكفين ودفن الموتى على حسابها.

---

[١] الدستور، ٧١٣/٢.

[٢] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٠٢.

[٣] افتتح المستشفى في بغداد (الكرخ) في عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٤٠٢.

[٤] افتتح المستشفى في البصرة في ١٣محرم عام ١٣٠٨هـ /١٨٩٠ م. رجب بركات، المصدر السابق، ص٦٦.

[٥] كانت هناك مخاطبات بين بلدية بغداد ووالي بغداد ووالي مناستر والنظارة الداخلية حول رواتب استلمها ثريا بيك المفتش الصحي لولاية مناستر والذي كان يعمل في مستشفى الغرباء في بلدية بغداد دون استحقاق وعندما طلب منه ارجاعها امتنع بحجة احقيته باستلامها لذا طلبت نظارة الداخلية (المشاور الحقوقي) من بلدية بغداد احاله الموضوع الى المحكمه المختصه في محل اقامة الطبيب. الارشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم DH-iD ٢٩/٧٣٢٩، انظر ملحق (٣٨أ) و (٣٨ب) و (٣٨ج).

[٦] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٤٠٠.

ولا بد من الإشارة الى ان كل بلدية من بلديات مدينه بغداد الثلاث كانت تستخدم طبيبا بشريا لعلاج مرضى الأهالي ومراقبة الحالة الصحية العامة[1].

كما وكان هناك طبيب في بلديات العمارة[2] وكركوك والموصل[3]والحلة[4]وخانقين وكربلاء[5]والسليمانية[6]. اما بقية بلديات المدن فكانت تخلو من الاطباء حتى نهاية الحكم العثماني.

والجدير بالذكر ان هناك مهام تناط الى نشاط البلدية الصحي تتعدى حدود المنطقة المسؤولة عنها فعندما انتشر الوباء في انحاء بغداد والحلة دعت الحاجة الى اتخاذ الإجراءات والتدابير الصحية والوقائية في تلك الانحاء اذ قامت البلدية مع ادارة مستشفى العزل في بغداد في تهيئة جميع المستلزمات فقد جرى تعيين الاطباء والجراحين والحراس وعمال رش المبيدات وشراء الحصران والمبيدات واللوازم الاخرى ونقلها الى مناطق انتشار الوباء[7].

---

[1] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٤٠٢.

[2] س.د لسنه١٢٩٢ هـ ص١١٦.

[3] س.و، الموصل لسنه١٣٠٦هـ، ص٢٦٢-٢٧١.

[4] س.و بغداد لسنه١٣٢١هـ .ص٣٤٥.

[5] س.و. بغداد لسنه ١٣٢٤هـ ص١١٨.ص ٢٦٠.

[6] س.و الموصل لسنه ١٣٣٠هـ .ص٢٣٩.

[7] الكتاب المرقم ١٦٢في ٦ جمادي الاخر ١٢٩٤هـ و ٣١ ايار ١٢٩٣م من والي بغداد الى نظارة الداخلية. الارشيف العثماني، استنبول، انظر ملحق (٣٩).

واردات البلدية

حدّد قانون بلدية الولايات بالمادة ٣٩ مصادر تلك الواردات وحصرها :

١- الضرائب المخصصة للبلديات من قبل الحكومة، الضرائب المعتادة وغير المعتادة التي تفرض وتجبى بموجب ارادة سنية[١]. ومن الضرائب المعتادة ضريبة الطمغة التي تؤخذ عن جميع البضائع القطنية والصوفية التي تصنع او تطرز محلياً والاواني النحاسية والمعمولات القطنية والذهبية التي تباع في الاسواق[٢].

٢- الرسوم المتفرقة التي تركت للبلدية جبايتها مثل :

أ- رسوم البناء : وهي الرسوم التي تفرض على المنشآت الجديدة.

ب- رسوم ذبح وبيع الحيوانات وكانت تتراوح في مطلع القرن العشرين بين ٢,٥ و٤,٥ قرشاً عن كل رأس من الحيوانات بحسب حجم الحيوان[٣] وهذه الرسوم جرى استيفاؤها حتى نهاية عام ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م لحساب الخزينة وبدءاً من عام ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م صارت تستوفى لحساب البلدية[٤].

ج- الباسبانية[٥]: وهي رسوم محلات الحرفيين واصحاب المهن.

د- الاصنافية[١]: رسوم سنوية تؤخذ من كل تاجر وكان مقدارها في اوائل القرن العشرين 0,25 الى 0,5 مجيدي[٢].

---

[١] هناك ضريبة اخذت من اصحاب المحلات في مدينة كربلاء تحت اسم شهرية الحوانيت وهي ضريبة شهرية تستوفى من العطارين وارباب الحرف الاخرى بدرجات ومقادير مختلفة تبعاً لحجم حوانيتهم فرضتها الدولة لمدة ثلاثين عاماً منذ سنة ١٨٧٦م عقاباً لاهالي المدينة على عصيانهم لاوامر التجنيد عند نشوب حربها مع روسيا واستمرت باستيفائها بعد انتهاء المدة. الارشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم SD 330/31. انظر ملحق (٤٠).

للمزيد انظر : جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢٣٨.

[٢] اعترض التجار على المبالغ المفروضة من قبل البلدية على المتوجات والمنسوجات المصنعة محلياً وقد تبنت نظاره التجارة والاقتصاد طلباتهم ورفعتها بكتابها المرقم ١١٤ والمؤرخ في ربيع الاول ١٣١٢هـ و ٢٣ اب ١٣١٠رومي الى نظاره الداخلية وهي بدورها رفعت الطلب بتاريخ ٢٦ ربيع الاول ١٣١٢هـ و ١٤ ايلول ١٣١٠ الى رئيس الوزاره للبت بالموضوع. الارشيف العثماني، استبول، الوثيقة رقم SD 2166/23. انظر ملحق (٤١).

[٣] مجلة لغة العرب، ج٢، س٣، جمادي الاولى ١٣٣٢هـ، ونيسان ١٩١٤، ص٥٥٥.

[٤] الارشيف العثماني، استنبول، كتاب نظارة الامور المالية قلم التحرير العدد ٩٩ في ١٥ جمادي الاول ١٢٩٩هـ انظر ملحق (٤٢).

[٥] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢٤٥.

هـ- الاغباني : رسوم على خيوط الشعر التي تنسج وتصبح قماشا يعرف بـ (الاغباني) وكان مقدارها في مطلع القرن العشرين ٨٪.

و- رسوم الكيل والقبانية والدلالية وهي مقاطعات مشتركة مع الخزانة وتجبى بالالتزام[٣].

ز- رسوم العبور : تؤخذ من عابري الجسور[٤].

ح- رسم الأختام : تؤخذ عن المنسوجات غير الخاضعة للرسم الكمركي والبضائع التي تصدر إلى جهات ليست فيها دوائر كمركية[١].

---

[١] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٤٥.

[٢] المجيدي = ٢ قرشاً تقريباً.

[٣] بركات، بلدية البصرة، ص٩٧.

[٤] وجدنا في ورقة ضبط خاصة باجتماعات مجلس الوزراء رقم ١٢١ بتاريخ ٣٠ شعبان ١٣٢٧هـ و ٢٠ ايلول ١٣٢٥ قرار نصه (ان جسر الحر السالف الذكر كان يوجد في موقعه الحالي جسراً خشبياً تعود وارداتها الى صندوق البلدية ومن ثم جرى تشييد جسر الحر هذا على شرط ان تخصص وارداتها لتلافي ثلث نفقات مستشفى الغرباء...).

مصاريف جسر بغداد مع وارداتها خلال عشر سنوات

الواردات			المصاريف		
قرش	عام		بارة	قرش	عام
٤٧٥٠٠	٣٠٦		-	-	٣٠٦
٦٢٧٥٠	٣٠٧		-	-	٣٠٧
٧٩٠٠٠	٣٠٨		٣٠	٢٥٢٧	٣٠٨
٧٠٠٠٠	٣٠٩	المحال الى المتعهد	٢٠	١٥٢٨٨	٣٠٩
٧٤٥٠٠	٣١٠	بشكل مقطوع	٠٠	١٦٦٠٧	٣١٠
٨٢٦٦٧	٣١١	تلك هي الواردات الخاصة بجسر الاعظمية الراجعة	٠٠	٦٦٨٥٠	٣١١
٨٢٦٦٧	٣١٢	للدائرة بلدية الاولى وانيطت الى عهدة مقاول الجباية	٣٠	٤٣٩٠٦	٣١٢
		بطريقة المزايدة لمدة عامين.	٣٠	١٥٠٨٥	٣١٣
			٢٠	١٤٠٢١	٣١٤
		المبالغ الواردة خلال شهر اذار	٢٠	٣٥٧١	٣١٥
			٣٠	١٧٧٨٥٧ يكون	٠

في ١٤ حزيران ١٣١٥ رومي.

ختم رسمي

الارشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم SD 2180/15. انظر ملحق (٤٣أ) و (٤٣ب).

ط- رسم القنطار : رسم استحدث في مركز ولاية بغداد سنة ١٣٠٧ مالية وهي من الرسوم التي تتقاسمها البلدية مناصفة مع الخزينة[٢].

٣- المبالغ المستحصلة من بيع الأراضي الواقعة داخل المدن ورسم الشرفية الذي يؤخذ من الأشخاص الذين ينتفعون من اصلاح الطرق او اعادة تخطيطها.

٤- المبالغ المستحصلة من الغرامات النقدية التي تفرض على المخالفين لأوامر وتعليمات البلدية[٣].

٥- المبالغ المستحصلة من تأجير البنايات التابعة للبلدية[٤].

٦- الاكتتابات والهبات التي يكتتب بها للبلديات او توهب لها.

وهناك رسوم غير منظورة تدخل ضمن الرسوم الأصلية عند استيفائها فمثلاً اضافة مبلغ محدد على الرسم المراد استيفائه عند ورود اشعار من الجهة طالبة الاستيفاء (فقد جرى الاشعار من نظارة المالية العلية باستيفاء خمسة قروش عن كل بعير وثمانية

---

[١] الارشيف العثماني، استانبول، الوثيقة رقم SD 2166/23. انظر ملحق (٤٤أ) و (٤٤ب) و (٤٤ج).

[٢] بلغت رسوم القنطار المستحصلة من المحلات الواقعة في حدود بلديتي بغداد الاولى والثانية من اذار ولغاية ١٣ نيسان ١٣٠٨ رومي أي شهر وثلاثة عشر يوماً (511,000) وفي المحلات الواقعة في حدود بلدية بغداد الثالثة من بداية اذار ولغاية ٢٠ نيسان ١٣٠٨ رومي أي شهر وعشرين يوماً بلغت 226,000 قرشاً.
الارشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم SD 345/13. انظر ملحق (٤٥).

[٣] حكم على كل من محمد بن قاسم البقال في القاطرخانة وعبيد بن عبد الله البقال في ابو سيفين بجزاء نقدي قدره ثلاثون روبية لعرضهما للبيع بطيخاً فاسداً وغير صالح للاكل وامرت المحكمة باتلاف البطيخ.
واغرم صالح بن محمد الطباخ في فندق ابمر يال بعشر روبيات لالقاءه مياه قذرة في الطريق.
وجوزي محمد بن سبع الحوذي في محلة الفضل بثلاثين روبية لعدم مراعاته نظام السير في الشوارع.
وحكم على الحوذي حسن بن علي في محلة القراغول بخمسة عشر روبية لرفضه تاجير عربته حينما كانت فارغة، فخري الزبيدي، بغداد عام ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٣٤، دار الحرية للطباعة، بغداد١٩٩٠، ص١٧٦.

[٤] كانت بعض البلديات تسعى لزيادة مواردها من خلال انشاء بنايات ودور وتؤجرها على دوائر حكومية او غير حكومية. الكتاب المرقم في ٢٤ كانون الاول ١٢٩٦هـ الصادر من بلدية كركوك الى نظارة الداخلية جاء فيه ان بلدية كركوك قد شيدت داراً ثم تاجيرها على الجهة العدلية بايجار سنوي قدره ٥٠٠٠ قرشاً ولدى تشييد مشتمل متمم للبناية المذكورة فسوف يكون ذلك محلاً جداً ملائم لاتخاذه موقفاً للمساجين...
كما ان هناك (٤) دور تابعة لبلدية النجف قد تم تاجيرها الى صاحب السعادة راشد بك قائمقام النجف والى محمد افندي امر صنف الاحتياط والثالثة اتخذت مخزناً من قبل دائرة صنف الإحتياط العسكري والرابعة الى صالح افندي الصيدلي في الصنف النظامي العسكري. الارشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم بلا. انظر ملحق (٤٦أ) و(٤٦ب).

بارات عن الجدي وذلك رسم ذبيحة كما امر بأخذه عن سائر المذبوحات ضميمة لتسديد مصاريف المكتب الطبي الذي سيؤسس بالشام الشريف)...

(واجرى البلاغ بالرقيم التلغرافي انه من الإيجاب العالي للإرادة السنية الصادرة من لدن جلالة الملك المعظم ان يؤخذ غرشان اعانة عن كل واحدة من تذاكر المرور لتسديد المصارف الإنشائية لسكة حديد الحجاز الحميدية التي هي من جلائل الآثار العلية لجلالة حامي الخليفة الأعظم)[1].

ولابد من الإشارة إلى ان هذه الرسوم والمبالغ يتم استيفاؤها اما أمانة (من المكلفين من المأمورين) او إعطائها بالالتزام.

لجنة تحديد الضرائب والرسوم[2]:

تم تشكيل لجنة لتحديد الضرائب على المهن والحرف في مركز ولاية بغداد والتي اطلق عليها (لجنة صنايع قمسيوني) وتتألف من :

مصطفى فهمي بك رئيس.

عبد الجبار افندي باش كاتب.

احمد عبد الله افندي مفتش.

سلمان افندي وكيل دعاوي.

موسيو توافيس مهندس الولاية.

موسيو موزل مهندس البلدية.

وحددت اللجنة ٣٨٥ مهنة مشمولة بالرسوم من ١٠ قروش الى ٣٠٠ قرش اما على الصرافين فكانت تتراوح الضرائب من (٧٥٠ الى ٥٠٠٠) قرش ومعامل الصابون من ٣٠٠ الى ٥٠٠ قرش ورسوم الذبائح من ٣ الى ٨ قروش[3].

إلغاء رسوم:

---

[1] رجب بركات، المصدر السابق، ص١٦٠.

[2] س. و. بغداد، سنة ١٣٢٤هـ، ص٩٢.

[3] مجلة امور بلدية، مجلد ٢، ص٣٢٠، ٤٠٩.

الغت نظاره المالية كما ورد بالبرقية المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٣٢٦ ر/١٩١٠م بعض الرسوم اعتباراً من اول تموز سنة ١٣٢٦ر/١٩١٠م منها رسوم الاحتساب ورسم الحوانيت والخيام والصيارفة والبوليصات ورسم اجازة المعامل (الفبريقات) كما وتقرر استيفاء رسوم الطرق والمعابر اعتباراً من مارت سنة ١٣٢٦ ر/١٩١٠م واعطي الحق بالاستيفاء في البصرة في اليوم ثلاثة قروش. الغاء تذاكر المرور والزوارق والدلالية والطواحين ورسم محلات الفخار والبردي والقصب والوزانة، وغير ذلك اعتباراً من تموز.

وقد تركت رسوم الجسور والاسواق الوقتية والمعابر للبلديات وان البلدية مخيرة في استيفاء رسوم المعابر والجسور من عدمه اما في المحلات التي لا يوجد بها بلديات فتتم استيفائها من قبل الخزينة[1].

[1] رجب بركات، المصدر السابق، ص١٢٦.

مصروفات البلدية

صنفت المادة الثالثة من قانون بلديات الولايات نفقات البلدية الى صنفين[1]:

أ- النفقات المنتجة : وهي المبالغ التي تنفق على رواتب الطبيب والبيطري والصيدلي والقابلة والمضمدين والملقحين والمهندس والخلفة والبنائين لترميم الارصفة ومراقبي البلدية وعمال التنظيف وعمال ايقاد الفوانيس، المأمورين المستخدمين في جباية الضرائب العائد للبلدية.

ب- النفقات غير المنتجة : وهي المبالغ المخصصة لرواتب الموظفين الاداريين من كادر البلدية واثمان القرطاسية ومواد التدفئة وايجار البناية مع المصاريف النثرية الاخرى.

وقد حددت المادة ١٦ من القانون نفسه بان نفقات البلدية السنوية يجب ان لا تتجاوز نسبة ١٠٪ من واردات البلدية او خمسها مؤقتاً كحد اقصى ان حصر مصروفات البلدية في حدود الخمس او العشر من مواردها السنوية كان العامل الاساسي في حرمان بعض المدن من الخدمات البلدية لان مجموع رواتب هؤلاء مهما كان يسيراً فان سوف يمتص نسب اعلى بكثير من النسبة التي حددها القانون، لذا نرى ان كثير من البلديات حتى في المدن التي لها امكانات مالية لا باس بها تخلو من الكوادر الخدمية على الرغم من ضرورة تواجدها فلا معنى لدائرة بلدية عاجزة عن تقديم خدمات للمدينة في الجوانب الصحية والعمرانية.

وعليه فان نظارة الداخلية بكتابيها المرقمين ٢٧٥٨عمومي/٧٦ خصوصي و ٤٠١٨ عمومي ٦٣٥ خصوصي[2] ناشدت رئيس الوزراء تعديل المادة السادسة عشر من قانون

---

[1] الارشيف العثماني، استبول، الوثيقة رقم 11/44/38. انظر ملحق (٤٧).

[2] على اثر طلب رفعته متصرفية ازميت بشان تفسير المادة السادسة عشر من قانون البلديات للولايات وارفقت طلبها بالميزانية الخاصة بالبلدية المنظمة في السنة ١٣٣٢ حيث بلغت وارداتها ٣٩٤٫٧٠٠ قرشاً ومصروفاتها ١٦٠٫٨٠٠ أي تخطت مصروفاتها ما مسموح به قانوناً لذا نجد انه نظاره الداخلية بعد اطلاعها على ميزانية العديد من البلديات ووجدت من الضروري اجراء تعديل على المادة ١٦ من قانون البلديات وعليه فقد رفعت طلباً الى رئيس الوزراء بخصوص التعديل هذا في ضوء ما اوضحته في الكتابين المرقمين ٢٧٥٨ عمومي/٧٦ خصوصي و٤٠١٨ عمومي/٦٣٥ خصوصي المؤرخين على التوالي ٢٩ جمادي الاولى ٣٣٤هـ و ٨ محرم ٣٣٥هـ.
الارشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم 6/44/38، 11/44/38. انظر ملحق (٤٨أ) و (٤٨ب) و (٤٨ج).

بلديات الولايات وما يتعلق بها من الاحكام والمقررات لعدم امكانية تطبيقها على ارض الواقع (واذا ما طبق هذا القانون حتى هذه الحالة لا من وجه من الغاء دوائر البلدية الموجودة في الاقضية والنواحي وانهاء خدمات الموظفين الصحيين والفنيين وعمال التنظيف العاملين في دوائر البلدية الكائنة في مراكز الولاية بحكم الضرورة هذا في حين انه لا يمكن تواجد بلدة بدون دائرة بلدية بمعنى الكلمة)[1].

---

[1] الارشيف العثماني، استبول، الوثيقة رقم 6/44/38، 11/44/38. انظر ملحق (٤٨أ) و (٤٨ب).

الجمعية البلدية

يجتمع المجلس البلدي مع مجلس الإدارة ليؤلف الجمعية البلدية بدعوة من السلطة المحلية مرتين كل سنة ويتم تعيين رئيسها ووكيله من قبل الجمعية.

حيث تنعقد دورتها الاولى في نيسان من كل سنة لتفحص مصروفات البلدية في السنة السابقة وحساباتها وكل ما يتعلق بامورها والتصديق عليها ولا تستغرق الدورة الاولى من الانعقاد اكثر من خمسة عشر يوماً[1].

اما الدورة الثانية فتعقد في شهر تشرين الثاني من كل سنة لفحص الحالة العامة للبلدية وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع المنوي القيام بها والتغيرات المقترحة في الأنظمة وشراء الأملاك وتصديق الميزانية المقترحة للسنة التالية وترفع تقريراً إلى الوالي ليناقش امام إدارة الولاية لغرض الموافقة على التنفيذ[2].

وان اجتماعات الجمعية والتصويت يتم بالأغلبية وعند تساوي الآراء يكون القرار مع المجموعة التي صوت معها الرئيس وعند عدم اكمال النصاب في الاجتماع لمرتين متتاليتين فان ما يتخذ من قرارات بالجلسة التالية يعتبر نافذاً مهما بلغ عدد الحاضرين[3].

---

(1) رجب بركات، المصدر السابق، ص٤٩.

(2) الارشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم SD 10465. انظر ملحق (٤٩أ) و (٤٩ب).

(3) رجب بركات، المصدر السابق، ص٥٠.

ميزانية البلدية

تنظم ميزانية البلدية وفق جدولة الواردات والمصروفات المتحققة في ذلك العام والمخمنة للعام القادم ويجري تحريرها كل عام من قبل مجلس البلدية[1].

يتم تنظيم حسابات الواردات على هيئة جدول يقسم إلى خمسة حقول هي[2]:

١- المبالغ المتحققة لتلك السنة.

٢- المبالغ المخمنة للسنة القادمة.

٣- الفيض والنقص.

٤- نوع الواردات.

٥- الملاحظات (يثبت فيها كل ما يطرأ على الواردات من اضافات او اية ملاحظات اخرى).

نموذج

سنة ١٣١٩ متحققة	سنة ١٣٢٠ مخمن	سنة ١٣١٩ نه نه النسبة		نوع الواردات	الملاحظات
		فضلة سي	نقصان سي		

اما حسابات المصروفات فتنظم على هيئة جدول يقسم الى ستة حقول هي :

١- المبالغ المصروفة لتلك السنة.

٢- المبالغ المتوقع صرفها للسنة القادمة.

٣- الفيض والنقص.

٤- المبالغ المصروفة خلال شهر.

٥- نوع المصروفات.

---

[1] قانون بلدية الولايات، ١٨٧٧، الفصل الرابع، المادة ٤١.

[2] الارشيف العثماني، استبول، الوثيقة رقم SD 2189/21. انظر ملحق (٥٠أ) و(٥٠ب) و(٥٠ج).

٦- الملاحظات (يثبت فيها اسباب الفضلة او النقص او اية ملاحظات أخرى).

كما وتبوب أوجه الصرف حسب أنواعها ومجالات صرفها[1].

فعلى سبيل المثال ان ميزانية بلدية الموصل لعام (١٣١٩-١٣٢٠) رومي كانت أبواب الصرف كالآتي :

١- رواتب العاملين في إدارة البلدية واثمان القرطاسية.

٢- المفروشات واثمان المحروقات.

٣- رواتب موظفي الصحة.

٤- رواتب الحراس.

٥- رواتب الايتام.

٦- مصروفات مكتب ابتدائية (رواتب المعلمين والفراش والنثريات).

٧- رواتب المحتاجين.

٨- صرفيات غير مقننة.

أ- صرفيات في الاعياد الدينية.

ب- صرفيات في المناسبات (ذكرى ميلاد السلطان، جلوس السلطان،...).

ج- تجهيز وتكفين ودفن من ليس له اهل.

د- صرفيات طارئة.

ويتم عرض الميزانية وجميع المستندات والمقترحات على الجمعية البلدية لغرض تدقيقها وتصديقها وترفع إلى مجلس إدارة اللواء لاجراء التدقيقات والتعديلات ثم المصادقة عليها[2].

---

[1] الارشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم SD 2189/21. انظر ملحق (٥٠أ).

[2] عرضت ميزانية بلدية البصرة امام مجلس الادارة لغرض التصديق وبعد اجراء التدقيق خفض راتب رئيس البلدية من ١٧٥٠ غرش الى ١٥٠٠ غرش وزيد معاش الباشكاتب (مائة غرش) وخفض معاش القابلة ٨٠٠ غرش وراتب المعمار الى ٢٥٠ غرش وبلغ راتب المهندس ٣٠٠ غرش والصيدلي ١٢٠٠ غرش وارصدت البلدية ٣٠٠ ليرة لشراء ٥٠ مصباح من طراز اللوكس كما وتقرر اصلاح الطرق من قبل البلدية بعد ان تداول مع احد المهندسين الغربيين لتسطيحها وتفريشها وانشاء خزانات لمياه الامطار. جريدة (المنبر)، عدد ١٨ في جمادي الاولى، سنة ١٣٣٠هـ، هامش (١٠)، رجب بركات، المصدر السابق، ص١٥٥.

ثم تحفظ باعتبارها مستندات معمول عليها[1] بعد تنظيم خلاصة الواردات والمصروفات لذلك العام ترسل الى نظاره الداخلية-مديرية الامور المحلية للولايات للاطلاع[2].

مما تقدم نستدل بان الخزينة[3] لا تتدخل في الشؤون المالية الخاصة بالبلديات ومن خلال الاطلاع على ميزانية البلديات نجد ان المجالس البلدية تقتصر نفقاتها على انجاز الخدمات الروتينية اضافة الى رواتب العاملين بحيث لا تتعدى حدود ميزانياتها الا ما ندر. والجدول التالي يبين نموذج لميزانيات بلديات بغداد :

سالنامة سنة	ص	البلدية	الواردات (بالقروش)	المصروفات (بالقروش)
١٣١٨هـ ١٣١٦ر-١٣١٧ر ١٩٠٠م	٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٧	البلدية الاولى البلدية الثانية البليدة الثالثة	٧٤٠٨٠٦ ٣٧٢٨٩٠ ٣١٢٩٤٨	٧٣٩٧٧٠ ٣٥٥٨٩٥ ٢٨٠١٧٥
١٣٢٣هـ ١٣٢١ر-١٣٢٢ ١٩٠٥م	٤٠٧ ٤٠٧ ٤٠٩	البلدية الاولى البلدية الثانية البلدية الثالثة	٧٤٩٥٨'٣٠ ٢٦٦٤٨٣'٢٥ ٢٩١٤٥٢	٧٤٠٣٨٤'٢٠ ٢٦٦١٦٠ ٢٩٠٤٦٠
١٣٢٤هـ ١٣٢٢ر-١٣٢٣ر ١٩٠٦م	٣٥٢ ٣٥٤ ٣٥٤	البلدية الاولى البلدية الثانية البلدية الثالثة	٨٧٨٨٤٠ ٣٢٣٨٢٢ ٢٤٦٢٤٢	٨٢٥٤٠٢ ٣٣٨٤٦٠ ٢٠٤٩٧٥
١٣٢٥هـ ١٣٢٣ر-١٣٢٤ر ١٩٠٧م	٣٤٤	بلدية بغداد بعد توحد البلديات الثلاث	١٤٤٨٩٠٤	١٣٦٨٨٣٧

[1] الارشيف العثماني، استبول، الوثيقة رقم SD 10465. انظر ملحق (٤٩ب).

[2] الارشيف العثماني، استبول، الوثيقة رقم 6/44/38. انظر ملحق (٥١).

[3] هناك تعليمات صادرة من ديوان المحاسبة في كتاب يحتوي على ٣٥٢ صفحة بعنوان (دفتري، تجاري مالي، ديوان محاسبة) تأليف ابن الرضا محمد فؤاد-محمود بك، مطبعة سي، ١٣٢٣هـ. يوضح فيه العمليات الحسابية والمالية ولدى مقارنتها بما معمول به حالياً نجدها تتفق بالمضمون والمحتوى مع التعليمات الحسابية الحالية وهذا يعني ان التعليمات الحسابية في العراق حالياً هي الموروث من النظام العثماني.

واذا ما حاولت القيام بمشاريع نافعة ومثمرة تحتاج الى مبالغ ضخمة لانجازها فانها تضطر للاستقراض وتبرم عقود مع الجهة المقرضة تتعهد البلدية بتسديد القروض من الواردات الحاصلة لتلك المشاريع[1].

ديون البلدية

عملاً بالمادة الاربعين من قانون بلدية الولايات (ان الاشخاص الذين تكون بذمتهم ديون للبلدية يصار الى توجيه اخطار اليهم من قبل مجلس البلدية كاجراء اولي وفي حالة عدم تسديد ديونهم خلال ثمانية ايام من تاريخ الاخطار او تقديمهم كفيلاً يتعهد بتسديد الديون خلال شهر واحد وبناءاً على مضابط يصدرها المجلس البلدي يتم توقيفهم من قبل الحكومة المحلية حتى اداء ديونهم فقد رفع متصرف الحلة الى ولاية بغداد بتأريخ ١٦ نيسان ١٣٠٧ر/١٨٩١م كتاب نصه : بما انه لا جدوى من مكوث جلوب في الموقف لامد طويل غير محدد وبناءاً على العريضة المقدمة من قبله.. وطلباته الاخرى المحالة الينا من الجانب العالي للولاية. لقد جرى اخلاء سبيله على اساس تعهده بدفع مبلغ خمسمائة ليرة من جملة المبالغ المتبقية في ذمته عن التزام البدلات في

---

[1] جاء في برقية رفعها وكيل والي بغداد الفريق يوسف في ٢٢ ايار ٣٢٧ ما نصه :

ان الشارع العام المزمع فتحه يقدر بان انجازه سوف يتم بحدود المبلغ ستة الاف ليرة حسب الكشف والتخمين الجاريين لكنه من المرجح تاجيل ذلك الى حين تحسن الاحوال المالية للبلدية وايلاء الاهتمام نحو تشييد جسر حديدي المدينة في امس الحاجة اليه مع ايجاد مؤسسات اخرى ذات النفع العام. فانفاق المبالغ المالية المتوفرة في هذا السبيل. وبغية تسديد الديون التي في عاتق البلدية والتي تقرب من ثلاثين الف ليرة. فان استدانة مبلغ مئة الف ليرة في الوقت الحاضر لهي اجراء جد مناسب. في هذه الحالة ان عقد الاستقراض الذي جرى ابرامه اولاً وقدره 200,000 ليرة فان مبلغ القسط السنوي العائد له حسب الشروط السابقة سوف يهبط الى المبلغ 16,800 ليرة للراسمال والفائض معاً فهذا المبلغ لدى تنزيله من الواردات العمومية. فان بالاضافة الى المبلغ المتبقي وقدره 1,184,000 مليون ومائة واربعة وثمانون قرشاً وكورلدى اضافة الاستقراض البالغ الى 100,000 ليرة. فاستغلال مثل المبلغ الضخم هذا من المتوقع انجاز مشاريع نافعة مثمرة للبلد. وان المصاريف السنوية الدائمية للبلدية سوف يتم تغطيتها من الواردات الحاصلة لتلك المشاريع. هذا ما جاء في تقرير اللجنة الاستشارية المشكلة خصيصاً لدراسة الموضوع هذا وقرار مجلس ادارة اللواء معاً. هذا ما وجب عرضه في ٢٢ ايار ٣٢٧

وكيل والي بغداد

الفريق يوسف

الارشيف العثماني، استبول، الوثيقة رقم DHID44/88. انظر ملحق (٥٢).

اليوم الخامس من العيد وتسديد الباقي منها بعد واحد وستين يوماً من تاريخه وذلك بابرازه كفالة جديدة بالاضافة الى كفلائه القديمين والسابقين لقاء ذلك. وعلى شرط تقديمه كفيلاً يتعهد بعدم مغادرة الموما اليه لمدينة الحلة. جرى ذلك بموجب قرار مجلس ادارة اللواء للتفضل بالعلم.

في ١٤ نيسان ١٣٠٧

متصرف الحلة

محمد صالح[1]

وقد صدر تعديل للمادة اربعين من قانون بلدية الولايات في ٢٧ جمادي الاخرة سنة ١٣٢٩هـ ١ حزيران ١٣٢٧ر جاء فيها بصدد الديون على الوجه الآتي :

ينظم في كافة مجالس البلدية ورقة اخبار على المفردات مبينة مقدار الديون والسنة والنوع نظراً الى القيود وتبلغ الى المديون مقابل مقبوض واذا وقع في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ اعتراضاً مجالس البلدية تأخذ اعتراضات افادة المعترض ودرجها بنظر الدقة وتجري التدقيقات المكملة وتحقق المقدار الصحيح وتعطي قرار. وتحقق المقدار الصحيح وتعطي قرار. ثم تبلغ صورته مجاناً الى المديون والذين لا يرضون في هذا القرار ان كانوا في دار السعادة يراجعون في ظرف خمسة عشر يوم الى مجلس الامانة والذين في الخارج يراجعون مجالس الادارة وقرارات هذه المجالس هي القطعية واذا وقع الاعتراض بعد مرور المدة لا يسمح.

والديون التي تحقق على هذه الصورة يقيد على حده في دفتر مخصوص. وعشرة في المائة تحصل في تقاسيط معينة في وقوع بيع وفراغ امواله الغير المنقولة وحينئذ لا يبقى اعتبار الى الدفاتر العتيقة ويرقن قيد البقايا التي لا تكمل معاملة تصفيتها في المدة المحررة.

---

(1) الارشيف العثماني، استبول، الوثيقة رقم 2158/31. انظر ملحق (٥٣).
كتاب مرفوع بتاريخ ١٦ نيسان ١٣٠٧ر من متصرف الحلة الى ولاية بغداد.
الارشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم 44/334/37. انظر ملحق (٥٤).

وبقايا بيوت العجزة التي قيمتها الموضوعة هي تحت الخمسة عشر الف قرش هي معفوة الى نهاية سنة الف وثلاثمائة وثلاثة وعشرون مالية والمديونين المتحررون والممتنعون عن تادية بقايا رسوم لبلدية ان كان في دار السعادة شهر اميني وان كان في الخارج تحصل قانوناً بمعرفة رئيس الاجراء. وذلك بالإشارة التحريرية التي ترد له من قبل اكبر مامور ملكي وذلك على موجب مضابط مجالس البلدية. ان المضبطة التي تنظم في مجالس البلدية في خصوص تحصيل الجزاء من الذين يمتنعون عن اعطاء الجزاء النقدي المحكوم به من قبل البلدية في دار السعادة شهر اميني وفي الخارج مع اشارة التحريرية مال اكبر مأمور ملكي تودع إلى مدعي العموم لاجل التنفيذ.

اقبل قانونية هذه اللائحة المقبولة في مجلس الأعيان والمبعوثان وامر بعلاوتها على قوانين الدولة[1].

داخلية ناظري — محمد رشاد

خليل — صدر أعظم

إبراهيم حقي

---

[1] رجب بركات، المصدر السابق، ص١٤٤.

تدقيق وتفتيش الميزانية

أصدر مجلس شورى الدولة بتاريخ ١٣ ذي القعدة سنة ١٢٩٨هـ ٢٤ أيلول ١٢٩٧ر/١٨٨٠م قراراً بخصوص كيفيه تدقيق الحسابات العائدة للبلديات من قبل ديوان المحاسبات .

وذلك بتنظيم جداول يبين فيها الواردات والمصروفات ويتم عرضها على المجلس البلدي في الأقضية اولاً والقصبات التي هي مراكز الالوية ثم ترسل بعد ذلك إلى المجالس العمومية للولايات لغرض التدقيق وبعد ذلك الإجراء ترسل إلى نظارة الداخلية بغيه إداعها إلى ديوان المحاسبات لغرض التدقيق كذلك.[١]

ولأجل تسهيل الإجراء التسلسلي هذا أي إرسال القوائم من القضاء إلى اللواء ومن اللواء الى الولاية ومن الولاية إلى الوزارة فقد تم إحداث نموذج خاص بذلك لتامين احداث انسيابية[٢].

وكما يجري تفتيش الميزانية من قبل مفتشين تابعين الى الدائرة التفتيشية الأولى التابعة للخزينة ويكون التدقيق على الحسابات اعتيادياً اذا لم تتطرق الجهات المعنية للأسباب الداعية للتدقيق او يكون التدقيق لحادث استثنائي مؤثر على مالية البلدية[٣] ومواردها كما حدث عند انقسام بلدية البصرة الى بلديتين أو عند أدماجهما[٤].

وكانت لجان التفتيش أو المفتشين يقومون عقب الانتهاء من التفتيش والتدقيق يرفع تقريرا مفصلا عن نتائج التدقيق حيث جاء في مذكرة رفعها المفتش الثاني في اللائحة المرفوعة من دائرة المفتش الأول بموجب الكتاب المرقم ٢٠ والمؤرخ في ٣ اذار ١٣٠٣ ر/١٨٨٦م الى الخزينة من الفقرة الخاصة منها بدائرة البلدية : انه في دائرة البلدية

---

[١] نظارة الداخلية، ديوان المحاسبات، ٣٥ من غرة ربيع الأول ١٢٩٩هـ.كانون الثاني١٢٩٧م. انظر ملحق (٥١).

[٢] نظارة الداخلية، المصدر السابق.

[٣] بتوجيه من نظارة الداخلية تم تشكيل لجنه لجرد حسابات بلدية البصرة عام ١٣٠٤رومي على أثر شكوى رفعت ضد رئيسها محمد شفيق الياس وكانت اللجنة مؤلفة من مدير الخزينة ومدير التحرير ومأمور الطابو وموظفين آخرين. الأرشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم SD ٤/٢١٦٠. انظر ملحق (٢٧).

[٤] رجب بركات، المصدر السابق، ص ١٦١.

للواء المنتفك ثمة وارد سنوي قدره زهاء أربعة وأربعين الف ونيف من القروش غير انه لم يجري مراعاة المعاملة اللازمة اتخاذها بشأنها أصولا .

كما أن الميزانية الواجب تقديمها الى المجلس الإداري كل عام بشكل منتظم لم يجري مراعاتها وكذلك صرف الرواتب الذي لا يجوز أن يتجاوز مقداره الخمس من الوارد كحد نظامي الا أنه نسبة المصروفة أكثر من المستحق بحيث أنه وصل الى مبلغ ١٢.٣٠٠ قرشاً ونيف كما جرى بيانه.

عليه جرى أعلام الكيفية إلى مقامكم السامي للتفضل بالأمر بإتباع المعاملة اللازمة من هذا الباب من ذوي الشأن والأمر والفرمان لحضرة من له الامر[١].

ونجد انه هناك بعض الاجراءات تتخذ على اثر التقارير التي تقدمها الجان التدقيقية او التفتيشية فبعد التقرير الذي قدمته الهيئة التدقيقية لحسابات كل من بلديتي البصرة والعشار قام الوالي محرم باشا بتعيين معاوناً فخرياً لكل من رئيسي البلديتين لتقوية جهاز البلدية وتنظيم أمورها[٢].

وقد استنتجت نظارة الداخلية من خلال بعض التقارير ان دوائر البلدية تقع في جمله من الأخطاء لانها لم تكن على اطلاع تام بالقوانين والأنظمة الخاصة بها لذا ارتأت إرسال نسخة واحدة من مجموعه القوانين والأنظمة الخاصة بالبلديات للاستئناس بها عند اللزوم كمرجع أساسي وللحفاظ عليها من الضياع ليتم تسليمها من السلف الى الخلف بشكل أصولي[٣].

---

[١] الخزينة المالية الجليلة/مجلس المالية رقم ١١٨ من ٩رمضان ١٠٣٤هـ و٢٠ ايار ١٣٠٣رومي. الارشيف العثماني، استنبول، انظر ملحق (٥٥).

[٢] عين معاون فخري لرئاسة بلدية البصرة لمحامي عمر بن ال مكتوبي وعبد الرحمن افندي المفتش اليطري معاونا فخريا لرئاسة بلدية العشار في ذي الحج سنة ١٣٢٦هـ. رجب بركات، المصدر السابق، ١٠٧.

[٣] كتاب نظارة الداخلية /مديريه الامور المحلية ٣٠٧/ شعبان١٣٣٢ هـ و ٣٠ حزيران ١٣٣٠ رومي. الأرشيف العثماني، استنبول، الوثيقة رقم SD ٢٠/٢١٧٢. انظر ملحق (٥٦).

بغداد

مرّ سابقاً استعراض مختصر لتاريخ بغداد والأدوار التي مرت عليها والظروف التي ألمت بها وأكد البحث على الأحوال السياسية التي أحاطت ببغداد منذ بداية العهد العثماني والتي أثرت تأثيراً مباشراً في مستوى الخدمات التي قدمتها الإدارة حتى نهاية حكم الوالي مدحت باشا الذي تميزت ولايته بالإنجازات المهمة في مجال الإدارة وتحسين مستوى الخدمات وعلى مختلف الأصعدة غير ان تلك الأعمال والمشاريع لم يكتب لمعظمها الاستمرار بسبب السياسة العثمانية التي كانت تنتهجها في تغيير الولاة وبصورة مستمرة.

إذ تعاقب على ولاية بغداد سبعة وعشرون والياً في المدة الواقعة بين عامي ١٢٨٦-١٣٣٦هـ/١٨٦٩-١٩١٧م منهم أربعة عشر والياً كانت مدة حكم كل واحد منهم اقل من سنة. اما الذين استمر حكمهم لأكثر من سنة واقل من سنتين فكانوا ستة ولاة وثلاثة ولاة كانت مدة حكمهم بين سنتين وثلاث سنوات[١]. آلا ان أطول مدة قضاها في ولايته هو الوالي تقي الدين باشا والتي امتدت إلى ست سنوات وثلاثة اشهر (١٢٩٨هـ-١٣٠٤هـ) (١٨٨١-١٨٨٧م) استطاع خلالها القيام ببعض المشاريع منها انشئ الجسور ونظم الطرق وأمر بفتح عدد من الجداول والترع واهتم باستتباب الأمن في ربوع الولاية بإكثاره من مراكز قوة الضبطية وأمر بتنظيم الأوزان في الأسواق[٢].

وعلى الرغم مما تتضمنه فرامين تعيين الولاة من توجيهات بصدد تحسين أوضاع الولاية والعمل على رفع المستوى الاقتصادي والعمراني وبذل قصارى الجهد في استتباب الأمن ومحاولة تحسين العلاقات مع إيران[٣].

إلا ان التغيير السريع للولاة كان يحول دون قيامهم بتنفيذ المشاريع الخدمية التي من شأنها تحسين أوضاع الولاية. فضلاً عن ذلك ان الدولة كانت تتبع سياسة استنزاف

---

[١] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، بغداد ١٩٩٢م، ادرج قائمة باسماء الولاة وتاريخ تعينهم وعزلهم، ص٨٦-٨٧، جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ادرج جدول باسماء الولاة وتاريخ تعينهم وعزلهم . ملحق (٣)، ص٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٧.

[٢] عباس العزاوي، تاريخ العراق، ٨/ص٨١-٨٣.

[٣] المصدر نفسه، ج٨، ص٢٢، فرمان بتولية رديف باشا (١٨٧٣م-١٨٧٥م).

الموارد المالية تلك السياسة التي لا يمكن لأي والٍ معها إصلاح أحوال الولاية وتنفيذ المشاريع الخدمية التي تحتاج إلى الأموال.

ويعد إقصاء مدحت باشا الذي حاول ان يوفق بين الأعمال الإصلاحية والعمرانية التي قام بها وبين طلبات استانبول المستمرة لمزيد من المال الا انه فشل في إرضاء الباب العالي دليل واضح على سياسة الاستنزاف المتبعة[1].

ويبرز في العهد الدستوري[2] سبب آخر ادى الى تغيير الولاة الا وهو تلك النزاعات السياسية التي كانت تحدث في العاصمة بين الأحزاب المتصارعة على الحكم كجمعية الاتحاد والترقي وحزب الحرية والائتلاف وما يتبع ذلك من عزل للولاة المحسوبين على هذا الحزب وتنصيب آخرين موالين للحزب الاخر الذي فاز بالوزارة وبأغلبية مقاعد مجلس المبعوثان[3].

إذ تغير خلال هذا العهد احد عشر والياً ولم يستمر سوى واحد منهم فقط في منصبه لاكثر من سنة هو اللواء خليل باشا (٦ربيع الاول ١٣٢٤-جمادي الاول ١٣٢٥) وكانت مدة ولاية ممدوح بك بن طيار باشا الاسبيناقجي أسبوعين فقط وكان اخر ولاة بغداد في العهد العثماني[4].

ولابد من الإشارة إلى ان معظم الولاة سيّما في العهد الدستوري كانوا من العسكريين، ومما لاشك فيه ان معظم هؤلاء تعوزهم الكفاءة الإدارية مما ينعكس على حسن الأداء الإداري وبخاصة في مجال الخدمات حيث ان الوالي هو رئيس مجلس إدارة الولاية الذي يقرر التوصيات التي ترفعها المجالس البلدية وعليه نجد ان الإنجازات الخدمية يرتفع مستواها اذا كان الوالي حريصاً وحازماً ونشطاً.

ومن هؤلاء الولاة تقي الدين باشا (١٢٨٤هـ-١٢٨٦هـ) (١٨٦٧م-١٨٦٩م) الذي نفذ التعليمات المؤرخة في ٢٣ ربيع الاول ١٢٨٤هـ (٢٥ تموز ١٨٦٧م) التي حددت

---

[1] علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص٢٩.

[2] يطلق على الفترة التي تم فيها اعادة اعلان الدستور سنة ١٩٠٨ وحتى نهاية الحكم العثماني في العراق بالعهد الدستوري في العراق.

[3] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٦٥.

[4] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٨٧.

بموجبها وظائف واعمال مجالس البلدية وشرع بتأسيس اول دائرة بلدية في مدينة بغداد عام ١٢٨٥هـ-١٨٦٨م وهي اول دائرة على مستوى الولاية كلها [١]:

وكان مجلسها البلدي يضم [٢]:

ابراهيم افندي الدفتري رئيس. سيد محمد صالح افندي عضو. سلتان بك عضو. عبد الغني بك عضو. عبد الفتاح اغا عضو. محمد اغا عضو. محمد نديم افندي كاتب. عبد الرزاق اغا مملكت جراحي.

وعند تولي مدحت باشا لأمور الولاية في عام ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م شيد بناية خاصة لدائرة بلدية مدينة بغداد[٣] وشرع بإنشاء دوائر بلدية في أهم مدنها[٤].

ونظراً لسعة المدينة واحتياجها إلى مزيد من الخدمات فقد تطلب زيادة عدد بلديات مدينة بغداد فأنشأت في عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م بلدية أخرى في جانب الرصافة وبلدية ثالثة في جانب الكرخ وجرت انتخابات لعضوية مجالس الدوائر الثلاث في عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م وعين رئيس لكل دائرة منها[٥]. سنأتي على ذكرهم لاحقاً.

واستخدمت دوائر بلدية مدينة بغداد الثلاث عدداً من الموظفين الإداريين والفنيين وغيرهم ليقوموا بأداء الأعمال والمهام التي رسمتها قوانين الدولة وأنظمتها وهم :

١- الطبيب البشري :

عينت بلدية بغداد جراحاً للعمل فيها في السنين الأولى من تأسيسها[٦] ولكنها استغنت عن خدماته بعد تعيين الطبيب (الدكتور لازار افندي) الذي كان طبيباً للبلدية الأولى منذ سنة ١٨٨٠[٧] وحتى سنة ١٨٩٩م.

اما الدائرتان الاخريتان فقد عين في كل منهما طبيب بشري منذ عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م الا ان الدائرة الثالثة قد استغنت عن خدمات الطبيب البشري سنة

---

[١] الارشيف العثماني، استنبول، رقم الوثيقة 2148/7. انظر ملحق (١٠).

[٢] س. د. العثمانية، ١٢٩٢هـ، ص٦٨.

[٣] علي حيدر مدحت، المصدر السابق، ص١٦٨.

[٤] رجب بركات، المصدر السابق، ص٣٧، احمد علي الصوفي، تاريخ بلدية الموصل، ص٢٢.

[٥] عباس العزاوي، تاريخ العراق، ٨/٤٥.

[٦] س. الدولة العثمانية، لسنة ١٢٩٢، ص٦٨.

[٧] س. و. بغداد، لسنة ١٢٩٩، ص٦٣.

١٣١٧هـ/١٨٩٩م. بينما استمر طبيب الدائرة الثانية في عمله حتى نهاية العهد العثماني[1].

٢- مهندس البلدية :

استخدمت دائرة البلدية الأولى عام ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م[2] المهندس الأوربي (مسيو موزال) وظل يعمل في هذه الدائرة حتى بعد عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م[3] وعند ازدياد عدد المهندسين في العهد الدستوري شكلت شعبة هندسية يترأسها المهندس (المسيو فيولة) ولم تستخدم دائرتا البلدية الثانية والثالثة أي مهندس للعمل فيهما[4].

٣- الكتاب والمحاسبين :

هناك في كل بلدية من البلديات الثلاثة شعبة دعيت بـ (قلم البلدية) يضم الباش كاتب ومعاون وكاتب الأجازات وكاتب نفوس وصندوق امين ومعاون محاسب ومحصل والمنظفين[5].

وقد استخدمت الدوائر الثلاث عدد من المفتشين والمراقبين، وحراس ليليين وعمال لتنوير المصابيح[6] ويشرف عليهم مأمور اتخذ من البلدية الأولى مقراً له[7].

واستخدمت البلدية الأولى عمالاً لتشغيل ماكنة الماء[8]، وعينت عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م موظفاً للإشراف على عملية مراقبة الأسواق واخر لمراقبة الدكاكين في المحلات (الأحياء).

وكانت من مهام البلديات الثلاث القيام بالأعمال العامة التالية :

---

[1] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢٣٨.

[2] س. و. بغداد، لسنة ١٢٩٩، ص٦٣.

[3] س. و. بغداد، لسنة ١٣٢٤، ص١١٩.

[4] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢٣٨.

[5] س. و. بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، الدفعة الثالثة، ص١٤٠.

[6] فخري الزبيدي، المصدر السابق، ٥٢/١.

[7] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢٣٩.

[8] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٩، الدفعة الثامنة، ص١٣٨.

١- التنظيفات :

ان أولى الواجبات التي اضطلعت بها البلدية هي القيام بأعمال التنظيف حيث كان عمال النظافة التابعون للبلدية يقومون بتنظيف الأماكن العامة يومياً. وكانت تتم عملية نقل الازبال بواسطة الحمير وعلى الرغم من قلة عدد عمال النظافة ووسائط النقل آلا ان الزام الناس بالنظافة ومتابعة الباعة في الأسواق لتنظيف دكاكينهم ومعروضاتهم خفف من وطأة الحال.

وقد شرعت الدوائر البلدية في عام ١٣١٧هـ/١٨٩٩م بفرض غرامة نقدية على الذين لا يتقيدون بتعليمات النظافة وخصصت مفتشاً في كل من احياء المدينة لمراقبة عمال النظافة ومنحته صلاحية خصم جزء من مرتب العامل الذي يتقاعس في اداء عمله ويستغنى عن خدمات من لا تنفع معه العقوبة[١].

وقد نشطت البلدية في عهد الوالي حسين ناظم باشا في هذا المجال اذا مر بتنظيم عملية جمع الازبال والاوساخ من ازقة بغداد الضيقة ونقلها بواسطة العربات بدلاً من الحمير كما أمر بوضع ما يستخرج من المراحيض في علب (تانكيات) من الصفيح وطرحه في المحل المعد له[٢].

ان الخدمات التي كانت تقدمها البلدية في هذا المجال لم تكن بالشكل المرضي حيث اتصف عمال النظافة التابعون لها بالإهمال وعدم الإخلاص في أداء واجبهم. وقد حاولت بلدية بغداد في البداية معالجة هذا الموضوع من خلال منح عملية تنظيف المدينة للملتزم يتولى إنجازها على الوجه المطلوب والاستغناء عن خدمات عمال النظافة[٣]، إلا ان تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح ليستمر عمال النظافة في إهمالهم لاعمالهم حتى نهاية العهد العثماني[٤].

---

[١] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢٤٠.

[٢] فخري الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٢.

[٣] الزوراء، ع١٣٠، ٧ محرم، ١٢٨٨هـ.

[٤] الرقيب، ع٥٥، ٢٥ رمضان، ١٣٢٧هـ.

٢- الإنارة :

لم يكن هناك أي مشروع لإنارة الشوارع حتى سنة ١٢٩٦هـ-١٨٧٩م حيث امر الوالي عبد الرحمن باشا بإنارة بعض المحلات بجانب الرصافة فوضعت المصابيح (الفوانيس) من قبل بلدية بغداد وفي عصر كل يوم يجتاز مستخدموا البلدية الطرق ومعهم سلالم خشبية يرتقون عليها لإشعال الضوء[١]. وشملت الإنارة هذه معظم مناطق بغداد في العهد الدستوري[٢].

٣- اسالة الماء :

ظلت بغداد تعاني قلة ماء الشرب وعدم نظافته اذا ما استثنينا بعض الوقفيات في شؤون السقاية التي اولاها بعض الولاة وارباب الدولة والاعيان واهل الخير اهتماماً فاوقف هؤلاء عليها الوقوف بموجب وقفيات وحجج شرعية وكان للسقائين الذين ينقلون الماء الى السقاية راتب معلوم واحتاط بعض الواقفين فحدد عدد قرب الماء التي يحملها السقاء كل يوم[٣]، وفي سنة ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م انشأ الوالي سري باشا حوضاً كبيراً للماء لارواء سكان محلة الفضل وما جاورها[٤] وكان الوالي مدحت باشا قد استورد مضخة لسحب مياه النهر وتوزيعها على البيوت[٥]. الا ان البلدية لم تشغل هذه المضخة حتى عام ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م حيث ادارت البلدية الاولى مشروع اسالة الماء الذي لم يغط سوى حي واحد من احياء المدينة[٦]. وقد عينت البلدية الاولى عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م مشغل للمضخة عامل واحد فقط ثم ازداد عدد العمال في السنة التالية ليبلغ اربعة عمال اضافة الى المشغل ومحصل يقوم باستيفاء اجور المياه من اصحاب الدور[٧]، والتي كانت اجور مقطوعة بلغت عشرة قروش شهرياً لكل دار[٨]. وفي سنة

---

[١] فخري الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٢.
[٢] عباس العزاوي، تاريخ العراق، ج٨، ص٤٦.
[٣] عماد عبد السلام رؤوف، تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد، ص٦٦.
[٤] فخري الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٢.
[٥] الزوراء، ع١٤٧، ٣ربيع الاول ١٢٨٨هـ/١٨٣١م.
[٦] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢٤١، معتمداً على مجلة المقتطف.
[٧] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٩هـ، الدفعة الثامنة، ص١٣٩.
[٨] فخري الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٢.

١٣٢٥هـ/١٩٠٧م امر الوالي حازم بك باجراء التحسينات على ماكنة اسالة الماء باضافة مضخة نصبت على شريعة الميدان[1]، واصبح قسم ادارة مضخة الماء في البلدية الاولى يتكون من مأمور للاشراف عليه وادارة شؤونه. ومحصل ومشغل ومعاون ورئيس عمال. واربعة عمال وحارس واحد[2].

وفي اواخر عام ١٣٣٠هـ/١٩١١م شغلت دائرة البلدية الثانية مضخة ماء لتروي الاحياء الجنوبية من جانب الرصافة بالماء[3].

ومن الجدير بالذكر ان بلدية بغداد قامت في عام ١٢٩٩هـ/١٨٨١م بانشاء معمل لصناعة الثلج. الا ان الماء المستعمل غير معقم[4].

٤- اطفاء الحرائق :

ان قانون بلدية الولايات اناط مهمة مراقبة الحرائق والاخبار عنها وإطفائها إلى البلدية بمعرفة جواويشها إذ عليهم الاتصال بأقرب نقطة للشرطة للمشاركة في عمليات الإطفاء آلا ان عمليات اخماد الحرائق كانت تعتمد (طلمبات حريق) والدلاء والشناكل والفؤوس وهذه الطريقة المتبعة لا يمكنها من السيطرة على انتشار النار[5]. وظلت بلديات بغداد تفتقر إلى الآلات الحديثة للإطفاء حتى نهاية العهد العثماني فإذا ما نشبت نار في محل او سوق او دار عمد الناس إلى هدم مصدر النار او هدم ما حولها لمنع النار من الانتشار[6].

كما الزم القانون مؤسسة البلدية مواساة المنكوبين سواء بتقديم وجبات الطعام وايجاد الملجأ واعادة تشييد ما حرق على نفقتها[7].

---

[1] فخري الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٢.

[2] س. و. بغداد، ١٣٠٩هـ، ص١٣٩، ١٣١٠هـ، ص١٣٣، ١٣١٧هـ، ص١٦٣، ١٣٢٥هـ، ص١٤٠.

[3] محمود شكري الالوسي، المصدر السابق، الورقة ١١٥.

[4] فخري الزبيدي، المصدر السابق، ص٥٢.

[5] رجب بركات، المصدر السابق، ص٧٣.

[6] فخري الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٢٥.

[7] الزوراء، ع٤٤، ٢٦ ربيع الاول ١٢٨٦هـ.

٥- فتح الشوارع والساحات :

كانت طرق بغداد عبارة عن ازقة ضيقة ومعوجة اذ يتراوح عرضها بين ثلاثة اذرع الى ذراع ونصف وقلما نجد طريق عرضه خمسة او ستة اذرع كما وتكثر فيها الاوحال وخاصة في فصل الشتاء وبدرجة تمنع العابر من المرور[١].

وبما ان فتح وتعبيد الشوارع تحتاج الى اموال لا تستطيع ميزانية البلديات تغطيتها دون دعم الدولة لذا نجد ان جميع الولاة لم يعيروا هذا الجانب اهتمامهم سوى الوالي حسين باشا قام بفتح شارع المستنصر وعبده وكساه بالقار[٢]، وامر بتنفيذ استقامة شارع النهر قبل تعبيده[٣] وعند قيام الحرب العالمية ولاجل تسهيل حركة الجيش امر الوالي خليل باشا بفتح جادة خليل باشا (الرشيد حالياً) وقد تم انجازه في ٢٢ رمضان سنة ١٣٣٤ المصادف ٢٣ تموز سنة ١٩١٦م وكان بعرض ١٦م، واثناء عملية فتح الشارع لاحظ الوالي الحاجة الى احداث ساحات فاحدث ثلاث هي :

الاولى : ساحة الميدان.

والثانية : محل اصطبل الجندرمة الكائنة امام جامع السراي وقد تركوا لها قسماً من الجامع بقصد توسيعها لقربها من دائرة الحكومة.

والثالثة : وهي الصغرى (ساحة جامع مرجان). وهذه الساحات الثلاث اكبرها تستوعب ١٥٠٠-٢٠٠٠رجل[٤].

٦- الخدمات الصحية :

لقد سبق القول ان مهمة تقديم الخدمات الصحية والحفاظ على الصحة العامة كانت مناطة بالبلديات وكانت كل من بلديات بغداد الثلاث تستخدم طبيباً بشرياً لعلاج المرضى ومراقبة الاحوال الصحية العامة إذ ان المستشفى التي انشأت في عهد الوالي مدحت باشا قد اهملت بعد مغادرته، ولكن اعيد ترتيبها في سنة ١٢٩٨هـ/١٨٧٨م

---

[١] فخري الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٢.

[٢] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٦٩.

[٣] للمزيد انظر : فخري الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٠٣.

[٤] فخري الزبيدي، المصدر السابق، ص٢١٨.

واتبعت لبلدية بغداد الاولى وكانت تتألف من مدير وطبيب وجراح وصيدلي وامام وكاتب[1]، وفي عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م اتبعت الى بلدية بغداد الثالثة[2]، الا انه في عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م اعيدت ادارة المستشفى لتتبع البلدية الاولى[3]، وقد اولى الوالي نامق باشا اهتماماً في الجانب الصحي حيث قام ببناء مستشفى في جانب الرصافة بدلاً من المستشفى الاولى وجلب له الادوية والآلات الجراحية من اوربا وفتحه في ١٥ ذي الحجة ١٣١٨- ٥ نيسان ١٩٠١م[4]. وقرأ الاستاذ محمد فهمي المدرس محرر جريدة الزوراء الدعاء للسلطان ولوزرائه وللوالي.

وكانت هيئة ادارته التابعة لبلدية بغداد الاولى تتألف من رئيس وهو مفتش صحة الولاية، ومدير، طبيبين، وجراحين، وطبيب عيون، وصيدلي، ومعاون صيدلي، وكاتب[5].

وبعد ثمان سنوات اعيد المستشفى الى بنائه القديم في جانب الكرخ واتبعت ادارته الى دائرة البلدية الثالثة واستمر بالعمل حتى الاحتلال البريطاني[6].

ووجدت في اواخر العهد العثماني صيدليتان تابعتان لبلديات بغداد[7].

٧- الاشراف على المؤسسات الخيرية التي تتولى رعاية الاطفال والايتام ومنها مدرسة الصنائع بوصفها من المؤسسات الخيرية وكان مجلس بلدية بغداد الاولى مسؤولاً عن متابعة إدارة المدرسة والتي كانت تتألف من مدير وكاتب ومسؤول مخزن وامين صندوق وعدد من المعلمين ومشرف للقسم الداخلي[8].

---

[1] س. و. بغداد، ١٢٩٩، ص٦٤.

[2] س. و. بغداد، ١٣١٠، ص١٣٣.

[3] س. و. بغداد، ١٣١٠، ص١٣٣.

[4] عباس العزاوي، تاريخ العراق، ج٨، ص١٤١.

[5] س. د. ١٣١٩هـ، ص١١٤، ١٣٢٥هـ، ص١٠٤.

[6] هاشم الوتري ومعمر الشابندر، المصدر السابق، ص٥٦.

[7] لغة العرب، ج١٢، س٢، رجب ١٣٣١-حزيران ١٩١٣، ص٥٨٧.

[8] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٠هـ، ص١١٤.

٨- انشاء بعض الابنية العامة منها داران للمطالعة : شرعت البلدية الاولى بتأسيسها عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م وانشأت البلدية الثانية محلين احدهما خاص ببيع الخضروات والاخر ببيع الوقود كما شيدت الدائرة الثالثة مسرحاً عاماً في عام ١٣٣٢هـ/١٩١٣م[١].

٩- على الرغم من ان الجوامع والمساجد والمدارس والمعاهد كانت تابعة للاوقاف والمعارف الا ان البلدية كانت مسؤولة عن متابعة نظافتها وصيانة ابنيتها، وقد وردت احصائية عن عدد الجوامع والمساجد والمدارس والمعاهد الواقعة ضمن منطقة خدمات البلديات الثلاث[٢].

	جامع	مسجد	مدرسة	معهد
البلدية الاولى	٢٨	٢٦	صفر	٦
البلدية الثانية	١٢	١٩	١٩	١٥
البلدية الثالثة	٩	٢١	صفر	صفر
	٤٩	٦٦	١٩	٢١

١٠- مراقبة الابنية القديمة وملاحظتها بين الحين والآخر.

وقد استخدمت البلديات الثلاث المفتشين والمراقبين للقيام بهذه المهمة ولم يزد عدد المفتشين الذين استخدمتهم كل دائرة من هذه الدوائر عن ثلاثة مفتشين بينما تراوح عدد المراقبين الذين استخدموا فيها بين تسعة مراقبين وثلاثة وعشرين مراقباً[٣]، كانت مهمتهم اخبار الدائرة عن الآيل من الابنية الى السقوط اضافة الى منع التجاوزات التي كانت تحصل من قبل بعض أصحاب الدور والمحلات على الطرق العامة والاسواق.

إلا ان هؤلاء اهملوا واجباتهم ونتيجة لهذا الاهمال لم يكن للبلدية وجود لولا وجود مجموعة من الموظفين يتقاضون رواتبهم من دائرة البلدية[٤].

---

[١] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢٤٠.

[٢] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٣، ص٢٠٥.

[٣] س. و. بغداد، لسنة ١٢٩٢هـ، ص٦٨، س. و. بغداد، ١٣٢٤هـ، ص١١٩.

[٤] الرقيب، العدد ٥٥، ٢٥ رمضان ١٣٢٧.

المجالس البلدية :

جرت انتخابات عضوية مجالس الدوائر البلدية الثلاث في مدينة بغداد عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م اذ تشكل اول مجلس بلدي لبلدية بغداد الثانية والثالثة والدورة الثالثة بالنسبة لمجلس بلدية بغداد الاولى وقد ضم المجلس البلدي لبلدية بغداد الاولى كل من[1]:

سعيد محمد امين الكهية رئيس. محمد عبد الغني ال جميل عضو. مصطفى عضو. اسماعيل ابراهيم الدفتري عضو. محمود الجيبه جي عضو. بكر محمود الاربلي عضو. عارف الروزنامجي عضو. فتاح احمد اغا الكوسة عضو. محمود عبد القادر جلبي عضو.

اما المجلس البلدي للدوائر الثانية يضم كل من[2] :

عبد الرزاق الشيخ قادر رئيس. صالح الكيلاني عضو. عبد الرحمن الادهمي عضو. مصطفى النقشلي عضو. عبد الرحمن الوتري عضو.

السيد عبد القادر فيض الله عضو. عبد المجيد عضو.

وضم المجلس البلدي للدائرة الثالثة كل من[3]:

عبد الله الزئبق رئيس. احمد الشاوي عضو. يوسف السويدي عضو. احمد الشواف عضو. الحاج عبد الله الخنيني عضو. الحاج ابراهيم التكريتي عضو.

الحاج محمود اغا عضو.

ونجد في الدورة التالية ان من بين اعضاء المجلس البلدي طبيب ومهندس[4] وان ادارة مكتب الصنائع تابع الى بلدية بغداد الاولى[5] اما ادارة مستشفى الغرباء فانها تابعة لبلدية بغداد الثانية[6].

---

(1) عباس العزاوي، تاريخ العراق، ٤٥/٨، نقلا عن جريدة الزوراء .العدد ٨١٧ و ٨٧٨ في ٢٠ ربيع الاخر وذي الحجة من عام ١٢٩٦هـ.

(2) المصدر نفسه.

(3) عباس العزاوي، تاريخ العراق ٤٥/٨، نقلا عن جريدة الزوراء العددين ٨١٧و٨٧٨في ٢٠ ربيع الاخر و٧ ذي الحجة من عام ١٢٩٦هـ.

(4) س.و. بغداد لسنة ١٢٩٩هـ، ص١١٣.

(5) س.و. بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص١١٤.

(6) س.و. بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص١١٥.

الهيئات الادارية للبلديات الثلاث كما جاء في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م.

المجلس البلدي للبلدية الاولى[1]:

اسماعيل افندي رئيس[2]. عبد الفتاح افندي عضو. محمود جلبي عضو. محمد شاكر عضو. صالح افندي عضو. لازار افندي طبيب. موسيو موزال مهندس الولاية.

قلم البلدية [3]:

محمد نديم افندي سر كاتبي. راجي افندي معاون. محمد افندي نفوس كاتبي. سليمان افندي محاسب رفيق. ميكائيل افندي صندوق امين.

ادارة مكتب الصنائع [4]:

محمد زهدي افندي مدير. عزيز افندي كاتب. صالح افندي انبار مأموري (مسؤول مخزن). صالح افندي صندوق امين. عبداه افندي معلم. امين افندي معلم. عبد الرزاق افندي خواجة سي. خليل اغا داخلية ضابطي وشاكردان (مسؤول الاقسام الداخلية للطلبة).

المجلس البلدي للبلدية الثانية [5]:

عبد الرزاق افندي رئيس. كبة زاده حاجي جعفر جلبي عضو. محمد سليم جلبي عضو. ملا سبع جلبي عضو. حاج دروش جلبي عضو. خاجيك افندي عضو.

---

[1] س. و. بغداد لسنة ١٣٠٠هـ، ص١١٣.

[2] اورد جميل النجار في كتابه الادارة العثمانية في ملحق ١٣، ص٤٣٧ ان اسماعيل افندي استمرت رئاسته لبلدية الاولى من عام ١٨٨٢م حتى عام ١٨٩١ أي ما يقارب العشر سنوات كما ورد في وثيقة محفوظة في الارشيف العثماني مؤرخة في ٣٠ نيسان ١٣٠٥ - ١٣٠٧هـ ١٨٨٩م تتضمن شكوى ضده وتؤكد بقاءه مدة عشر سنوات رئيساً للبلدية. الارشيف العثماني، استنبول، وثيقة رقم بلا. انظر ملحق (٥٧).

[3] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٠، ص١١٤.

[4] المصدر نفسه، ص١١٤.

[5] المصدر نفسه، ص١١٤.

قلم البلدية الثانية [1]:

محمد نوري باش كاتب. صالح مظهر افندي معاون. عبد الرزاق افندي نفوس مقيدي (كاتب نفوس). حسقيل افندي قنطوراتو كاتبي (كاتب العقود). حسين افندي صندوق امين.

المجلس البلدي للبلدية الثالثة [2]:

عبداه افندي رئيس. حاج محمود افندي عضو. حاج ابراهيم افندي عضو.

عبداه افندي عضو. عبد اللطيف بك عضو. ياسين اغا عضو.

ادارة مستشفى الغرباء تابعة لدائرة البلدية الثالثة [3]:

عبد القادر اغا مدير. لازار افندي طبيب. عبد الرزاق اغا جراح.

منش افندي اجزاجي (صيدلي). عبد الرزاق افندي امام. خضر افندي كاتب.

اما في سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م هناك تغيير ضئيل في المجلس البلدي للبلديات الثلاث[4].

حيث كان المجلس البلدي للدائرة الاولى يضم :

اسماعيل افندي رئيس. عبد الفتاح افندي عضو. سعيد افندي عضو.

عبد الغني اغا عضو. عباس افندي عضو. محمد شاكر افندي عضو.

صالح افندي عضو. اسماعيل افندي عضو. لازار افندي طبيب.

قلم البلدية الاولى يضم :

محمد نديم افندي سر كاتب. راجي افندي معاون. محمد افندي نفوس كاتبي.

سليمان افندي محاسب رفيقي. سيمون افندي صندوق امين.

---

[1] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٠هـ، ص١١٥.

[2] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٠هـ، ص١١٤.

[3] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٠هـ، ص١١٥.

[4] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠١، الدفعة الخامسة، ص١١٤، وعند المقارنة مع الدورة السابقة نجد ان عدد الاعضاء قد زاد بواقع ثلاث في البلدية الاولى والثانية ولم يحصل تغيير في البلدية الثالثة.

المجلس البلدي للدائرة الثانية [1]:

عبد الرزاق افندي رئيس. حاج احمد اغا عضو. عبد المجيد جلبي عضو.

محمد سليم جلبي عضو. سيد عبد القادر افندي عضو. حاج علي جلبي عضو.

سيد عبد الرحمن جلبي عضو. هوجة يوسف غنيمة عضو. هوجة يوسف عضو.

قلم البلدية الثالثة :

محمد نوري افندي باش كاتب. صالح مظهر افندي معاون.

عبد الرزاق افندي نفوس قيدي. حسقيل افندي قونطوراتو كاتبي (كاتب الاجارات). موشي افندي صندوق امين.

المجلس البلدي للدائرة الثالثة [2]:

عبداه افندي رئيس. حاج ابراهيم جلبي عضو. عبداه الداود جلبي عضو.

دكري عبد اللطيف بك عضو. موسى جلبي عضو. ابراهيم جلبي عضو.

قلم البلدية الثالثة [3]:

محمد كامل افندي باش كاتب. عبد الوهاب افندي محاسب معاوني.

يوسف افندي نفوس مقيدي. محمد افندي قونطوراتو كاتبي.

عبد الوهاب جلبي صندوق امين.

ادارة مستشفى الغرباء-تابعة لدائرة البلدية الثالثة [4]:

محمود فهمي افندي المدير. باو افندي طبيب. خضر افندي كاتب.

عبد الرزاق افندي امام. منشي افندي اجزاجي (صيدلي).

وعند اجراء تغيير نصف الاعضاء لم نجد هناك تغيير في الاعضاء سوى خروج العضويين سعيد افندي وعبد الغني اغا من المجلس البلدي للدائرة الاولى والعضويين

---

[1] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠١، الدفعة الخامسة، ص١١٥.

[2] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠١، الدفعة الخامسة، ص١١٦.

[3] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠١، ص١١٦.

[4] المصدر نفسه، ص١١٦.

والحاج احمد اغا وعبد المجيد جلبي من المجلس البلدي للدائرة الثانية ولم يحل بدلهم اعضاء[1].

وعند الاطلاع على سالنامة ولاية بغداد عام ١٣٠٩هـ/١٨٩١م نجد ان عدد اعضاء المجلس البلدي للدائرة الاولى قد انخفض الى خمسة اعضاء وبالنسبة للمجلس البلدي للدائرتين الثانية والثالثة انخفض الى اربعة اعضاء، وهو اقل عدد وصل اليه المجلس البلدي بالنسبة لدوائر بغداد.

وكان المجلس البلدي للدائرة الاولى يضم[2] :

مصطفى افندي رئيس. عبد الفتاح افندي عضو. عباس افندي عضو.

عبد اللطيف افندي عضو. ابراهيم جلبي عضو. عباس جلبي عضو.

موزال افندي مهندس. لازار افندي طبيب.

قلم البلدية الاولى [3]:

اشرف افندي باش كاتب. خليل افندي رفيقي. عبد القادر افندي رفيقي.

عبد المجيد افندي نفوس كاتبي. روبين افندي صندوق امين.

عبد الله افندي محصلدار. فتوحي افندي مشغل ماكنة.

٤ نفر عمال مشغل ماكنة. ٢ نفر تفتيش. ١٤ نفر جاؤوش.

١٩٣ جرخة جي ديكجيلر.

المجلس البلدي للدائرة الثانية [4]:

شيخ عبد الرزاق افندي رئيس. سيد عبد الرزاق افندي عضو. عبد المجيد افندي عضو.

سيد عبد الرحمن افندي عضو. حاجي علي افندي عضو.

قلم البلدية الثانية[5]:

محمد طاهر افندي باش كاتب. حسن فوزي افندي معاون.

---

[1] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٣، الدفعة الرابعة، ص٩٢-٩٣.

[2] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٩، الدفعة الثالثة، ص١٣٨-١٤٠.

[3] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٩، الدفعة الثانية، ص١٣٩.

[4] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٩، الدفعة الثانية، ص١٤٠.

[5] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٩، الدفعة الثامنة، ص١٤٠.

سيد علي افندي صندوق امين. ٢ نفر تفتيش. ٩ جاووش وكيجيلر. ١٣٤ جرخة جي.

المجلس البلدي للدائرة الثالثة [١]:

عبد الله جلبي رئيس. حاجي محمود جلبي عضو. عبد الله داوود افندي عضو.
ملا حمد افندي عضو. سيد موسى افندي عضو.

قلم البلدية الثالثة [٢]:

توفيق افندي باش كاتب. محمد افندي معاون. عبد الوهاب افندي محاسب رفيقي.
ناحوم افندي صندوق امين. ١ نفر تفتيش. ٩ جاؤوش. ٤٩ جرخة جي.

ادارة مستشفى الغرباء [٣]:

حسين افندي مدير. اوستة عباس جراح. خرستو افندي اجزاجي.
نشأت افندي وكيل. ٢ نفر كاتب. ٥ نفر خدمة.

ان المجالس البلدية لم يطرأ عليها تغيير يستحق الذكر لفترة طويلة الامر الذي ادى الى تذمر الاهالي مما دفع وجهاء المدينة الى رفع شكوى بتاريخ ٥ شباط ١٣١٧ر و١٣١٩هـ الى رئاسة دائرة شورى الدولة يطالبون بعدم السماح لرئيس واعضاء دوائر البلدية الثلاث للاشتراك في الانتخابات مجدداً وذلك لبقاءهم عشر سنوات في موقع الرئاسة والعضوية[٤].

وعند اجراء الانتخابات مجدداً كان المجلس البلدي للدائرة الثانية يضم[٥]:

محمد باشا زاده ابراهيم بك رئيس. سيد عبد الوهاب جلبي عضو.
حاج احمد جلبي عضو. محمد سعيد جلبي عضو. قبوجي باش عضو.

---

[١] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٩، الدفعة الثامنة، ص١٤٠.

[٢] المصدر نفسه، ص١٤٠.

[٣] المصدر نفسه، ص١٤٠.

[٤] الارشيف العثماني، استنبول، وثيقة رقم C2185/2 ورفع الوثيقة كل من (السيد محمد طاهر التكريتي، ياسين التكريتي، احمد شاول، عبد اللطيف، عبد اللطيف التكريتي، عبدات الخواجة، السيد عبدان بابا جان، عبد الرزاق التكريتي، عبدان التكريتي، محمود الشيخ طه، حسن الساير، السيد خميس، طه الخواجة، محمود التورنجي، جراح العلي، داوود الاسلام، السيد ابراهيم العزيز، ناصر عبد العزيز، عبدات المهدي، ابراهيم رحيم. انظر ملحق رقم (٢٥).

[٥] س. و. بغداد، لسنة ١٣٢١، ص٤٠٧.

عبد اللطيف جلبي عضو. عيسى جلبي عضو. خالص افندي طبيب.

اما المجلس البلدي للدائرة الثالثة يضم [1]:

زئبق زاده سليمان افندي رئيس. حاج ياسين جلبي عضو.

شيخ وادي زاده محمود افندي عضو. عبد الله افندي عضو.

حاج عبد الوهاب جلبي عضو.

الا إنّا لم نعثر على اسماء اعضاء المجلس البلدي للدائرة الاولى لهذه الدورة اما الدورة التي تلتها فكان المجلس البلدي للدائرة الاولى يضم[2]:

جادرجي زاده رفعت افندي رئيس/وكيل. حاج خليل افندي جلبي عضو.

محمد صالح افندي عضو. جيبجي زاده يوسف افندي عضو.

هارون ناثان افندي عضو. موزال افندي عضو/مهندس. نظام الدين بيك عضو طبيب.

قلم البلدية :

خليل افندي باش كاتب. محمود افندي فهمي رفيقي.

حسقيل افندي صندوق امين. وحيد اغا ماموري. ملا يوسف ماموري.

١ نفر سر جاؤوش. ١١٣ جرخجي.

المجلس البلدي لبلدية بغداد الثانية [3]:

حيدر زاده عبد الرحمن افندي رئيس. حاج حمادي جلبي عضو.

حاج عبد الكريم جلبي عضو. محمد افندي برزنجي عضو.

محمد سعيد افندي عضو. حاج عبد الرزاق جلبي عضو.

قلم البلدية [4]:

محمد طاهر افندي باشا كاتب. محمد سعيد افندي محاسب رفيقي.

مهدي افندي صندوق امين. حسين فوزي افندي معاون.

---

[1] س. و. بغداد، لسنة ١٣٢١، ص٤٠٧.

[2] س. و. دولت، لسنة ١٣٢٤، ص١١٩.

[3] س. دولت، لسنة ١٣٢٤، ص١١٧.

[4] المصدر نفسه، ص١١٧.

محمد صديق افندي مقيد. ١٣ نفر جاؤوش. ٣ نفر تفتيش. ١١٥ نفر جرخة جي.

المجلس البلدي لبلدية بغداد الثالثة :

قشطيني زاده محمود جلبي رئيس. عبد الله الداوود جلبي عضو.

ريزقي ابراهيم افندي عضو. حاج يس جلبي عضو.

سيد عبد الرحمن افندي عضو. سيد عبد الله حنين جلبي عضو.

في عام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م ونتيجة للضائقة المالية التي كانت تمر بها البلديات الثلاث وتقليصاً للنفقات فقد تم دمجها في دائرة واحدة تؤدي خدمات بغداد كلها[١].

ويذكر د. النجار في كتابه الادارة العثمانية "حيث اعيد في سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م انشاء الدوائر الثلاث ثانية لتستمر في العمل مستقلة عن بعضها حتى نهاية العهد العثماني"[٢]، الا ان في الوثائق الخاصة بالقرض الذي استدانته بلدية بغداد من البنك الوطني التركي وثيقة صادرة في ٢٣ صفر ١٣٣٢هـ/١٩١٤م عن دائرة بلدية بغداد مختومة بختم مجلس بلدية بغداد وهذا يدل على ان البلديات في حينها لم تنفصل نهائياً حتى ذلك التاريخ[٣].

الاعظمية :

كانت الاعظمية خارج اسوار بغداد وعليه كانت قصبتها مركزاً لناحية الاعظمية تدار من قبل موظف اداري (مدير ناحية) تابع لولاية بغداد[٤].

وفي سنة ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م انشأت فيها اول بلدية وانتخب مجلسها البلدي وكان المرحوم جعفر الريس اول رئيس لها[٥].

---

[١] هناك مجموعة من الوثائق تتضمن احداها طلباً قدمه الوالي جمال بك بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٣٢٦رومي لاستقراض مبلغ قدره 30,000 ثلاثون الف ليرة من البنك الوطني التركي لتحسين الاحوال المالية للبلدية والوثائق الاخرى تتضمن المراسلات بين البنك والولاية والبلدية حول تسديد المبلغ، الارشيف العثماني، استنبول، وثيقة رقم DHID44/88. انظر ملحق (٥٨).

[٢] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص٢٣٦.

[٣] الارشيف العثماني، استنبول، وثيقة رقم AOB. .DHID 44/88 انظر ملحق (٥٩).

[٤] س. و. بغداد، ١٢٩٢هـ، ص٧٦.

[٥] فخري الزبيدي، المصدر السابق، ص١١٥.

الكاظمية [1]

اسند العثمانيون مهمة ادارة البلدة والاشراف على شؤونها الى احدى الاسر العربية من قبيلة طي حتى تأسيس الادارة العثمانية الحديثة[2].

حينما اصبحت مدينة الكاظمية قضاءً تابعاً الى سنجق بغداد ومن اقضية الدرجة الثالثة[3] كانت تحتوي على (١١٠١٠) داراً وعدد نفوسها نحو (٥٠٠٥٠) نسمة[4].

وبالنظر لخصوصية هذه المدينة وما تتمتع به من مكانة دينية اذ يتوجه اليها كثير من الزوار، شرعت الحكومة العثمانية بتأسيس دائرة للبلدية فيها، كان مجلسها البلدي يتألف من اربعة اعضاء اضافة الى الرئيس وكاتب هم[5] :

شيخ عيسى افندي رئيساً. شيخ حسن افندي عضواً. سلمان جلبي عضواً.
حاج شريف افندي عضواً. مهدي أغا عضواً. محمد افندي كاتباً.

وجاء في سالنامات دولة لسنة ١٣٠٠هـ/١٨٢٢م اضافة الى المجلس البلدي موظفي الرسومات والخدمات، اذ جاء فيها[6] :

منحل رئيساً. محمد افندي عضواً. اصلان افندي عضواً. عبداه افندي عضواً.
ابراهيم ادهم كاتباً. محمد افندي رسومات ماموري.
عبد الوهاب افندي رسوم سي مأموري. حسن افندي فراش مأموري.

ويلاحظ ان المجلس البلدي هذا قد تقلّص الى عضوين فقط كما جاء في سالنامات دولة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م كما ياتي[7] :

---

[1] كانت بداية تأسيس هذه المدينة عبارة عن مقبرة قديمة دفن فيها ابو جعفر المنصور ابنه الاكبر سنة (١٥٠هـ/٧٦٧م)، وعرفت بمقبرة قريش ثم صارت تدعى بالكاظمية نسبة الى الامام موسى الكاظم (عليه السلام) إذ دفن فيها عام ١٨٣هـ/٧٩٩م، وبذلك اصبحت نواة لمدينة ذات قدسية دينية. محمد حسين آل ياسين، تاريخ المشهد الكاظمي، بغداد١٩٦٧، ص٤٢.

[2] عماد عبد السلام - ، ادارة العراق، ص١٠٠.

[3] سالنامة دولة ١٨٨٣/١٣٠١م، ص٤٢، سالنامة دولة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٠، جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٢٦.

[4] سالنامة دولة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٧٦.

[5] سالنامة دولة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٧٦.

[6] سالنامة دولة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، ص١٣١.

[7] سالنامة دولة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، ص١٠٤.

عبد الله افندي رئيسا. اصلان أغا عضوا. عبد الله افندي عضوا. ابراهيم افندي كاتب.

ثم عاد في سالنامة دولة بغداد لسنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م ليضم اربعة اعضاء وهم[1]:

جعفر جلبي رئيساً. قربان علي عضواً. حاتم افندي عضواً. حسن افندي عضواً.
محمد سعيد افندي عضواً. حسين افندي كاتب.

وفي احصائية وردت في سالنامات ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م عن مدينة الكاظمية انها كانت تحتوي على ٢١٦٠ داراً و٨ حمام و١٨ علوة و١٣ قهوة و٣٥٠ دكان وجامع واحد و٢٣ مسجداً وعلى ٨٠٠٠ نسمة (ذكور فقط)[2]، وكان مجلسها البلدي يتألف من[3]:

صادق افندي رئيساً. حاج طعمة افندي عضواً. سيد صالح افندي عضواً.
حبيب افندي عضواً. عبد الستار افندي كاتب.

ثم ازداد عدد سكانها ليصبح ١١٦٥٨ نسمة عام ١٣٢٥هـ[4].

---

(1) سالنامة دولة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩١.

(2) سالنامة دولة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص٥٠.

(3) سالنامة دولة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٥٧.

(4) سالنامات ولاية، بغداد، ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، ص٣٤٥.

سامراء [1]

خلت التقسيمات الادارية العثمانية المبكرة في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي من أي وحدة ادارية باسمها[2].

ولوجود مرقدي الامامين علي الهادي (ت ٢٤١هـ) والحسن العسكري (ت ٢٥٥هـ) (عليهما السلام)، فقد حظيت سامراء بشيء من الاهتمام لدى السلطات العثمانية في القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، فعُدّت ناحية تابعة لسنجق بغداد[3]. ثم قضاءً تابعاً لسنجق بغداد في التقسيمات الادارية التي جرت في اوائل عهد مدحت باشا ترتبط به ادارياً ناحية تكريت[4]. كما ساعد مركزها الديني والاداري على التوسع اذ بلغ عدد نفوسها نحو ٤١٦٨٠ نسمة، وعدد دورها نحو ٦٤٥٥ داراً[5]. ولحاجتها للخدمات الاساسية فقد تم تأسيس دائرة بلدية فيها عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، وكان مجلسها البلدي الاول يضم[6]:

محمود أغا رئيساً. احمد أغا عضواً. رؤوف أغا عضواً. احمد أغا عضواً.

اما مجلسها البلدي لسنة ١٣٠١هـ/ م وسنة ١٣٠٢هـ/ م فقد ضم[7]:

سيد محمود افندي رئيساً. سيد فتح الله افندي عضواً. سيد محمد العلوي عضواً. عباس الياسين افندي عضواً. نوري افندي كاتباً.

---

[1] جاء اسم هذه البلدة في الكتابات الآشورية بصورة (سرمارتا) ، وهذا يعني انها كانت مأهولة بالسكان منذ اكثر من ٦٠٠٠ سنة قبل الميلاد.

وقد اعاد تشيدها المعتصم بالله سنة (٢٢١ هـ-٨٣٦م) ثم أصابها ما أصاب المدن العراقية من احداث في عهد هولاكو وتيمورلنك، ثم خبا ذكرها تماماً. ذهب كثير من الباحثين ان الكلمة اصلها سامي قديم يتكون من (شامريا) ومعناها (الله يحرس) او (شامورة) التي تعني (الحرس) أي منزل الحرس. انظر : مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ص٣٠٦.

[2] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١٠٧.

[3] اورد د. خليل ساحلي، قائمة بالتقسيمات الادارية لسنة ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م معتمداً على سالنامة الدولة لسنة ١٢٦٦هـ/ م في كتابه من تاريخ الاقطار العربية، ص٥١٩.

[4] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١٠٧.

[5] سالنامة دولة لسنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، ص١٢٣.

[6] سالنامة دولة لسنة، ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص٧٧.

[7] سالنامة دولة لسنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، ص٧٧.

كما صنف قضاء سامراء من الدرجة الثالثة[1]، وكانت هيئته البلدية تضم[2]:
سيد جاسم افندي رئيساً. حاج عبد اللطيف عضواً. محمد طالب عضواً.
عباس اللطيف عضواً. علي افندي كاتباً. محميد جاووش. علي جاووش.
وقد اعيد انتخاب جاسم افندي لرئاسة لمجلس البلدي مرة اخرى فكان المجلس البلدي لسنة ١٣٢٤هـ يضم[3]:
سيد جاسم افندي رئيساً. سيد احمد افندي عضواً. وهاب افندي عضواً.
سالم الحسين افندي عضواً. محمد البيجي افندي عضواً. علي افندي كاتباً.

[1] سالنامة دولة لسنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص٩٠، جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٢٦.
[2] سالنامة دولة لسنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٢.
[3] سالنمات بغداد لسنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٥٨.

الجزيرة (الصويرة)

انشأت اطراف الصويرة لأول مرة من قبل بعض الاسر التي هاجرت من الحلة نحو سنة ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م على ضفة نهر دجلة اليمنى[١]، وقامت ببناء منزلاً لمأمور الحكومة في هذه المنطقة، ومن ثمّ اخذ الاعراب المجاورون يبنون مساكن لهم على هيأة مسكن المأمور، ونشأ فيها أيضاً سوق من صغار الباعة، حتى نمت فيها الحركة العمرانية شيئاً فشيئاً.

وبعد ذلك قررت الحكومة العثمانية ربطها بمركز اداري، فاتخذت القصبة مركزاً لقضاء تابع لسنجق بغداد باسم الجزيرة سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨٢م[٢]، ويشمل المناطق الواقعة بين اقضية العزيزية شمالاً والحلة والمنتفك جنوباً[٣]. كما ربطت بها ناحية البغيلة، الا انه في عام ١٨٩١م الغيت ناحية البغيلة وجعل الاعيوج ناحية بديلة عنها[٤].

اما مجلسها البلدي في سنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، فيضم[٥]:

محمد العباس افندي رئيساً. شرجي المال الله أغا عضواً.

حسون المشهدي أغا عضواً. علي الحسين أغا عضواً. حاج عبد الله أغا كاتباً.

وفي الدورة التالية لم يتغير اعضاء المجلس البلدي عدا علي الحسين أغا، اذ تم انتخاب عبد الله افندي بدلاً منه[٦].

---

(١) عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١١٠.

(٢) مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ٢/١٠٩.

(٣) لم نجد في التقسيمات الادارية في سالنامات دولة لسنة ١٣٠١هـ/ذكراً لقضاء الجزيرة، الا ان اول ذكر جاء عن قضاء الجزيرة في (سالنامة ولاية بغداد) في سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨١م، وهذا يعني ان سالنامات الدولة تثبت معلوماتها بعد مضي سنة او سنتين على الحدث.

(٤) سالنامات ولاية بغداد، ١٣٠٩هـ/١٨٩١ م، ص١٩٦، سالنامات ولاية بغداد، ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص٩٠.

(٥) سالنامات ولاية بغداد، لسنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٢.

(٦) سالنامات ولاية بغداد، لسنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٦٩. صنف قضاء الجزيرة حينها من الدرجة الثانية ولم تتبعه أي ناحية.

خانقين[1]

قسمت التنظيمات الادارية المبكرة الاراضي الممتدة من الحدود العراقية-الايرانية الحالية شرقاً الى نهر ديالى غرباً الى ثلاثة سناجق تابعة لولاية بغداد هي درتنك وقزانية، وزنكي آباد، وكانت خانقين تقع ضمن هذه المناطق[2].

ولم تؤلف هذه المناطق وحدة ادارية واحدة حتى منتصف القرن التاسع عشر، إذ الفت هذه الاراضي وحدة ادارية بدرجة قضاء تتبع ولاية بغداد، وجعلت بلدة خانقين القديمة مركزاً لها[3]. وبالنظر لوقوع هذه المدينة على الطريق الرئيس المؤدي الى بلاد فارس، فقد كانت محطة مهمة من محطات قوافل الحجاج والمسافرين والتجار تمدّهم بالادلاّء والحراس والماء والطعام وتبديل الدواب او بيعها وشرائها، فضلاً عن خزن البضائع[4].

وعلى اية حال فقد صنّف قضاء خانقين من الدرجة الاولى تتبعه ناحيتي بنكدره، وقزلرباط وهما من الدرجة الاولى أيضاً[5]، لذا اسست فيها دائرة بلدية قبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، وضم مجلسها البلدي الاول[6]:

احمد افندي رئيساً. رستم اغا عضواً. مال الله أغا عضواً. احمد فيض أغا عضواً.

وفي سنة ١٣٠٠ هـ/١٨٨٢م، كان مجلسها البلدي يضم كل من[7]:

امين أغا رئيساً. فتاح أغا عضواً. حسن أغا عضواً. محمود أغا عضواً.

حسن أغا عضواً. غفوري أغا كاتب.

---

[1] اختلف العلماء في اصل تسمية خانقين، فيقال انها تتكون من لفظين (خان) و(قين)، بمعنى الغضب أي الذي يسجن فيه المغضوب عليهم. وهناك رأي آخر وهو الارجح من ان (قين) اسم صاحب الخان وسميت خانقين نسبة الى صاحبها. مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ص٣٥٥.

[2] خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥٢١.

[3] سالنامة دولة لسنة ١٣٠١، ص٤٢، عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١١٤.

[4] عبد الرزاق عباس حسين، المصدر السابق، ص٥٩.

[5] سالنامة دولة لسنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٠، جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٢٦-١٢٧.

[6] سالنامة دولة لسنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م ، ص٧٣.

[7] سالنامات ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠ هـ/١٨٨٢م، ص١٢٤.

واستمر اعضاء مجلسها البلدي جميعهم من دون تغيير للسنوات ١٣٠١ و ١٣٠٢ و١٣٠٣ هـ/١٨٨٣م، ١٨٨٤م، ١٨٨٥م، عدا كاتبها فقد استبدل بـ(عزيز بك)[١].

وفي عام ١٣١٩هـ/١٩٠١م، كان مجلسها البلدي يضم[٢]:

محمود افندي رئيساً. سعد الله افندي عضواً. عبد الغفور أغا عضواً.

غايب جلبي عضواً. ديكري عبد الغفور افندي عضواً.

وفي السنوات الاخيرة زاد الاهتمام بالجانب الصحي، فنجد ان المجلس البلدي لسنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ضم طبيباً بين اعضائه هم[٣]:

محمد صالح أغا رئيساً. سعد الله افندي عضواً. عبد القادر أغا عضواً.

رؤوف افندي عضواً (طبيب يوزباشي). عبد الغفور افندي عضواً.

خورشيد افندي كاتباً وصندوق امين.

كما كانت خانقين حينها تحتوي على نحو ١٠٠٠ دار و٧ حمامات و١٠ مقاهي، و٦ علوة، و١٥٠ دكاناً، و٣ جوامع، و٢ مسجد، و١٣ خاناً، ومكتب ابتدائي، و٣ معلم صبيان، ومسافر خانة[٤].

---

[١] سالنمات ولاية بغداد، ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، الدفعة الخامسة، ص١٢٤، الدفعة الرابعة، ص٩٩.

[٢] سالنمات ولاية بغداد، ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٢.

[٣] سالنمات ولاية بغداد، لسنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٦٢.

[٤] سالنمات ولاية بغداد، لسنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص٢٦٠.

خراسان

مدينة تقع على ضفاف نهر خراسان (احد فروع نهر ديالى) وهي المدينة القديمة لمركز قضاء بعقوبة حالياً.

هي جزء من المنطقة الممتدة من اسوار بغداد الشرقية حتى نواحي خانقين وكان يطلق عليها مصطلحاً ادارياً في عهد الاحتلال المغولي يُعرف بـ (الاعمال الشرقية).

في بداية العهد العثماني كان الشطر الاكبر من هذه المنطقة مرتبطاً بولاية بغداد إذ وردت في التقسيمات الادارية ان (طريق خراسان) ناحية تابعة الى سنجق بغداد مباشرة[1].

اكتسبت اهميتها من موقعها الستراتيجي إذ أنها تقع على طريق القوافل الذاهبة شرقاً الى ايران ولأنها تتوسط انهار الري التي تتفرع من نهر ديالى، فقد شهدت هذه المنطقة المعارك الطاحنة بين الصفويين والعثمانيين طمعاً باراضيها وخيراتها، وفي عهد التنظيمات الادارية العثمانية الحديثة عُدّت المنطقة قضاءً من الدرجة الاولى باسم (قضاء خراسان) تتبعها ناحية الخالص وناحية شهربان (المقدادية) من الدرجة الاولى[2].

بلغ عدد سكانها -كما جاء في سالنمات دولة لسنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م-[3] ٧٤١٦ نسمة (ذكور فقط) وعدد دورها ٢٣٤٩ دار. كما ورد في سالنمات دولة لسنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م ان هناك (مدرسة ابتدائية) تضم ٢٨ طالباً[4]، وهي من الاقضية التي تم تاسيس دائرة بلدية فيها من البدايات الاولى لتاريخ تاسيس البلديات في العراق اذ كان مجلسها البلدي الاول يضم :

رفيق افندي رئيس. حاج بندر اغا عضو. حاج خميس اغا عضو.

حاج درويش اغا عضو. فهمي اغا كاتب.

---

[1] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١١٨.

[2] س. دولة لسنة ١٣٠١هـ، ص٤٢، س. دولة لسنة ١٣١٩، ص١٩٠. س وبغداد لسنة ١٣٢٤، ص١٩٨.

[3] س. دولة ١٢٩٢هـ، ص١٢٣.

[4] س. دولة ١٣٠٤هـ، ص٣٢٥.

ولم يتغير المجلس البلدي للاعوام ١٣٠٠هـ، ١٣٠١هـ، ١٣٠٣هـ عدا الكاتب فقد حل رشيد افندي بدلاً من فهمي اغا [1].

وفي سالنمات ولاية بغداد لسنة ١٣١٩هـ فقد ضم مجلسها البلدي كل من [2]:

محمود افندي رئيس. خميس اغا عضو. ياسين افندي عضو. محمد صالح اغا عضو. عباس اغا عضو. عيدان اغا عضو. عبد الوهاب افندي كاتب.

وكان مركز المدينة يحتوي على ٨٠٠ دار، و ٣ حمام، و ١٤ قهوة، و ٨ علوة و ٧٠ دكان، ١٢ خان، ٣ معلم صبيان، مكتب رشدي وداره بلدية ودائرة تلغراف.

اما شهربان وكانت تحتوي على ٣٠٠ دار، حمام ١ و ٦ قهوة، ١٠٠ دكان و ١٥ خان ومكتب ابتدائية[3].

---

[1] س. و. بغداد ١٣٠١، الدفعة الخامسة، ص١٢٣.

[2] س. و. بغداد لسنة ١٣٠٩، ١٣٠٩، ص١٩٢.

[3] س. و. بغداد، ١٣٢٤، ص٢٦٦-٢٦٩.

مندلي[1]

بالنظر لموقع مندلي الستراتيجي، فقد كانت معظم الموجات والجيوش الغازية تمر بها فتدمرها، ولعل شأنها قد تضاءل لما الم بها من تخريب حتى عدت بموجب التنظيمات العثمانية المبكرة مجرد ناحية تابعة لسنجق قزانية[2].

غير انها استعادت شيئاً من اهميتها وعُدّت قضاء من الدرجة الثانية تابعاً لسنجق بغداد في التقسيمات التي نظمت في عهد الوالي مدحت باشا[3].

وقبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م بلغ سكان مندلي نحو (١٢٣٧٣) نسمة ومن الدور نحو (٣٥٠٢) داراً[4]. وقد ذكرت سالنامات متأخرة عن وجود مرافق خدمية جديدة من بينها ٣ حماماً و٢٠٠ دكاناً، وجامعاً واحداً، وثلاثة مساجد و٢ خان و ٢ مكتب ابتدائي، و٤ معلم صبيان ومكتب رشدي واحد، و ٣ تكية[5].

كما اسست فيها بلدية قبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م وكان مجلسها البلدي الاول يضم كل من [6]:

سيد علي اغا رئيساً. سيد عبد الاله اغا عضواً. محمد الياس اغا عضواً.
يوسف اغا عضواً. عباس اغا عضواً. حسن اغا كاتب.

اما مجلسها البلدي للدورة الثانية، فضم كل من[7] :

مصطفى افندي رئيساً. سيد مهدي اغا عضواً. محمد الياس اغا عضواً.
حسن اغا عضواً. حسن افندي كاتباً.

---

[1] يعود اصل اسم مندلي الى (بندنيجين) ويعني البلد الكائن في المنحدر، وتعد هذه المدينة من المدن التاريخية القديمة العامرة بالسكان، وكونها غنية بمواردها الاقتصادية ومزارعها الواسعة، وقد دلت التنقيبات الآثارية على وجود معالم للارواء في منتصف الالف السادس قبل الميلاد. مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ص٣٦٦.

[2] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١٢٠.

[3] سالنامات دولة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، سالنامات دولة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٠.

[4] سالنامات دولة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١٢٣.

[5] سالنامات ولاية بغداد، ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص٢٥٥.

[6] سالنامات ولاية بغداد، لسنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، الدفعة الرابعة، ص١٠٠.

[7] س . و . بغداد لسنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م، الدفعة الرابعة، ص١٠٠.

اما مجلسها البلدي عام ١٣١٩هـ/١٩٠١م فقد ضم[1]:
عبد الرزاق جلبي رئيساً. عبد الحميد افندي عضواً. مسعود افندي عضواً.
ملا صالح افندي عضواً. موسى افندي كاتباً.
واما مجلسها البلدي عام ١٣٢٤هـ/ م فقد ضم[2]:
عبد الرزاق جلبي رئيساً. غايب افندي عضواً. يوسف افندي عضواً.
موسى اغا عضواً. موسى افندي كاتباً.

---

[1] سالنامات ولاية بغداد، لسنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٢.

[2] سالنامات ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٦٠.

بدرة [1]

ظلت منطقة بدرة وجصان خلال فترة طويلة من عهد الاحتلال العثماني ملحقة بمصرفية بابان وكوني، وحرير، واربيل التي يحكمها متصرف يرتبط مباشرة بوالي بغداد ويعين من قبله[2].

وخلال القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، اطلق على لواء شمل منطقتها ومنطقة جصان القريبة بأسم لواء (بدرة وجصان)، ثم الغي هذا اللواء في التقسيمات الادارية التي اجراها الوالي مدحت باشا. وبالنظر لوقوع منطقة بدرة على الحدود العراقية الايرانية، فانها كانت عرضة لكثير من المشاكل الحدودية بين الطرفين مما استوجب استحداث ناحية بدرة سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م لتكون احدى نواحي كوت الامارة[3].

وفي سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م، فصلت ناحية بدرة لتكون قضاء مستقلاً يتبع سنجق بغداد من الدرجة الثانية تتبعه ناحية غربية من الدرجة الثالثة، وجصان من الدرجة الثانية[4]. كما تأسست فيها بلدية قبل عام ١٣١٩هـ/١٩٠١م، وكان مجلسها البلدي الاول يضم [5]:

عبد الحسين افندي رئيساً. مهدي بك عضواً. محسن افندي عضواً.
محمد تقي عضواً. حاج محمد صالح عضواً. محمد حاج يكه جان اغا عضواً.
محسن بك كاتباً.

---

[1] تقوم بدرة على انقاض مدينة (بادبرايا) القديمة ومعناه المذرون الذين يذرون محاصيل الزرع. وهي جزء من منطقة زراعية تأخذ مياهها من مشروع النهروان، وبعد اندثار اكثر انهار هذا المشروع، اصاب (بدرايا) حال من التدهور ومن ثم تضاءلت مكانتها وانحسر ذكرها. مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ١٣/٢، عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١٢٢.

[2] مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ١٠٥/٢.

[3] سالنامات دولة، ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص٤٢، عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١٢٢.

[4] سالنمات ولاية بغداد، ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٠، سالنمات ولاية بغداد، ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٩٨.

[5] سالنمات ولاية بغداد، ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٠.

اما مجلسها البلدي لسنة ١٣٢٤هـ، فقد كان يضم[1] :

محمد طاهر افندي رئيساً. تقي افندي عضواً. محمد طه اغا عضواً.

محسن افندي عضواً. حسين افندي عضواً. محمد حاج بكه جان اغا عضواً.

محسن بك كاتباً.

[1] س . و . بغداد لسنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٧٢.

عنه[1]

عدتها التنظيمات العثمانية المبكرة كسنجق تابع الى ولاية بغداد اسمياً[2]، الا انها كانت تحت سيطرة امارة آل فضل، وعلى الرغم من اقرار العثمانيين هذه السيطرة، الا انهم احتفظوا بقوات محدودة لحماية القوافل[3].

ومنذ اوائل القرن الثاني عشر للهجرة/الثامن عشر الميلادي، اخذت هذه الامارة بالتفكك والانحلال، فاستغلت الادارة العثمانية هذه الظاهرة. وفي اثناء التقسيمات الادارية التي تمت في عهد مدحت باشا عدت عنه قضاء من الدرجة الثالثة، تابعاً لسنجق بغداد، تتبعه ثلاث نواحي (القائم من الدرجة الثانية، وجبه الوس وحديثة من الدرجة الثالثة)[4] وكان يسكنها ٢٥٠٠ نسمة في ٦٥٠ دار[5].

وبالنظر لحاجة المدينة الى خدمات ولديها امكانات وموارد لسد نفقات البلدية، فقد تأسست فيها بلدية، وكان مجلسها البلدي في سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨١م، يتكون من [6]:

قفطان افندي رئيساً. حديد اليونس اغا عضواً. السيد نجم الدين افندي عضواً. سعيد اغا عضواً. عزت اغا كاتباً.

اما مجلسها البلدي في الدورة التالية فكان يضم[7]:

قفطان افندي رئيساً. عيسى المسيح اغا عضواً. سعيد افندي عضواً. نجم الدين افندي عضواً. سيد حديد اغا عضواً. زعين اغا عضواً. غالب افندي كاتب.

---

[1] وكانت مركزاً لمملكة تعرف بأسم (حاني) في القرن الثامن عشر قبل الميلاد، كما ذكرتها المصادر الاشورية القديمة بصفة (ابات) ثم تحور الى عانه. ويعود اسمها ايضاً الى الالهة (اتانة) التي كانت تُعبد في سوريا. مجموعة مؤلفين، دليل العراق، ٤١٦/١.

[2] خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥٠٩.

[3] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١٣٦.

[4] سالنمات دولة لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، ص٤٢، سالنمات دولة لسنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٠.

[5] سالنمات دولة ١٢٩٢ هـ/١٨٧٥م، ص١٢٣.

[6] سالنمات ولاية بغداد لسنة ١٣٠٠هـ/١٨٨١م، ص١٣٠.

[7] سالنمات ولاية بغداد، لسنة ١٣٠١هـ/١٨٨٢م، الدفعة الخامسة، ص١٣٠، سالنمات ولاية بغداد، لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٣م، الدفعة السابعة، ص١١٤.

وتشمل الاراضي الممتدة من بلدة الفلوجة جنوباً الى نواحي القائم شمالاً، وكانت تسيطر عليها زعامات الاتحادات القبلية تحت نفوذ أل ابو ريشة، وكان ارتباطها بالادارة المركزية ببغداد ضعيفاً او معدوماً قبل الاحتلال العثماني[1].

وفي بدايات العصر العثماني (القرن ١٠هـ/١٦م) اضطر العثمانيون الى منح امير آل ابو ريشة لقب (سنجق بك) أي امير اللواء، وكانت الرسوم الكمركية المجباة في منطقته تشاركه الخزينة التركية فيها اسمياً[2].

وكانت حركة القوافل تجري تحت حماية هذه القبائل، حتى قام ولاة بغداد في القرن الثامن عشر بانشاء بعض القلاع والنقاط الحصينة على طريق القوافل تعبيراً عن سيادة الادارة المركزية في تلك المناطق والسيطرة على العشائر واخضاعها، مستغلة حالة التفكك والانحلال الذي اصاب اتحاد العشائر في المنطقة تلك الفترة. وقد اولى مدحت باشا هذه المنطقة اهتماماً جاداً بانشاء مراكز حضرية ادارية بغية السيطرة عليها ادارياً وعسكرياً، فامر بانشاء مدينة الرمادي، سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠ لتكون مركزاً لقضاء (الدليم) نسبة للقبيلة الرئيسة في المنطقة[3].

كما صنف قضاء الدليم من الدرجة الاولى، اما النواحي التابعة مثل كبيسة من الدرجة الثالثة وهيت من الدرجة الثانية[4]. ثم الحقت بها ناحية الفلوجة من الدرجة الثانية والرحالية من الدرجة الثالثة[5]. وبلغ عدد سكانها قبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، نحو ٦٢٥٠ نسمة وقد ضم القضاء على ٢٤٥٢ داراً[6].

---

(1) عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١٥٤.

(2) في عام ٩٨٣هـ/١٥٧٥م، تم عقد اتفاق بين ابي ريشة والحكومة العثمانية، على ان تدفع له السلطات سنوياً ٦٠٠٠ دوكة وان يعترف بسيادته وحكمه الوراثي، ستيفن همسيلي ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٥٧.

(3) عبد الرزاق عباس حسين، نشأة مدن العراق وتطورها، ص٥٣.

(4) سالنامة دولة ١٣٠١هـ/١٨٨٢م، ص٤٢.

(5) سالنمات دولة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص٤٢، جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٢٦.

(6) سالنامات دولة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١٢٣.

وأسست في مركز القضاء بلدية ضم مجلسها البلدي في عام ١٣٠٢هـ [1]:
محمد امين جلبي رئيساً. عكروي اغا عضواً. حسين العاني عضواً.
خضر اغا عضواً. جاسم اغا عضواً. محمد افندي كاتباً.
اما مجلسها البلدي لعام ١٣١٩هـ فقد ضم [2]:
سيد احمد افندي رئيساً. علي اغا عضواً. ناصر اغا عضواً.
حاج حمادي اغا عضواً. محمد افندي كاتباً.

---

[1] س . و . بغداد لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، الدفعة السابعة، ص١٠٤.

[2] س . و . بغداد لسنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٢.

ان طبيعة الادارة فيها قبل الاحتلال العثماني موزعة بين ثلاث مؤسسات هي الحكومة، ونقابة الاشراف، والسدانة. ولم يغير العثمانيون من طبيعة هذه الادارة على الرغم من دخول المدينة من الناحية الجغرافية ضمن حدود ولاية بغداد حتى بدء التنظيمات الادارية العثمانية الحديثة، إذ عدت كربلاء سنة (١٢٦٢هـ/١٨٤٥م) قائمقامية تابعة الى سنجق بغداد[٢].

وبموجب النظام الاداري الذي طبق في عهد مدحت باشا اصبحت كربلاء سنجقاً تابعاً لولاية بغداد[٣]. الا انها عادت سنة (١٢٩٠هـ/١٨٧٣م) كقضاء تابع لسنجق الحلة حتى عام (١٢٩٤هـ/١٨٧٧م) لتعود ثانياً وتصبح سنجقاً تابعاً لولاية بغداد[٤]، إذ كانت تضم ثلاثة اقضية هي (الرزازة، النجف، الهندية)، وخمس نواحي هي (رحالية، شفاثة، غربية، كفل، مسيب)[٥].

وللطابع الديني الذي اتسمت به كربلاء، فقد كانت قبلة للزوار من جميع انحاء العالم، وطيلة ايام السنة، وعليه كانت بأمس الحاجة الى مؤسسة خدمية تعنى بشؤونها، فاوجدت مؤسسة البلدية قبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، كان مجلسها البلدي يضم اضافة الى اعضائه الخمسة التالية اسماؤهم كل من الرئيس والكاتب[١]:

---

[١] يعود اصل تسمية كربلاء الى اصل بابلي، إذ ورد ذكرها في عهد السلالة البابلية الثامنة تحت اسم (كربل) وهي من القرى القديمة شأنها شأن بابل، ويدل على ذلك وجود التلال الاثرية المحيطة بها. وبعد استشهاد الامام الحسين (عليه السلام) وتشرفها بدفنه سنة (٦١هـ/٦٨٠م)، ادى ذلك الى استقرار كثير من الاسر ومنها الاسر العلوية في جوار القبر الشريف ومن ثم ظهور هذه البلدة الناشئة منذ القرن الرابع للهجرة، وتم انشاء نقابة اشراف خاصة بها ترتبط بنقابة العلويين العامة في بغداد لتدير شؤونها الادارية. للاستزادة انظر : مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ١٢٢/٢.

[٢] انظر : عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٣٥٢.

[٣] الزوراء، ع٢، ١٢ربيع الاول ، ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م.

[٤] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٣٧٠، في حين يذكر جميل موسى النجار ان سنجق كربلاء دمج بسنجق الديوانية ليتبعا سنجق الحلة عام ١٨٧٥م، واشار الى انفصالها عام ١٨٨٢م لتعود كربلاء سنجقاً مستقلا ويظهر من الجدول الذي ادرجه د. عماد عبد السلام رؤوف في كتابه -ادارة العراق- ص٣٧٠ الذي تضمن اسماء المتصرفين والقائممقامين وسنوات توليهم من ان كربلاء كانت لواء بين سنتي (١٢٨٦هـ-١٢٨٩هـ)/(١٨٦٩م-١٨٧٢م) وقضاء بين سنتي (١٢٩٠هـ-١٢٩٤هـ)/(١٨٧٣م-١٨٧٧م) ثم عادت لواء حتى نهاية الحكم العثماني هو الاصوب.

[٥] سالنمات دولة لسنة ١٣٠١هـ/١٨٨٢م، ص٧٣.

[١] سالنمات دولة، لسنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩١.

سيد مهدي افندي رئيساً. محمد افندي عضواً. حمودي اغا عضواً.

حاج حسن اغا عضواً. حسين اغا عضواً. علي اغا عضواً. برقي اغا كاتب.

ثـم تقلـص عـدد الاعضـاء الى ثلاثـة سـنة ١٣٠١هـ اضـافة الى الـرئيس والكاتـب وهم[٢]:

حسين افندي رئيساً. سيد محمد افندي عضواً. محمد باقر افندي عضواً.

كاظم افندي عضواً. محمد طاهر افندي كاتب.

وازداد عـددهم الى اربعـة اعضـاء بعـد ان تم انتخـاب جـار الله افنـدي لعضـوية المجلس البلدي عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٤م[٣].

وفي بداية القرن العشرين زاد اهتمام الادارة العثمانية في كربلاء بالجانب الصحي، فضم مجلسها البلدي طبيباً[٤]، اضافة الى :

سليمان افندي رئيساً وكيلاً. حاج حبيب افندي عضواً. حاج علي اغا عضواً.

مهدي اغا عضواً. محمد افندي باش كاتب. ثريا حكمت افندي طبيباً.

وكانت كربلاء في اواخر العهد العثماني تتالف من سبع محلات هي المخيم، وباب الطـاق، وبـاب السـلامة، بـاب بغـداد، وبـاب الخـان، العباسـية الغربيـة، والعباسـية الشرقية[٥]، ويبلغ عدد سكان كربلاء نحو (٥٠٠٠٠) الف نسمة[٦].

---

[١] سالنمات دولة، لسنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩١.

[٢] سالنمات ولاية بغداد، ١٣٠١هـ/١٨٨٢م، الدفعة الخامسة، ص١٦٢.

[٣] سالنمات ولاية بغداد، ١٣٠٣هـ/١٨٨٤م، ص١٣٣.

[٤] سالنمات ولاية بغداد، ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٨١.

[٥] رزاق كردي العابدي، كربلاء في سنوات الاحتلال البريطاني من ١٩١٤-١٩٢١،رسالة ماجستير معهد التاريخ العربي ١٢٤٣/٢٠٠٢م، ص١١.

الهندية

نشأت هذه المدينة كمستوطنة صغيرة على مرتفعات من الارض جنوب المدينة الحالية، اذ كانت هذه المنطقة قديماً مغمورة بالمياه، اما بعد ان شقت قناة الهندية سنة ١٢٠٨هـ/١٧٩٣م فقد اصبح للمدينة مصدر مائي ثابت[١]، مما ادى الى استقرار بعض العشائر فيها لتمتهن الزراعة وتسود مجمعاتهم المنطقة.

وفي عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م تشكل قضاء الهندية، ولدى تطبيق التشكيلات الادارية الحديثة عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، اتخذت منطقة طوريج مركزاً للقضاء تحت اسم (الهندية) ويكون تابعاً لسنجق كربلاء، وقد ربطت به ناحية واحدة، كما صنف القضاء من اقضية الدرجة الاولى[٢]. وقد تم تاسيس بلدية فيها قبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ومجلساً بلدياً يتالف من [٣]:

سعيد افندي رئيساً. حسون اغا عضواً. شوكت اغا عضواً. ذو النون اغا عضواً.
ياسين افندي كاتب.
اما المجلس البلدي للسنتين ١٣٠١هـ و ١٣٠٢هـم[٤].
حسون اغا رئيساً. عبد اغا عضواً. شوكت اغا عضواً. وناس اغا عضواً.
حداد اغا عضواً. حبيب افندي كاتب.
وقد اعيد انتخاب حسون اغا رئيساً للمجلس البلدي مرة اخرى وكل من [٥]:
حاج عيسى افندي عضواً. منحل عضواً. جراح حسن اغا عضواً.
محمد علي اغا عضواً. منحل عضواً. توفيق افندي كاتب وصندوق امين.

---

[١] مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ص١٣٩.

[٢] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٢٦.

[٣] سالنامة دولة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١٨٣.

[٤] سالنامة ولاية بغداد ١٣٠١هـ/م، الدفعة الخامسة، ص١٦٣، س.و لسنة ١٣٠٣هـ/م، الدفعة الرابعة، ص١٣٤.

[٥] سالنامة ولاية بغداد، ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٨٣.

الحلة[1]

وفقاً للتقسيمات الادارية التي استحدثها العثمانيون ابان احتلالهم العراق كانت الحلة سنجقاً تابعاً لولاية بغداد[2]. اما في عهد مدحت باشا، فقد عدت الحلة مركزاً تابعاً لسنجق يتالف من ثلاثة اقضية اضافة الى مركز اللواء وهي الديوانية، والشامية، والسماوة. اما النواحي التابعة لها (البدير)، وابو جوارير، والشنافية، والمدحتية، والدغارة[3].

وعلى الصعيد المحلي، فقد اولى العثمانيون مدينة الحلة اهتماماً واضحاً، لما تتمتع به من بعد تاريخي وحضاري، لذا كانت من المدن الاولى التي تم تاسيس بلدية فيها، وقد ضم مجلسها البلدي الاول كل من :

علي جلبي رئيساً. عباس افندي معاوناً. علي اغا عضواً. سيد لافي افندي عضواً.

حاج حسون افندي عضواً. شهيب افندي عضواً.

سيد عبد الرحمن افندي عضواً. عبد الرحمن افندي كاتب.

وفيما يتعلق الامر بالمجلس البلدي، فكان يضم في عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م كل من [4]: السيد عبد الرحمن افندي رئيساً. حميد الجربوع عضواً. سيد حسون افندي عضواً. احمد افندي عضواً. فضل افندي عضواً. عزره الياهو افندي عضواً.

محمد توفيق افندي كاتب. حوكي افندي صندوق امين.

وفي عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، اصبحت الحلة قضاء تابعاً الى سنجق الديوانية[5] تتبعها ناحية (المدوحية، بارمانة، نهر شاه، خواص، المحاويل)[6]. وهناك احصائية وردت في

---

[1] مُصرت الحلة على يد (صدق بن منصور) هو الامير سيف الدولة صدق بن دبيس بن علي بن مزيد الاسدي، انفصل عن السلطة السلجوقية وخضعت له معظم القبائل الفراتية، عام ٤٩٠هـ/١٠٩٦م وجعلها عاصمة للامارة المزيدية، لسميت الحلة، لأن بني مزيد حلوا فيها فصارت حلتهم أي محلتهم ومجلسهم. انظر : مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري للجمهورية العراقية، ص٤٠.

[2] خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥٠٦.

[3] سالنامات دولت، ١٣٠١هـ، ص٤٢.

[4] المصدر نفسه، ص١٤٢.

[5] سالنامات دولة لسنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م..

[6] سالنمات ولاية بغداد، ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، ص٢٣٣-٢٤٣.

سالنمات ولاية بغداد لسنة ١٣١٩[1]، تشير الى ان عدد النفوس (٧٠٠٠٠) نسمة، كما تحتوي الحلة على ٣٦٢٦ داراً و ٢١٢٦ دكاناً، وثلاثين قهوة، و١٨ خاناً، و ٨ حمامات، و ١٢٠ علوة، و ١٧ مخزناً ومكتب رشدي، وثلاثة مكاتب للصبيان[2]، وجامعاً ومسجداً، وحامية، ومكتب حكومي، وصيدلية، ومكتب تلغراف، قشله، وسلبخانة، ومقرين للحيوانات.

كما نجد ان هناك اهتماماً واضحاً في المدينة بالنسبة للجانب الصحي خلال بداية القرن العشرين، اذ يوجد طبيب وصيدلي في هيأة البلدية. اما هيأة المجلس البلدي فقد كانت تضم كل من[3] :

سليم بك زاده رئيساً. سيد عبد الرحمن افندي عضواً. سيد ياقوت افندي عضواً.
سيد حسين شوقي افندي عضواً. سيد حسين الخواجة عضواً.
سيد عبود الحاج معروف عضواً. صالح افندي تفتيش. مراد الياهو افندي طبيب.
قلبان اغا اجزاجي.

وبقيت الحلة قضاء من الصنف الاول حتى نهاية الحكم العثماني.

---

(1) سالنمات ولاية بغداد، ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٢.

(2) وردت في سالنمات الدولة لسنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٥م، ص٣٢٥ ان عدد التلاميذ في مكاتب الصبيان في الحلة بلغ نحو ٥٦.

(3) سالنمات ولاية بغداد، ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، ص١٧٨.

النجف الاشرف[1]

كان لظهور نظام الاجتهاد الدور الكبير في نشاة النجف وتطورها واعطائها سمات المدينة الدينية، حتى تحولت الى جامعة دينية يؤمها عدد كبير من الدارسين والطلبة.

وبعد اقرار العثمانيون السلطات الموروثة لنقابة الاشراف[2]، وبموجب التشكيلات الادارية التي طبقها الوالي مدحت باشا، فقد عدت النجف قضاء تابعاً لسنجق كربلاء تتبعه ناحية الجعارة[3].

ومما تجدر الاشارة اليه ان هناك وثيقة (مضبطة) مقدمة من مجلس ادارة لواء كربلاء الى والي بغداد بتاريخ ٢١ شعبان ١٣٠٥هـ/م، و ١٢ نيسان ١٣٠٤هـ/م، تتضمن دراسة لواقع الكوفة من إذ المساجد والكثافة السكانية والموقع الجغرافي والستراتيجي للتجارة والنقل مما جعلها مهيئة لان تكون ناحية، كما طلبت اللجنة الموافقة على ذلك، وهذا يدل على ان الكوفة اصبحت ناحية بعد هذا التاريخ على غير ما ذهب اليه بعض الباحثين[4].

كما تم تشكيل دائرة بلدية قبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م وضم مجلسها البلدي كل من[5]:

حاج عباس افندي رئيساً. مهدي اغا عضواً. احمد اغا عضواً.

سيد محمد اغا عضواً. سيد هاشم اغا عضواً. حسين افندي كاتب.

كما ضم مجلسها البلدي للاعوام ١٣٠٠هـ/١٣٠١هـ/١٣٠٣هـ [6]:

محمد سعيد افندي رئيساً. سيد احمد افندي عضواً. سيد احمد افندي عضواً.

---

[1] ظهرت النجف كضاحية صغيرة تتبع الكوفة، وقد دعيت من قبل الرحالة بـ (ضاحية الامام علي) (عليه السلام). وفي اوائل القرن التاسع الميلادي بدأت النجف بالظهور كمركز ديني، إذ ذكرت كثير من الروايات عن فضل ارض النجف مما أثر في نفوس السكان، الامر الذي جعلهم ينزحون اليها. مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ص١٤٩. جعفر باقر ال-محبوبة، ماضي النجف وحاضرها،مطبعة النجف ١٩٥٨، ١/ ١٢.

[2] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١٢٧.

[3] سالنمات دولة لسنة ١٣٠١، ص٤٢، ولسنة ١٣١٩، ص١٩١، جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٢١.

[4] الارشيف العثماني في اسطنبول، وثيقة رقم SD ١٠/٢٤٦٠. انظر ملحق (٦٠).

[5] سالنامة دولة لسنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١١٦.

[6] سالنمات ولاية بغداد، ١٣٠٠هـ، ١٣٠١هـ، ١٣٠٣هـ، ص١٦٣، الدفعة الخامسة، ص١٦٥، الدفعة الرابعة، ص١٣٦.

حاجم افندي عضوا. عمران افندي عضوا. علي زيور افندي كاتب.

وفي نهاية القرن التاسع عشر كانت مدينة النجف تضم ٣٠٠٠ دار، و ١٥٠٠ دكان، ودار للحكومة ودار للعساكر، وعدد سكانها نحو (٣٠٠٠٠) نسمة[1].

وكان المجلس البلدي لسنة ١٣٠٩هـ[2]:

حاج محمد سعيد افندي رئيساً. عبد علي افندي عضو. سلمان افندي عضو. سليمان فائق افندي كاتب.

وكان مجلسها البلدي في عام ١٣٢٤هـ-١٩٠٦م يتألف من ثلاثة اعضاء ورئيس وكاتبين هم[3]:

محمود افندي رئيساً. سيد حميد افندي عضواً. سلمان افندي عضواً. محمد سعيد افندي عضواً. كامل افندي كاتب اول. توفيق افندي كاتب ثاني.

وفي نفس الوقت صنف قضاء النجف ضمن الدرجة الاولى[4].

---

[1] سالنمات ولاية بغداد، ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١١٣.

[2] سالنمات ولاية بغداد لسنة ١٣٠٩هـ، الدفعة الثالثة، ص١٤١.

[3] سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٨٥.

[4] سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص٤٢.

الديوانية

ان اسم الديوانية ظهر في العقد السابع من القرن الثاني عشر للهجرة، فقد ورد أنها بلدة كانت مأهولة بالسكان ذات موقع مرموق اسمها (الحسكة)، ثم استبدل الاسم الاخير بالديوانية نسبة الى دور الضيافة التي شيدها (حمود آل عباس) رئيس قبائل الخزاعل الذي امتدت زعامته بين (١١٦٠هـ/١٧٤٧م-١١٩٢هـ/١٧٧٨م)[١]، ليرتادها رؤساء الخزاعل وليقيم بها وكيلهم لجباية ضرائب.

وقد انشأ الناس بيوتهم حول دار الضيافة (الديوانية) وظلت تنمو وتتوسع حتى اصبحت مدينة عامرة يقطنها الباعة والتجار والصياغ.

وفي سنة ١٢٧٤هـ/١٨٥٧م اصبحت البلدة مركزاً لقضاء تابع لسنجق الحلة حتى عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م[٢]، تتبعه ناحيتا الدغارة وال بدير[٣]، ثم بات تابعاً لولاية بغداد حتى نهاية الحكم العثماني[٤]، يتبعه قضائي الحلة والشامية، وهما من الدرجة الاولى، وقضاء السماوة الذي يعد من الدرجة الثانية.

وتتبع المركز ناحية (الدغارة وال بدير وعفك وفوار) وجميعها من الدرجة الاولى[٥].

وقد اضاف الدكتور عماد عبد السلام رؤوف في كتابه (ادارة العراق) ناحية المليحة، والشوفة والشافعية[٦]. في حين يذكر الدكتور النجار ان الشوفة هي المليحة، اما الشافعية فهي من الاراضي التابعة لدائرة السنية[٧].

---

[١] مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ص١٩١.

[٢] عبد الرزاق حسين، نشأة مدن العراق وتطورها، ص٥٦.

[٣] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٣١٠.

[٤] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٢٥.

[٥] سالنمات ولاية بغداد ١٣١٢هـ/م، ص٥٤٢.

[٦] سالنمات ولاية بغداد ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٩٨، جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٢٦-١٢٧. وكانت مدينة الشامية مركزاً لقضاء الشامية سنة ١٨٦٩م، ثم انتقل الى ام البعرور سنة ١٨٧١، ثم الى الحميدية عام ١٨٩٧، وفي سنة ١٩١٠ انتقل مركز القضاء الى مدينة ابو صخير، ثم عاد الى الحميدية ثانية عام ١٩١٥. وتعود اسباب هذه التنقلات الى الاضطرابات العشائرية في المنطقة. للمزيد انظر : وداي العطية، تاريخ الديوانية قديما وحديثا المطبعة الحيدرية النجف ١٩٥٤م، ص٨٩، ١٥٢-١٥٣.

[٧] جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١٢٤-١٢٦.

ويظهر انها اضيفت الى الديوانية في السنوات العشر الاخيرة من الحكم العثماني للعراق.

وبالنظر للكثافة السكانية، ولاجل تقديم الخدمات العامة بغية تشجيع العشائر المحيطة بالمنطقة على الاستيطان، فقد تم تاسيس دائرة بلدية في مركز السنجق قبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م وكان مجلسها البلدي يضم كل من[1]:

حسين اغا رئيساً. هداوي اغا عضواً. حاج حسن اغا عضواً. حسين اغا عضواً.
سيد مصطفى اغا عضواً. محمد افندي كاتب.

اما عدد نفوس الديوانية في عام ١٣١٩هـ/١٩٠١م فكان بنحو (٤٢٠٠٠) نسمة وتحتوي على ١٣٠٠ دار عدا الصرائف، و ٢٠٠ دكان و ٨ قهوة وخان ومسجد، و٣ مكاتب صبيان، و ٢ حمام، و ٤ علوة ومكتب تلغراف[2].

وكان مجلسها البلدي يضم في عام ١٣٢١هـ/١٩٠٣م[3]:

سيد مصطفى افندي رئيساً. محمد سعيد افندي عضواً. علوان اغا عضواً.
ناجي افندي عضواً. شاؤول افندي عضواً. سيد بدر الدين افندي كاتب.

وقد اعيد انتخاب سيد مصطفى افندي رئيساً للمجلس البلدي في الدورة الثانية، إذ كان مجلسها البلدي في عام ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م يضم[4] :

سيد مصطفى افندي رئيساً. حاج حميد افندي عضواً. محمد افندي عضواً.
حسن اغا عضواً. سيد يس عضواً. زويد الخلف اغا عضواً. بدري افندي كاتب.

---

[1] سالنامة دولة، ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١١٤.
[2] سالنمات ولاية بغداد ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص٢٢٥.
[3] سالنامات ولاية بغداد، ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، ص١٧٦.
[4] سالنمات ولاية بغداد لسنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٩٠.

السماوة [1]

عدت التنظيمات العثمانية المبكرة السماوة احد سناجق ولاية بغداد[2]، ولكنها كانت من الناحية الفعلية تحت سيطرة القبائل العربية ومنذ القرن الحادي عشر للهجرة/السابع عشر الميلادي، واصبحت السماوة جزءاً من ديرة الخزاعل، وأحد أسواقها المهمة، وبعد ان ضعفت امارة الخزاعل انتزعت الحكومة العثمانية البلدة منها وضمتها سنة ١٢٦٩هـ/١٨٥٢م كقضاء تابع لسنجق الحلة[3].

وبعد سنوات قلائل، الغي القضاء، وعُدَّ جزءاً من قضاء الديوانية التابع الى سنجق الحلة[4]، وفي عهد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٨٢م عادت السماوة كقضاء تابع لسنجق الحلة، تتبعه ناحية ابو جوارير (الرميثة)[5]، وعند استحداث ناحية (خضر الدراجي) سنة١٣٠٩هـ/١٨٩١م الحقت بقضاء السماوة[6]. كما باتت السماوة قضاءً من الدرجة الثانية، إذ كانت تضم نحو ١٠٠٠ دار يسكنها نحو (٧٠٠٠) نسمة[7]. اما ناحية خضر الدراجي فمن الدرجة الاولى، وناحية ابو جوارير فهي ناحية من الدرجة الثانية[8].

---

[1] تعد بادية السماوة الجنوبية من المناطق التي سكنها الانسان القديم منذ عصور ما قبل التاريخ، إذ كانت بداية ظهور المدينة ونظام الحكم والكتابة والتدوين والقوانين المنظمة للحياة الاجتماعية والفنون والاداب والممارسات الدينية ومؤسساتها كالمعابد والكهن، وكذلك السيطرة على البيئة وتجسيد امكانياتها في تطور الزراعة ونظم الري، إذ أسس فيها السومريون دويلة قوية ازدهرت منذ الالف الرابع قبل الميلاد. وعادت كقرية زراعية تقع على نهر العطشان مجرى نهر الفرات القديم. عبد الرزاق حسين، نشأة مدن العراق، ص٥٨، مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ٢٦٦/٢.

[2] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٣١٢.

[3] مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ٢٦٧/١.

[4] سالنامات ولاية بغداد، ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص٢٤٧.

[5] سالنامات دولة لسنة ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م، ص٤٢.

[6] سالنامات دولة ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص٢٤٧.

[7] سالنامات دولة، ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١٢٣.

[8] سالنامات دولة، ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٠.

وفيما يتعلق الامر بالنسبة لتاريخ تأسيس البلدية وتشكيل اول مجلس بلدي فيها، لم نعثر في السالنامات التي اطلعنا عليها ذكراً الا سالنامات ولاية بغداد لسنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م[1] الذي يضم المجلس البلدي فيها على :

حاج حسن افندي رئيساً. صالح افندي عضواً. حمودي افندي عضواً.

حاج داود افندي عضواً. بكر صدقي افندي كاتباً.

[1] سالنامات ولاية بغداد، ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، سالنامات دولة لسنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م، ص١٧٦.

كوت الامارة

نشأت في مطلع القرن التاسع عشر، انشأها والي بغداد سليمان باشا الكبير (١١٩٣-١٢١٧هـ/١٧٧٩-١٨٠٢م) لتكون مركزاً ادارياً تدار منه شؤون عشائر المنطقة وتمنع عصيانها وتمرداتها[١].

وبالنظر لموقعها عند تفرع نهر الغراف من دجلة في منتصف المسافة بين بغداد والبصرة، لذا كانت تعد ميناء نهري ترسو عنده السفن النهرية لتبادل البضائع والتزود بالطعام والوقود[٢].

وعند تكوين (بدرة وجصان) كلواء في منتصف القرن التاسع عشر عدت (كوت الامارة) مركزاً لقضاء تابعاً لذلك اللواء، وعند حل اللواء، الحق القضاء بسنجق بغداد تتبعه ناحتين و ١٣ قرية اخرى[٣]. وصنف القضاء من الدرجة الثانية[٤].

كما كانت تحتوي على ١٥٠٠ داراً، و ١٥٠ دكاناً، و٢ حمام ومكتب رشدي واحد لتعليم الصبيان، وجامع ومسجدين، وتكية و ٨قهوة[٥]. ومما تجدر الاشارة اليه، ان سالنمات الدولة لسنة ١٣٠٤هـ/م، ص٣٢٥ تذكر بان هناك (اساسي مكتب) أي مدرسة ابتدائية تحتوي على (٣٥) طالباً.

وبالنظر لأهمية المدينة من الناحية الادارية والعسكرية، فقد اسست فيها بلدية منذ البدايات الاولى لتاسيس البلديات، في العراق، وهذه نماذج للمجالس البلدية، كما جاء في السالنمات التي تم العثور عليها :

١- المجلس البلدي لسنة ١٣٠٠هـ/١٨٨١م [٦]:

عباس فخري افندي رئيساً. عبيد اغا عضواً. جدوع اغا عضواً.

علوش اغا عضواً. شوقي اغا كاتباً.

---

[١] عادل البكري، تاريخ الكوت، بغداد ١٩٦٥م، ص٨٦-٩٨.

[٢] عبد الرزاق عباس حسين، نشأة مدن العراق وتطورها، ص٦٢.

[٣] سالنامات دولة لسنة ١٣٠١هـ/١٨٨٢م، ص٤٢، عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٤٣٩.

[٤] سالنامات دولة لسنة ١٣١٩هـ/١٩٠١م، ص١٩٠.

[٥] سالنمات ولاية بغداد، ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص٢٨٠.

[٦] سالنمات ولاية بغداد، ١٣٠٠هـ/١٨٨١م، ص١٢٧.

علوش اغا عضواً. شوقي اغا كاتباً.

٢- المجلس البلدي لسنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٣م، [١]:

حسين افندي رئيساً. عطوش اغا عضواً. جودي اغا عضواً. سيد شكر اغا عضواً. حسن بك كاتباً.

٣- المجلس البلدي لسنة ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، [٢]:

خضير السبع افندي رئيساً. منحل عضواً. مسلم السبع عضواً.
علوان الصادق عضواً. علي حسين الشهاب عضواً. محمد سعيد افندي كاتباً.

٤- المجلس البدي لسنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، [٣]:

عبد الرحمن افندي رئيساً. علوان الصادق عضواً. منحل عضواً.
مسلم السبع عضواً. منحل عضواً. محمد صالح افندي كاتباً.

ولدى ملاحظة الاسماء نجد ان العضوين مسلم السبع وعلوان الصادق قد تكرر اسميهما في المجلسين، وربما يعود هذا الامر إلى بقائهم لأكثر من احد عشر عاماً في المجلس وعودتهم في عضوية المجلس لأكثر من مرة.

---

[١] سالنمات ولاية بغداد، ١٣٠٢هـ/١٨٨٣م، الدفعة السابعة، ص١٠٢.

[٢] سالنمات ولاية بغداد، ١٣٠٩هـ/١٨٩١م، ص١٩٢.

[٣] سالنمات ولاية بغداد، ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، ص١٧٠.

البصرة [1]

لما احتل السلطان سليمان القانوني بغداد عام ٩٤١هـ/١٠٣٢م ابقى البصرة في حكم زعماء قبيلة المنتفق وشرط عليهم ان يذكروا اسمه في السكة (العملة) والخطابة[2] وبعد سنوات قليلة استقل راشد بن مغامس بالمدينة فصدرت الاوامر الى والي بغداد اياس باشا بانهاء حكم هذه القبيلة وضم البصرة رسمياً الى الدولة على اثر حملة عسكرية كبيرة دخلت البصرة ٢١ شوال ٩٥٣هـ/١٥ كانون الاول ١٥٤٦[3].

فبدأ بذلك الحكم العثماني المباشر فيها الا ان مدة حكم اياس كانت قصيرة لم تكن تكفي لاحداث تغييرات ادارية فالوحدات الاذارية التي برزت اسماؤها بعد سنين قليلة من عهده هي نفس الوحدات التي شكلت في بداية العهد العثماني[4].

والجدير بالذكر ان القائمة التي ادرجها مصطفى بن جلال التوقيعي في تاريخه (طبقات الممالك ودرجات المسالك) والتي استخلص معلوماتها من دفاتر (الطابو) في حدود ١٥٣٠م وجاء في القائمة ان ولاية البصرة تضم ﴿ عنان، غراف، زكية، قورنة، صدر سويب، قطيف، مهروزي، بادية البصرة، بحرين، لحصة (الحساء)، صدر دار، شط ابو غربة، شط جارور، شط طويل، قلاع بن حميد اوغلي، شرش، بني منصور، رحمانية، توزاج اوغلي، عيون، سكيك (سكاكة)﴾[5].

---

[1] مصرت البصرة لتكون مأوى للمقاتلين وعوائلهم ومركزاً إداريا للمناطق التي سيطرت عليها الجيوش الإسلامية وواسطة لإرسال الأوامر العسكرية والنجدات من قاعدتهم الرئيسية في شبه الجزيرة العربية إلى المناطق المفتوحة. وكان النظام العشائري أساس التنظيم الإداري في هذا المركز. وتوزيع الغنائم على سكانها العرب المقاتلين كان الطابع المميز مما أدى الى انتعاش حالتها الاقتصادية وتزايد سكانها ونشاطها السياسي والحضاري خلال فترة قصيرة من وجودها، إلا انها تعرضت بعد خضوعها للسيطرة الاجنبية سنة ٦٥٦هـ/١٢٥٨م للفتن والحروب مما دفع بالكثير من اهلها الى النزوح فكانت تلك المرحلة من الفترات الحالكة من تاريخ هذه المدينة. عبد الرزاق عباس حسين، نشأة مدن العراق وتطورها، ص٣٣.

[2] مجموعة مؤلفين، العراق في التاريخ، ص٥٨٦.

[3] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٤٧.

[4] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٣٨٦.

[5] خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥٠٦.

وعلى الرغم من اطلاق اسم السناجق على هذه الوحدات الا ان دراسة مواضع الوحدات نفسها يدل على انها لم تتجاوز في مساحتها جميعاً حدود سنجق واحد من السناجق التي ستتألف منها ولاية البصرة في العهود العثمانية التالية وهو سنجق البصرة. وهذا يفسر كون رتبة المتسلم الذي عينه اياس باشا لحكم البصرة. لم تزد على (بكلر بكي) أي بك البكوات[1].

وبين عامي ٩٥٦هـ-١٠٠٥هـ تولى السلطة فيها موظفون رسميون يحملون لقب باشا يقوم بتعيينهم ولاة بغداد[2]. وقد واجهوا الكثير من المتاعب بسبب التمردات والغارات التي كانت تشنها القبائل وبصورة مستمرة على المدينة مما ادى الى قلة الموارد المالية واخيراً عجز الحاكم علي باشا عن دفع رواتب جنده مما اضطره الى بيع سلطته باربعين الف قرش لكاتب الجند افراسياب الذي دفع المبلغ وتولى حكمها في اطار التبعية للدولة العثمانية ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م[3].

وامتدت حكومة ال افرسياب شبه المستقلة اكثر من نصف قرن (١٠٠٥هـ-١٠٧٨هـ)/(١٥٩٦م-١٦٦٧م) استطاعوا خلالها صد الخطر الايراني وحاول العثمانيون استمالتهم بمنح بعضهم لقب باشا مع رتبة (بكلر بكي)، ذلك لان البصرة النائية المغرية للشاه كانت بحاجة لمعاملة خاصة تبعيتها تحت سيطرة الدولة العثمانية وعلى الرغم من ان ال افرسياب تصرفوا على الدوام بصفتهم امراء مستقلين الا ان هذه الحالة لم تكلف العثمانيين شيئاً ما دام ال افرسياب يدينون بالولاء الاسمي للسلطان[4].

غير ان اطماع حسين باشا الذي حكم البصرة لثلاث مرات (١٠٥٧هـ-١٠٦٤هـ)، (١٠٦٥هـ-١٠٧٧هـ)، (١٠٧٨هـ-١٠٧٨) واحتلاله للاحساء اثار سخط الباب العالي فجهزوا حملة عسكرية كبيرة بقيادة والي بغداد قرة.مصطفى سنة ١٠٧٨هـ/١٦٦٧ احتل فيها البصرة فانهى بذلك حكم اسرة ال افرسياب التي لم يكن لها تقاليد الاسر الراقية

---

[1] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٣٨٦.

[2] المصدر نفسه، ص٣٨٦.

[3] علي ظريف الاعظمي، مختصر تاريخ البصرة، ص١٢٨-١٣٠.

[4] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص١٢٦-١٢٨.

بـل كانـت حكومتهـا حكومـة صـدفة تمكنـت مـن تسـيير الادوار الاعتياديـة للبصـرة وتجارها[1].

وللظروف السياسية والعسكرية نجد ان ادارة البصرة تتارجح بين كونها ولاية مرة ومتسلمية وسنجق مرة اخرى فنجدها بين عامي (١٠٧٨هـ-١١٠٣هـ) (١٦٦١م-١٦٩١م) تدار من قبل ولاة عثمانيون ثم انتزعها امير قبيلة المنتفق لتبقى مدة خمس سنوات تحت حكومة المنتفق شبه المستقلة وسرعان ما استولى عليها المشعشعيون[2] واستقلت عن العثمانيين لمدة أربع سنوات.

ثـم اسـترجعت في رمضـان ١١١٢هـ/١٧٠٠م ليتولـهـا ولاة عثمـانيون لغايـة عـام ١١٢١هـ/١٧٠٩م الا ان التدني الشديد في موقف العثمانيين في الخليج العربي منذ أوائل القرن الثامن عشر ادى إلى تدني أهمية البصرة السياسية والإدارية. إذ تخلى الاداريون العثمانيون عن مبدأ استقلال البصرة الإداري عن ولاية بغداد ولم يختاروا لحكمها ولاة يحوزون رتباً عالية الا نادراً ومنذ عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م انيط امر تعيين الحكام على البصرة لوالي بغداد فقام الأخير بتعيين نواب له فيها بصفة متسلمين يديرون شؤونها واستمرت الإدارة على هذا المنوال لغاية عام(١٢٦٦هـ/١٨٤٩م) تخللها الاحتلال الإيراني لمدة ثلاث سنوات (١١٩٠هـ-١١٩٣هـ).ثم عدت سنجقاً تابعاً لولاية بغداد من عام ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م-١٢٩٢هـ/١٨٧٥م يديرها متصرفاً او متسلم او وكيل[3].

ثم عادت لتصبح ولاية تابعة للباب العالي مباشرة عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م حتى نهاية الحكم العثماني تخللتها اربع سنوات عدت البصرة سنجقاً يديرها موظفون بدرجة متصرف وذلك بين سنتي (١٢٩٧هـ/١٨٧٩م-١٣٠١هـ/١٨٨٣م)[4].

اما التقسيم الاداري لمتصرفية البصرة فيتالف من قضاء (البصرة، القرنة، الكويت، الزبير)[5].

---

[1] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٣٩٢.

[2] قبائل تحكم منطقة المحمرة. للمزيد عن تاريخ المشعشعين وتراجم اعلامهم انظر : جاسم حسن شبر، مطبعة الآداب/النجف، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

[3] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٤٠٧.

[4] س. و. بغداد، لسنة ١٢٩٩، ص٨٤.

[5] س. و. بغداد، لسنة ١٢٩٩، ص٨٤.

غير ان هذا التقسيم جرى عليه تغير عندما عادت البصرة ولاية إذ تبعتها ثلاثة سناجق (البصرة، المنتفق، العمارة) وكان سنجق البصرة يضم قضاء (البصرة، القرنة، الكويت) إضافة إلى النواحي والقرى[1].

ولقد شهدت البصرة نوعاً من الاستقرار عندما وضعت مجموعة القوانين والأنظمة المعروفة (ولا يتلر إدارة مخصوصة ونظاماتنك اجرائية سي، وتعليمات عمومية) موضع التنفيذ وذلك من قبل والي بغداد مدحت باشا اثر زيارته لمدينة البصرة باعتبارها سنجقاً تابعاً لولايته في ٤ شوال ١٢٨٦هـ وقد أرسيت بهذه الزيارة دعائم المؤسسات الحكومية وأصول الولاية. وأصبح لهذا السنجق مؤسساته بالمعنى المفهوم كما عمل مدحت على إنشاء أسطول عثماني وملاحظ ملاح بين البصرة والعاصمة العثمانية واخذ الناس يتوافدون على المدينة التي هجروها في ظروف صعبة.

ومن مظاهر التطور الإداري في البصرة استحداث بلديتها كمؤسسة ملحقة بالإدارة العامة للسنجق ومن ضمن واجبات المتسلم[2].

ومن البديهي ان جهازها لم يكن متكاملاً في بداية التشكيل الاداري لان انتقال المدينة او السنجق بكامله من حالة الفوضى والتسيب الى حالة الاستقرار النسبي يحتاج الى جهد استثنائي ووقت الا ان هذا لم يمنع من تشكيل البلدية في البصرة لتتحمل مسؤوليات التنظيف والقضايا الصحية فانتظم المجلس البلدي سنة ١٢٨٧هـ/١٨٧٠م وتم تعيين الحاج سالم جلبي رئيساً للبلدية ومن اعضاء المجلس خواجة رزق الله جلبي وسيد عبد العزيز الحديثي[3].

اما الدورة الثانية التي تبدأ في ٤ شوال ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م فكان المجلس البلدي يضم[4]:

عبد القادر عبد الله اغا افندي رئيس. عبد النبي جلبي معاون. سيد داوود افندي عضو. حاج عبد الوهاب افندي عضو. رزق كباية افندي عضو.

---

(1) س. دولة لسنة ١٣٠٨، ص٤٥١.

(2) مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ص٣٣١.

(3) رجب بركات، المصدر السابق، ص٨٨.

(4) س. الدولة العثمانية، لسنة ١٢٩٢، ص١٠٦.

هوجة اغاس افندي عضو. جرجيس افندي كاتب مجلس.

وعند وفاة عبد القادر عبد الله رئيس البلدية في سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م انتدب لرئاسة البلدية اكمالاً للمدة محمد افندي الياسين كرئيس لبلدية البصرة والتي انتهت سنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٦م.

وتشير المصادر الى ان الفترة ١٢٩٥هـ-١٢٩٨هـ وهي الدورة الثالثة للمجلس البلدي لم ينتخب فيها رئيس للبلدية وربما تكون ادارة البلدية فيها لجهاز الحكومة المحلية في البصرة[1].

في سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م اسندت رئاسة المجلس البلدي (الدورة الرابعة) الى محمد افندي الياسين مرة اخرى واستمر برئاسة البلدية طيلة ست دورات جعل من البلدية كيان قائم بذاته له هيكله التنظيمي وشخصيته المعنوية اذ طبق قانون بلديات الولايات الصادر في ١٥ ت ١٨٧٧م بحرص ومتابعة ولم يتخلى عن المشاريع التي بدأ بها اسلافه وانجز العديد من الاعمال إذ استلم المدينة خربة مهملة بسبب ما كانت تعانيه من الفتن والاضطرابات.

وباعتبارها مدينة ذات مركز تجاري هام ومصدر ثروة وغنى فانها بحاجة إلى جهد استثنائي فنجد من خلال الأعمال التي انجزها محمد افندي حال توليه رئاسة البلدية ما يدل على الإدارة الحازمة فقد كانت باكورة أعماله هي دعوة الجمعية البلدية للاجتماع لأجل تدقيق حساب الصندوق واستحصال ما يقرب من ٤٠٠٠٠ قرش من البقايا التي استوفيت من المدنيين وعقدت البلدية التزامات لمواردها ورد الى صندوقها خمسمائة ليرة عثمانية عن البدلات السابقة لتلك الالتزامات وثبت بهذا ابواب الميزانية[2].

وأنجزت البلدية حملة من المشاريع خلال تولية رئاسة البلدية في الفترة الاولى والثانية منها :

١- قامت البلدية سنة ١٢٩٤هـ بتطهير نهر العشار الذي هو المورد الوحيد لمياه الشرب وارواء البساتين والمزارع المجاورة له وقد سعت البلدية الى جمع

---

[1] رجب بركات، المصدر السابق، ص٨٧.

[2] المصدر نفسه، ص٩٦.

التبرعات من الأهالي لتغطية نفقات تطهيره. ولما كان التطهير ضرورياً للارواء والمواصلات فقد اعيد تطهيره مرة أخرى سنة ١٣١٠هـ[١].

٢- انشاء قناطر وجسور على نهر السراجي والسرور العالي والدويد والبكرية وكورة الصغيرة والجبلية وعمر وقنطرتي الزبير والرباط كما تم ترميم جسر مرجانة وثلاثة قناطر في حي الفرس والعبدلي. وقد استوفيت تكاليف انشاء القناطر من المستفيدين من الانهر المذكورة واستحداث جسرين في المنطقة المعروفة بدرب الطويل.

٣- تعمل البلدية على الدوام على ردم الحفر والبرك التي تكون مجمعات للمياه الآسنة المتعفنة.

٤- جرى تشييد ١٣٥ حانوتاً مع بناية مقهى واحدة في منطقة خاصة تحت اسم سوق الوزير وتشييد ١٦ حانوت في سوق السمير ومائة حانوت لتشكيل سوقاً قائماً بذاته في محلة المقام وخمسة حوانيت بالقرب من جسر الملح كما جرى استحداث سوق قوامه ثلاثة وثلاثون حانوتاً خاصاً لبيع الفواكه والخضر[٢].

ومنعت البلدية اتخاذ المحلات المأهولة مقالباً للازبال إذ تم رفع (المزبلة) من سوق الدجاج وألزمت مستأجري الحوانيت بالعمل على رفع النفايات وبنت سقفية لحصر الباعة المتجولين بطول ٥٠م وعرض ٣٠م وأصبحت مورداً تستوفيه البلدية[٣].

٥- عملت على تأسيس أربع مطاحن للدقيق وإنشاء مخبز على حساب البلدية.

٦- شيدت بناية لدائرة البلدية بعد ان كان البدل السنوي لإيجار بنائها (٤٠٠٠ قرش) كما تم تشييد دار خاصة للصيدلية تحت بناية البلدية. فضلاً عن ذلك تشييد بناية خاصة فوق مقهى السيف لاتخاذه مقراً لرئاسة البلدية بتمويله من واردات البلدية.

---

[١] وثيقة SD 2160/14. الارشيف العثماني تتضمن بعض من الاعمال والمشاريع التي انجزتها البلدية اثناء رئاسة محمد شفيق، رجب بركات، المصدر السابق، ص٩٧. انظر ملحق (٦١أ).

[٢] المصدر نفسه. انظر ملحق (٦١ب).

[٣] جريدة البصرة، عدد ١١٤في ٢٦رمضان سنة ١٣٠٩هـ.

٧- وقطعا لدابر تسلل اللصوص جرى انارة داخل المدينة بواسطة الفوانيس النفطية وتامينا للسلامة من خطر الحريق تم انشاء مخازن لحفظ الوقود يطلق على تلك المخازن (انابير)[1].

٨- تم بناء اربعة مخافر للشرطة[2].

٩- تم رفع الضرائب من داخل المدينة وشيدت سبعين دار سكن في المحل المعروف باسم الحريق ومئة وثلاثين داراً في الاماكن الخالية وشيدت من قبل اصحابها بايعاز من البلدية[3].

١٠- جرى استحداث محل خاص لبيع الأسماك المستوردة خارج المدينة بتخصيص قطعة ارض لذلك الغرض[4].

١١- تم شراء معمل لانتاج الثلج[5].

١٢- تم شراء قطعة ارض واتخاذها حديقة عامة وجرى اعادة اعمار حديقة الشعب[6].

ولابد من الاشارة الى ان دائرة بلدية البصرة قد اجرت احصاء عام ١٣٠٩هـ للسكان والمرافق الخدمية العمومية والخاصة وثبت ان عدد نفوس البصرة ٢٥٠٠٠ نسمة بضمنهم ١٠٠٠٠ نسمة في جانب القشلة وعدد الدور ١٥ الف دار وثمانمائة صريفة و ١٥٠٠ دكان و ١٣ خان و ٢ حمام و ١٣ جامع ومدرستان احداهما رشدية و ٦ مكاتب ابتدائية ومطبعة واحدة و ٤ اسواق موزعة على مركز المدينة.

اما الدوائر فهناك بناية دائرة البلدية ودائرة البريد ودار للحكومة تضم بعض الدوائر الاخرى وهناك مستشفى واحدة وقد اقامت البلدية ٨ حدائق[7].

---

[1] وثيقة SD ٢١٦٠/١٤ الارشيف العثماني، انظر ملحق (٦١)، جريدة البصرة، عدد ١٢٤ في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٩هـ.

[2] الارشيف العثماني، المصدر نفسه.انظر ملحق (٦١)

[3] الارشيف العثماني، المصدر نفسه انظر ملحق (٦١)، رجب بركات، المصدر السابق، ص٩٦.

[4] الارشيف العثماني، المصدر نفسه. انظر ملحق (٦١)

[5] الارشيف العثماني، المصدر نفسه. انظر ملحق (٦١)

[6] الارشيف العثماني، المصدر نفسه. انظر ملحق (٦١)

[7] س. و. البصرة، ١٣٠٩، ص٧٨.

اما جانب القشلة فيحتوي على (٨٠٠) دار و (٦٠٠) دكان وحمام واحد ومراب واحد للسفن وجسر خشبي و (٢) مكتب ابتدائي و (٢) شركة دربي والعجم وسوق واحد ودائرة للكمارك ومرسى واحد ومعمل ومستشفى بحري[1].

اما هيأة البلدية (المجلس البلدي وملاك البلدية) كما جاء في سالنامة ولاية البصرة لسنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م فتضم[2]:

محمد الياسين افندي رئيس. سيد خلف افندي عضو. عبد الرزاق افندي عضو.
حاج ابراهيم جلبي عضو. داوود افندي عضو. عبيد الرياحي عضو.
داوود توما افندي عضو. هارون زلائط عضو. حسن لطفي افندي باش كاتب.
مصطفى افندي كاتب. عباس افندي كشف كاتبي. عبد الله اغا تنظيفات ماموري.
مصطفى اغا تحصيل دار. مصطفى افندي صندوق امين. فؤاد بك طبيب البلدية.
عزت افندي اجزاجي (صيدلي). مفتش ٣. جاؤوش ١٠.

ويذكر د. بركات ان اعضاء المجلس البلدي سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م هم [3]:

محمد افندي الياسين رئيس. الحاج ابراهيم جلبي عضو. عبد السيد جلبي عضو.
عبيد جلبي الرياحي عضو. عبد الرزاق افندي عضو.

اما موظفي البلدية فهم :

حسين افندي لطفي باش كاتب. طه افندي صندوق امين. سعيد افندي كاتب.
ميسات افندي مهندس البلدية. حبيب رسام طبيب البلدية. عزيز افندي صيدلي.

اما في سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م كان مجلسها يتكون من[4]:

محمد شفيق افندي رئيس. باش اعيان زادة شيخ عبد الواحد افندي عضو.
عبد السيد افندي عضو. محمد الكامل افندي عضو. طه افندي عضو.
منصور العمار افندي عضو. ملا مصطفى جلبي عضو.

---

[1] س. و. البصرة، ١٣٠٩، ص٧٨.

[2] س. و. البصرة، ١٣٠٦هـ، الدفعة الاولى، ص٦٣.

[3] رجب بركات، المصدر السابق، ص٤٦-٤٨.

[4] سالنمات البصرة سنة ١٣١٦، الدفعة الرابعة، ص٢٣٣.

وملاكها يتكون من :

سعيد افندي باش كاتب. الحاج رفعت افندي رفيق. عبد الرحمن افندي رفيق ثاني. شاؤول افندي صندوق امين. كريم عبد الاحد افندي طبيب.

منحل اجزاجي (صيدلي). داوود صبري افندي اجزخان كاتبي (كاتب الصيدلية).

حمودي اغا تنظيفات مفتشي (مفتش تنظيفات). (١) واحد نفر سر مفتشي (مساعد مفتش). (١٤) نفر حواويش.

وفي سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م فكان اعضاء المجلس البلدي هم[1]:

محمد شفيق افندي رئيس. باش اعيان زادة شيخ عبد الواحد افندي عضو.

عبد السيد افندي عضو[2]. الحاج محمود كامل افندي عضو.

الحاج طه افندي عضو. الحاج منصور العمار افندي عضو.

اما ملاك البلدية :

سعيد افندي باش ا كاتب. الحاج رفعت افندي رفيق اول. عبد الرحمن افندي رفيق ثاني. مصطفى افندي صندوق امين. كريم عبد الاحد افندي طبيب. عزيز افندي اجزاجي (صيدلي). محمد افندي اجزخان كاتبي (كاتب الصيدلية). حمودي اغا تنظيفات مفتشي (مفتش تنظيفات). (١) نفر سر مفتشي (مساعد مفتش). (٣) نفر معاون مفتش. (١٤) نفر جواريش (مراقبون).

ملاك مستشفى الغرباء [3]:

كريم عبد الاحد افندي طبيب. السيد علي اغا تيمارجي (المضمد). ٣ نفر الخدم.

---

[1] سالنمات ولاية البصرة، سنة ١٣٢٠، ص١٨٠.

[2] ذكر بركات ان عبد السيد افندي هو الحاج عبد السيد عويد من تجار البصرة واستمرت عضويته في المجالس البلدية لغاية تشكيل المجلس البلدي مجدداً بعهد الحكومة العراقية المؤقتة. اما الحاج طه افندي فهو الحاج طه المنصور وقد اصبح عضواً في المجلس الاداري بعد هذا التاريخ، رجب بركات، المصدر السابق، ص٤٨.

[3] قامت الجمعية الخيرية بتاسيسها وتم افتتاحها في عيد الجلوس السلطاني في ١٣ محرم سنة ١٣٠٨ والحقت باشراف طبيب البلدية، ويجري العلاج فيها مجاناً إذ لم تنقطع التبرعات لدعم المستشفى وكانت تصدر عن الهيئة الطبية نشرة اسبوعية وهي نشرة احصائية بعدد المرضى والامراض التي كانوا يعانون منها ونتائج المعالجات. للمزيد انظر : رجب بركات، المصدر السابق، ص٦٦-٦٧-٦٨-٦٩.

شعبة التلقيح (تلقيح خان شعبة سي)[1] :
كريم عبد الاحد افندي المدير. بهجت افندي ملقح. توفيق افندي كاتب. ٢ نفر خدم.
البيطرة :
طه افندي مامور الاغنام. الحاج موسى مامور الجزرة. محمد رؤوف افندي مامور القصب.

وفي منتصف سنوات الدورة الانتخابية السادسة سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م توفي محمد افندي الياسين وانتخب الحاج عبد الرزاق جلبي الحاج سليمان رئيساً جديداً بدلاً منه لاكمال مدة الدورة وان اهم الوقائع التي حدثت خلال فترة رئاسته اجراء انتخابات المجلس النيابي (المبعوثان)[2].

وفي سنة ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م جرت انتخابات المجلس البلدي وفاز كل من[3]:
عبد المحسن باشا الزهير رئيساً. محمد افندي المعثوق عضو. السيد ياسين الرديني عضو. صالح العبد الواحد عضو. عبد المحسن السالم البدر عضو. جواد جلبي عضو.

ولا بد من الاشارة الى ان دائرة العمل البلدي في عهد محمد افندي الياسين اتسعت لتشمل قصبة العشار بالخدمات البلدية لوجود بعض المصالح والادارات الحكومية فيها ونتيجة لهذا التوسع تقرر استحداث بلدية جديدة في المناطق التي توسعت فيها حدود بلدية البصرة وتم تشكيل بلدية العشار في حزيران سنة ١٣٢١ رومي ١٣٢٣هـ[4].

ولغيت بلدية العشار سنة ١٣٢٧هـ لتصبح قصبة العشار ضمن حدود البلدية وعلى الرغم من المصاعب التي واجهها عبد المحسن الزهير بسبب ما انفقته البلدية الاولى على

---

[1] لم توافق نظارة الداخلية فصل جهاز التلقيح عن البلدية عندما طلبت فتح شعبة جديدة واكدت ان يكون ايجار البناية من اقيام ما يباع امصال جدري البقري. وتتحمل البلدية اجور الخدمة. وكانت البلدية تجهز صيدليتها بالادوية ومنها (اقلام) تلقيح ضد الجدري يتم استيرادها من الهند واجراء عمليات التلقيح والتطعيم يتم في ايام السبت والثلاثاء من كل اسبوع. للمزيد انظر : رجب بركات، المصدر السابق، ص٦٥-٦٦.

[2] رجب بركات، المصدر السابق، ص١٠٦.

[3] المصدر نفسه، ص١١٧.

[4] المصدر نفسه، ص١٠١.

بلدية العشار مما ادى هذا الانفاق الى شل خدماتها الا انه استطاع ان ينهض باعبائها وعمل جاهداً لرفع مستوى الخدمات البلدية سواء في امور التنظيف ورفع الازبال باستعمال العربات بدلاً من نقلها على ظهور الحمير مما سهل مهمة التنظيفات[1] وكان عضواً رئيساً في لجنة تطهير نهر العشار إذ ان البلدية هي المسؤولة على تنفيذ هذه المهمة باشراف وكيل الوالي.

واقترح انشاء (جادة الرشادية) لربط مركز المدينة بطريق بري مع العشار واشرف على عملية التقديرات والاستملاك للاراضي التي تمر بها الجادة (الشارع)[2].

وعند الانتهاء من المرحلة الاولى من الجادة شرعت البلدية بتنظيم ذلك الجزء وانارته بالفوانيس ثم استعاض عنها بمصابيح زيتية (لوكس) اهداها احمد باشا الزهير مبعوث البصرة الى البلدية[3].

واثنت جريدة البصرة على ما بذله عبد المحسن الزهير في سبيل انجاز هذه الجادة[4] في سنة ١٣٣٠هـ/١٩١١م في الفترة المحدد لها قانوناً تم انتخاب المجلس البلدي لبلدية البصرة وفاز كل من[5]:

صالح بك العبد الواحد. صالح افندي باش اعيان. عبد الله بك الزهير. عيسى افندي الامام. محمد امين عالي باش اعيان. احمد افندي. ياسين العامر إفندي.

واعضاء احتياط هم كل من :

عبد اللطيف جلبي المنديل. محمود النعمة. ياسين الرديني. عبد المحسن السالم.

ولعلاقة الوالي حسن رضا باشا بالعضو صالح افندي باشا اعيان فقد عينه رئيساً للبلدية على الرغم منحصوله على عدد من الاصوات أقل من التي حصل عليها صالح

---

[1] جريدة بصرة، عدد ٥٢٢ في ١٣ شوال ١٣٢٧.

[2] جريدة البصرة، عدد ٥١٠ في ٦ شوال ١٣٢٧.

[3] جريدة البصرة، عدد ٥٢٩ في ٣ ذي الحجة ١٣٢٧.

[4] جريدة البصرة، عدد ٥٤٤ في جمادي الاخرة سنة ١٣٢٨.

[5] جريدة المنير، عدد ١٣، ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٣٠هـ.

بك العبد الواحد الا ان مجلس الادارة وبناءاً على طلب الاهالي اقال رئيس البلدية صالح افندي واسندها الى صالح بك العبد الواحد[1].

وعلى اثر هذا التغيير استقال صالح افندي ومحمد امين عالي وياسين العامر ولغرض ملئ الشواغر فقد تم تصعيد الاعضاء الاحتياط محمود النعمة وياسين الرديني[2] وعبد اللطيف المنديل[3].

وظل هذا المجلس يدير شؤون البلدية ولم يتاثر مستوى الخدمات الاساسية التي كانت تؤديها بلدية البصرة حتى في فترة اعلان الاحكام العرفية في ٢٠ ايلول سنة ١٩١٤ ونشر بيانات الادارة العرفية المتضمنة اوامر تعليمات لحفظ الامن والمحافظة على الاسعار على اثر اعلان الحرب من قبل بريطانيا العظمى (انكلترا) في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩١٤ الا ان انسحاب العثمانيين العسكري والاداري من المدينة في يوم ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وضع بلدية البصرة موضعاً الزمها مواجهة ازمة الحرب باعتبارها مؤسسة من مؤسسات النظام اللامركزي والتي عليها ان تقف بمفردها لتحقيق الامن وحماية المدينة من ان تمتد لها يد الغوغاء فقرر رئيس البلدية صالح بك العبد الواحد تشكيل وفداً للتفاوض مع قوات الاحتلال الزاحفة لتسليم المدينة وتامين سلامة المواطنين وممتلكاتهم.

واذاع رئيس البلدية بيان الاستسلام وتسلمت السلطات المحتلة المدينة يوم ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩١٤.

والغيت المؤسسة البلدية كجهاز وانتهت بالغائها جميع المؤسسات الادارية للعهد العثماني[4].

---

[1] جريدة الدستور، عدد ٢١، ١٥ رمضان سنة ١٣٣٠هـ.

[2] جريدة الدستور، العدد نفسه.

[3] جريدة البصرة، عدد ٦٤٤، ذي الحجة سنة ١٣٣٠هـ.

[4] رجب بركات، المصدر السابق، ص١٦٦.

لواء المنتفق

شهد الفرات الاسفل في اوائل القرن الحادي عشر للهجرة (١٧م) تكون اتحاد قبائلي قوي اطلق عليه عشائر المنتفق يضم بني سعيد وبني مالك وبني الاجود برئاسة اسرة آل شبيب (آل السعدون) الذي قدر لها ان تحكم هذا الاتحاد مدة قرنين[١].

وشكلت هذه الاسرة بزعامتها للاتحاد قوة مرهوبة الجانب اثرت في السياسة العثمانية ازاء قبائل المنطقة واستطاعت ان تسيطر على المنطقة الممتدة من نواحي الحلة شمالاً الى البصرة والفاو جنوباً[٢].

وكانت فكرة تاسيس حكومة عربية في البصرة تراود شيوخ المنتفق فدفعتهم للقيام بعدة محاولات للاستيلاء على البصرة من اجل توسيع نفوذهم وتحقيق هدف الاستقلال.

وبفشل اخر محاولة قام بها الشيخ ثويني سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م والتي اودت بحياته بدأت مرحلة جديدة من تاريخ المنتفق اذ تحول نظامها نحو التوطن والاستقرار في المناطق الزراعية بدلاً من نظام الرعي والغزو[٣] الا انهم ظلوا مصدراً للقلاقل والاضطرابات بسبب الضرائب التي كانت تجبى قسراً وامتناعهم عن دفعها للحكومة[٤].

الا ان تطور الاوضاع الادارية واتجاه سياسة الدولة نحو المركزية وازدياد سلطة المدن كل هذه الاسباب ادت الى تخلخل هذا الاتحاد مما شجع السلطة العثمانية على استمالة بعض زعماء هذا الاتحاد وعمدت الى تقليص منطقة نفوذه بضم اجزاء من (ديرة المنتفق) الى الوحدات الادارية التي انشأتها بموجب التشكيلات الادارية التي استحدثتها في منتصف القرن التاسع عشر[٥].

---

[١] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص١٠٣.

[٢] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٤٢٢.

[٣] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٤٢٢.

[٤] ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٣٤٠.

[٥] خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥١٩.

وتنفيذا للسياسة التي انتهجها مدحت باشا للسيطرة على العشائر واخضاعها لسلطة الدولة قام بتاسيس بعض المراكز الحضرية والادارية في اماكن تجمعات هذه العشائر[1].

فاستحدثت ضمن التقسيمات الادارية التي شكلها سنة ١٢٨٦هـ/١٨٦٩م وحدة ادارية لإدارة ما تبقى من ديرة المنتفق وعدت سنجقاً يحمل اسماً تابعاً لولاية بغداد[2].

وكانت مدينة سوق الشيوخ مركزاً للسنجق ولأسباب بيناها سابقاً بنيت مدينة الناصرية لتكون مركزاً لادارة هذا السنجق وقد تولي تخطيطها المهندس البلجيكي (جويس لى) بسبعة شوارع رئيسية مستقيمة ومتقاطعة وتحتوي على بعض البيوت وبعض المنشأت الحكومية وسوقاً وجوامع وسوراً يحيط بالمدينة له اربعة ابواب هي باب الزيدانية، وباب السيد يناوية، وباب الشطرة، وباب القلعة. ثم اخذت بالتوسع تدريجياً بعد ان وفدت اليها بعض العوائل من الحلة وكربلاء والسليمانية وكركوك والموصل وبعقوبة وسوق الشيوخ لاغراض تجارية ووظيفية وعسكرية[3]. وبلغ تعداد سكانها (٣٠٠٠٠) الف نسمة وعدد دورها ٥٠٠٠ دار[4] وكان التشكيل الاداري للسنجق يضم قضاء المركز وقضاء سوق الشيوخ[5] وعند انفصال البصرة عن ولاية بغداد سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م ألحق لواء المنتفق بولاية البصرة[6].

ونلاحظ ان هذا السنجق قد اخذ حيزاً من اهتمام الحكومة منذ بداية تشكيله اذ فتحت فيه الدوائر الحكومية المهمة ومنها دائرة التلغراف والبلدية ومدرسة رشيدي.

وكان اول مجلس بلدي يضم[7] :

صالح اغا رئيس. زبير اغا معاون. ملا لطيف افندي عضو. حاج رجو اغا عضو.

---

(1) عبد الرزاق عباس حسين، نشأة مدن العراق، ص٥٣.

(2) جميل موسى النجار، الادارة العثمانية، ص١١٧.

(3) مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ج٢، ص٢٣٥.

(4) س. الدولة العثمانية، لسنة ١٢٩٢، ص١٢٣.

(5) س. و. بغداد، سنة ١٢٩٩هـ، ص٨٥.

(6) س. الدولة العثمانية، لسنة ١٣٠٤، ص٣٢٥.

(7) س. الدولة العثمانية، لسنة ١٢٩٢، ص١٢٢.

حاج حميد اغا عضو. حاج غزال اغا عضو. علي الخميس اغا عضو.
رشيد افندي كاتب.

المجلس البلدي للدورة الثانية :

المجلس البلدي لسنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م[1] :

حاج زبيري اغا رئيس. حاج رجو اغا عضو. حاج سالم اغا عضو.
حاج غزال اغا عضو. حاج عبد القادر اغا عضو. احمد افندي كاتب اول.
علي افندي كاتب ثاني. مكتب رشيدي معملي. عبد جابلك مدير.
خليل افندي مكتب رشيدي معملي. علي غالب افندي كاتب اول.
احمد افندي كاتب ثاني. علي افندي كاتب ثالث. سعيد افندي كاتب المخزن.

اما مجلسها البلدي في سنة ١٣٠١هـ ضم[2]:

حاج صالح افندي رئيس. حاج رجو اغا عضو. حاج غزال اغا عضو
سالم اغا عضو. عبد القادر اغا كاتب. خليل افندي مكتب رشيدي.

ومجلسها البلدي في سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٣م يضم[3] :

رزوقي افندي رئيس. معروف افندي عضو. رجو افندي عضو. جاسم افندي عضو.
مصطفى افندي عضو. علي الطالب عضو. ايوب افندي كاتب.

اما المجلس البلدي لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م يضم[4]:

معروف اغا رئيس. محمد اغا عضو. مجيد الشواك اغا عضو. يعقوب اغا عضو.
ابراهيم الرجيب اغا عضو. احمد بك كاتب.

وعلى الرغم من ان البلدية مسؤولة عن الجانب الصحي في المدينة الا اننا لم نجد ضمن اعضاء المجالس البلدية السابقة طبيباً حتى سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م إذ ضم المجلس البلدي حينها طبيباً عسكرياً مسؤولاً عن طبابة البلدية [5]:

---

[1] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠٠، ص١٨٣-١٨٤.

[2] س. و. بغداد، لسنة ١٣٠١، الدفعة الخامسة، ص١٨٢.

[3] س. و. البصرة، لسنة ١٣٠٦، الدفعة الاولى، ص٩٧.

[4] س. و. البصرة، لسنة ١٣١٦هـ، ص٢٦٢. س. و. البصرة، لسنة ١٣١٨، ص٢٦٢.

[5] س. و. البصرة، لسنة ١٣٢٠هـ، ص٢١٤.

ابراهيم افندي رئيس. محمد اغا عضو. حميد جلبي عضو. يعقوب اغا عضو.
علي جلبي عضو. احمد بك كاتب. ادهم افندي (طبيب يوزباش).

سوق الشيوخ

كانت هذه المنطقة عبارة عن سوق تباع فيه منتجات الريف والبادية من المتجات الحيوانية والخضروات، وثمار البساتين والجلود والاصواف والسمن[1]، وكان يطلق عليها (سوق النواشي) إذ كان افراد قبيلة النواشي والقبائل الاخرى يحصلون على ما يحتاجونه من البضائع من هذه السوق قبل ان يرحلوا الى البادية[2].

وفي عام ١٧٦١م وفي عهد الشيخ ثويني اتخذها احد شيوخ ال سعدون مركزاً ثابتاً لهم ومخزناً ومكاناً لتجمعهم، فاشتهرت باسم سوق الشيوخ[3]. وعند تاسيس لواء المنتفق عام (١٨٧٠)م كانت هذه القصبة مركزاً للواء[4]. فنشطت فيها الحركة العمرانية وشيدت فيها مؤسسات البضائع والخدمات التجارية والمقاهي والمنشأت الدينية.

وجاء في سالنمات البصرة[5]، ان عدد نفوسها يتراوح بين ٧٠٠٠ و ٩٠٠٠ نفس وعدد الدور ٥٠٠ داراً، و ٢٠٠ صريفة، و٤٠٠ دكاناً، و ٤ اسواق، وحمام، ودار للحكومة، ومكتب للتلغراف[6]. وقد اسست فيها بلدية قبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م[7]. ضم مجلسها البلدي كل من :

محسن جلبي رئيساً. محمد الدافع عضواً. محمد طاهر اغا عضواً.
شهيب اغا عضواً. محمود اغا عضواً. صالح افندي كاتباً.

---

(١) عبد الرزاق عباس حسين، المصدر السابق، ص٥٨.

(٢) عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، الطبعة السادسة بيروت ١٩٨٠، ص٦٠.

(٣) عبد الرزاق عباس حسين، المصدر السابق، ص٥٨.

(٤) سالنمات دولة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص٤٣.

(٥) سالنمات البصرة لسنة ١٣٠٨هـ/م، ١٣٠٩هـ/م، ص٩٤، ص١١٠، ويلاحظ ان عدد النفوس التي ذكرها السالنمات يحتمل ان تكون للذكور فقط، إذ ورد في سالنمات ١٣٠٨هـ/م، ص١٠٥، ان عدد نفوس سوق الشيوخ نحو ٢٣٩٠٥ نسمة، ومن المرجح ان يكون العدد الاخير هو الاقرب للحقيقة كونه يتضمن الذكور والاناث.

(٦) سالنمات دولة، ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١٢٢.

(٧) سالنامات دولة، ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١٢٢.

وظل سوق الشيوخ قضاء تابعاً للواء المنتفق بعد ان انتقل مركز اللواء الى الناصرية، إذ كان اللواء تابعاً الى ولاية بغداد. وقد جاء في سالنمات ولاية بغداد ان المجلس البلدي يتالف من [1]:

ملا سليمان افندي رئيساً.

محمد اغا عضواً. يوسف اغا عضواً. هاشم اغا عضواً. حسين افندي عضواً.

فيضي افندي كاتباً.

بعد ذلك نقل القضاء ليكون تابعاً لولاية البصرة اذ نجد ذكر اعضاء المجلس البلدي في سالنمات ولاية البصرة لسنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م يتكون من [2]:

محمود افندي رئيساً. ناصر الجبر افندي عضواً. مصطفى افندي عضواً.

محمد افندي عضواً. علي افندي كاتباً.

وقد وردت اسماء لأعضاء المجلس البلدي في سالنمات ولاية البصرة لسنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م وهم [3]:

عبد العزيز افندي رئيساً. علي الحاج سلمان افندي عضواً.

خطاب العمر افندي عضواً. عزيز جاويش عضواً. عبد العزيز افندي عضواً.

سيد احمد افندي كاتباً.

---

[1] سالنمات ولاية بغداد، لسنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، الدفعة الخامسة، ص١٨٢.

[2] عندما انفصلت البصرة لتشكل ولاية تتبعها ثلاث سناجق هي البصرة والمنتفق والعمارة وكان قضاء سوق الشيوخ من الاقضية التابعة للمنتفق وبالتبعية الى ولاية البصرة، سالنمات ولاية البصرة، لسنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م، ص١٠١.

[3] سالنمات ولاية البصرة، لسنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، ص٢١٨.

العمارة

عرفت بهذا الاسم نسبة الى شط العمارة، وفي عام ١٢٧٥هـ/١٨٥٨م انشأ ولاة بغداد معسكراً قرب ذلك المكان[١].

وقد جاء في سالنمات الدولة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ان عدد نفوس العمارة بلغ نحو ٢٥٧٣٠ و ٥٠٦٥ داراً[٢]. كما تم تاسيس دائرة بلدية فيها قبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م. وضم اعضاء المجلس البلدي للدورة الاولى كل من[٣]:

احمد اغا رئيساً. محمود اغا عضواً. سليمان اغا عضواً. جالس اغا عضواً.

صالح اغا عضواً. عبد الوهاب افندي كاتباً.

وقدمت بلدية العمارة خدمات جيدة لرفع المستوى الطبي والتعليمي، اذ نجد في مجلسها البلدي لعام ١٣٠٠هـ/١٨٨١م، طبيباً ومسؤولاً للحجر الصحي ومسؤول معمل المدرسة الرشدية وكل من [٤]:

محمد جلبي رئيساً. مصطفى اغا عضواً. مصطفى جلبي عضواً. ياسين جلبي عضواً. محمد صالح جلبي عضواً. عبد الرحمن افندي طبيب. اسماعيل خفي افندي كاتباً.

وضم الجهاز البلدي [٥]:

حمدي بك رسومات ماموري. احمد افندي كاتبي. امين افندي رسوم سي ماموري. خليل افندي قرانتينا ماموري. محمد امين افندي رشدية معملي.

وفي سالنمات ولاية بغداد لسنة ١٣٠١هـ/١٨٨٢م، قد تقلص عدد اعضاء المجلس البلدي الى اربعة وهم[٦] :

محمد صالح جلبي رئيساً. مصطفى جلبي عضواً. حاج ياسين جلبي عضواً.

عبد الرحمن افندي طبيباً. اسماعيل حقي افندي كاتباً.

---

[١] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٤٤٢.

[٢] سالنمات دولة، لسنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١٢٣.

[٣] سالنمات دولة، لسنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، ص١١٦.

[٤] سالنمات ولاية بغداد، لسنة ١٣٠٠هـ/١٨٨١م، ص١٧١.

[٥] سالنمات ولاية بغداد، لسنة ١٣٠٠هـ/١٨٨١م، ص١٧١.

[٦] سالنمات ولاية بغداد، لسنة ١٣٠١هـ/١٨٨٢م، ص١٧٢.

وقد وصفت جريدة الزوراء احوال القصبة قبل عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م،[1] بانها عبارة عن عشرين داراً مبنية باللبن وخمسين بيتاً معمولاً من الطين، اما بقية الاهالي فانهم يسكنون في الصرائف، كما انشأت فيها ثلاثة خانات وثلاث علاوي للذخائر والغلال، وحمام وجامع ومائتي دكاناً وخمسين داراً لكنها مبنية من الآجر[2].

وعند انفصال البصرة عن ولاية بغداد عدت العمارة مركزاً للواء تابعاً لولاية البصرة ترتبط به ادارياً ثلاثة اقضية هي الشطرة والزبير وطويريج وتضم خمس نواحي وأربعة عشر قرية[3]. وكان عدد النفوس لقضاء الشطرة فقط ١٦٤٠٠ نسمة والعشائر ١١٢٧١[4]. وكان مجلسها البلدي في سنة ١٣١٦ يضم [5]:

يحيى افندي وكيل رئيس. عبد الله النفيسة جلبي عضواً. عبد المجيد عضواً.

لفتة جلبي عضواً. محمود جلبي عضواً. عبد الله البد راوي جلبي عضواً.

حمدي افندي كاتباً. حسين فوزي أفندي صندوق أمين. عبد العزيز أفندي طبيباً.

وفي عام ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م لم يكن لمجلسها البلدي رئيساً، ويلاحظ ان الأعضاء قد تقلصوا إلى عضوين، وقد ذكرت السللنمات الأعضاء التالية أسماؤهم [6]:

منحل رئيساً. عبد الله النفيسة جلبي عضواً. منحل عضواً. منحل عضواً.

حاج طه جلبي عضواً. حمدي افندي كاتباً. كيورف افندي صندوق امين.

عبد العزيز افندي طبيباً.

---

[1] جريدة الزوراء، ع٦١، ٢ربيع الاول، سنة ١٢٨٧هـ/م، ص٢.

[2] سالنمات ولاية البصرة، ١٣٠٩هـ/١٩٠٦م، الدفعة الثالثة، ص١٠٥.

[3] سالنمات ولاية بغداد، لسنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص٤٥١.

[4] سالنمات ولاية البصرة، لسنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٠٥.

[5] سالنمات ولاية البصرة، لسنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م، الدفعة الرابعة، ص٢٧٢.

[6] سالنمات ولاية البصرة، لسنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م، ص٢٢٦.

الحي

انشئت مدينة الحي على وجه التقريب سنة (١٢٢٥هـ/١٨١٠م) واول من اسسها وسكنها هم (ال خلف) الذين نزحوا من قلب الجزيرة العربية وقد سميت بهذا الاسم نسبة الى حي واسط (مدينة واسط الاثرية)[١] وتوسعت على يد (آل خان) سنة (١٢٣٢هـ/١٨١٦م) حتى اعتبر بعض المؤرخين ان هذه السنة هي سنة تاسيسها[٢].

وعدت بموجب التشكيلات الادارية الحديثة ناحية تابعة لسنجق المنتفق[٣] ثم رفعت درجتها الى قضاء تتبعه ناحية قلعة سكر ومحيرجة[٤].

اكتسبت اهميتها لموقعها الجغرافي اذ انها تقع على الشاطئ الايسر لنهر الفرات ووجود مرقد سعيد بن جبير فنزحت اليها قبائل مياح والبكريين وقبائل زبيدة[٥].

وذكرت الاحصائيات انها تحتوي على ٦٠٠ دار و ٣٠٠ دكان و ٢ حمام و ١ جامع (مرقد سعيد بن جبير)، ودار للحكومة و ١ قشلة و ١ سوق)[٦].

والملاحظ من وجود القشلة انه يدل على ان العثمانيين اعتمدوها مركزاً دفاعياً ضد الهجمات الصفوية والسيطرة على العشائر ومن اهتماماتهم انهم أسسوا فيها دائرة بلدية لتوفير الخدمات للسكان وكان مجلسها البلدي في سنة ١٣٠١هـ/ يضم [٧]:

عبد العزيز افندي رئيس. عبداه اغا عضو. حاج سليمان اغا عضو.

حاج فلفل اغا عضو. وحاش أغا عضو. محمد امين افندي كاتب.

---

[١] مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ج٢، ص٩٩.

[٢] عبد الرزاق عباس حسين، المصدر السابق، ص٥٦، عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٤١٢.

[٣] س. الدولة العثمانية، لسنة ١٣٠١هـ، ص٤٣.

[٤] س. الدولة العثمانية، لسنة ١٣٢٤، ص٧٣، س. و. البصرة، لسنة ١٣٢٨، ص٥٧٦.

[٥] مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ج٢، ص٩٩.

[٦] س. و. البصرة، لسنة ١٣٠٩، الدفعة الثالثة، ص٩٧، الا ان س. و. البصرة لسنة ١٣٠٨، ص١١٣ ذكرت عدد الدور ٣٠٠ دار و ١٥٠ دكان واي العددين اقرب الى الحقيقة فانه يدل على سعة المدينة في ذلك الوقت.

[٧] س. د، لسنة ١٣٠١هـ، الدفعة الخامسة، ص١٨٧.

اما مجلسها البلدي لسنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م[1]:

حسين افندي رئيس. صادق افندي عضو. عساف افندي عضو.

عبد العزيز افندي عضو. محمد افندي عضو. فوزي افندي كاتب.

وكان مجلسها البلدي في سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م يضم عضويين فقط اضافة للرئيس وهم [2]:

جواد اغا رئيس. محمد تويني عضو. عساف افندي عضو. غريب افندي كاتب.

ومن المحتمل ان الرئيس جواد اغا قد استقال بعد هذا التاريخ إذ ورد في سالنامة ولاية البصرة لسنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م ذكر عضويين فقط هما محمد تويني افندي وعساف افندي ورئيس منحل[3].

---

[1] س. و. البصرة، لسنة ١٣٠٦هـ، الدفعة الاولى، ص٩٩.

[2] س. و. البصرة، لسنة ١٣١٨هـ، الدفعة الاولى، ص٢٧٢.

[3] س. و. البصرة، لسنة ١٣٢٠هـ، الدفعة الاولى، ص٢٢٦.

الموصل [1]

دخلت الموصل تحت سيطرة العثمانيين بعد انتصارهم على الصفويين في معركة جالديران سنة ٩٢١هـ/١٥١٥م فكانت بذلك أول جزء من الأراضي العربية يضم إلى الدولة العثمانية[2]. وقد عدت سنجقاً تابعاً لولاية ديار بكر[3]. وبعدها ضمت ادارياً الى ولاية لورستان[4].

غير ان اولى تنظيماتها الادارية قد وضعت بعد ان سيطر العثمانيون على جميع اجزاء العراق سنة ٩٤١هـ/١٥٣٤م فقسمت اراضي الموصل بموجب نظام التمار العسكري العثماني الى عدد من الوحدات الاقطاعية تشكل كل مجموعة من هذه الوحدات وحدة ادارية يطلق عليها السنجق.

ان طبيعة النظام العثماني الذي تميز بالسطحية وعدم القدرة على التغلغل ساعد على ظهور بعض الزعامات المحلية منها أسرة الجليليين في الموصل. فقد تقلدت هذه الأسرة المعروفة بالنفوذ والثراء مقاليد الحكم في الموصل بعد ان قدمت للعثمانيين خدمات جلي خلال حروبهم المتعددة مع الصفويين.

---

(1) يرجع تاريخ مدينة الموصل كقرية زراعية إلى الألف الخامس قبل الميلاد واستمر السكن في هذه المنطقة في كافة الأدوار الحضارية في العراق فكثرت قراها ومزارعها لخصوبة تربتها ونقاء هوائها وبذلك حازت على موقع جغرافي مهم فاتخذت مركزاً عسكرياً للدفاع عن الحدود الشمالية الشرقية للدول التي كانت تحكم العراق ومركزاً تجارياً وقت السلم لوقوعها على طرق التجارة التي توصل بين العراق والشام والجزيرة واذربيجان وعليه فقد اشتق اسمها من مكانها. كما سميت بالحدباء لاعوجاج دجلتها وتحدب الأرض الواقعة عليها وسماها العرب الاراميون (الحصن العبوري)، وهناك تسميات أخرى لا مجال لذكرها. مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ج١، ص٧٦-٧٧-٧٨.

(2) عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١٧٢.

(3) هناك قائمة باسماء ولاة سناجق ولاية دياربكر لسنة ٩٢٨هـ/١٥٢٢ وفيها من السناجق التي تعود للعراق ومنها الموصل فكان اميرها حاجي بك وخواصه (٢٠٠٠٠٠) اقجه، خليل ساحلي اوغلي، من تاريخ الاقطار العربية، ص٥٠٧.

(4) ادرجها مصطفى بن جلال التوقيعي في تاريخه المسمى ((طبقات الممالك ودرجات المسالك)) ضمن ولاية لورستان التي كانت تضم (موصل، اربيل، زنكي اباد، كركوك، حسان، حرير ودوين درتنك، درنة، سندي سليمان، بابان، رومي، خفتي، زنجيرة، كرند، قلعة سوريجك، بريد شاه رخ، جنكيز خان، كلاس) للمزيد انظر: خليل ساحلي اوغلي، من تاريخ الاقطار العربية، ص٥٠٥-٥٠٧.

وقد تميزت ولاية الموصل خلال فترة حكم الجليليين (١١٣٩-١٢٤٩)هـ (١٧٢٦-١٨٣٤)م بشخصية محلية واضحة المعالم ثقافياً واجتماعياً وعمرانياً وسياسياً واقتصادياً.

كما شهد عهد الجليليين نمواً كبيراً لطبقة جديدة فتية هي طبقة التجار التي انتهزت فرصة انشغال الإدارة العثمانية بالصراع مع القوى الإقطاعية المحلية وعجزها عن توفير الضمانات الكافية لحماية مصالح التجار لتحتكر السلطة السياسية مدة تزيد على القرن أظهرت فيها انها الأقدر من غيرها على إدارة شؤون الولاية وتمثيلها لمصالح السكان من تجار وحرفيين وقد اشتهرت الطبقة الجديدة باهتمامها الخاص بإصلاح طرق التجارة وتأمينها من أخطار اللصوص وقطاع الطرق كما عرف عنها اهتمامها بالثقافة ونشر العلوم وتشييد دور العلم والمساجد والجوامع[1].

وكان لنجاح الحكم الجليلي في دفع الخطر الايراني ضد الموصل والحيلولة دون امتداده نحو الشام والاناضول اثر كبير في تقوية مركز الاسرة الجليلية لدى الباب العالي من جهة والتفاف الموصليين حولها من جهة اخرى.

ومثلما كان تطور نظام الاصناف وتمثيل الجليليين لأهل الحرف والتجار سبباً في قيام حكمهم فان ضعف هذا النظام وتدهور شؤون الحرف كان سبباً في انهيار حكمهم[2]. إذ ان اسرة الجليلي قد فقدت شعبيتها في المدينة بسبب احتكار يحيى باشا الجليلي تجارة الغلال مما دفع الاهالي الى طرده منفياً الى حلب في عام ١٨٢٨م الا انه عاد واستولى على الموصل مرة اخرى لكن حكومته كانت ضعيفة[3]. إذ تمكن العثمانيون من طرده والقضاء على الحكم الجليلي في الموصل نهائياً في ١٢٤٩هـ/١٨٣٤م عادت الموصل ولاية تحت الحكم المباشر يحكمها ولاة معينون من قبل الاستانة في سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥١م إذ عين فيها في تلك السنة متصرفٌ واصبحت سنجقاً تابعاً لولاية بغداد

---

[1] للمزيد انظر: عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني، ص٢٦٤-٣١٦، ص٤٢٨-٤٦٢.

[2] للمزيد انظر: عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص١٨٢.

[3] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص٧٩-٨٦.

حتى عام ١٢٩٦هـ/١٨٧٩م لتعود ولاية مستقلة تتبع الباب العالي الى نهاية الحكم العثماني فيها عام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م[١].

وقد ضمت ولاية الموصل ثلاثة الوية هي (الموصل، كركوك، السليمانية) وكان لواء الموصل يضم ٥ اقضية {عمادية، زاخو، دهوك، عقرة، سنجار} و ٨ نواحي و ١١٣٨ قرية وعدد سكانه ٨٨٦٢٨ نسمة وفيه من الدور ٢٧٤٦٢ دار اما قضاء الموصل فقد كان تعداد سكانه ١٦٣٩٥ وعدد الدور فيه ٦٦٥٠دار[٢].

وعند تولي مدحت باشا أمور العراق شرع في إصلاح الجهاز الإداري وإنشاء المؤسسات التي من شانها تقديم الخدمات لترفع مدن العراق في سلم الحضارة وكان من تلك المؤسسات مؤسسة البلدية إذ أمر بتأسيس دائرة بلدية في الموصل وعليه فقد تأسست الدائرة ومجلسها البلدي سنة ١٢٨٥هـ/١٨٦٩م[٣].

وكان اول مجلس بلدي برئاسة حسن بك بن محمد سيد باشا ال ياسين وعضوية كل من [٤]:

يوسف افندي عضو. عبداه افندي عضو. جرجيس افندي عضو. يوسف افندي عضو. ساسون افندي عضو. محمود افندي كاتب.

ثم تولى الحاج يونس افندي المفتي رئاسة المجلس البلدي سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٣م واستمر حتى سنة ١٢٩٤هـ/١٨٧٧م ثم حل في رئاسة البلدية يونس افندي الفخري حتى سنة ١٢٩٦هـ/١٨٧٨م وبعد ان تنحى يونس افندي الفخري عن رئاسة البلدية عين لهذا المنصب يونس بك ال جليل واستمر في هذا المنصب مدة اربع سنوات (١٢٩٦-١٣٠٠)هـ. (١٨٧٨-١٨٨٢)م استطاع خلالها تنظيم شؤون المدينة فشيدت في عهده

---

[١] من قوائم اسماء الولاة والمتصرفين وتاريخ تعينهم ادرجها د. عماد عبد السلام في كتابه، ادارة العراق، ص١٩٤-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩.

[٢] س. دولة لسنة ١٢٩٢، ص١٢٣، الا ان س. والموصل، ١٣٠١، ص٥٦، اضافت زيبار الى قائمة الاقضية التابعة للموصل، عادت س. دولة لسنة ١٣٠٨ لتذكرة ٥ اقضية فقط تابعة للموصل.

[٣] احمد علي الصوفي، تاريخ بلدية الموصل، ص٢٢.

[٤] س. دولة لسنة ١٢٩٢، ص٨٢، احمد علي الصوفي، تاريخ بلدية الموصل، ص٢٦.

الحوانيت وبنيت فوق سطح هذه الحوانيت مقهى كان يعرف بمقهى الصواف وفتح شارعاً واسعاً يمر من امام الحوانيت وينتهي في ساحة باب الطوب.

وقامت البلدية في عهده بحفر القساطل (بالوعة) في الاماكن المنخفضة لتنساب مياه الامطار اليها وبذلك تم انقاذ المحلات المنخفضة من الغرق[1].

ثم تولى رئاسة بلدية الموصل سليمان بك بن عبد الرحمن بك واستمر يشغل هذا المنصب حتى سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧.

وفي عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧ تم انتخاب المجلس البلدي برئاسة حسن افندي العمري بن محمود افندي العمري الذي قام بأعمال عمرانية وخيرية جليلة (منها ردم الخندق في جنوب المدينة. هدم باب السراي وانشاء دائرة للبلدية ودائرة للمحكمة الشرعية ودائرة للجندرمة في ذلك الموقع، وتأسيس مشروع نقل بالعربات، وتصنيف الباعة ولتحديد الاصناف. إبعاد المجزرة والمواخير وخانات الخمور الى خارج السور، رصف الطرق على طريقة جديدة غير طريقة القادرم، اعانة الفقراء وتسير الغرباء منهم إلى مواطنهم. فتح ملجأ للعاجزين. تأسيس دائرة صحية في البلدية، تأسيس دائرة هندسية في البلدية)[2].

وقد ارفدتنا سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م وسنة ١٣٠٧هـ/١٨٨٩م باسماء اعضاء المجلس البلدي[3]:

حسن افندي رئيس. علي ياور افندي عضو. محمود بك عضو. انطون افندي عضو. عبد الاحد افندي عضو. عبد الله افندي عضو. محمود افندي كاتب.
هيلر افندي فنطوراتو. داود افندي صندوق امين. دكري حسن اغا مامور.

ولكن السالنامات هذه لم تأتي على ذكر موظفي الدائرة الصحية والهندسية التي اسسها حسن افندي الا ان السالنامات التالية اوردت اسماؤهم.

---

[1] احمد علي الصوفي، تاريخ بلدية الموصل، ص٢٦.

[2] المصدر نفسه، ص٢٨-٢٩.

[3] س. و. الموصل لسنة ١٣٠٦، ص٩٧، س. و. الموصل لسنة ١٣٠٧، ص٧١.

في سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢ جرى الانتخاب لبلدية الموصل وقد نال اكثرية الاصوات من المرشحين لعضوية المجلس البلدي الحاج امين افندي ال النائب وكانت هيأة البلدية (المجلس البلدي وبعض الموظفين) تضم [١]:

حاج امين افندي رئيس. سيد خليل اغا عضو. سيد نعوم افندي عضو. داود حلمي افندي عضو. خواجة الياس عضو. عبد الرحمن اغا جراح. عيسى بك طبيب /قول اغاسي. داود افندي صندوق امين. نوري افندي قنطوراتو ماموري. حميد افندي كاتب. نعمان اغا تنظيفات ماموري. بكر افندي معاون. جرجيس افندي اجزاجي (صيدلي).

وفي سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م عين لرئاسة بلدية الموصل السيد سليمان افندي العبيدي الا انه لم يترك عملاً عمرانياً خلال فترة رئاسته التي استمرت حتى سنة ١٨٩٨م وفي سنة ١٣١٦هـ/١٨٩٨م جرت الانتخابات لأعضاء المجلس البلدي ونال اكثرية الاصوات من المرشحين للعضوية محمد سعيد افندي بن قاسم اغا ال سعدني واستمرت رئاسته الاولى حتى سنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م وقد قام بالكثير من الاعمال والمشاريع العمرانية والصحية اثناء رئاسته الاولى والثانية سنأتي على ذكرها لاحقاً[٢]، وجرت انتخابات اعضاء المجلس البلدي سنة ١٩٠٤ ونال اكثرية الاصوات محمود بك ال شريف بك ال ياسين افندي المفتي وفي عهده تم تشييد البناية الفخمة لمدرسة الاعدادية الرسمية في الموصل بمعاونة البلدية والاهالي الذين تبرعوا بمبالغ لبناء هذه المؤسسة الثقافية والتربوية والتي اطلق عليها فيما بعد بالاعدادية الشرقية[٣]، وتم في عهده تخطيط شارع القشلة وانشاء الدور والحوانيت والمقاهي تعاونه هيأة البلدية التي تتألف من[٤]:

المجلس البلدي :

محمود بك رئيس. حمو الابراهيم جلبي عضو. عبد الرحمن افندي عضو. ميخائيل عبد النور افندي عضو. داود فندلا عضو.

---

[١] س. و. الموصل لسنة ١٣١٢، الدفعة الثالثة، ص١٣٤.

[٢] احمد علي الصوفي، تاريخ بلدية مدينة الموصل، ص٣٠.

[٣] المصدر نفسه، ص٣٢.

[٤] س. و. الموصل لسنة ١٣٢٥، الدفعة الاولى، ص١٥٦.

الهيئة الصحية[1]:

فتحي بك صحية مفتش. ايوب نجم الدين افندي بلدي طبيب. واصل افندي اشي ماموري. محرم افندي معافية حيوانات ماموري. فاطمة هدايت قابلة.

بلدي قلمي (قلم البلدية)[2].

نوري افندي باشي كاتب. محمد افندي كاتبي. محمد علي افندي كاتب ثاني. حنا افندي صندوق امين. اسماعيل افندي مهندس. عبداه اغا تفتيش. رشيد اغا تنويرات وتنظيفات. مفيد عبد القادر بك تنويرات وتنظيفات. داوود بك مفتش معاوني. مصطفى افندي امام. خليل اغا سرجاوس. ١٥ نفر جاوويش. امين اغا اوراق مقيدي.

وفي سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م انتهت مدة رئاسة محمود بك وخلفه في رئاسة البلدية مرة ثانية محمد سعيد افندي وكان المجلس البلدي والهيئة الادارية تتألف من[3]:

محمد سعيد افندي رئيس. مفتي زاده امين افندي عضو. عبد الباقي افندي عضو.

نعوم افندي عضو. حاج حسين جلبي عضو. سيد خليل افندي عضو.

بهنان افندي عضو. حسقيل افندي عضو.

القسم الفني :

ياسين حلمي افندي مهندس. المعمار سلمان افندي معاون.

الهيئة الصحية [4]:

فتحي بك صحية مفتش (مفتش صحة). عبد الكريم افندي بلدية طبيب.

امين افندي تمارجي. فاطمة هدايت قابلة. فلورانسة خانم قابلة.

قلم البلدية [5]:

نوري افندي باشا كاتب. امين افندي اوراق مقيدي. محمد افندي يومية كاتبي. عبد القادر افندي كاتب ثاني. داوود بك تنويرات وتنظيفات كاتبي.

---

[1] س. و. الموصل لسنة ١٣٢٥، الدفعة الاولى، ص١٥٧.

[2] س. و. الموصل لسنة ١٣٢٥، الدفعة الاولى، ص١٥٧.

[3] س. و. الموصل لسنة ١٣٣٠، الدفعة الاولى، ص١٢٧.

[4] س. و. الموصل لسنة ١٣٣٠، الدفعة الاولى، ص١٢٨.

[5] س. و. الموصل، لسنة ١٣٣٠، الدفعة الاولى، ص١٢٨.

عاصم افندي تنويرات وتنظيفات معاوني. كيفور افندي صندوق امين.
مأمورين متفرق :
رشيد اغا تنويرات وتنظيفات مفتشي. داوود بك تنويرات وتنظيفات معاوني.
عبداه اغا مفتش وسرْ جاووش. جليل اغا مفتش وسر جاووش.
محمود اغا مفتش وسر جاووش.

ومكث محمد سعيد افندي في رئاسة بلدية الموصل حتى سنة ١٣٣١هـ/١٩١٢م استطاع اثناء رئاسته الاولى والثانية ان ينشط عمل البلدية إذ قامت بمشاريع صحية وعمرانية واجتماعية هي[1] :

١- أنشأت البلدية بناية للمستشفى قرب باب سنجار.
٢- نقلت معمل الدباغة الأهلي الذي كان على شاطئ نهر دجلة في محلة باب الطوب إلى البناية الجديدة التي قامت بانشاها في جنوب البلدة وعلى بعد خمس كيلو مترات ونقلت صنف الدباغين إليها.
٣- نقلت المجزرة (المسلخ) من قلب المدينة إلى مجزرة جديدة أنشأتها قرب معمل الدباغة.
٤- شيدت بناية ضخمة لمدرسة الصناعة تبرعاً منها واستمرت هذه المدرسة بتعليم أبناء الموصل حتى الاحتلال البريطاني.
٥- قامت البلدية بتأسيس معمل لصنع الثلج وبيعه للناس بسعر معتدل وتشجيع على فتح المعامل للصناعات الحديثة.
٦- تم فتح ورصف شارع القشلة وإنشاء القناطر المتصلة بعضها ببعض على جانبيه لتقي المارة فيه من حرارة الصيف وأمطار الشتاء.
٧- استوردت البلدية بواسطة احد التجار مصابيح كبيرة تضاء بالغاز (لمبات لوكس) وأنارت جميع الطرق الموجودة في أحياء المدينة.

وقد أوردت سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠ إحصائية للمباني العمومية والخصوصية والعقارات اذ من خلالها نطلع على الواقع الخدمي والعمراني للمدينة في تلك الفترة

---
[1] احمد علي الصوفي، تاريخ بلدية مدينة الموصل، ص٣٠-٣١.

حيث كان في الموصل {١٣٠ جامع ومسجد، ١١ تكية، ١٧ مدرسة، ٢٨ كليسة مناستر، ٢٥ مكتب خصوصي، ١ سبلخانة، ٣ مطبعة، ١ حكومة قوناغي، ٢ قشلة، ١ خستة خانة، ١ مكتب إعدادي، ١ مكتب صنايع، ٩ قره غول، ١ محكمة شرعية، ١بلدية دائرة سي، ١ بوليس دائرة سي، ١ تلغراف، ٩١٢٦ خانة (دار)، ٣٠٢٦ دكان، ٤٠ خان، ١٧ حمام، ٦٥ قهوة، ١ صابون خانة، ٢٨ بوية خان، ٣٢٧ مدار ومعصرة، ٥ فرن، ١دباغ خانة، ١٢ بقجة، ٢٠ بوستان، ١٩ قصر، ٨٧ كراج وورش، ٢٠٨ عرصة، ٢٠٧٧ ترلاً}[1].

وفي سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٣م عين سليمان نضيف بك والياً على الموصل فاختار لرئاسة البلدية امين افندي المفتي احد اعضاء المجلس البلدي واخذ الوالي يشرف بنفسه على اعمال البلدية وكان من اعماله فتح شارع نينوى وشارع النجفي وتوسيع شارع نبي الله جرجيس وشيد دائرة بلدية الموصل عند راس جسر نينوى وانشاء مقراً جديداً لمديرية شرطة الولاية ثم توقفت أعمال البلدية على اثر نقل الوالي إلى بغداد وإعلان الحرب العالمية الأولى في صيف ١٩١٤م[2].

---

[1] س. و. الموصل لسنة ١٣٣٠، الدفعة الاولى، ص١٣٩-١٤٠.

[2] احمد علي الصوفي،تاريخ بلدية مدينة الموصل، ص٣٣.

شهر زور

سميت مدينة كركوك في المصادر العثمانية بـ (شهر زور)، وقد انتقل مركز ولاية إقليم شهر زور من كلعنبر إلى مدينة كركوك في أوائل القرن الحادي عشر للهجرة/السابع عشر الميلادي، بعد أن تعرضت إلى التغيير والتقلص بسبب منح أجزاء عديدة منها إلى امارة بابان والموصل وبغداد، وأنيطت إدارتها منذ سنة ١١٩٠هـ/١٧٧٦م إلى ولاية بغداد، فلم تعد الفرامين تصدر بأسماء ولاتها، وانما أصبح من مهام والي بغداد تعيين متسلم أي نائب عنه في حكمها[1].

وذكرت الوثائق العثمانية ان ولاية شهر زور كانت مقسمة إلى واحد وعشرين سنجقاً في القرن السابع عشر الميلادي الا انها تقلصت في سنة ١٢٨٤هـ/م، إلى لواء شهر زور بضم كركوك، وكوي سنجق، واربيل، والتون كوبري[2].

وبحكم التشابه بين اسمي سنجق شهر زور وسنجق الزور في حلب، فقد كانت ترتكب كثيراً من الأخطاء الإدارية سهواً مما حدا بالسلطات العثمانية إلى إلغاء تسمية (شهر زور) وإعادة اسم كركوك للمدينة عام ١٣١٠هـ/١٨٩٣م[3].

---

[1] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٢٢٦.

[2] خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥١٥-٥٢٠.

[3] وقد جاء في التوصية المرفوعة من نظارة الداخلية إلى الشؤون الداخلية لشورى الدولة عام ١٣١١هـ/١٨٩٣م الباب العالي، دائرة الصدارة ديوان همايون، العدد/٢٢٧٠، مولانا السلطان المعظم : بالنظر لما يحدثه التشابه الموجود بين اسمي سنجق شهر زور وسنجق (الزور) من أخطاء إدارية مما يؤدي إلى مشاكل عديدة في تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة، وبغية إزالة الالتباسات التي قد تحدث في المستقبل، نرفع إلى مقامكم العالي، النوحيد بإعادة التسمية القديمة (كركوك) لسنجق (شهر زور) وإصدار أوامركم السنية إلى وزارة الداخلية لتنفيذ قراراكم بهذا الصدد مولاي. شعبان ١٣١٠هـ/١٨٩٣م.

وجواباً على هذا فقد اصدرت شورة الدولة، الشؤون الداخلية، كتابها ذي العدد ٢٨٨٦ المتضمن الموافقة على هذا التغيير جاء فيه :

(تم الاطلاع على الطلب المقدم من نظارة الداخلية والمحال الى شورى الدولة في ٢٠/رجب/١٣١٠هـ/١٨٩٣م والمتضمن التوحيد الخاص بتغيير اسم سنجق (شهرزور) الى كركوك. لحل المشكلات الواردة في المخاطبات والمراسلات الرسمية نتيجة للتشابه الوارد بين اسم زور وشهرزور وحفاظاً على المصلحة العامة والاسراع في سير المعاملات والمكاتبات الرسمية والادارية وتنفيذها دون سهواً او خطأ. وتنفيذاً للاوامر السنية الصادرة من جلالة السلطان المعظم ادام الله بقاءه تقرر اطلاق اسم كركوك على سنجق (شهرزور) والالتزام بهذه التسمية=

وعند انفصال الموصل عن ولاية بغداد عام هـ/١٨٧٩م الحق لواء شهر زور بولاية الموصل تتبعه أربعة أقضية (راوندوز، اربيل، صلاحية، (كفري حالياً)، كوي سنجق) ثم أضيف إليه قضاء (رانية)[١].

وبالنظر لوجود كثير من المرافق الحكومية والخدمية في هذا السنجق، إذ ورد في سالنمات الدولة العثمانية، انه يقيم في كركوك نحو (١٢٤٦١) من المسلمين و ٢٢٩ من الكلدان و ٣٨١ من اليهود كما يوجد في المدينة (٥٠٠٠) داراً، ومبنى حكومياً، وقلعة واحدة، و ١١ مركزاً للشرطة و ٣٦ جامعاً ومسجداً، و ٧ مدارس دينية، ١٥ تكية، ١٢ خاناً، و ١٢٨٢ دكاناً، ومخزناً واحدة، وصيدلية، ومستشفى و ٣ محلجاً، ومغزلاً[٢]، وكان مجموع الطلاب في سنجق شهر زور يبلغ نحو ٢٣٩ طالباً[٣].

اما دائرة البلدية فقد أسست فيها قبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م، وكان مجلسها يضم :

صالح افندي رئيساً.

حاج سعدان اغا عضواً.

حاج يونس اغا عضواً.

عباس اغا عضواً.

محي الدين اغا عضواً.

عبد القادر اغا عضواً.

كما اوردت سالنمات ولاية الموصل لسنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م اسماء اعضاء المجلس البلدي ومن ضمنهم طبيباً[٤]:

مصطفى افندي رئيساً. عبد الكريم اغا عضواً. عباس اغا عضواً.

=والطلب من كافة دوائر الامبراطورية العثمانية بابلاغ اداراتها المختلفة بالقرار لتنفيذه ونشره في الصحف الصادرة. بحث منشور لنصرت مردان من جريدة توركمن ايلي. ع٦٤٧ تحت عنوان (وثيقة عثمانية نادرة عن كركوك١٨٩٠، ١٤ آذار ٢٠٠٤.

[١] سالنمات دولة لسنة ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، ص٤٣. سالنمات دولة لسنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص٤٧٠.

[٢] سالنمات دولة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، على الرغم من حداثة المعلومات الا انها تعطي فكرة تاريخية عن واقع كركوك في السنوات الماضية.

[٣] سالنمات دولة لسنة، ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، ص٢٣٩.

[٤] سالنمات ولاية الموصل ١٣٠٦-١٣٠٨ رومي، ص١٢٦.

عبد الرحمن اغا عضواً. زينل بك عضواً. خالد بك عضواً. شريف افندي عضواً. احمد افندي عضواً. يعقوب افندي عضواً. هجل افندي حكيم البلدية. محمود افندي باش كاتب. سيد احمد افندي كاتباً. غفور افندي رفيقاً. توفيق افندي رفيقاً.

اما في الدورة التالية فقد تقلص عدد الأعضاء من ٨ أعضاء إلى ٦ أعضاء إضافة إلى الرئيس والطبيب وهم[1] :

مصطفى افندي رئيساً. عبد الكريم افندي عضواً. عبد الرحمن افندي عضواً.
احمد افندي عضواً. شريف افندي عضواً. مهدي افندي عضواً.
يعقوب افندي عضواً. هجل افندي طبيباً.

اما ما ورد في سالنمات الموصل لسنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م، فقد كان المجلس البلدي يتألف من[2]:

حاج مصطفى افندي رئيساً. عبد الرحمن افندي عضواً. احمد افندي عضواً.
قادر بك عضواً. احمد افندي عضواً. يعقوب افندي عضواً. كريم اغا عضواً.
مهدي جلبي عضواً. طه افندي عضواً. احمد جلبي عضواً. منحل طبيباً.
وبالنسبة لموظفي قلم البلدية فهم[3]:
محمود افندي باش كاتب. سيد احمد كاتباً. احمد بك مفتشاً. ٨ نفر جاووش.
اما المجلس البلدي لبلدية كركوك لسنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، فهم[4]:
بهاء الدين افندي رئيساً. علي توفيق افندي عضواً. سيد محمد افندي عضواً.
عبد القادر افندي عضواً. سيد كريم افندي عضواً. محي الدين افندي عضواً.
مهدي جلبي عضواً. حميد مروان عضواً. علي مروان عضواً.
احمد افندي باش كاتب. حسين افندي كاتب ثاني. عارف افندي صندوق امين.

---

[1] سالنمات ولاية الموصل لسنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، ص١٨٢، وذكر في المصدر نفسه ص١٠٦-١٠٧ ان واردات سنجق شهر زور بلغت ٧٥٣٢٥٧٠ والمصروفات ٣٠٩٧٩٢٨ قرشاً اما سالنمات ولاية الموصل لسنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ص١٥٤-١٥٥ وان واردات السنجق بلغت نحو ٦٩٨٣٧٢٦ قرشاً، والمصروفات ٣٠٥٩٢٦١.

[2] سالنمات ولاية الموصل، لسنة ١٣١٢هـ/١٨٤٩م، الدفعة الثالثة، ص١٦٢.

[3] المصدر نفسه.

[4] سالنمات ولاية الموصل لسنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، الدفعة الاولى، ص٢٣٨.

وفي السنوات الاخيرة، نجد ان عمل البلدية اتسع وتبلور فهناك المهندس والجراح والصيدلي والبيطري، فقد جاء في سالنمات سنة ١٣٣٠هـ/١٩١١م، اضافة للمجلس البلدي وقلم البلدية وطبابة البلدية الاعضاء التالية اسماؤهم [١]:

المجلس البلدي:

بهاء الدين افندي رئيساً. حاج حسن افندي عضواً. سيد معروف افندي عضواً.

حاج عبد الباقي افندي عضواً. حاج محي الدين افندي عضواً.

حاج محمد افندي عضواً. سيد عبد الكريم افندي عضواً.

سيد رشيد افندي عضواً. علي افندي عضواً. حاج عارف افندي عضواً.

اما قلم البلدية فضم كل من[٢]:

سيد احمد افندي باشي كاتب. حسين افندي كاتب ثاني. منحل مهندساً.

خورشيد افندي صندوق امين. سليمان اغا مفتشاً.

وتتألف طبابة البلدية من[٣]:

شيخ محمد افندي جراح. حنا افندي اجزاجي (صيدلي). عمر افندي غربا خستة خان سى كاتب (كاتب). منحل بيطري. منحل ماموري. مادام اورد بشماغا قابلة.

كما ورد ايضاً في نفس السالنامات[٤]، ان عدد الدور في كركوك بلغ داراً و ١٣٨٢ دكاناً ومغازه و ١٣ خاناً، ١٥ مقهى و ١٤ حماماً و ١٢ فرناً دكرمان و ١٤٨ باع وبقجة و١٣٨٤ ترلاً و ٣٦ جامعاً ومسجداً و ١٥ تكية و ٧مدارس و ٥كليسة و ١٥ مكتب صبيان و ١ حكومي قوتاغي و ١ قشلة و ١ خسته خانة و ٨ تلغراف و ١١ قرغولخانة.

---

[١] سالنمات ولاية الموصل لسنة ١٣٣٠هـ/١٩١١م، الدفعة الاولى، ص٢٣٨.

[٢] سالنمات ولاية الموصل لسنة ١٣٣٠هـ/١٩١١م.

[٣] المصدر نفسه، ص٢٣٩.

[٤] المصدر نفسه، ص٢٣٩.

السليمانية

أنشأها إبراهيم باشا امير الامارة البابانية عندما قام بنقل مقر الامارة من (قلعة لاجوالان) إلى موقع السليمانية الحالي عام ١١٩٩هـ/١٧٨٤م.

فأقام فيها بناية للسراي ودارا للامير بجانب السراي وجامعين وحمامين ودور للقواد والموظفين وللعلماء وللمدرسين وللقضاة والمقربين للامير وأكملها عام (١٢٠٠هـ-١٧٨٥م) وانتقل اليها مع الامارة والحاشية والتجار والاشراف والعلماء والوجهاء لتصبح المركز الإداري والثقافي لامارتهم[١].

وعن تسمية المدينة بهذا الاسم فهناك اراء عديدة منها إنها سميت باسم سليمان بيك مؤسس الامارة او باسم سليمان باشا بابان الكبير او باسم سليمان باشا الكبير والي بغداد وهناك من يرى ان تسميتها جاءت من اسم مدينة (سيلونا) التاريخية التي بنيت السليمانية على انقاضها[٢].

وتطورت المدينة تطوراً ملموساً خلال العقود الاربع التالية لتأسيسها إذ بلغت نفوسها عام (١٢٣٦هـ-١٨٢١م) زهاء عشرة الاف نسمة وبيوتها نحو ٢١٤٤ بيتاً وأنشأت فيها خمسة مساجد أهمها الجامع الكبير والذي كانت فيه المدرسة البابانية الرئيسية ومكتبتها الشهيرة التي كانت تضم أكثر من ستة آلاف من المخطوطات وكانت في كل مسجد مدرسة دينية يدرس فيها اكثر من مدرس وفي المدينة كذلك خمسة حمامات[٣].

وبقدر ما شهدت الامارة في الحقبة التالية ازدهاراً ثقافياً فأنها عاشت أنواعا من الصراعات الداخلية لتنافس الأمراء البابانين فيما بينهم[٤] وموقع المدينة الاستراتيجي

---

[١] مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ١٨٨/١.

[٢] المصدر نفسه، ١٨٩/١.

[٣] المصدر نفسه، ١٨٩/١.

[٤] هناك عبارة قالها محمود باشا بابان (١٢٢٨-١٢٣٦) للمقيم البريطاني ريج الذي كان يقوم برحلة في كردستان سنة ١٨٢٠ عندما تمنى للبابانين التقدم والخير وان الاصلاح امر ممكن ((نعم هذا ممكن اذا ابتلانا الله بطاعون لم يترك الا واحداً منا)) هذه العبارة توضح مدى التذمر الناتج عن النزاع بين افراد الاسرة البابانية والذي عرض المنطقة الى ضيق اقتصادي وتدهور في جميع النواحي.

للمزيد انظر: ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٢٩٩-٣٠٠، رحلة ريج. ج١. ص٢٢٩.

الواقع بين الدولتين المتنافستين حال دون تطور المدينة وسعى بعض الأمراء إلى ربط امارتهم بالإدارة المركزية للدولة العثمانية مباشرة[1].

وبحلول عام (١٢٦٧هـ-١٨٥٠م) انقرضت الامارة البابانية واصبحت المدينة واطرافها تحت حكم العثمانين مباشرة[2]، وعدت السليمانية سنجقاً تابعاً لولاية بغداد[3].

وعند انفصال الموصل عن ولاية بغداد عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م عدت السليمانية سنجقاً تابعاً لها تتبعه الاقضية (شهر بازار، بازيان، قرهطاغ. مركة. كلعمبر)[4].

ولما تتمتع به السليمانية من أهمية فقد أسست فيها بلدية قبل عام ١٢٩٢ أي في البدايات الأولى لتأسيس البلديات في العراق وكان مجلسها البلدي الأول يضم[5]:

حاج إبراهيم افندي رئيس. احمد اغا معاون. سيد معروف اغا عضو.

امين اغا عضو. ضياء افندي كاتب.

وضم مجلسها البلدي في سنة ١٣٠٦هـ كل من[6]:

إبراهيم جلبي رئيس. علي بك رفيق. حاج سعيدان عضو. قادر اغا عضو.

محمد افندي باش كاتب. حاج سعد جلبي رفيق.

وضم مجلسها البلدي للسنوات ١٣٠٨هـ، ١٣١٠هـ، كل من[7]:

حسن افندي رئيس. إبراهيم جلبي عضو. قادر اغا عضو. حاج سعيد اغا عضو.

حاج محمد افندي كاتب.

وتذكر السالنمات لسنة ١٣٠٨هـ/١٨٩١م ان واردات سنجق السليمانية ٢٥٦٧٨٤٨ قرش ومصروفاته ١٧٤٠٨٩٤ اما سالنمات سنة ١٣١٠ فتشير إلى الواردات البالغة

---

(1) ستيفن هيمسلي لونكريك، اربعة قرون، ص٢٩٨.

(2) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص١١٩-١٢٠.

(3) خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥١٩ معتمدا سالنمات دولة لسنة ١٢٦٦هـ وسنة ١٢٨٤.

(4) س. دولة ١٣٠١، ص٤٣.

(5) س. دولة لسنة ١٢٩٢، ص٩٨.

(6) س. الموصل لسنة ١٣٠٦هـ/ ص١٤٥.

(7) س. و. الموصل لسنة ١٣٠٨، ص٢١٤. لسنة ١٣١٠، ص٢٢٧.

٢٧٢٥٥٣١ قرش والمصروفات ١٧٠٦٦٣٧ وان عد نفوس مدينة السليمانية بلغ (٢٧٩٠٠) نسمة[١].

وفي سنة ١٣١٢ فقد ضم مجلسها البلدي كل من[٢]:

احمد افندي رئيس. قادر اغا عضو. حاج سعيد اغا عضو. منحل عضو.

محمد افندي كاتب. رشيد بيك مفتش.

وكانت واردات سنجق السليمانية كما ذكرتها سالنمات ولاية الموصل لسنة ١٣١٢ ٢٦٥٤٠٥٣ قرش ومصروفاته ٣٦٩٢٩٨ قرش وبلغ عدد سكانها (٤٠٧٥٤) نسمة[٣].

ونجد ان سالنمات ولاية الموصل لسنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م عندما جاءت على ذكر المجلس البلدي لم تذكر هيئته سوى الرئيس والكاتب وهم[٤]:

عبد الغفور اغا رئيس. امين افندي باشا كاتب.

ونستطيع القول ان العمل البلدي قد تطور في السنوات العشرة الاخيرة من الحكم العثماني وخاصة في مجال الخدمات الصحية اذ نجد ان طبيباً شارك في عضوية المجلس البلدي وهذا يشير الى ان هناك قسم دائرة تعنى بالشؤون الصحية تابعة الى دائرة البلدية وكانت هيأة البلدية كما اوردتها السالنمات لسنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م تتألف من[٥]:

عبد الغفور اغا رئيس. امين اغا عضو. محمد اغا عضو. حاج محي الدين افندي عضو. هوجة صالح افندي عضو. توفيق افندي باش كاتب. محمد علي افندي طبيب وكيلي (قول اغاسي). رشيد بك مفتش. حسن اغا معاون. ٥ نفر جاووشان.

كما اوردت نفس السالنمات احصائية جاء فيها (تحتوي مدينة السليمانية على ٢٩٨٢ دار و ١١٥٥ دكان او مغازه و ١٣خان و ٣٥ قهوة وجاي خانة، ١٠ حمام، ٦٠فرن، ١٤ دكرمان و ٢٤ باغ بقجه و ٢١ جشمه وسبيل، ٢ مكتب رشيدي و ٥ مكتب

---

[١] س. و. الموصل لسنة ١٣٠٨، ص١٠٦-١٠٧، لسنة ١٣١٠، ص١٥٤-١٥٥، لسنة ١٣١٠، ص٢٢٧.

[٢] س. و. الموصل لسنة ١٣١٢، الدفعة الثالثة، ص١٨٠.

[٣] س. و. الموصل لسنة ١٣١٢، ص٢٩٥-٢٩٦، ص٣٣٥.

[٤] س. و. الموصل لسنة ١٣٢٥، الدفعة الاولى، ص٢٢٦.

[٥] س. و. الموصل لسنة ١٣٣٠، الدفعة الاولى، ص٣٩٢.

صبيان و ٢ مدرسة و ٣٦ جامع ومسجد، ٧ تكية وزاوية و ١ كليسة و ١ قشلة و ١ خشب خان. ١ تلغراف. ١ حكومة قوناغي)[1].

---

[1] س. و. الموصل لسنة ١٣٣٠، الدفعة الاولى، ص٣٠٠.

اربيل[1]

عدت التنظيمات العثمانية المبكرة اربيل سنجقاً تابعاً لولاية لورستان[2]، وفي حدود (١٥٦٣-١٥٧٤م) عدت اربيل سنجقاً تابعاً لولاية بغداد[3]، غير ان الحكم فيها بيد البابا نين تارة وبيد العثمانين الذين كانوا يحكمونها مباشرة عن طريق متسلم عثماني يعينه والي بغداد تارة أخرى وبعد القضاء على الامارات الكردية بحدود ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م حرص ولاة بغداد على ربط مدينة اربيل بهم إداريا وجعلوا بها حامية عثمانية قوية لأنها مركز حربي من أهم مراكز ولاية بغداد.

ولما انفصلت ولاية الموصل عن ولاية بغداد في سنة ١٢٩٧هـ/١٨٧٩م ضمت اربيل إلى ولاية الموصل[4].

وبموجب التشكيلات الادارية الحديثة عدت اربيل مركز قضاء تابعاً للواء شهر زور[5]، وفي إحصائية أوردتها سالنمات ولاية الموصل[6]، كان عدد النفوس في مدينة اربيل (٧٥٩٠) نسمة ويحتوي على (١٨٢٢) دار و ٦ جامع و ١١ مسجد و ٣ حمام و ٦٣٧ دكان و ١٠ قهوة و ١١ مدرسة و ١٥٤٦ ترلا، ٥ باغ، ٣ بقجة، ١ قشلة، ١ قرة غول خان، ٦٠ مكاتب، ١ حكومة قوتاعي ١ دكرمن.

وقد تم تأسيس دائرة بلدية في قضاء اربيل قبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م الا ان سالنمات دولة لسنة ١٢٩٢ لم تذكر اسماء، جميع أعضاء المجلس البلدي الأول عدا

---

(١) يعود اصل تسميتها إلى الاسم الآشوري (اربي-ايلو) أي أربع الهه وهي كناية عن الهه المعابد الآشورية المهمة في اربيل آنذاك. مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ج١، ص١٣٤.

(٢) خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥٠٧، معتمداً على القائمة التي ادرجها مصطفى بن جلال النواقيص في تاريخه المسمى طبقات الممالك ودرجات المسالك فيها كل المعلومات العثمانية المستخدمة من دفاتر الطابو في حدود ١٥٣٠م.

(٣) خليل ساحلي اوغلي، المصدر نفسه، ص٥٠٩.

(٤) مجموعة مؤلفين، المصدر السابق، ص١٤٦.

(٥) س. دولة لسنة ١٣٠١هـ، ص٤٣.

(٦) س. و. الموصل لسنة ١٣٠٨، ص١٤٣ولسنة ١٣١٢، ص٣١٩.

الرئيس وعضو واحد وهم[1]:

مصطفى اغا رئيس. قادر اغا عضو. صفوت اغا كاتب.

اما س. و. الموصل لسنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م فقد ذكرت أسماء هيئة المجلس البلدي لتلك الفترة وهم [2]:

احمد اغا رئيس. درويش اغا عضو. محمود افندي عضو. ولي افندي عضو. يوسف افندي كاتب.

اما أعضاء المجلس البلدي الذين أوردتهم س. و. الموصل لسنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م هم[3]:

احمد اغا رئيس. محمد افندي عضو. حسين افندي عضو. ملا محمود عضو. خواجة الياهو عضو. طاهر افندي كاتب. نارونج افندي صندوق امين.

اما المجلس البلدي الذي اوردته س. و. الموصل لسنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م كان يضم[4]:

عبد الرزاق افندي رئيس. اسماعيل افندي عضو. حاج اسماعيل افندي عضو. خضر افندي عضو. يوسف افندي كاتب.

وجاء في السالنامات ذاتها[5] ان في مدينة اربيل ١٨٢٠ دار و ٦٣٧ دكان و ٦ جامع و ٢ مسجد و ١١ مدرسة و ٦ مكتب صبيان، ١ مكتب رشدي، ١ قلعة، ١ حكومة قوناغي، ٣ حمام، ١ قره غول خانة.

الا اننا لم نعثر في س. و. الموصل لسنة ١٣٣٠هـ على اسماء اعضاء المجلس البلدي عدا اسم الرئيس والكاتب وامين الصندوق وهم[6] :

علي ساس افندي رئيس. يوسف ضياء افندي كاتب. عبداه افندي صندوق امين.

---

[1] س. دولة لسنة ١٢٩٢، ص٩٤.

[2] س. و. الموصل لسنة ١٣٠٦هـ، ص١٣١.

[3] س. و. الموصل لسنة ١٣١٢هـ، الدفعة الثالثة، ص١٦٨.

[4] س. و. الموصل لسنة ١٣٢٥، الدفعة الاولى، ص٢١٨.

[5] س. و. الموصل لسنة ١٣٢٥، الدفعة الاولى، ص٢١٩.

[6] س . و . الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، الدفعة الاولى، ص٢٧٥.

كويسنجق[1]

كانت المدينة تابعة لايالة شهر زور في العهد العثماني الاول[2] وكانت اسرة سوران تحكم المدينة وما جاورها الى سنة ١١٤٣هـ/١٧٣٠م استولى البابانيون عليها وفشلت محاولات اسره سوران في استعادتها تماماً اذ لم تستطع ان تحكم المدينة بصورة متصلة بسبب اطماع البابانين وكان حكمهم المتقطع مسنوداً من ولاة بغداد بصفتهم ولاة تابعين الى والي بغداد.

وقد اورد د. رؤوف قائمة باسماء متصرفي كوني وسنوات توليهم مما يدل على ان كوني عدت سنجقاً منذ بداية القرن الثاني عشر هجري (١٨م)[3].

وفي حدود سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م وقعت كويسنجق بيد محمد باشا راوندوزي وظلت تابعة لامارة سوران الى سنة ١٢٦٣هـ/١٨٤٦م وفيها سقطت بيد العثمانيين وعدت وفقاً للتشكيلات الادارية مركزاً لقضاء باسمها تابعاً لسنجق شهر زور في ولاية الموصل[4].

ثم نقل ليكون قضاء تابعاً لسنجق اربيل[5] وأسست فيها دائرة بلدية إذ ذكرت سالنامة . و الموصل لسنة ١٣٠٦ اسماء المجلس البلدي وهم[6]:

عبد الله اغا رئيس. طه افندي عضو. مصطفى افندي. امين افندي كاتب.

خورشيد افندي صندوق امين.

---

[1] نشأت كقرية قرب مواقع اثرية يتراوح تاريخها بين العصر الحجري القديم وعصر الوركاء والسومري والاكدي والاشوري ثم اتسعت وتطورت حتى اصبحت مدينة عامرة قبل الفتح الاسلامي.

ويعتقد ان اسمها كان (كوهار) ويعني المنطقة الجبلية واهلها يسمونها بـ (كوني)، وعندما كان اسمها كوني عدت سنجقاً في العهد العثماني اصبح اسمها (كويسنجق). مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ج١، ص١٥٢.

[2] خليل ساحلي اوغلي، تاريخ الاقطار العربية، ص٥١٢. عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٢٦٦.

[3] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٢٦٦-٢٦٧، القائمة تبدأ باسم علي باشا كان متصرفاً سنة ١١١٣هـ-١١٢١هـ.

[4] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٢٧١.

[5] س . دولة لسنة ١٣٠١هـ، ص٤٣.

[6] س. و. الموصل، ١٣٠٦ ص١٢٨.

وبلغ عدد نفوسها في حدود عام ١٣١٢هـ/١٨٩٥م (٤٢٠٠ نسمة) ذكور وكان عدد الدور ١٤٢٠ دار و ٨ خان و ٣٤٠ دكان و ٥ قهوة و ٣ دكرمن و ١ فرن و ١ حمام و ١ دار حكومة و ١ قشلة[1].

[1] س. و. الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص٢٦٢.

عقرة [1]

استولى عليها العثمانيون بعد القضاء على حكم الامارة البهدنيانية وهي مبنية على امتداد سفوح الجبال بشكل اخاذ يعطي منظراً غريباً ورائعاً للمدينة.

وظهرت عقرة في التقسيمات الادارية التي استمدها د. خليل ساحلي من سالنمات الدولة العثمانية لسنة ١٢٦٦هـ/١٨٤٩م كقضاء تابع لايالة الموصل[2].

ووفقاً للتقسيمات الادارية العثمانية الحديثة ظلت عقرة مركزاً لقضاء باسمها تابعاً للواء الموصل ترتبط به ناحية واحدة هي الزيبار.

ونظراً لوقوعها في منطقة السهول الجبلية التي تتوفر فيها المياه بكميات كافية لضمان الزراعة الدائمية فقد كانت اهلة بالسكان[3] ففي سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م كان عدد سكانها يبلغ ١٤٥٢٦ نسمة و ٢٨٩٤ دار ومن المراكز الحضرية التي تتمتع بأهمية اقتصادية واجتماعية وبسبب قلعتها التاريخية والمزارات القديمة[4] فيؤمها الكثير من الزوار مما دفع حكامها على النهوض بها الى مصاف المدن الكبرى من إذ توفير الخدمات من خلال تاسيس دائرة البلدية وذلك قبل عام ١٢٩٢هـ وكان مجلسها البلدي حينها يضم[5] :

سليمان اغا رئيس. عبداه اغا عضو. شمعو اغا عضو. حسين افندي كاتب.

ومجلسها البلدي في سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م يضم [6]:

عبد القادر افندي رئيس. مصطفى افندي عضو. عزيز افندي عضو. حاج عبدو افندي عضو. منصور افندي عضو. عبدو افندي عضو. سيف الدين افندي كاتب.

---

[1] قلعة حصينة تقع شرقي الموصل عرفت في العصور الإسلامية بعقر الحميدية، إلا ان الامير زيد احد امراء بهدنيان العباسيين انشأ حولها مدينة في أوائل القرن العاشر الهجري وسماها-اكرى- اي النار لان سكانها قديماً كانوا عبدة النار عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٢١٧. مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ج١، ص١٢٦.

[2] خليل ساحلي اوغلي، من تاريخ الاقطار العربية، ص٥٢٠.

[3] س. دولة لسنة ١٢٩٢هـ، ص١٢٣.

[4] عبد الرزاق عباس حسين، المصدر السابق، ص١٠٦.

[5] س. دولة لسنة ١٢٩٢هـ، ص٨٧.

[6] س. و. الموصل لسنة ١٣٢٥، الدفعة الاولى، ص٢٠٢.

اما المجلس البلدي لسنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م فكان يضم [1]:

حاج حسن افندي رئيس. عبد الرحمن افندي عضو. حاج محمد علي افندي عضو. خواجة خستو افندي عضو. حاج محمد افندي كاتب.

وقد أوردت سالنمات ولاية الموصل لسنة ١٣٣٠هـ إحصائية بالأماكن والمباني والعقارات الخصوصية والعمومية لمدينة عقرة إذ كانت تحتوي على ١٢٢٨ دار و ١٣٤ دكان و ١ خان و ١ حمام و ٥ فرن و ١٤ دكرمان و ٤٦١ باغ بقجة و ١٢٨ ترلا و ٨ جامع ومسجد و ٢ تكية و ٣ مدرسة و ٢ كليسة و ٤ مكتب صبيان و ١ حكومة قوناغي.

[1] س . و . الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص٢٦٢.

زاخو[1]

ضمها السلطان حسن بن الامير سيف الدين العباسي (٨٧٥-٩٤٠هـ) إلى امارة بهدينان (ايالة العمادية) في أوائل القرن العاشر للهجرة (١٦م)[2].

وعدت التنظيمات العثمانية المبكرة (دفتر مالى ٥٦٣ يعود لما بين ٩٧٠و ٩٨٢هـ/١٥٦٣و ١٥٧٤م)، مدينة تابعة لولاية بغداد[3] وكانت مسرحاً للصراع بين الامارة البوتانية والامارة البهدينانية وعانت الكثير من الفرس الصفويين والعثمانيين مما أدى إلى تدهور وضعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وعندما تم القضاء على الامارة البهدينانية عدت بلدة زاخو وفقاً للتقسيمات الإدارية في سنة ١٢٦٦هـ قضاء تابعاً لايالة الموصل[4].

وفي التقسيمات الإدارية الحديثة عدت زاخو مركزاً لقضاء باسمها تابعاً إلى لواء الموصل[5].

وأولت الحكومة العثمانية هذه المدينة اهتماماً جاداً لوقوعها على الطريق الرئيسي المؤدي إلى إيران وكونها سوقاً تجارياً للمناطق الريفية المحيطة بها وعليه أسست دائرة

---

[1] نشأت مدينة زاخو قرية صغيرة على نهر الخابور في الأراضي السهلية المرتفعة (الأحواض المرتفعة) التي تنحصر بين الجبال إذ تتوفر التربة الرسوبية الخصبة التي نقلتها المياه الجارية من سفوح المرتفعات المحيطة بالمنطقة، ثم أخذت بالتوسع والنمو حتى أصبحت مدينة مهمة في العهد الآشوري (٩١١-٦١٢) ق.م وبقيت مدينة مهمة في العصور التالية. وكانت مركزاً لحرب ضروس بين الروم والفرس حتى قيل عنها (الزاب الدموي) لكثرة الدماء التي اريقت فيها. اما تسميتها فقد جاءت من (زارخوك) إذ تعني في اللغة الكردية (زا) النهر او المنبع و (خوك) تعني المكان الذي ينحصر فيه الماء ويستفاد منه للسقي.

وقد عرفت منطقة زاخو في الكتابات الارامية بـ (بيت نوح دارا) وبعضها ذكر بصيغة (زاخوتا) أي الغلب والظفر وهي اصل التسمية المرجحة. عبد الرزاق عباس حسين، المصدر السابق، ص١٠٦. مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ج١، ص٥٤.

[2] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٢١٤.

[3] خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥٠٩.

[4] المصدر نفسه، ص٥٢٠، معتمد على سالنامة الدولة، لسنة ١٢٦٦هـ.

[5] س. دولة ١٣٠١هـ، ص٥٦، عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٢١٦.

بلدية قبل عام ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م وكان مجلسها البلدي حينها يتألف من[1]:
مصطفى افندي رئيس. عيسى اغا عضو. مصطفى اغا عضو. يوسف اغا عضو. منير اسحق اغا عضو.
كما ويبلغ عدد سكانها ١٥٢٧٨ نسمة يسكنون في ١٤١٢ دار.
كما وكان مجلسها البلدي لسنة ١٣٠٦هـ يضم [2]:
عارف افندي رئيس. طاهر اغا عضو. دكرى اغا عضو. هوجة ديبو افندي عضو. هوجة ايليا افندي عضو.
ومجلسها البلدي في سنة ١٣١٢هـ يضم[3]:
عبد القادر اغا رئيس. طاهر اغا عضو. حسن اغا عضو. ملكو اغا عضو. شاؤول اغا كاتب. سليمان اغا.
وفي سنة ١٣٢٥هـ كان مجلسها البلدي يضم [4]:
حاج اغا زادة محمد اغا رئيس. حسن اغا عضو. حاج صالح اغا عضو. يوسف اغا عضو. مولود افندي كاتب.
وهناك إحصائية بالأماكن والمباني العمومية والخصوصية أوردتها سالنامة الموصل سنة ١٣٣٠ فيها ان مدينة زاخو فيها (٦٢١ دار و ١٥٥ دكان و ٥ خان و ١ حمام و ٤ دكرمان و ٢ مسجد. ١ مدرسة. ١ كلبسة. ١ مكتب. ١ حكومة قوناغي. ١ تلغراف[5].

---

[1] سالنامة دولة ١٢٩٢هـ، ص١٢٣، ص٨٧.
[2] س. و. الموصل لسنة ١٣٠٦هـ، ص١٠٨.
[3] س. و. الموصل لسنة ١٣١٢هـ، الدفعة الثالثة، ص١٧٠.
[4] س. و. الموصل لسنة ١٣٢٥، الدفعة الاولى، ص١٩٧.
[5] س . و. الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص٢٦٢.

العمادية[1]

كانت العمادية مطمعاً لأولئك الذين يريدون بسط نفوذهم على القلاع الكردية لأنه بإخضاع العمادية يسهل عليهم الاستيلاء على بقية القلاع.

وفي أوائل القرن التاسع الهجري قامت فيها امارة بهدنيانية بزعامة (بهاء الدين شمسي الدين) الذي أعلن نفسه حاكماً عليها ودام حكم هذه الامارة إلى سنة ١٢٥٨ هـ[2].

ولقد زادت اهمية امارة بهدينان في السياسة العثمانية خلال القرنين العاشر والحادي عشر (١٦و ١٧م) اذ انها اعتبرت وحدة سياسية قائمة بذاتها ترتبط بالباب العالي مباشرة اطلق عليها في التنظيمات العثمانية المبكرة بايالة العمادية[3] وكان حكامها يتصرفون بها على سبيل الملكية.

الا ان والي بغداد حسن باشا (١٧٠٤م-١٧٢٣) نجح في ضم الامارة الى دائرة نفوذه وعدت العمادية واطرافها ((اعمالاً)) لبغداد وتعين على امرائها ان يؤدوا الى ولاة بغداد الضريبة السنوية لقاء الاقرار بحكمهم ومنحهم الخلعة الرسمية سنوياً[4].

وعندما تم القضاء على الامارة في عام (١٢٥٨هـ/١٨٤٣م) اصبحت العمادية سنجق تابعاً لولاية الموصل.

في التقسيمات الادارية الحديثة عدت العمادية قضاء تابعاً لسنجق الموصل[5].

---

[1] من المدن العراقية القديمة. لها تاريخ موغل في القدم فقد وردت في المخطوطات الاشورية بـ (امات او عامات) في كتابات اخبار الملك الاشوري (شمشي اداد الخامس) ٨٢٣-٨١٠ق.م.

وهناك من يرجع اصل التسمية إلى (عماد الدين زنكي) الذي جدد عمارتها واخذ اسمها من اسمه في سنة ١١١٦هـ. وبقيت تعرف بالعمادية وتدار من قبل أمراء اكراد مستقلين تارة وتابعين تارة أخرى مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري، ص٥٠.

[2] عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، ص١١٠-١١١، عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٢٠٤-٢٠٥.

[3] خليل ساحلي اوغلي، المصدر السابق، ص٥٠٩، مستمد المعلومة من دفتر مالية رقم ٥٦٣ الذي يعود لما بين ٩٧٠ و٩٨٢هـ (١٥٦٣-١٥٧٤م).

[4] عماد عبد السلام رؤوف، ادارة العراق، ص٢٠٥.

[5] س. و. الموصل لسنة ١٣٠١، ص٥٦.

ونظراً لاهميتها وامكاناتها البشريّة والمادية فقد اسست فيها بلدية قبل عام ١٢٩٢هـ وكان مجلسها البلدي حينها يضم [1]:

عبداه افندي رئيس. حسن جلبي عضو. عثمان جلبي عضو. مصطفى اغا عضو. حسن افندي كاتب.

وفي سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م كان رئيس المجلس البلدي سعد الله اغا.

ولم تذكر سالنامات ولاية الموصل سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م من المجلس البلدي عدا رئيس البلدية وكاتبها وهما [2]:

شعبان اغا رئيس. خالد افندي كاتب.

اما مجلسها البلدي لسنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م فكان يضم[3] :

فخري شعبان رئيس. حاج حامد افندي عضو. حاج مصطفى افندي عضو. خالد افندي كاتب.

---

[1] س. دولة ١٢٩٢، ص٨٣.

[2] س. و. الموصل لسنة ١٣٢٥، الدفعة الاولى، ص١٩٤.

[3] س. و. الموصل، لسنة ١٣٣٠، الدفعة الاولى، ص٢٠٥.

البلديات في سنوات الاحتلال البريطاني

دأبت قوات الاحتلال البريطاني منذ تثبيت أقدامها على احكام السيطرة الادارية والعسكرية بغية السيطرة على مقدرات البلاد وتعويض ما فاتها من خسائر في مناطق نفوذها في العالم وبالأخص في الهند، ولهذا سعت بكل وسيلة الى اتباع سياسة ادارية تتيح لها التفرد بخيرات وموارد البلاد وثرواته من خلال فرض الضرائب اولاً، وبذل اقصى الجهود الممكنة للاقتصاد في النفقات والاعتماد كلياً على ميزانية البلاد، وهذه السياسة كانت تتماشى مع تعليمات وزارة الحرب البريطانية التي كانت تؤكد على ذلك[1].

ولم تختلف المدن العراقية في بداية القرن العشرين عما كانت عليه في بداية القرن التاسع عشر الا قليلاً، ومع ذلك بدأت المدن تغير وجهها مع التطور الحاصل في البلاد خلال الخمس عشر سنة الاولى من القرن العشرين، وظهرت في المدن مبان واحياء سكنية جديدة، وقد لوحظ سرعة النمو بشكل خاص على ضفاف دجلة وبعض المدن الكردية، وتحسنت اضاءة الشوارع، وظهرت الفنادق في المدن الكبيرة وافتتحت في سنة ١٩١١ اول دار للسينما في بغداد[2].

وقد بالغت المس بيل كثيراً في وصفها لطبيعة الخدمات البلدية المقدمة الى الناس وهي تنتقد ضعف مستوى الاجراءات المتبعة من قبل السلطات التركية حيث ذكرت بوجود ثمانين بلدية تقوم بعضها بخدمات عامة قيمة اقلها شؤون الاضاءة والصحة، وتحسين شؤون التنظيفات في كل مكان تحسناً يذكر، وازداد الاهتمام في الشؤون البلدية، والقيام ببعض التحسينات المهمة باقتراح من الحاكم السياسي.في كثير من الاحوال، فوسعت الشوارع، وردمت الحفر التي حفرت منذ مدة طويلة لأخذ التراب منها لعمل الطابوق، وتركت لتمتلئ بالماء فتصبح موئلاً للبعوض، كما شرعت بانشاء

---

[1] أنظر : علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص٩٨.

[2] البرت. م.منتشا شيغلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، ص٧٩.

حدائق البلديات وبنت الجسور وسقفت الاسواق وبلطت الشوارع كما بنيت السلالم في شرائع الانهر، وسويت الممرات التي يكثر فيها الطين في الايام الممطرة[1].

ويبدو من هذا الوصف مبالغة كبيرة، فعلى الرغم من التحسينات التي لوحظت في مجال الخدمات البلدية، الا ان وضع المدينة العراقية كما بينا آنفاً لم يكن بأحسن حال من الوضع السابق، فقد استخدمت مواد البناء المستعملة سابقاً في بناء البيوت والمساجد والاسواق نفسها من دون تغيير، كما ظلت الشوارع ضيقة وغير منتظمة، وأجزاء المدن واحياؤها الواقعة على ضفاف الانهار ترتبط ببعضها بمعابر وجسور عائمة، والشوارع تضاء بمصابيح زيتية قليلة العدد، وتنقل مياه الانهار او الآبار القذرة في قرب على ظهور الحمير، اما انابيب المياه فلم تظهر الا في حي واحد من احياء مدينة بغداد فقط، وكانت القذارة والنتانة من الخصائص الملازمة للمدن آنذاك[2].

وعلى الرغم من تأسيس بعض المستشفيات العسكرية والصيدليات البلدية، غير ان الادوات الطبية المستعملة في مؤسسات العلاج ظلت بدائية، وكانت خدمات الحجر الصحي قليلة الفعالية، كما وجدت مدارس ابتدائية في المدن الصغيرة الى جانب مدارس صناعية في بغداد، اضافة الى ان ابناء الوجهاء كانوا يذهبون الى استانبول لاكمال تعليمهم، حتى تم افتتاح مدرسة للحقوق في بغداد سنة ١٩٠٩ مما يعني معه ان مستوى التعليم كان واطئاً جداً[3].

ومن اجل ان تظهر بريطانيا الدولة الملتزمة بتصريحاتها وتعهداتها وامتصاصاً لنقمة الشعب، فقد وافقت على تصريحات السير ارنولد تالبوت ولسون التي ارسلها في العاشر من تشرين الثاني عام ١٩١٨ والتي تضمنت مقترحاته لتشكيل المجالس البلدية في العراق بحجة تمرين العراقيين بوساطتها على شؤون الإدارة تمهيداً لاستقلالهم التام في ادارة شؤونهم، وقد جاء في مقترحاته ما يأتي[4]:

---

[1] جيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة دار الكتب، بيروت ١٩٧١، ص١٢٧.

[2] البرت. م.منتشا شيغلي، المصدر السابق، ص١٠٤-١٠٥.

[3] المصدر نفسه، ص٧٩.

[4] ارنولد ولسون، بلاد ما بين النهرين، ترجمة فؤاد جميل، ط١، دار الجمهورية، بغداد١٩٧١، ٢/ ٢٧٢-٢٧٣.

١- ان المجالس الادارية في الالوية (المحافظات) يجب الاستفادة منها على أتم وجه بوصفها هيئات استشارية ناجحة غير تشريعية.

٢- تشكل المجالس الادارية في المدن العراقية اعضاء تنتخبهم مجالس الالوية انتخاباً حراً، ومع ان المجالس الاخيرة هيئات منتخبة لكنها يجب الا تضطلع بالتشريعات في الوقت الحاضر[1]. وفي الوقت نفسه اقترح ولسون ان يحكم العراق مفوض سامٍ على رأس اربعة مفوضين يحكمون المناطق الآتية[2]:

١- البصرة، وتضم ولاية البصرة السابقة باستثناء الكوت.

٢- بغداد، وتضم ولاية بغداد السابقة باستثناء الوية الفرات.

٣- الفرات الاوسط، وتضم الوية الفرات من عانة الى السماوة فضلاً عن مدينتي النجف وكربلاء.

كما تضمنت المقترحات اعادة تنظيم المجالس البلدية بطريقة تعطي سكان المدن نسبة تمثيل اكبر في ادارة شؤونهم الخاصة واقترح ويلسون ايضاً تقسيم البلديات من جهتها الى اربعة اصناف[3]:

١- الصنف الاول : ويشمل بغداد والبصرة ويمنح صلاحية مالية تصل الى ٥٠٠٠ روبية تسلم الى المجلس البلدي دفعة واحدة.

٢- الصنف الثاني : ويشمل المدن الكبيرة الاخرى مثل العمارة والحلة والناصرية والنجف وكربلاء وله صلاحيات مالية تصل الى ١٠٠٠ روبية.

٣- الصنف الثالث : ويشمل مراكز المناطق الاصغر مثل القرنة وسامراء والرميثة وهذا الصنف محدد بصلاحيات صرف لا تتجاوز ٥٠٠ روبية فقط.

٤- الصنف الرابع : وتشمل كل المدن الاخرى التي توجد فيها دوائر بلدية، ولا توجد مخصصات لهذا الصنف من البلديات، الا بعد مفاتحة الحاكم السياسي في المدينة حول المشاريع المقترح تنفيذها.

---

(١) ارنولد ولسون، المصدر السابق، ٣٧٢/٢.

(٢) المصدر نفسه، ٣٧٢/٢.

(٣) Review of civil administration of Iraq 1914-1918, p.17.

ويبدو ان هذه الاموال لم تكن تكفي لتمويل المشاريع البلدية الخدمية بسبب العجز المفرط الذي كانت تعانيه ميزانيتها ولذا كانت البلدية تضطر الى الاقتراض من الخزينة العامة، وتُسدده في مدة ثلاث او اربع سنوات، لذلك كانت تأخذ ماءها وضيائها الكهربائي من السلطات العسكرية[1]، دليل على ضعف الامكانات الذاتية لدائرة البلدية التي كانت تتألف مدخولاتها من ضرائب خاصة، يدفعها سكان المدن[2].

وعلى هذا الأساس تكمن آلية المجلس البلدي في تصريف قضايا الادارة في المدينة، ويتألف من سبعة اشخاص وينتخب لمدة أربع سنوات ويوجه عمل المجلس البلدي رئيس المدينة الذي يقوم بتعيينه الوالي في مركز الولاية، اما في مدينة السنجق فيعينه المتصرف، وعلى المرشح لعضوية المجلس البلدي وناخبيه تقديم مبلغ من المال كتأمينات ١٠٠ قرشاً بالنسبة للمرشح، و ٤٠ قرشاً بالنسبة للناخبين[3].

ولغرض تعزيز السيطرة العسكرية البريطانية، فقد سعت الى حملة من الترتيبات الادارية والعسكرية على وفق الاساليب الادارية المتبعة في الهند، وذلك لعدم وجود الكوادر الادارية المؤهلة من جهة، وفقدان عنصر الامن وعدم وجود مؤسسات خدمية كفوءة بسبب انسحاب القوات العثمانية من مناطق النفوذ التي سيطرت عليها قوات الاحتلال البريطاني من جهة اخرى، ولما كانت الخدمات البلدية من الواجبات التي لا يمكن الاستغناء عنها وضرورة حياتية يلزم استمراريتها لما فيها من سلامة للقوات المحتلة من النواحي الأمنية والصحية ومصدرا مهما لموارد مالية كانت السلطات البريطانية في أمس الحاجة اليها دعما لمشاريعها العسكرية ، لهذا فان تقلدها من قبل الحاكم العسكري او السياسي امر تحكمه طبيعة المرحلة وان ما اختطه الحاكم لادارة شؤون البلدية لم يكن تشكيلا لجهاز جديد يتخطى ما هو مرسوم للهيكل التنظيمي لتلك المؤسسة في العهد العثماني ، أي انها لم تخرج عن دائرة قانون بلدية الولايات الا في

---

[1] جيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص١٢٧.

[2] البرت. م.منتشا شيفلي، العراق في سنوات الاحتلال البريطاني، ص٢٣.

[3] المصدر نفسه، ص٢٣.

مجالات ضيقة تمليها مصلحة الاحتلال فتصدر تعليمات واوامر كان الحاكم العسكري او السياسي مسؤولاً عن تطبيقها[1] .

لذا نجد ان المخالفين من الاهالي للانظمة والتعليمات البلدية يساقون الى الحاكم لمحاكمتهم استنادا الى السلطة الجزائية المطلقة الممنوحة له من القائد العام لقوات الاحتلال وله حق تخويل من يراه من وكلاء او مفوضي الشرطة سلطة الحكم بغرامة لا تزيد على مائة روبية او بالحبس لمدة ستة اشهر مع الاشغال الشاقة وفرض غرامة لاتزيد على مائتي روبية[2] .

وعند صدور بيان (تشكيل المحاكم) في ٢٨/ اذار سنة ١٩١٧م حددت صلاحيات الحاكم واشارت الفقرة (ب) الى(قضايا خرق انظمة وبيانات البلدية والصحة والسكك الحديد) ، اذ اوضحت هذه الفقرة صلاحيات الحاكم في المخالفات البلدية وان الحاكم العسكري يمنح رئيس البلدية سلطة جزائية في حال تعين رئيساً للبلدية[3].

ويمكن اجمال الوضع العام للمدن العراقية من خلال تتبع ابرز مدنه والوقوف على طبيعة او مستوى الخدمات التي اعدت في ظل الاحتلال البريطاني :

البصرة : ان التشكيلات الادارية المدنية في ولاية البصرة كانت مرافقة للعمليات العسكرية، لذلك صدرت خلال الايام الاولى للاحتلال اوامر القيادة العسكرية باستبدال عنوان وظيفة (برسي كوكس) من الضابط السياسي الاول الى رئيس للحكام السياسيين، ووضع تحت امرته عدد من ضباط الجيش للعمل في شؤون الادارة المدنية، ويظهر هذا من خلال تشكيل اولى المؤسسات العسكرية بعد الاحتلال مباشرة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤ وهي مؤسسة الحاكم العسكري التي عهد بها الى الرائد (بورنلو) اول حاكم عسكري بريطاني في البصرة، والذي منح صلاحيات واسعة فيما يتعلق بأمن وسلامة القوات البريطانية في العراق[4].

---

[1] رجب بركات ، المصدر السابق ، ص ٢١٣

[2] المصدر نفسه، ص ٢٤٧

[3] المصدر نفسه، ص ٢٤٧

[4] Administration report, Military governor, Basrah, for the year 1915, p. 53.

وفضلاً عن مساعدي الحاكم العسكري[1]، فقد اختير اثنان من وجهاء البصرة ومتنفذيها، وهما الحاج عيسى روحي، والسيد صالح بيك آل عبد الواحد، وقد عيّن الاول كمستشار لوكيل الحاكم العسكري في العشار، والثاني عيّن كمستشار لوكيل الحاكم العسكري في البصرة، وقد كانت اهم واجبات الحاكم العسكري الادارية تتلخص فيما يأتي[2]:

١- السلطة التنفيذية وبضمنها التشريعات.

٢- السلطة القضائية التي تتعلق بأمن وسلامة قوات الاحتلال البريطاني والامور العامة المتعلقة بالسكان المحليين.

٣- الاشراف على الشؤون البلدية والامور الصحية.

٤- الاشراف على جميع ايرادات الضرائب البلدية، وفرض الغرامات وبيع مختلف انواع الطوابع.

ويتضح من هذه الواجبات وهو ضمان سيطرة الاحتلال العسكري على الولاية والاشراف عليها مباشرة من قبل الحاكم العسكري وبمساعدة بعض المساعدين سواء البريطانيين او المدنيين من العراقيين، وضمان السيطرة في فرض الرسوم والضرائب بممارسة الحكم العسكري الصارم.

ولإحكام السيطرة العسكرية والادارية قسمت الى ثمانية احياء الى جانب البيوت[3].

فسمي لواء البصرة (منطقة – Division) خلال مرحلة الاحتلال العسكري، ويتبع هذه المنطقة من الناحية الادارية (مقاطعة – District) واحدة وهي مقاطعة الزبير، واربع نواحي هي ابو الخصيب، وناحية الهارثة، وناحية الفاو، وناحية شط العرب[4].

وسوى ناحية الفاو التي كان يديرها موظف التلغراف، كانت النواحي الاخرى الثلاث يديرها موظفون عراقيون، تم اختيارهم على اساس مكانتهم الاجتماعية او

---

[1] علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص٧٣.

[2] المصدر نفسه، ص٧٤.

[3] البرت م. منتشا سيغلي، العراق في سنوات الاحتلال البريطاني، ص٨٣.

[4] علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص٧٨.

نفوذهم الاقتصادي، فضلاً عن موقفهم المؤيد للحكومة البريطانية وهم الحاج عذار مدير ناحية الهارثة الذي قال عنه ارنولد بأنه اول من شغل منصب الادارة المدنية، واحمد جلبي مدير ناحية ابو الخصيب، والياس باكوس مدير ناحية شط العرب[1].

والى جانب هذه التقسيمات الادارية في البصرة، كانت دائرة الاشغال التي تولى سكرتاريتها خلال الاشهر الاولى من الاحتلال القائد (هاملتون) الذي كانت مهمته ادارة الميناء والري ووسائط النقل البحري فضلاً عن السكك الحديدية التي أنشأت عام ١٩١٦ والتي كانت بجملتها مكرسة للاعتبارات العسكرية للاحتلال خلال معاركها ضد القوات العثمانية[2].

كما اشرف (هنري دوبس) على الشؤون المالية بعد وصوله البصرة في كانون الثاني ١٩١٥ الذي قام بتنظيم سجلات الواردات وطرق جبايتها، وبات ايضاً يدير شؤون الاوقاف والطابو والاراضي الاميرية والكمارك والاشراف على المؤسسات التربوية والدوائر البلدية[3] وذلك بسبب من قلة الموظفين خلال هذه المرحلة[4].

كما اهتمت قوات الاحتلال بتشكيل الدوائر الصحية في البصرة منذ اوائل عام ١٩١٥ ولا سيّما ما يتعلق بسلامة قواتها اولاً، وكان السكرتير الصحي الرائد (نوردن سكوت) المنسوب الى الصحة الهندية، يشرف على الشؤون البلدية والسجن المدني ومستشفى العزل في البصرة[5].

ولعل الاهتمام بالجانب الصحي يأتي من باب الاهتمام بالقوات المسلحة المحتلة بالدرجة الاساس اكثر منه اهتماماً بمصلحة الشعب بدليل تعيين الضباط العسكريين في هذا المجال، حيث تم تعيين ضابطين للصحة بالاضافة الى نوردن سكوت، احدهما في البصرة والآخر في العشار لضمان سلامة قوات الاحتلال البريطاني بالدرجة الاولى.

---

(1) علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص٧٩.

(2) المصدر نفسه، ص٧٨.

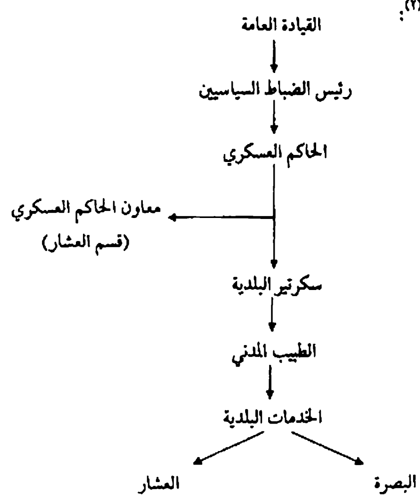
(3) المصدر نفسه، ص٧٥-٧٦ هامش (٢) و (٣).

(4) المصدر نفسه، ص٧٥-٧٦.

(5) حميد احمد التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، ٢٣٩، علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص٧٧.

ومن الجدير بالذكر ان ادارة البلدية استمرت بعد انفصالها من دائرة الواردات تحت اشراف السكرتير الصحي المرتبط بدائرة الحاكم العسكري الى عام ١٩١٧، حينما اصبحت تدار من قبل موظف مختص بالشؤون البلدية[1].

وتعد الفترة المحددة بين ١ آيار ١٩١٧-٣٠ تموز ١٩١٨ خطوة نحو العودة الى التشكيلات البلدية السابقة، بعد ان عجزت السلطة المحتلة من ايجاد المبرر القانوني في الحاق الدائرة البلدية بجهاز الحاكم العسكري، تمكن رئيس الضباط السياسيين من وضع معالم الادارة الجديدة، واعادة العمل بالاجهزة الادارية القديمة، ومنها جهاز البلدية، حيث تقرر ان تلحق الخدمات البلدية بموظف سكرتير البلدية (Municipa Secretary) الذي توجه اليه جميع المخابرات المتعلقة بتلك الخدمات لغرض عرضها على (الرئيس المباشر) وهو الحاكم العسكري، وعن طريق ذلك السكرتير يتم التنفيذ وفق الهيكل الجديد على النحو الآتي[2]:



---

[1] حميد احمد التميمي، المصدر السابق، ص٢٣٩.

[2] انظر: رجب بركات، المصدر السابق، ص٢١٣-٢٢١.

العمارة :

سيطرت القوات البريطانية على مدينة العمارة في اوائل حزيران ١٩١٥م بقيادة اللواء طاونشند (townshend) ، واتخذت من بناية دائرة الاراضي السنية في المدينة مقرا للقيادة العسكرية[١] كما حولت مدرسة المدينة الى مستشفى عسكري وقام السير برسي كوكس بالتعامل مع الحاكم العسكري بتشكيل الجهاز الاداري[٢]. وكانت المهمة الاساسية للادارة البريطانية في هذه المدينة ، هي اخضاع القبائل الكبيرة والقوية لسيطرتها واشهرها البو محمد وبنو لام والازيرج لتساعدها في جمع الفلاحين وارسالهم للعمل في المشاريع العسكرية كانشاء الطرق بين قلعة صالح والعمارة وعلي الغربي ، وتشييد القناطر على القنوات والانهر ، وبناء مشاريع السكك الحديد . وكان هناك حوالي ١٤٠٠ عامل خلال عام ١٩١٧ يشتغلون بصفة مستمرة مما ادى الى حدوث اضرار جسيمة في المحاصيل بعد ان اهملت الاراضي وانشغل الفلاحون عن كري الانهر والقنوات[٣] .

وقد اعادت السلطات البريطانية تشكيل دائرة البلدية في مدينة العمارة يديرها رئيس بلدية ويعاونه اثنان من المختارين محاسب البلدية ومفتش الصحة وعدد من المستخدمين[٤] .

---

[١] د.ك.و. الوحدة الوثائقية . وزارة الداخلية . ت الملفة ٢٢٨٣ ، رقم الملفة ١٥٠/٤١ . الابنية الحكومية التركية المشغولة من قبل سلطات الاحتلال البريطاني ١٩١٩/٧/٩٠ - ١٩١٩/٨/٢٤ . و. ١٨ ، ص.٢٢

[٢] د.ك.و. الوحدة الوثائقية . وزارة الداخلية . ت الملفة ٢٢٨٣ ، رقم الملفة ١٥٠/٤١ . الابنية الحكومية التركية المشغولة من قبل سلطات الاحتلال البريطاني ١٩١٩/٧/٩٠ - ١٩١٩/٨/٢٤ . و. ١٨ ، ص٢٢.

[٣] علي ناصرحسين، الادارة البريطانية في العراق ، ص٩٨.

[٤] Admninstration . report for Amara District . from 1st April 1917 to 31st December 1917 .

د.ك.و. الوحدة الوثائقية . وزارة الداخلية . ت الملفة ٣٢٠٥٠/٢٠٩٩ . التقارير الادارية . ١٩١٦- ١٩١٨ . و٥ . ص٤٩

وانيطت مهمة مراقبة تنفيذ الشؤون البلدية الى الشرطة المحلية بعد ما اعتمدت الادارة البريطانية كليا على قوة الشبانة[1] في حراسة الدوائر العسكرية والادارة المركزية[2].

اما مدينة علي الغربي ومدينة قلعة صالح فقد كانت الدوائر البلدية فيهما تحت الاشراف المباشر لمعاون الحاكم السياسي الذي كان يتابع الشؤون الصحية والضرائب المفروضة من البلدية[3] ، ولضعف امكاناتها المادية فلم تكن هناك خدمات بالمستوى المطلوب[4].

الناصرية :

احتلت القوات البريطانية مدينة الناصرية في ٢٤ تموز عام ١٩١٥م وأصبحت تدار من الحاكم العسكري اللواء بروكنك الذي حول مدرسة المدينة الى مقر لدائرته العسكرية، اما فيما يخص الترتيبات الادارية في الناصرية فقد قسمت المدينة على سبع محلات، كل واحد منها يديرها مختار، تتلخص واجباته في تنفيذ اوامر وتعليمات الادارة البريطانية، وتوفير مياه الشرب الى السكان وكتابة التقارير اليومية حول عدد الولادات اليومية والوفيات، فضلاً عن تحمله مسؤولية الاعمال العدائية الموجهة ضد الادارة البريطانية ضمن محلته[5].

كما اضطلعت شرطة المدينة التي تشكلت في ايلول ١٩١٥ بواجبات الحراسة والدوريات الليلية في سوق المدينة وحراسة خزينة الادارة البريطانية، وتنفيذ اوامر الحاكم العسكري[6].

---

[1] قوة الشبانة: قوة مؤلفة من ابناء العشائر اسستها قوات الاحتلال بعد احتلالها لمدينة الناصرية بعدة اشهر وكان الهدف من تشكيلها هو جمع المعلومات العسكرية اولا والعشائرية ثانياً
للمزيد انظر جيرترود لوثيان بيل . فصول من تاريخ العراق القريب . ص ٣٢٣

[2] Admninistration : report for Amara Division 1918 . Reporots of Admninstration for 1918 .
د.ك.و. الوحدة الوثائقية . وزارة الداخلية . ت الملفة ٢٠٩٩/٣٢٠٥٠ . التقارير الادارية . ١٩١٦- ١٩١٨ . و٥٣ . ص٣٣١.

[3] المصدر نفسه .و٥ . ص٤٩

[4] علي ناصر حسين الادارة البريطانية في العراق . ص ١٠٥

[5] عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ٨٨/١، علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص١٢٣.

[6] علي ناصر حسين، المصدر نفسه، ص١٢٣.

ولقد واصلت الادارة البريطانية سياسة تركيز السلطة العشائرية بيد مجموعة من رؤساء العشائر والوجهاء وكبار الملاّكين، كقوة اجتماعية يعتمد عليها في سيادة الامن والاستقرار بين ابناء القبائل وملاحقة معارضي سياسة الاحتلال، وجمع الضرائب، وتقديمها للادارة البريطانية، وما الى ذلك مثل تعيين الشيوخ بوظيفة مدير على منطقته او وكيل حكومي كجزء من سياسة معالجة الاوضاع المضطربة في منطقة الناصرية[1]

وكانت افضل الوظائف التي يشغلها العراقيون هي وظيفة مساعد لمساعدة الحاكم السياسي ورئيس بلدية وكاتب، في حين شغل البريطانيون والهنود معظم الوظائف الاخرى، ولم يكن نصيب العراقيين منها سوى اشغال مهنة كنّاس او حمّال او عامل بريد او شرطي خيّال[2].

ولقد اهتمت الادارة البريطانية باعادة تشكيل الدوائر البلدية في مركز واقضية الناصرية التي تكمن اهميتها في المبالغ المالية التي كانت توفرها من خلال الرسوم المفروضة على المنازل والجسور وعلى البضائع والمواشي فضلاً عن الضرائب المفروضة على التبغ والملح واسعار النفط المخزون في محطة تعبئة البلدية ورسوم الطوابع، إذ ان الحكام السياسيين ومساعديهم كانوا يرفضون تسلّم العرائض التي كانت تخلو من الطوابع وعند الاطلاع على ملاك البلديات يتضح لنا مستوى الخدمات البلدية التي كانت تقدم الى المواطنين فقد استعرض الدكتور علي ناصر حسين في رسالته الموسومة الادارة البريطانية في العراق ملاك بلدية قضاء الشطرة التي يتكون من[3]:

رئيس البلدية

كاتب

مختار عدد/٢

عريف شرطة

حمّال (مكاري) عدد/١٠

---

[1] علي ناصر حسين، المصدر السابق، ص١١٠، ١١٤.

[2] المصدر نفسه، ص١٣١.

[3] المصدر نفسه، ص١٣١.

كنّاسون عدد/١٠

عامل الانارة الضوئية عدد/٢

منادي المدينة

ويلاحظ ان للحاكم السياسي حرية التصرف بالاموال الموجودة في خزينة الادارة المدنية في منطقته، فهو يقوم بدفع الرواتب الشهرية للشرطة المحلية وموظفي البلدية[١]. كما كان يعاون الحاكم السياسي عدد من الموظفين من الضباط البريطانيين الذين يشرفون على بقية المؤسسات الادارية في الناصرية مثل الواردات والصحة والتعليم والشبانة والشرطة والشؤون البلدية ودائرة الاشغال[٢].

الكوت :

حاولت القوات البريطانية احتلال مدينة الكوت عام ١٩١٥م فحاصرتها القوات العثمانية واستطاعت ان تجبرها على الاستسلام في ٢٩ نيسان ١٩١٦م واعادت سيطرتها عليها[١] ثم استعادتها القوات البريطانية ثانيتا في كانون الثاني ١٩١٧م ولاسباب ادارية رفعت السلطات الادارية درجة قضاء الكوت الى منطقة تتبعها اربعة اقضية هي بدرة ، الحي ، النعمانية ، العزيزية ، وبعد اشهر اضيفت الى المطقة مدينة الصويرة وسلمان باك وزرباطية وجصان[٢] .

واعادت تشكيل دوائر البلدية في هذه الاقضية كانت مهمتها الاساسية جباية الضرائب اذ يذكر الدكتور علي ناصر حسين في رسالته الموسومة (الادارة البريطانية في العراق) ان الدوائر البلدية في منطقة الكوت قد وفرت مبالغ كبيرة لقوات الاحتلال اذ بلغ مجموع الواردات لعام ١٩١٨م، ٦٤،٠٤٩ روبية التي انفقت معظمها على بناء الدوائر

---

(١) ارنولد ولسون، بلاد ما بين النهرين، ٢/١٠٨.

(٢) علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص١٢٩-١٣٠.

(٣) للمزيد انظر . تشارلس . ف. طونشند . محاربتي في العراق . ترجمة عبد المسيح وزير، مطبعة دار السلام، بغداد ١٩٢٣م . ص ٣٥٤-٣٨٧

(٤) Admninstration . report for kut Division 1918 . Reporots of Admninstration for 1918 .

د.ك.و. الوحدة الوثائقية . وزارة الداخلية . ت الملفة ٢٠٩٩/٣٢٠٥٠١ . التقارير الادارية . ١٩١٦- ١٩١٨ . و٦ . ص٣٣١.

الحكومية التي دمرتها الحرب وكذلك بناء مساكن للموظفين البريطانين وتقديم المساعدات الى اقارب المتعاونين مع السلطات البريطانية والذي اعدتهم السلطات العثمانية بعد استسلام القوات البريطانية في الكوت في ٢٩ نيسان ١٩١٦م[١].

بغداد :

احتلت القوات البريطانية مدينة بغداد في ١١ آذار عام ١٩١٧م بقيادة الفريق ستانلي مود ولقد تم تقسيم مدينة بغداد على ثلاث وحدات ادارية، لم تحدد درجاتها، كانت الاولى تمثل الجانب الغربي من المدينة (الكرخ) وعهد بادارتها الى وكيل الحاكم العسكري، اما الثانية فهي تشمل المنطقة الواقعة شرق المدينة (الرصافة)، وعهد بادارتها الى وكيل مدير شرطة المدينة، واصبحت الكاظمية تمثل الوحدة الادارية الثالثة، وقد عهد بادارتها الى مساعد الحاكم السياسي (النقيب مارشال) الذي كان يتكلم الفارسية، لذلك تم تعيينه في الكاظمية التي كان يصل اليها سنوياً اعداد كبيرة من الايرانيين لزيارة العتبات المقدسة[٢].

وقد واصلت القوات البريطانية المحتلة ترتيباتها الادارية واشرافها على الامور الصحية، والبريد المدني والصحافة الحكومية فضلاً عن الشؤون البلدية وكان رئيس بلدية بغداد سنة ١٩١٧م الميجور كوردن نائب الحاكم العسكري بالرصافة[٣].

وبسبب الشعور الوطني الذي كان يطالب بتشكيل الحكومة العراقية، فقد تأخر تشكيل المجلس البلدي في بغداد الى عام ١٩١٩، اذ شكل وكيل الحاكم المدني العام لجنة برئاسة مشاور عدلي بريطاني وعضوية ضابطين بريطانيين، واربعة عراقيين فضلاً عن سكرتير عراقي للنظر في تعيين تشكيل المجالس البلدية، ولعدم اقتناع احد اعضاء اللجنة وهو ناجي السويدي الذي أكد ان تشكيل المجالس البلدية لا يأتي بالنتائج التي يطمح اليها الشعب لذلك قدّم استقالته[٤].

---

[١] علي ناصر حسين الادارة البريطانية .ص١٣٧

[٢] ارنولد ويلسون، بلاد ما بين النهرين، ٢٦٦/٢.

[٣] علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص١٦٥.

[٤] جيرترود لوثيان بيل، فصول في تاريخ العراق القريب، ص١٣١.

كما تم تشكيل المجلس البلدي في بغداد في نفس العام، واصبح عبد المجيد الشاوي اميناً للعاصمة في الاول من تموز ١٩١٩م، كما عين عبد العزيز المظفر مديراً لبلدية الرصافة ومحمد حسن جوهر مديراً لبلدية الكرخ، ثم عين الحاكم العسكري لجنة تألفت من ممثلين اثنين عن الشركات البريطانية وتسعة شخصيات عراقية (من المسلمين والمسيح واليهود) وقد اشترط ان يكون الناخبون الاوليون من الملاكين الذين تجاوزت اعمارهم الواحد والعشرين عاماً، ويدفعون ضريبة سنوية لا تقل عن ٤١ روبية، وعلى هذا الاساس جرت الانتخابات في بغداد والبصرة والموصل وبقية المدن العراقية الأخرى[١].

الا ان فخري الزبيدي يذكر في كتابه (بغداد ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٣٤) ان عبد المجيد الشاوي عينته الحكومة البريطانية رئيسا لبلدية بغداد بتاريخ ١٣ ايلول ١٩١٨م وذلك بعد تشكيل مجلس البلدية وجهازها بالطريقة المطلوبة[٢].

والواقع ان بغداد كانت تؤدي خدماتها بلدية واحدة حتى عام ١٩١٩م وان اللجنة التي اشارت اليها مسز بيل شكلت لتعيين المجالس البلدية بعد فصل بلدية بغداد الى بلديتين وتكون هناك امانة عاصمة.

والملاحظ ان الفترة بين تشكيل امانة العاصمة واندلاع لهيب ثورة العشرين ٣٠ حزيران ١٩٢٠م لم تتجاوز السنة وحتى الفترة التي سبقتها لم تشهد تقدما في مستوى الخدمات البلدية القدمة للمواطنين خلال فترة الاحتلال عما كان عليه في العهد العثماني، الا ان الادارة البريطانية تفوقت على العثمانية في اساليب جباية الضرائب مما ساعد على تردي الاوضاع المعاشية التي يعاني منها العراقيون منذ العهد العثماني[٣].

الفرات الاوسط :

الحلة :

بعد احتلال بغداد من قبل القوات البريطانية فكر المسؤولون البريطانيون بضرورة بسط سيطرتهم على مدن الفرات التي اصبحت معظمها تحت ادارة سكانها بعد ان فقد

---

(١) جيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص١٣١.

(٢) فخري الزبيدي ، المصدر السابق.ص١٤١.

(٣) للتعرف على احوال العراقيين خلال العهدين العثماني والبريطاني انظر: جعفر الخياط، القرية العراقية (بغداد ١٩٥٠) ومحمد توفيق حسين، نهاية الاقطاع في العراق،الطبعة الاولى ، بيروت ١٩٥٨ .

العثمانيون سيطرتهم عليها[1]، إذ تم تعيين النقيب كول سميث لادارة شؤون الحلة بصفة حاكم سياسي في آيار ١٩١٧م[2].

ان دائرة البلدية كانت مرتبطة بدائرة الحاكم السياسي في الحلة، وعهد بادارتها الى احد تجار الحلة وهو عبد الرزاق الجلبي الذي يعاونه عدد من الموظفين البريطانيين والهنود الذين كانوا يقومون بمهمة المراقبة، فضلاً عن عدد من المستخدمين العراقيين. وقد اصبحت المقاطعات التابعة لمنطقة الحلة منذ اوائل عام ١٩١٨ يديرها مساعدوا الحاكم السياسي، فمقاطعة المسيب تدار من قبل النقيب (تومسون) يعاونه مدير المال ومدير المخازن وعدد من الموظفين البريطانيين والهنود والعراقيين[3].

كما اصبحت مقاطعة الهندية، التي عدت من اوائل المقاطعات التي ساد فيها نفوذ الادارة البريطانية بعد الحلة، ويديرها النقيب (تايلر)، ولسهولة جمع الضرائب واشراك الاهالي في الشؤون الادارية، فقد قسمت مقاطعة الهندية الى اربع شعب، وهي الجدول الغربي وام روية وابو غرق والكفل، وكانت كل شعبة يديرها مأمور شعبة محلي يتم اختياره من وجوه المنطقة البارزين ومن ذوي النفوذ المؤثر، وكان ملاك دائرته يتألف في اغلب الاحايين من كاتبين وثمانية جباة ضرائب موزعين على دوائر البلدية والواردات والاشغال[4].

كربلاء :

عندما اعلنت هدنة الحرب العالمية الاولى في ١٣ تشرين الاول بين الدولة العثمانية وبريطانيا اصبح العراق تحت الاحتلال البريطاني المباشر واصبحت المدن العراقية تدار من قبل حكام سياسيين بريطانيين[5].

---

[1] شكري محمود نديم، حرب العراق من ١٩١٤-١٩١٨، الطبعة الثالثة، بيروت١٩٦٢، ص١١٣-٢٠٢.

[2] ستيفن هيمسلي لونكريك، العراق من ١٩٠٠-١٩٥٠، ص٩٥.

[3] علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص١٧١، وانظر :
Administration report, Hillah district 1918, p.150., Administration report, Musaiyib district, 1918, p.184.

[4] علي ناصر حسين، المصدر نفسه، ص١٧١.

[5] رزاق كردي حسين، المصدر السابق، ص٥٠.

واقيم احتفالا بهذه المناسبة اخذت بلدية كربلاء على عاتقها مهمة تنظيم الاحتفال اذ بلغت نفقاته ١٣٣٣ روبية[1].

وكانت هذه الدائرة تحت الاشراف المباشر لمعاون الحاكم السياسي يعاونه اثنان من الموظفين وثمانية مراقبين[2].

وكان مجلسها البلدي يجتمع مرتين في الاسبوع، وتتلخص واجباته بالاشراف على الابنية والمنشآت العامة وتنسيق المدن وتوزيع المياه، وازالة الابنية القديمة والاهتمام بالنظافة والصحة العامة ومراقبة الموازين والاسعار وتنظيم الحراسات الليلية، واضاءة الشوارع، وما الى ذلك من الخدمات العامة الاخرى[3].

وبالنظر لقدسية المدينة، فقد كانت كثرة المناسبات الدينية تؤدي الى مضاعفة جهود وواجبات الدائرة البلدية، حيث كان فضلاً عن واجباتها الاعتيادية القيام بتوفير الطعام وخاصة الحبوب، وذلك لارتفاع عدد السكان خلال تلك المناسبات، اذ يرتفع عدد سكان المدينة من ٤٠ الفاً الى ٣٠٠ الفاً، بيد انه على الرغم من ذلك كله فقد كانت واجبات البلدية الاساسية مكرسة بالدرجة الاولى لتوفير مستلزمات الموظفين البريطانيين والقوات العسكرية، ويمكن التعرف على ذلك من خلال واردات البلدية خلال عام ١٩١٨ والتي بلغت نحو ٥١٧٤٦ روبية، في حين كانت نفقاتها لا تتجاوز ٣٦٤٤٢ روبية، بفائض قدره ١٥٣٠٤ روبية، مما يعني معه ان خدمات البلدية لم تكن بالمستوى المطلوب، كما ان الفائض منه كان يحوّل الى دوائر الادارة المدنية البريطانية الاخرى[4].

ومن الجدير بالذكر ان الادارة البريطانية كانت قد عمدت الى اضعاف شأن كل من كربلاء والنجف من الناحية الادارية، حيث اقدمت على اضعاف نفوذهما فأنزلت كربلاء من درجة لواء الى مقاطعة. وفي ايلول عام ١٩١٧ عينت سلطات الاحتلال البريطاني حيدر ضان وكيلاً لها لادارة شؤون المقاطعة التي استمرت تحتفظ باستقلالها الاداري ولم ترتبط بأي وحدة ادارية حتى حزيران عام ١٩١٨ حينما ارتبطت بمنطقة

---

[1] عبد الرزاق وهاب، المصدر السابق، ٢٧/٣.

[2] رزاق كردي حسين، المصدر السابق، ص٧١.

[3] الدستور، ٤٣٥/٢.

[4] رزاق كردي، المصدر السابق، ص٧١-٧٢.

الحلة فأصبح الوكيل الحكومي فيها خاضعاً لادارة حاكم الحلة السياسي، وكان الاول يشرف على ادارة المجلس القبلي، وله دور مؤثر في اتخاذ القرارات التي كان يتخذها المجلس والاشراف على الشؤون البلدية وبعض الموظفين[1].

النجف :

لقد طغت تطورات الاحداث السياسية والعسكرية في المدن العراقية وبالاخص المقدسة منها مثل النجف على طبيعة الخدمات البلدية المقدمة، اذ تشير سير الحوادث التاريخية في النجف ان الاوضاع كانت ملتهبة وعلى وشك الثورة، هذا فضلاً عن سوء الاوضاع الداخلية بسبب شحة المواد الغذائية وتدهور الاحوال الامنية من سيء الى أسوأ.

وفي اوائل عام ١٩١٨م عينت الادارة البريطانية الكابتن مارشال مساعداً للحاكم السياسي في النجف الى جانب حميد خان الذي يعد اول وكيل حكومي عينته الادارة البريطانية في النجف في آب ١٩١٧م، ومنحته سلطات ادارية واسعة بتخويله صلاحية الاتصال المباشر بالقيادتين السياسية والعسكرية في بغداد عند حصول الانتفاضات الطارئة في المدينة[2].

وبعد توالي الاحداث ووصول الكابتن مارشال النجف في الاول من شباط عام ١٩١٨، كان اول عمل قام به هو تأمين حاجة البلدة من قوات الشرطة، حيث ان قوة الشرطة التي جندت من قبل عشائر البلدة كانت مطيعة للشيوخ، فصدرت الاوامر بتشكيل قوة الشرطة من خارج النجف، من بغداد والكوت، كما قطعت المخصصات التي كانت تمنح لشيوخ البلدة عندما كانوا متوكلين عنها بأمر من الكابتن مارشال، فحل محل ضابط بريطاني[3].

ويعود سبب هذه الاجراءات الى عدم اطمئنان الادارة البريطانية لمدينة النجف لموقفها المناهض للوجود البريطاني من جهة، ودورها المؤثر لكونها من المدن المقدسة، التي لا تقتصر حدود المعارضة فيها على سكانها فقط، بل حتى المدن والقبائل

[1] Administration report, Karbala, 1918, p. 185.

[2] Annal Administration report Shamiya Division, 1918, p. 70.

[3] جيرترود لوثيان بيل، فصول في تاريخ العراق، ص٥١.

الاخرى، وتُعد دعوة رجال الدين فيها للجهاد خلال الحرب العالمية الاولى، واستجابة معظم القبائل لهذه الدعوة[1].

وكان من بين الاجراءات التي تم اتخاذها بادئ ذي بدء اعادة ترتيب وتأمين جباية رسوم البلدية التي كانت غير منتظمة لعدة سنين خلت، كما شُرع بتنظيف البلدة التي كانت بحالة صحية مزرية، ودفعت ما يسمى (بمخصصات وقف أودة) التي لم يكن من الممكن توزيعها بسبب الحرب، كما شرع الكابتن مارشال بالنظر في قضية توفير مياه الشرب الصالحة للبلدة التي كانت تدعوا الحاجة الماسة الى حلّها[2].

كما حاولت السلطات العثمانية ادخال بعض التنظيمات فإن التلغراف مدت اسلاكه الى النجف من سائر الجهات العراقية من يوم ١٧ رجب سنة ١٣١١هـ/١٨٩٣م. ومد خط سكة الحديد بين النجف والكوفة سنة ١٣٣٠هـ/١٩١١م ومدت اسلاك الكهرباء وانابيب الماء[3].

هذا وتعد بلدية النجف واحدة من مجموع الدوائر البلدية التي شكلها البريطانيون والتي بلغت خمس دوائر توزعت على كل من النجف والكوفة والشامية وغماس والحيرة، وقد عهد بادارة هذه الدوائر الى العوائل المتنفذة والشخصيات المعروفة، وكان رؤساء البلديات مرتبطين بدائرة الحاكم السياسي لمنطقة الشامية ودوائر مساعديه في المقاطعات[4].

اما تأليف المجالس البلدية في النجف، فقد تألفت من اعضاء بارزين منتخبين لهم عملهم الخاص في النظر في شؤون الضرائب والقيام بالخدمات العامة ومحاكمة الموظفين

---

[1] محسن ابو طبيخ، المبادئ والرجال، ص٢١-٢٣.

[2] جيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٥١-٥٢، لم تكن مشكلة ماء الشرب حديثة العهد، حيث حاولت الحكومة التركية عدم استقامة ماء النجف من كل سنة، فتعاقدت مع شركة تجارية اهلية سنة ١٣٣٠ لجلب مضخة تتناول الماء من فرات الكوفة فتوصله الانابيب الى النجف بمسافة ثلاثة اميال فأجابت الشركة وجمعت الاموال الكافية وجلبت من ادوات المضخة انابيبها من شركة جرمنية في (برلين)، وعندما تكاملت الانابيب ووصل شطرها الكثير الى الكوفة والنجف والقليل الى البصرة ولم تصل ميكانيكياتها يومئذ حيث وقعت الحرب العامة فكانت الضربة القاضية على نجاح المشروع وبقيت النجف على حالتها الاولى تكابد العطش عند اشتداد لواقح الهجير ووقت تتابع الامطار، جعفر الشيخ باقر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، ج١، ص٢٠٥.

[3] جعفر الشيخ باقر محبوبة، المصدر السابق، ٢٠٥/١.

[4] Annual Administration report, Shamyah Division, 1918.

والنظر في الشكاوى التي يقدمها الموظفون، ويبدو ان العنصر البارز في هذه المجالس البلديةفي زمن الاحتلال العثماني هو المختار الذي يُعد الحلقة الاخيرة ضمن التشكيل الهرمي لادارة القضاء، حيث كان اول مختار تم تعيينه في محلة العمارة في النجف هو راشد بن يعقوب الدراويش، وذلك عندما نسبت الحكومة العثمانية اول مرة في العراق قانون نظام المختارية سنة ١٨٦٩ لأغراض التجنيد الاجباري[١].

ومن جهة اخرى فقد عدت خدمات عضو المجلس البلدي عملاً فخرياً وخيرياً لذلك لم تدفع لهم مرتبات مقابل اعمالهم التي يقومون بها[٢].

وبعد جلاء الانكليز عن البلدة، بادر زعماء النجف وعلماؤها الى تنظيم الشؤون الداخلية، فانشأوا مجلساً بلدياً مؤلفاً من عدة اعضاء منهم : الحاج عبد المحسن شلاش، وعبد الرزاق شمسة، وحسين آل ظاهر، وكردي بن الحاج عطية، وكان من اهم ما يريده المجلس جمع الرسوم والضرائب البلدية ومنع اصدار المؤن من النجف الا بإذن الحكومة المحلية، كما استخدموا جماعة من النجفيين بصفة شرطة للمحافظة على الامن وألفوا حكومة محلية تتألف من هيأتين، هيئة اعضاء مجلس الادارة وهم الشيخ جواد الجواهري رئيساً والحاج عبد المحسن شلاش ناظر المالية، والسيد مهدي آل سيد سلمان رئيس القوة الاجرائية وهيئة القوة التنفيذية، فضلاً عن الهيئة العلمية[٣].

ويبدو ان الخدمات التي وُعد العراقيون بها لم تأخذ نصيبها من التطبيق بسبب عدم الاستقرار ومقتل الكابتن مارشال من قبل اهالي المدينة في صباح ١٩ مارت ١٩١٨. حيث تم اتخاذ خطوات معاكسة تعبر عن رد فعل هيجان قوات الاحتلال بإقدامها على قطع الماء الصالح للشرب وترك السكان لشرب الماء غير المستساغ على الرغم من كثرة المياه الموجودة في الآبار العديدة في البلدة، بسبب السلوك المعارض لقوات الاحتلال[٤].

---

[١] انظر : ناهدة حسين ويسين، تاريخ النجف في العهد العثماني الاخير (١٨٣١-١٩١٧م)، رسالة دكتوراه في التاريخ، كلية التربية/ جامعة بغداد١٩٩٩م.

[٢] حسن الاسدي، ثورة النجف على الانكليز الشرارة الاولى لثورة العشرين، دار الحرية للطباعة١٩٧٥م، ص٤٤١.

[٣] جعفر باقر محبوبة، المصدر السابق، ٣٦٥/١.

[٤] جيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق، ص٥١.

وقد أدى هذا الوضع المتردي الى ان بعض السقائين كانوا يحملون الماء الى البلدة من خارجها، ويبيعونه للاهالي بأعلى الاثمان، فإن قربتين من الماء بعدما كان السقاؤون يبيعونهما بما لا يتجاوز العشر فلوس، اصبحوا يبيعونهما بست روبيات او اكثر، مما كان يثقل كاهل الفقراء ومن ثم يضطرون الى شرب الماء المالح (ماء الآبار) او الهلاك من العطش[1].

ولأجل تسوية الازمة مع البريطانيين بعد مقتل مارشال، فقد عقد في ظهيرة الاول من مارس اجتماعاً في دار السيد عباس كليدار النجف، بحضور الحاكم السياسي وجماعة من رجال الدين والوجهاء، وقدموا له (سيف شرف) الذي قام بشراءه محسن شلاش بعد جمع التبرعات لهذا الغرض. وبعد عشرة ايام قام القائد العام بزيارة البلدة باحتفال مهيب من دار السيد عباس الكليدار، وفي الخطاب الذي القاه اوعز القائد العام للحاكم السياسي بتأسيس بلدية تتولى شؤون البلدة واعداً اياهم بتحسين مياه الشرب على درجة السرعة[2].

السماوة :

بدأت الحكومة البريطانية بتطبيق سياستها الادارية في السماوة اواخر تشرين الثاني ١٩١٧م بعد وصول النقيب كول سميث اول حاكم سياسي بريطاني اليها[3] وفي مجال الترتيبات الادارية فقد رفعت درجة فضاء السماوة الى منطقة تتبعها مقاطعتان هما الرميثة والشنافية[4].

وانشأت الادارة البرطانية دوائر البلدية في السماوة والمقاطعات التابعة لها يديرها رؤساء بلديات عراقيون[5].

---

(١) جعفر باقر محبوبة، المصدر السابق، ٣٧٤/١.

(٢) جيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق، ص٥٢.

(٣) from office of political officer nasirhyah to the duputy Civil commissioner Basrah , 4th January 1918

د.ك.و. الوحدة الوثائقية . وزارة الداخلية . ت الملفة ٣٢٠٥٠/٢٠٩٩ . التقارير الادارية . ١٩١٦- ١٩١٨ . و٢٦ . ص١١٤

(٤) Admninstration . report for Samawah Division 1918.op.cit .p55

(٥) علي ناصر حسين، الادارة البرطانية في العراق ص١٨٧.

منهم الحاج علي عنيته الادارة البريطانية عام ١٩١٨م رئيسا لبلدية السماوة وكان يشرف على جهاز اداري يتكون من كاتب ومفتش للشؤون البلدية وثلاث مختارين واحد عشر مستخدما[١] .

الديوانية :

خضعت الديوانية للسيطرة المباشرة في نيسان ١٩١٨م اذ عينت النقيب دايلي اول مساعد للحاكم السياسي يعونه النقيب ويب الذي وصل الى الديوانية اواخر عام ١٩١٨م[٢].

اما الملاك الاداري لدائرة مساعد الحاكم السياسي (دايلي) خلال عام ١٩١٨ فيتألف من ثلاثة موظفين بريطانيين، واربعة كتّاب عراقيين، وكانت الدوائر البلدية في مقاطعة الديوانية والمدن التابعة لها يديرها رؤساء البلديات من العراقيين يعاونهم عدد من الموظفين والعمال، تراوح عددهم بين احد عشر الى اربعة عشر موظفاً وعاملاً من كتّاب ومحاسبين وجباة ضرائب وعمال لاغراض التنظيف واضاءة المصابيح (الفوانيس) خلال الليل في بعض الشوارع[٣].

كما شكّل البريطانيون الدوائر البلدية في منطقة الشامية عام ١٩١٨م ضمن دوائر موزعة على النجف والكوفة والشامية وغماس والحيرة وعهد بإدارتها الى العوائل المتنفذة او الشخصيات المعروفة وكان رؤساء البلديات مرتبطين بالحاكم السياسي لمنطقة الشامية[٤] ودوائر مساعديه في المقاطعات الاخرى[٥].

---

[١] علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص١٩٠.

[٢] وادي العطية، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً، النجف ١٩٥٤، ص١٦٠.

[٣] Administration reports of Diwaniyah district, p. 207.

[٤] بعد ان انزل البريطانيون درجة لواء الديوانية فإنهم رفعوا درجة قضاء الشامية الى منطقة أصبحت تضم خمس مقاطعات هي النجف والكوفة وابو صخير وغماس وأم البعرور (الشامية)، للمزيد انظر علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص١٣٧-١٨٣.

[٥] علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص١٨٤.

منطقة اعالي الفرات :

واصلت الحكومة البريطانية ترتيباتها الادارية في المناطق التي اصبحت خاضعة لسيطرتها العسكرية بعد احتلال بغداد واصبح لواء الدليم يسمى منطقة تضم مقاطعات الفلوجة وهيت وعنة وكانت مدينة الرمادي مقرا للحاكم السياسي ويعاونه ثلاث مساعدين[1].

وواصلت الادارة البريطانية تشكيل المجالس القبلية وفق الاساليب التي اعتمدتها في بقية مناطق العراق المحتلة كما استمرت باشرافها على الدوائر البلدية والواردات وعهدت بادارتها الى شخصيات متنفذة او معروفة بمكانتها الاجتماعية واسكاناتها الاقتصادية بصفة رئيس بلدية[2].

المنطقة الشمالية والشمالية-الشرقية :

بعقوبة :

تمكنت القوات العسكرية البريطانية من احتلال قضاء بعقوبة في اذار ١٩١٧م ورفعت الادارة البريطانية درجة القضاء الى منطقة تضم اربع مقاطعات هي بعقوبة(المركز) وشهربان ودلي عباس ودلتاوة.

ولان منطقة بعقوبة تعد من المناطق الغنية بمحاصيلها الزراعية لذا فان التقارير الادارية لهذه المنطقة تغلب عليها صفة الارقام والاحصائيات المتنوعة لمختلف انواع الايرادات[3] وقد قامت الادارة البريطانية بتشكيل دوائر البلدية لمنطقة بعقوبة الا ان بعضها كان يفتقر الى الملاك الاداري والامكانات المادية ولذالك انعدمت خدماتها نهائيا ومع ذالك فقد كان على سكان المقاطعة تقديم الضرائب المتعلقة بخدمات الشؤون البلدية بالرغم من انعدامها بل ان الضرائب البلدية شملت مناطق وقرى متعددة لم

---

(1) علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص١٨٨.

(2) المصدر نفسه، ص١٩٢.

(3) المصدر نفسه، ص١٩٣.

تكن فيها دوائر البلدية مثل بهرز وهويدر وخرنابات والزهيرية ونهر الشيخ والمنصورية وغيرها[1].

وبلغت ايرادات دائرة بلدية بعقوبة اواخر عام ١٩١٨م (٣٥,٠٠٠)ربية في حين تراوحت ايرادات ضرائب بقية الدوائر البلدية بين ١٤,٣١١-١٦,٠٠ روبية[2].

سامـــراء :

احتلـت القـوات البريطانيـة قضـاء سـامراء في نيسـان ١٩١٧م ورفعـت الادارة البريطانية درجة قضاء سامراء الى منطقة تتبعة اربع نواح هي سميكة وبلد والدور وتكريت وكانت تدار من الحاكم السياسي النقيب موري (murry).

ثم اصبح المسؤول الاداري الاول في سامراء منذ اواخر اذار ١٩١٨م بيرن. بعد ان صدرت الاوامر باعفاء النقيب موري من مهمة الحاكم السياسي وساهم في معاونة الحاكم السياسي عدد من الضباط البريطانيين لادارة النواحي في المنطقة[3].

وان مجمل الترتيبات الادارية كانت خاضعة للترتيبات العسكرية وان كل ما تم انجازه في الادارة المدنية كان الهدف منه دعم المجهود الحربي من خلال اسناد القطعات العسكرية وتموينها بالمواد الغذائية ولم تكن هناك نشاطات بلدية تهم المواطنين.

ومن خلال استعراض الهيكل الاداري للبلديات في المنطقة والذي ورد تفصيله في ملحق التقرير الاداري للحاكم السياسي عام ١٩١٨م نستطيع ان نكون فكرة عما كانت علية مستوى الخدمات البلدية في هذه المنطقة، اذ ان بلدية سامراء تتألف من (رئيس بلدية،كاتب، عريفا شرطة، اربع مختارين، عامل انارة،حارسان ليليان، منادي المدينة).

بلدية بلد تتألف من (مختارين، كنّاسين، حمال، اربعة حراس ليليين).

بلدية تكريت تتألف من (رئيس بلدية، كاتب، فراشان، حارسان ليليان، منادي المدينة، عامل انارة)[4].

---

[1] علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص١٩٧

[2] Admninstration . report of bagdad Division 1918.op.cit .p23

[3] المصدر نفسه، ص٢٠١.

[4] annual report for samara division for the year 1918, reports of administration for 1918. op. cit. p.11

خانقـــــين :

احتلت القوات البريطانية قضاء خانقين في اواخر عام ١٩١٧م وعينت الرائد سون (soane) حاكم سياسي لادارة شؤون القضاء[١]

رفع البريطانيون درجة قضاء خانقين بعد الاحتلا ل الى منطقة تتبعها مقاطعتان هما مندلي وقزل رباط (السعدية) فضلا عن المركز، وكل مقاطعة يديرها ضابط بريطاني بصفة مساعد للحاكم السياسي[٢].

وكانت الدوائر البلدية في خانقين وقزل رباط ومندلي يديرها موظفون عراقيون بصفة رؤساء بلديات وكانت الشرطة المحلية تؤدي بعض الواجبات الادارية وخاصة المتعلقة بالشؤون البلدية فضلاً عن الحراسات الليلية[٣].

كركوك :

وصل النقيب بولارد مع القوات العسكرية الى مدينة كركوك في ايار ١٩١٨م وباشر بتعيين موظفيه بصفته الحاكم السياسي للواء كركوك[٤].

واصبح لواء كركوك يسمى منطقة تتبعها مقاطعتان هما كفري والتون كوبري تتبعها الاقضية والنواحي التي كانت مرتبطة بها في العهد العثماني وهي راوندوز ورانيه واربيل وكويسنجق وطوز خورماتو[٥].

سارع البريطانيون بتشكيل الدوائر التي تحقق لهم اكبر مورد ممكن، اذ يشير احد التقارير الادارية البريطانية عن بلاد مابين النهرين عام ١٩١٧م بان الادارة البريطانية باشرت بتشكيل دائرة البلدية بعد مرور ثلاث ساعات فقط على احتلال مدينة كركوك .

---

(١) علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص١٩٨.

(٢) Adrnninstration . report for khaniqin Division 1918.op.cit .p32

(٣) علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص١٩٩- ٢٠٠.

(٤) Admninstration . report for kirkuk District 1918, key to staff and personal digram op.cit . . report Admninstration .for 1918 op. cit. p430

(٥) Ibid

وتم جمع الضرائب وحصر الايرادات بعد سبعة ايام في وقت يشير التقرير نفسه الى وجود ثلاثة اطباء فقط، كانوا يمارسون مهامهم بدوام كامل في كل العراق[1].

الموصل:

اثر إعلان الحرب العالمية الأولى في صيف ١٣٣٣هـ/١٩١٤م عانت الموصل ويلات الحرب وخاصة اثر سقوط بغداد ١٣٣٦هـ/١٩١٧م فانتشرت الأوبئة وعم الجوع وبالغ المؤرخون في وصف الحالة التي وصلت إليها الموصل لم يكن للبلدية دور يذكر خلال تلك الفترة حيث توقفت أعمالها بعد نقل الوالي سليمان نضيف في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨ الذي كان ياشر بنفسه على أعمال البلدية[2].

وعند دخول الجيش الانكليزي بقيادة الجنرال (فاتشو) في ٥ تشرين الثاني١٩١٨م عين الكولونيل كجمن حاكماً عسكرياً للمدينة وهذا بدوره عين موظفاً هندياً يدعى (المستر داس) ليدير شؤون البلدية بصورة مؤقتة.

حاول الحاكم القيام ببعض المشاريع الهدف منها إيجاد عمل لتشغيل العاطلين من أبناء الموصل إذ شرع في إنجاز مشروع فتح شارع نينوى الذي يخترق المدينة من شرقها إلى غربها الأمر الذي سيؤدي إلى هدم عدد كبير من المباني والدور مما دفع بعض الشخصيات لمقابلة الحاكم وطلبوا منه العدول عن اتمام فتح الشارع بحجة عدم حاجة المدينة له ولكن الحاكم رفض طلبهم وبعد الحاح شديد طلبوا منه جعل عرض الشارع الذي سيمر من امام دور ال الدباغ لا يتجاوز خمسة عشر متراً فوافقهم على ذلك[3].

وفي سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م عندما كان الكونيل نولدر حاكماً لولاية الموصل المحتلة حرب البحث عن خطة لإعادة تشكيل الجهاز البلدي فتم إرجاع مؤسسة البلدية إلى واقع تشكيلاتها السابقة حيث جرى انتخاب أعضاء المجلس البلدي فنال أكثر الأصوات محمد علي فاضل أفندي بن عبد الحافظ أفندي. وعقدت قانون البلديات العثماني الذي

---

[1] علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق، ص٢١٤.

[2] احمد علي الصوفي، تاريخ بلدية مدينة الموصل، ص٣٣.

[3] المصدر نفسه، ص٣٣.

لم يجر عليه أي تغيير سوى أمورا طفيفة عما كان عليه الوضع خلال حقبة التاريخ العثماني[1].

عين محمد علي فاضل رئيساً للبلدية غير انه استقال بعد عدة شهور لاختياره وزيراً للأوقاف في وزارة عبد الرحمن النقيب[2].

اما بقية المدن الأخرى فقد كانت الامكانات المادية فيها ضعيفة جداً وتفتقر الى الملاك الإداري إذا ما قلنا ان الخدمات البلدية انعدمت تماماً فقد اشار الحاكم السياسي في تقريره لعام ١٣٣٧هـ/١٩١٨م ان بلدية دلي عباس كانت فقيرة ومع ذلك كان على سكان المقاطعة تقديم الضرائب المتعلقة بخدمات الشؤون البلدية بالرغم من انعدامها. بل ان الضرائب شملت مناطق وقرى متعددة لم يكن فيها دوائر بلدية مثل بهرز وهو يدر وخرنابات والزهيرية ونهر الشيخ والمنصورية وغيرها.

وعلى أي حال فان المقترحات التي اختارها ولسن بشأن تشكيل المجالس البلدية للمدن العراقية. وكذلك مستوى الخدمات المقدمة لم تكن في الواقع إلاّ مظهراً من مظاهر السيادة الشعبية التي كانت اصلاً موجودة في العهد العثماني فقد أتضح للعراقيين ان بريطانية عازمة على حكم العراق حكماً مباشراً وان المجالس البلدية لم تحدث أي تغيير جدي في سياق الحكم العسكري البريطاني مما كان يؤدي باستمرار الى ستقالة معظم اعضائه كما حصل في بغداد والنجف والشامية[3].

---

[1] جيرترود لوثيان بيل، فصول عن تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة دار الكتب، بيروت١٩٧١، ص٨٣-٨٤.

[2] احمد علي الصوفي، تاريخ بلدية مدينة الموصل، ص٣٤-٣٥.

[3] محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ط١، بغداد١٩٢٣، ٩٧/١.

الخاتمة

ان اهم ما يمكننا استنتاجه والوقوف عليه من خلال ما تم بحثه يمكن اجماله على النحو الآتي :

١- لقد اتضح لنا [ان موضوع البلديات وبالاخص في العهد العثماني كان يرتكز بالدرجة الاساس على مفاهيم انتجتها الحضارة العربية الاسلامية متمثلة بنظام الحسبة، التي جسدتها البلديات بكل حيثياتها مع مراعاة ظروف التطور الاجتماعي والاقتصادي التي يمر بها المجتمع، كما ان القوانين التي نظمت عمل البلديات تمثل حقاً روح نظام الحسبة واهدافه المتمثلة بتطبيق الشريعة الاسلامية واخلاقياتها، ومن ثم فإن البلديات من خلال صلتها بنظام الحسبة قد أدت دوراً اجتماعياً اخلاقياً واقتصادياً فضلاً عن دورها في تطبيق القوانين الصادرة من الجهات الحكومية].

٢- [ان الصلاحيات الموكلة بعمل البلديات كانت صلاحيات كثيرة ومتنوعة تختلف بتنظيم الحياة الاقتصادية من خلال مراقبة الاسواق والسلع المعروضة في السوق ومنع احتكار السلع والبضائع ومنع الغش والتدليس والتلاعب بالاسعار وتحديد اثمانها كما تدخلت في تنظيم عمل اصحاب الحرف والهيئات واصحاب النقابات وتوجيهها] بالشكل الذي يؤمن دفع الضرر عنهم وعدم تجاوزهم على بعضهم الآخر وتنظيم اصحابها في شكل نقابات وحرف متخصصة ليسهل الاشراف عليها وحل مشاكلها وحماية اصحابها.

٣- تبين لنا ايضاً من خلال هذه الدراسة [ان عمل النقابات والهيئات الحرفية انتظمت في عدة مسميات يمكن ان تكون البدايات الاولى لنشوء بوادر الاعمال البلدية والتي يمكن ملاحظتها من خلال الكومونات الفرنسية] التي شرعت جملة من القوانين [التي دعت الى ايجاد ميزانية مستقلة للبلديات] تنظم وارداتها ومصروفاتها وتشرف على ادارة الخدمات المحلية وتنظم القضاء والشرطة المحلية والمعارف وادارة الاملاك واختيار قضاة المجالس البلدية وموظفيها، وضمان حرية العمل والدفاع عن مصالح المواطنين، وتحديد الاجور لأهل الحرف والصناعات وتحديد الاسعار ودفع الضرائب من قبل اتحاد الخبازين الذين لا يحق لهم الاضراب، ويلاحظ ان الذين

نظموا هذه التشريعات كانوا من قبل موظفي البلدية السابقين، مما يؤكد ويدلل على اثر هذه الكومونات في نشوء وتطور البوادر الاولى لعمل البلديات بالشكل المنتظم في اوربا والتي اثرت بشكل او بآخر على الدولة العثمانية بحكم التفاعل الحضاري ومسألة التأثر والتأثير، خاصة اذا ما ادركنا ان اوربا سبقت غيرها من الامم الحديثة في مجال التشريعات القانونية المتعلقة بمثل هذه المواضيع.

وقد لاحظنا هذا التأثر في التشريعات الاوربية وبالاخص الكومونات في التنظيمات التي وضعها من قبل العثمانيون عندما أسسوا اول بلدية لهم في استانبول هي امانة العاصمة او شهرامانتي الذي كان يسمى في الدولة العثمانية بنظارة الاحتساب التي كانت احد عناصر الكومون الاساسية الى جانب مجلس البلدية الاستشاري (المير)، والذي اخذ عنه مصطلح البلدية (Comciefmunicepat).

ويتمتع هذا المير الذي هو رئيس البلدية في الكومون، بوصفه وكيلاً عن الحكومة المركزية او الوكيل العام للمدينة وامين العاصمة لتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس البلدي وصيانة الطرق والمعابر وارساء الخدمات العائدة للبلدية، وصرف المبالغ اللازمة على عمران المدينة وتجميلها.

وكانت من صلاحيات المير ايضاً هو اختيار مرشحين من المجلس البلدي لاشغال مقام ضابط الشرطة في المدينة، وهذا ما هو حاصل فعلاً في الارتباط الوثيق بين وظائف البلدية العثمانية وعمل المحتسب الذي تطور الى مقام (صوباشي) وكذلك (بلوك باشي) الذي يتولى مسؤولية حفظ النظام والامن في المعاملات التجارية التي تجري في الاسواق، والعمل على حل المنازعات بالحسنى او ضمن الصلاحيات التي يحددها له القاضي المختص.

ولهذا يمكن القول ان الكومات الفرنسية كونت الاساس لكثير من التشكيلات المدنية المتحضرة في الدول الاوربية الشرقية والغربية والذي انسحب تأثيره ايضاً على الدولة العثمانية في مجال عمل المجالس البلدية.

٤- من خلال دراسة الواقع العمراني والخدمي لولايات العراق عموماً تبين لنا بوضوح ان المدينة العراقية بقيت تعاني من تخلف الوضع العام في مختلف مرافق الدولة

الخدمية والعمرانية، وكان هدف الدولة العثمانية في هذا الجانب يسعى الى ابقاء الامور على حالها ولم تقم الدولة بمشاريع كبيرة تهدف الى رفع مستوى الخدمات العامة ويتجلى وضوح ذلك الى ما كانت تقاسيه المدينة العراقية من سوء الوضع الصحي والطبي وانتشار الامراض والاوبئة الخطيرة التي تودي بألوف البشر، فضلاً عن كثرة الفيضانات وانعدام وسائل التطعيم والحجر الصحي الذي لم يبدأ تطبيقه في العراق الا بشكل محدود عام ١٨٦٥م في البصرة، وعدم توفر مشاريع المياه الصالحة للشرب او الاماكن الترفيهية.

كما بقيت طرق المواصلات مهملة ووسائط النقل على ما هي عليه ولم تفلح مساعي الدول الاوربية في تطويرها بسبب عدم تخصيص الاموال اللازمة لتطويرها؛ بخلاف المؤسسات الدينية مثل المراقد المقدسة والجوامع التي اولاها السلاطين العثمانيين اهتماماً واضحاً من اجل اضفاء نوع من المكانة الرمزية والشرعية برعاية مثل هذه المؤسسات وبوصفهم حماة الشريعة الاسلامية.

٥- لقد سعى الولاة العثمانيون في اصلاح الوضع الاداري والاجتماعي والاقتصادي المتدهور في العراق، وقد حاولوا اقتفاء الدول الاوربية في هذا المجال، فنتج عن ذلك حركة الاصلاحات العثمانية في نظم الحكم والادارة العثمانية التي سميت منذ عام ١٨٣٩م بأسم (التنظيمات)، حيث وجدوا ان الدولة بها حاجة ماسة في تنظيم متكامل يستوحي النظم الاوربية في شتى الميادين مع الحفاظ وعدم التفريط بأحكام الشريعة الاسلامية.

ولعل من بين اهم هذه الاصلاحات التي جرت في المجال الاداري المدني هي دعم السلطة المركزية التي نجحت الى حد ما في ازاحة بعض الموظفين المتسلطين وتدريب بعضهم الآخر في اتقان اللغات الاوربية وتعلم الاساليب الادارية الحديثة.

وكان من بين هذه الاصلاحات التي تدخل ضمن وظائف البلدية هو ادخال نظام المختارين المطبق في الاستانة عام (١٢٤٥هـ/١٨٢٩م) الى بغداد عام (١٢٥١هـ/١٨٣٥م) والمتمثلة في استحداث المختارين والذي يمكن عده تطوراً هاماً في السلوك الاداري العثماني ما يدلل بحد ذاته على صلة وقرابة مع نظام الحسبة الاسلامي من خلال

الاعمال التي اطلع بها والتي تدخل بشكل كامل ضمن مهام وعمل البلدية مثل الاضطلاع بحل المنازعات بين الافراد والاشراف على الامن والاستقرار والاشراف على توزيع الاراضي الصالحة للزراعة والاخبار عن سوء تصرف الموظفين الاداريين وتنظيم توزيع الضرائب.

ومن جهة اخرى فقد لاحظنا حدوث تغيير كبير في سياسة العثمانيين بعد صدور مرسوم (كلخانة) الذي حاولت من خلاله اتباع سياسة لا مركزية من خلال اشراك الاهالي في مجالس الولايات والالوية ليقوموا بادارة الاعمال المتعلقة بشؤون الصحة والاشغال الحرفية، حتى انه يمكن ان نُعد عصر الاصلاحات هذه البداية الحقيقية لتأسيس البلديات الحديثة في ولايات الدولة العثمانية، الا ان مما يؤسف له حقاً هو تباطئ عمل المجالس البلدية في تنفيذ قرارات الدولة الصادرة بشأن تطوير الوحدات الادارية وتحسين الخدمات المقدمة للناس، بسبب شحة الاموال المخصصة في هذا الجانب، واعتماد اسلوب التمويل الذاتي وعدم صرف الاموال الكافية لانجاز المشاريع الخدمية الكبيرة، فضلاً عن اعتماد سياسة الالتزام وفرض الضرائب الثقيلة والمتعددة، وقلة الكوادر المتخصصة وافتقارها الى الصلاحيات الحقيقية، فضلاً عن عدم تمتع المجالس البلدية بالشخصية الكاملة لكونها ظلت واقعة من الناحية الفعلية تحت رقابة الحكومة المركزية.

بيد ان هذا لا يعني غياب المجالس البلدية بشكل كامل عن حياة المواطن الا ان صلاحياته كانت مقصورة على مزاولة الاعمال الاعتيادية الذي جاء به نظام الحسبة الاسلامي بما ينعكس ايجابياً في وظائف ومهام البلدية الى حد ما.

٦- [ومن الامور التي توصل اليها البحث هو تحول البلديات والمجالس البلدية من اداة لتنفيذ القوانين وتقديم الخدمات اللازمة الى سلطات تقوم بجباية الضرائب في كثير من الظروف]، وقد وضعت لأجل ذلك اللوائح التي تحدد تلك الضرائب وبات رجل البلدية او (المحتسب اغاسي) يقوم باستحصال الضرائب والتجاوز على طبيعة الصلاحيات الممنوحة له، وكان ذلك أمر لجأت اليه الدولة لتمويل المشاريع الخدمية من جهة ولسد نفقات المجالس البلدية ورواتب الموظفين من جهة اخرى.

٧- لقد شهد العراق تقدما ملحوظا من خلال الجهود التي بذلها مدحت باشا في النهوض بولايات العراق والاهتمام بشؤون البلديات ومجالسها واصدرت الانظمة والقوانين اللازمة بشأن تطوير عملها وتفعيل انشطتها، مثل تحديد الضرائب والرسوم واحالة المشاريع العمرانية على المتعهدين وهو لم يكن معهوداً به في السابق، وتنفيذ جملة من المشاريع الخدمية التي تُعد تطوراً في عمل البلديات. وأهم ما يمكن الاشارة اليه في هذا الجانب هو الرقابة على ميزانية البلدية واعلانها كل ثلاثة اشهر وذلك للحد من الفساد المالي والاداري وضمان تأمين صرف الواردات في محلاتها المخصصة لها. كما شهدت مرافق البلاد الخدمية تقدماً ملموساً في شتى الوجوه.

ولعل ابرز ما يذكر عن هذا الوالي هو انشاء جريدة الزوراء التي كانت لسان حال المواطن في التعبير الحر عن واقع البلاد وتوجيه الانتقادات لرفع مستوى اداء البلديات ومحاربة الرشوة والفساد الاداري والمالي.

٨- واستنتج البحث نقاطاً مهمة اخرى تمثلت بتأثر البلديات وتأخرها عن اداء مستواها الكامل بالعوامل السياسية التي كانت تمر بها البلاد، حيث شهد العراق احداثاً وصراعات سياسية وعسكرية حالت دون تطوير ادارة البلديات فضلاً عمّا صحبها من ظروف عدم الاستقرار الاداري للولايات والسناجق والاقضية والنواحي التابعة لها نتيجة لتلك الحروب التي غالباً ما تؤدي الى هجرة السكان الى مناطق اخرى واهمال الريف الذي يشكل مورداً اقتصادياً مهماً يوم ذاك مما ادى الى تعرض البلاد الى الهلاك بسبب المجاعة وشيوع الامراض الفتاكة، التي اودت بكثير من الطاقات البشرية اضافة الى الكوارث الطبيعية المتمثلة بالفيضانات وما تؤدي اليه من نتائج وعدم تعاطي الحكومة بشكل حازم مع هذه الظروف التي تكاد تكون متكررة ومتلازمة.

كما ادت ظروف عدم الاستقرار السياسي الى عدم الاستقرار الاداري أيضاً بسبب الصراعات على السلطة والمحسوبية التي ادت الى تعيين اشخاصاً يميلون الى هذه

الجهة وتلك بحسب المحسوبية مما أثر سلباً على اداء التشكيل الاداري والانتخابي للمجالس البلدية.

٩- ومما خلص البحث اليه [هو ظاهرة تكاد تكون فريدة من نوعها قد امتازت بها البلديات في العهد العثماني وهو اشرافها وارتباطها بالدوائر الصحية والمستشفيات حيث كانت ميزانية هذه الدوائر والمؤسسات الصحية ترتبط بشكل مباشر بالبلديات] ولهذا قامت البلديات بكثير من الامور المهمة في هذا الجانب مثل انجاز بعض الكرنتينات او ما يسمى بالحجر الصحي، وعلى الرغم من الامكانات المحدودة في هذا المجال الا انها تُعد نقطة مهمة ربما انفردت بها البلديات في تلك الفترة اضافة الى ما تقوم به من اعمال اخرى.

١٠- ومما لوحظ ايضاً ان جملة القوانين المعاصرة والمتعلقة بالشؤون البلدية، قد اعتمدت في بعض وجوهها على سابقتها من القوانين العثمانية والتي جرى العمل بكثير منها حتى الوقت الحاضر مع اجراء بعض التعديلات بشأنها.

١١- ان الاعمال البلدية التي تم الاطلاع عليها في عهد الاحتلال البريطاني لم تكن بالمستوى المطلوب الذي وعدت به تصريحات المسؤولين البريطانيين وانها كانت تصريحات دعائية كرست واقع التخلف الاجتماعي والاداري، والاقتصادي فعلى الرغم من انتقادها لسياسة العثمانيين الادارية الا انها لم تكن الا عاملاً مساعداً في تكريس واقع التخلف وممارسة نفس الاساليب العثمانية من خلال ربط ادارة البلديات بالحاكم السياسي وعدم اتخاذ أي قرار من دون موافقته، وقد أدت هذه المركزية الى ضعف قدرة المسؤولين في القيام بواجباتهم، ومن ثم تحويل مؤسسة البلدية الى مصدر لفرض الضرائب والسيطرة على المدن العراقية بشكل أكثر من ذي قبل للتعويض عمّا خسرته في حروبها السابقة، كما كانت المجالس البلدية لا تعدو عن كونها صورية اكثر من كونها تقدم خدمات، الا ان الشيء الجديد الذي قامت به ادارة الاحتلال هو فصل الصحة عن الجانب البلدي.

ومن خلال عرض الوثائق العثمانية لاحظنا ان البلدية على الرغم من محدودية صلاحياتها وارتباطها المباشر بالسلطة الحاكمة في اغلب الاحيان، الا انها اضطلعت

بواجبات اسدت للمواطن اعمال جمّة على صعيد مختلف الخدمات، وعلى الرغم من هذه المركزية الا ان صلاحياتها كانت احياناً تتسم باللا مركزية وخاصة من خلال مشاركة الاهالي الذين ساهموا فعلياً في المجالس البلدية، كونهم اكثر ارتباط ومعرفة بأحوال المواطنين، وقد تبين من خلال تلك الوثائق محاولات جدية في محاسبة المقصرين واستبعاد الموظفين غير المرغوب في نزاهتهم واحالة بعضهم الى اللجان التحقيقية المختصة وفرض الغرامات الجزائية بحقهم. الا انها كانت على ما يبدو معالجات متأخرة في ظل الوضع الحرج، وربما يمكن القول ان البلديات في العهد العثماني كانت اكثر واقعية وخدمة للمواطن في تلك الظروف، على الرغم من سياسة العثمانيين المركزية وسوء الوضع الاقتصادي والاداري وقلة الوعي الاجتماعي والثقافي في ظل ظروف الصراعات الدولية التي كانت تتبارى في السيطرة على ممتلكات الامبراطورية العثمانية التي باتت آيلة الى السقوط.

المصادر والمراجع

١- الوثائق والمخطوطات المنشورة باللغة التركية

أ- السالنامات العثمانية المنشورة باللغة التركية

- سالنامات دولت علية عثمانية للسنوات (١٢٩٢هـ، ١٣٠٠هـ، ١٣٠١هـ، ١٣٠٤هـ، ١٣٠٨هـ، ١٣٠٩هـ، ١٣١٠هـ، ١٣١١هـ، ١٣١٢هـ، ١٣١٦هـ-١٣١٤ رومي، ١٣١٩هـ، ١٣٢٠هـ، ١٣٢١هـ، ١٣٢٢هـ، ١٣٢٣هـ، ١٣٢٤هـ، ١٣٢٥هـ، ١٣٢٧هـ، ١٣٢٨هـ.
- سالنامات ولايت بغداد للسنوات (١٢٩٩هـ، ١٣٠٠هـ، ١٣٠١هـ الدفعة الخامسة، ١٣٠٣هـ الدفعة السابعة، ١٣٠٩هـ الدفعة الثامنة، ١٣١٢هـ، ١٣١٨هـ - (١٣١٦-١٣١٧ رومي)، ١٣١٩هـ، ١٣٢١هـ، ١٣٢٣هـ الدفعة ١٩، ١٣٢٤هـ- (١٣٢١-١٣٢٢) رومي الدفعة الثانية، ١٣٢٥هـ -(١٣٢٢-١٣٢٣) رومي مخصوص الدفعة الاولى.
- سالنامات ولايت بصرة للسنوات (١٣٠٨هـ الدفعة الاولى، ١٣١٩هـ-١٣٠٩ر الدفعة الثامنة، ١٣١٦هـ، ١٣١٨هـ اعداد بابا زادة. محمد نجيب. مطبعة سنلة بصرة، ١٣١٨هـ-١٣١٦ر، سنة مالية مخصوصة الدفعة الرابعة مكتوب قلمي بابان زادة، محمد نجيب، ١٣١٩هـ، ١٣٢٠هـ الدفعة الخامسة مخصوصة مطبعة ولاية البصرة.
- سالنامات ولايت الموصل للسنوات (١٣٠٦هـ، ١٣٠٨هـ-١٣٠٦ر الدفعة الاولى، جمع حسن توفيق، ١٣١٠هـ-١٣٠٨ر، ١٣١٢هـ الدفعة الثالثة، ١٣٢٥هـ مخصوصة الدفعة الاولى مطبعة الولاية.

ب- الوثائق غير المنشورة والمحفوظة في الارشيف العثماني التابع الى رئاسة الوزراء التركي-استانبول.

٢- مجلة امور بلدية، محرر نوري عثمان، ٨مجلدات، اصدرتها الجمعية العمومية البلدية، المطبعة العثمانية، استانبول ١٩٢٢م.

المصادر العثمانية المعربة (المنشورة)

-الدستور، ترجمة لنصوص القوانين والانظمة والتعليمات التي اصدرتها الدولة العثمانية منذ سنة ١٨٣٩م حتى اوائل السبعينات من القرن التاسع عشر، وترجمه الى العربية نوفل افندي نعمة نوفل وبمراجعة وتدقيق خليل افندي الخوري وهو بمجلدين، المطبعة الادبية، بيروت ١٣٠١هـ.

المصادر التركية المكتوبة بالحروف العربية

- احمد افندي واصف، تاريخ واصف، محاسن الآثار وحقائق الاخبار، استانبول، ١٢٠٩هـ-١٢١٠هـ.

-احمد راسم ،عثماني تاريخي رسملي وخريطةلي، ج٤، برنجي طبعي، شمس مطبعة سي استانبول. ١٣٢٦هـ.

-خير الله افندي. دولت عثماني تاريخي. ١٥ج، مطبعة عامرة، ١٢٨٨هـ-١٨٧١م

-سليمان عزمي، تاريخ عزمي، ٢ج، القسطنطينية ١١٩٩هـ-

-عثمان نوري عبد الحميد الثاني ودور سلطتي .حياة خصوصية وسياسية سي طابع وناشري كتاب خانة اسلام وعسكري ،ابراهيم علي، ج١، استانبول ١٣٢٧هـ.

- محمد عطا الله افندي الشاني، تاريخ شاني زادة، ٤ج، استانبول ١٢٨٤هـ

-محمد ظلي بن درويش ،اوليا جلبي (ت ١٠٩٠هـ/١٦٧٩م). اوليا جلبي سيا حة نامة سي ،ج١، ج٤، استانبول اقدام مطبعة سي ١٣١٤.٤ج.

- محمد ثريا ،سجل عثماني او تذكرة مشاهير العثمانيين، ٤ج، عامرة مطبعة سي استانبول، ج١، ١٣٠٨، ج٣، ١٣١١

-محمود شوكت ،عثماني وتشكيلات وقيافت وتشكيلات عسكري سي ،ف٢. اكنجي جلد. مكتب حربية مطبعة سندة .طبع ايد لمشدر .سنة ١٣٢٥هـ.

-مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، كاتب جلبي، فذلكة كاتب جلبي. ٢ج، حوادث مطبعة سي، استانبول ١٢٥٨هـ، جها نما كتابي، دار الطباعة العامرة، القسطنطينية ١١٤٥هـ.

الوثائق غير المنشورة الموجودة في دار الكتب والوثائق العراقية

- د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ت ٣٢٠٥٠/٢٠٩٩، التقارير الادارية للاعوام ١٩١٦ – ١٩١٨.

- د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية،ت/ ٢١٧٨،تحت الرقم /١٣٢/٥٧ حول بلدية الشطرة.

- د.ك.و، الوحدة الوثائقية، وزارة الداخلية، ت/٢٢٨٣،تحت الرقم١٥٠/٤١، حول الابنية الحكومية التركية.

الوثائق البريطانية المنشورة

1-Administration Report, Amara Division,1918.

2- Administration Report, Amara District from 1st. April,1917 to 31st. December 1917.

3- Administration Report, Hilla District,1918.

4- Administration Report, Musaiyib District,1918.

5- Administration Report,Karbala,1918.

6- Administration Report of the Samawah Division for the year 1918.

7- Administration Report of Kut Division,1918.

8- Administration Report of Baghdad during for 1918.

9- Administration Reportfrom Khanigin Division.

10- Administration Report, Kirkuk District,1918.

11-Annual Administration Report, Shamyah,1918.

12- Annual Report, from Samarra Divion from the year 1918.

13- From office of the political officer Nasirhyah to the Civil commissioner Basrah, 4th January

الرسائل الجامعية

-جاسم محمد حسن .العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦م -١٩٠٩م.رسالة ماجستير كلية الاداب،جامعة بغداد ١٩٧٥م.

-حسين محمد القهواتي،العراق بين الاحتلالين العثمانيين الاول والثاني (١٥٣٤-١٦٣٨)م،رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد ١٩٧٥.

-حميد احمد حمدان التميمي،البصرة في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١م. رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد.نيسان ١٩٧٥

-خليل علي مراد،تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني(١٠٤٨هـ-١١٦٤هـ)/(١٦٣٨م-١٧٥٠م)، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد ١٩٧٥.

-رزاق كردي حسين العابدي،كربلاء في سنوات الاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩٢١) رسالة ماجستير ،معهد التاريخ العربي للدراسات العليا ،قسم التاريخ الحديث والمعاصر ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م

-علي ناصر حسين ، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤- ١٩٢١،رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث،كلية الاداب ،جامعة بغداد ١٤١٢هـ/١٩٩١م

-فواز مطر الدليمي،تغلغل النفوذ البريطاني ١٨٦٩م-١٩١٤، رسالة ماجستير،مقدمة الى كلية الاداب، جامعة بغداد ١٨٨٩م.

- محمد احمد محمود،احوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة(١٨٧٢-١٩١٨) رسالة ماجستير ،مقدمة الى كلية الاداب جامعة بغداد ١٩٨٠

-محمد عصفور سلمان،العراق في عهد مدحت باشا (١٩٦٩-١٨٧٢)م رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد ١٩٨٩

-ناهدة حسين ويسين،تاريخ النجف في العهد العثماني الاخير ١٨٣١-١٩١٧م رسالة دكتوراه فلسفة التاريخ الحديث.كلية التربية (ابن رشد) .جامعة بغداد ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- إبراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني (١٥١٦ - ١٩١٦)م.
-ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، بغداد ١٩٨٩م.
-ابو العباس احمد بن علي القلقشندي (ت٨٢١هـ)، صبح الاعشى في صناعة الانشاء، شرح وتعليق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧م.
- احمد بن ابي يعقوب بن جعفر بن وهب الكاتب (اليعقوبي) ت ٢٩٢هـ،البلدان،طبعة لبنان١٨٩١م
- احمد علي الصوفي، المماليك في العراق، الموصل ١٩٥٢ م.
تاريخ بلدية مدينة الموصل، ج١، مطبعة الجمهورية.
- احمد الشويكي البحراني، تاريخ امارة كعب العربية،تحقيق وتعليق علي نعمة الحلو، ط١،النجف ١٩٦٨م.
- احمد اسماعيل جودت،تاريخ جودت،ترجمة عبد القادر الدنا،ج١ ١٣٠٨هـ.
- احمد كمال مظهر،الطبقة العاملة العراقية،التكوين وبدايات التحرك،دار الخلود للطباعة والنشر،بغداد ١٩٨١م.
- احمد نوري النعيمي،تركيا وحلف شمال الاطلسي،المطبعة الوطنية عمان، الاردن ١٩٨١م.
-ارنولد تالبوت ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة فؤاد جميل، ج٢، ط١، دار الجمهورية، بغداد ١٩٧١م.
- اسماعيل سرهنك،تاريخ الدولة العثمانية،مراجعة حسين الزين،دار الفكر الحديث للطباعة والنشر(١٣١٥هـ/١٩٠٩م).
- اكرم فاضل،الحياة في العراق منذ قرن،(طبعة بغداد ١٩٦٨م).
- البرت.م.منتشا شفيلي،العراق في سنوات الانتداب البريطاني،ترجمة د.هاشم صالح التكريتي،مطبعة جامعة بغداد (بغداد ١٩٧٨م).

الكسندر ادامون،ولاية البصرة من ماضيها وحاضرها،ترجمة د.هاشم صالح تكريتي،مطبعة جامعة البصرة،البصرة١٩٨٢م.
امين حسن المدني،خمسة وخمسون عاما من تاريخ العراق ١١٨٨هـ/١٢٤٢هـ)،مختصر كتاب مطالع السعود بطيب اخبار الوالي اود(تاليف)عثمان سند البصري الوائلي،القاهرة ١٣٧١هـ .
باسم خطاب الطعمة، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق(١٧٩٧-١٨٣١م).
بونيه.الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الاوسط،ترجمة د.راشد البراوي القاهرة ١٩٥٠).
تقي الدين احمد بن علي بن عبد القادر المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، الخطط المقريزية ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مطبعة النيل ١٩٦٧م.
جابر ابراهيم الراوي،الحدود الدولية ومشكلة الحدود،دراسة قانونية ثائقية،مطبعة دار السلام بغداد ١٩٧٥.
ج جاكسون،مشاهدات بريطاني في العراق سنة ١٧٩٧م ،ترجمة سليم طه تكريتي،مطبعة بغداد.
جان بابيست تافرينيه،العراق في القرن السابع عشر،ترجمة بشير فرنسيس كوركيس عواد،بغداد١٩٤٤م.
ج.ج.لوريمر.دليل الخليج العربي،ج١،ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم طر.الدوحة١٩٦٧م.
جعفر حسين خصباك، العراق في عهد المغول الايلخاني(١٢٥٨-١٣٢م)ط١،مطبعة العاني بغداد،١٩٦٨.
جعفر الشيخ باقر ال محبوبة.ماض النجف وحاضرها.٣ج،مطبعة الاداب نجف ١٩٥٨م.
جعفر الخياط،ضوء من تاريخ العراق في العصور المظلمة،بيروت١٩٧٢م
جميل موسى النجار،الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت شا الى نهاية الحكم العثماني(١٨٦٩-١٩١٧)م،ط٢.بغداد ٢٠٠١.

التعليم في العراق في العهد العثماني الاخير (١٨٦٩-١٩٨١)م،ط١،بغداد ٢٠٠٢.
-جيمس بكنغهام،رحلة الى العراق سنة١٨١٦م،ترجمة سليم طه التكريتي،٢ج،بغداد ١٩٦٨م.
- جيمس بيلي فريزر ،رحلة فريزر الى بغداد في ١٨٣٤م.ترجمة جعفر الخياط،بغداد ١٩٦٤م.
-جيمس ريج،رحلة ريج في العراق عام ١٨٢٠م.ترجمة بهاء الدين نور بغداد ١٩٥١م.
-جيرترود لوثيان بيل، العراق في رسائل المس بيل، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة دار الكتب، بيروت١٩٧١م.
فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة دار الكتب، بيروت١٩٧١م.
-حسين الرحال وعبد المجيد كمونة ،الادارة المركزية والادارة المحلية في العراق بغداد ١٩٥٣م.
-حسن الاسدي ثورة النجف على الانكليز الشرارة الاولى لثورة العشرين،دار الحرية للطباعة،بغداد ١٩٧٥م
-حسن عيسى الحكيم ،النجف في عهد المماليك(١٧٥١-١٨٣٠).
-خالد الهاشمي ،احمد بديع المغربي،تاريخ الشرق الادنى الحديث بغداد ١٩٣٨م.
-خليل ساحلي اوغلي،من تاريخ الاقطار العربية في العهد العثماني،بحوث ووثائق وقوانين،استانبول ٢٠٠٠م.
-درويش باشا،تقرير درويش باشا لتحديد الحدود الايرانية العثمانية١٨٥٣م،مطبعة الحكومة.بغداد ١٩٥٣م.
-دومينكو.لانزا،الموصل في القرن الثامن عشر مذكرات ترجمها عن الايطالية روفائيل بيد لويلهالموصل ١٩٥٣م.

-دي لافوا،رحلة مدام دي لافوا الى كلدة العراق سنة١٨٨١م،ترجمة
البصري مراجعة د.مصطفى جواد.
-رجب بركات،بلدية البصرة ١٨٦٩-١٩٨١،البصرة ١٩٨٤.
-رسول الكركوكلي،دوحة الوزراء من تاريخ وقائع بغداد الزوراء،ترجمة
كاظم نورس،بيروت١٩٦٣م.
-ريجارد كوك ،بغداد مدينة السلام ،نقله الى العربيةد.مصطفى جواد
جميل ،ط١،مطبعة شفيق،بغداد ١٩٦٧م.
-زكي صالح،موجز تاريخ العراق،منشا النفوذ البريطاني في بلاد مابين ال
،بغداد ١٩٤٩م.
-ساطع الحصري،حولية الثقافة العربية،السنة الاولى ،مطبعة لجنة ال
والترجمة والنشر،القاهرة ١٣٦٩هـ-١٩٤٩م.
- ستيفن هميسلي لونكريك،اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث،ترجمة
الخياط ،ط٦، ١٩٨٥.
العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠م، ترجمة سلي
التكريتي، ج١، دار الفجر، بغداد١٩٨٨م.
- سعاد هادي العمري،بغداد كما وصفها السواح الاجانب ،بغداد ١٩٥٤م.
- سلمان فائق .تاريخ المماليك،نقله الى العربية محمد نجيب ارمانزي
١٩٦١م، تاريخ بغداد.نقله الى العربية ،موسى كاظم نورس،بغداد ١٩٦٢م.
-سيتن لويد،الرافدان،موجز تاريخ العراق منذ اقدم العصور حتى الان ،نة
العربية طه باقر وبشير فرنسيس بغداد ١٩٤٣م.
-شاكر صابر الضابط،العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين ا
وايران،مطبعة دار البصري بغداد ١٩٦٦م.
-شكري محمود نديم، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨م، الطبعة الثالثة، بيروت١٢
-شهاب الدين محمود الالوسي(ابي الثناء)،غرائب الاغتراب ونزهة الال
الذهاب والاقامة والاياب .بغداد ١٣٢٧م.

-صالح احمد العلي ،بغداد مدينة السلام،دراسات في تاريخ بغداد وخططها،مطبعة المجمع العلمي العراقي،١٩٨٥م.
-صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي (١٧٩٨-١٨١٠م).

النظام الاداري في العراق في العهد العثماني، موسوعة حضارة العراق، بغداد ١٩٨٥م.

-صباح ابراهيم سعيد الشيخلي،الاصناف.في العصر العباسي،منشورات وزارة الاعلام الجمهورية العراقية بغداد ١٩٧٦م.
-صديق الدوملجي،مدحت باشا ،بغداد ١٩٥٢.
- طه مكي ،تاريخ بغداد الحديثة.مطبعةدنكور.بغداد ١٩٥٣.
-عادل البكري، تاريخ الكوت، بغداد ١٩٦٥م.
-عباس العزاوي،تاريخ العراق بين احتلالين،ج٧.العهد العثماني الثالث، شركة التجارة والطباعة المحدودة،بغداد ١٩٥٥،ج٨،العهد العثماني الاخير،شركة التجارة والطباعة المحدودة،١٩٥٦. عشائر العراق .٣ج،شركة التجارة والطباعة،بغداد ١٣٣٥هـ /١٩٥٦م. تاريخ الضرائب العراقية في صدر الاسلام الى اخر العهد العثماني، بغداد ١٩٥٨م.
-عبد الامير محمد امين القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثاني عشر مطبعة السعد بغداد ١٩٦٦م
- عبد الجليل الطاهر العشائر العراقية .ج١، دار لبنان (بيروت ١٩٧٢)
- عبد الحميد العلوجي تاريخ الطب في العراق بغداد ١٩٦٧م
- عبد الرزاق الحسني العراق قديما وحديثا ،ط٦، بيروت ١٩٨٠م
- عبد الرزاق عباس حسين ،نشاة مدن العراق وتطورها ، القاهرة ١٩٧٣م
- عبد الرزاق الهلالي معجم العراق .ج١، بغداد ١٩٥٣م.
- عبد الرزاق الوهاب،كربلاء في التاريخ ،ج٣،مطبعة الشعب ١٩٣٥م.

- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث في نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م، داود باشا والي بغداد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- عبد العزيز محمد الشناوي الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها مكتبة الانجلو المصرية القاهرة
- عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للامة العربية، دراسة هوية الوعي.
- عبد الكريم العلاق بغداد القديمة ط١، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٠م
- عبد الكريم محمود غرايبة مقدمة في تاريخ العرب ١٥٠٠-١٩١٨ م العراق والجزيرة العربية دمشق ١٩٦٠م.
- عبد علي، الخالص في تاريخ الخالص، بغداد١٩٥٨م.
-عزيز جاسم الحجية بغداديات بغداد ١٩٦٨م
-علاء موسى نورس،حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١.بغداد ١٩٧٥م.
-علي حيدر مدحت،مذكرات مدحت باشا،تعريب كمال بك حتاتة.ط١،مطبعة هندية.(مصر،لان)
-علي الشرقي، العرب والعراق، ط١، بغداد ١٩٦٣.
-علي الوردي،لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،ج١،مطبعة الرشاد، بغداد ١٩٦٩.
-علي شاكر علي،تاريخ العراق في العهد العثماني،١٦٨٣-١٧٥٠،ط١،نينوى ١٩٨٥م.
-علي ظريف الاعظمي ،مختصر تاريخ بغداد،مطبعة الفرات،بغداد م١٩٢٦.
مختصر تاريخ البصرة،مطبعة الفرات،بغداد ١٩٢٧م.
-علي ناصر حسين،تاريخ السكك الحديد في العراق،١٩١٤-١٩٤٥م،مطبعة السكك، بغداد ١٩٨٦م.

-عماد عبد السلام رؤوف،الموصل في العهد العثماني ١١٣٩هـ- ١٢٤٩هـ-١٧٢٦م-١٨٣٤م ،مطبعة الاداب النجف الاشرف،١٣٩٥هـ- ١٩٥٧م.
تاريخ مشاريع مياه الشرب القديمة في بغداد، ط١.بغداد ٢٠٠٢.
ادارة العراق، الاسر الحاكمة ورجال الادارة والقضاء في القرون المتاخرة ،دار الحكمة للطباعة والنشر ١٩٩٢م.
-فاضل عوني، قوانين وانظمة الخدمة والملاك والانضباط والتقاعد، ج١، ط٢، مطبعة مصلحة نقل الركاب، بغداد.
- فتح الله بن علوان الكعبي (ت بعد عام١٠٩٠هـ/١٦٧٩م) زاد المسافر ولهفة المقيم والحاضر فيما جرى حسين باشا بن افراسياب حاكم البصرة، عني بتصحيحها وترتيبها خلف شوقي امين الداودي،مطبعة الفرات، بغداد ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م.
-فخري الزبيدي،بغداد ١٩٠٠م-١٩٣٤م.الجامع المفيد والظريف ج١،دار الحرية للطباعة.بغداد ١٩٩٠م.
-فلاديمير لو تكسي.تاريخ الاقطار العربية الحديثة،ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني،دار التقدم.موسكو ١٩٧١م.
-كارستن نيبور ،رحلة نيبور الى العراق في القرن الثامن عشر.ترجمه عن الالمانية. محمود حسين الامين، دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٥م.
- ك.ل. استارجيان .تاريخ الامة الارمنية ،الموصل ١٩٥١م
-ليونهارت رادولف،رحلة المشرق،ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي،دار الحرية بغداد ١٩٧٨م.
-مجموعة مؤلفين ،العراق في التاريخ، جامعة الموصل، بغداد ١٩٨٣ م.
-مجموعة مؤلفين،تاريخ الوطن العربي المعاصر، (كلية التربية/قسم التاريخ) بغداد ١٩٨٠م.

-مجموعة مؤلفين، الدليل الاداري للجمهورية العراقية، ٢ج، ط١، الدار العربية للطباعة، بغداد١٩٩٠.
-مجموعة مؤلفين،الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،٢ج.اشراف وتقديم اكمل الدين احسان اوغلي، نقله الى العربية صالح سعداوي، استانبول ١٩٩٩م.
-محمد احمد العمر،الدليل لاصلاح الاوقاف، مطبعة المعارف بغداد ١٩٤٨م.
-محمد امين خير الله العمري،منهل الاولياء ومشرب الاصفياء من سادات الموصل الحدباء، حققه ونشره سعيد الديوه جي،مطبعة الجمهورية الموصل ١٩٦٧م.
-محمد امين زكي،تاريخ السليمانية ،ترجمة جميل الملا احمد الروزبياني. بغداد ١٩٥٠م. خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ،ط١،ترجمة محمد علي عوني،ط٢، ١٩٦١م.
-محسن ابو طبيخ،المبادىء والرجال،مطبعة ابن زيدون، دمشق ١٩٣٨م.
-محمد انيس، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤-١٩١٤)،(القاهرة١٩٨١م)
-محمد بن احمد المنشيء،رحلة المنشيء الى بغداد، ترجمها عن الفارسية عباس العزاوي، بغداد١٩٤٨م.
-محمد حسين ال ياسين، تاريخ المشهد الكاظمي، بغداد ١٩٦٧م.
-محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
-محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤-١٩٥٨ المكتبة العصرية بيروت ١٩٦٥م.
-محمد عبد اللطيف البحراوي ،حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩ م ،ط١،مطابع المختار الاسلامية القاهرة ١٩٧٨م.
-محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، مطبعة التقدم مصر ١٩١٢م
- محمود شكري الالوسي ، اخبار بغداد ومجاورها من البلاد، مخطوطة مكتبة المجمع العلمي العراقي رقم ٨٠١ ورقة ٣١، تاريخ مساجد بغداد واثارها تهذيب محمد بهجت الاثري مطبعة دار السلام بغداد ١٣٤٦هـ-١٩٢٧م.

-محمد مهدي البصير ،تاريخ القضية العراقية،ج١، ١٩٢٣م بغداد.
-مرزا ابو طالب خان، رحلة ابي طالب خان الى العراق واوربا سنة ١٢١٣هـ/١٧٩٩م ترجمها عن الفارسية مصطفى جواد ،بغداد ١٩٧٠م.
- مرتضى نظمي زاده ، كلشن خلفا، ترجمة موسى كاظم نورس ، النجف مطبعة الاداب ١٩٧١م .
-منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعيه والثقافية من ١٨٦٩م-١٩٢١م،بغداد ١٩٦٩م.
-نابليون الماريني، تنزه العباد في مدينة بغداد، بيروت ١٨٨٧م
-نجدة فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلماسيين الأجانب ، ط٢، مطبعة منير، بغداد ١٩٨٤م.
-نوري عبد الحميد العاني العراق في العهد الجلائري، بغداد ١٩٨٦م.
-نيقولا زيادة، الحسبة والمحتسب ، المطبعة الكاثوليكية، طبع بيروت ١٩٩٢م.
-هاشم الوتري ومعمر خالد الشابندر، تاريخ الطب في العراق مع نشوء وتقدم الكلية الطبية الملكية العراقية ،مطبعة الحكومة بغداد ١٩٣٩م.
-هاشم حسين ناصر المحنك، فلسفة الادارة المعاصرة والمجتمع، مطبعة القضاء، النجف١٩٩٠م.
-هاملتن جب وهارولد بوون ،المجتمع الإسلامي والغرب،ج٢،ترجمة الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى،القاهرة.
-يعقوب سركس،مباحث عراقية القسم الاول شركة التجارة والطباعة المحدودة بغداد ١٩٤٨م.
-ياسين بن خير الله العمري ،زبدة الاثار الجلية في الحوادث الارضية ،تحقيق عماد عبد السلام رؤوف ،مطبعة الاداب النجف الاشرف ١٩٧٤م.
-يوسف رزق الله غنيمة،تجارة العراق قديما وحديثا ،بغداد ١٩٢٢م.

المصادر الأجنبية بالحروف اللاتينية (غير المترجمة):

-Alexander, Baghdad in bygone days. London 1926.

-Barkan, omer. lutfu.xv, Asrin sonunda bazi Buyuk sehirlearde Esya ve Yiyecek Fiatlannin Tesbit ve Tefftisi Hususlarin Tanzam Eden..... Istanbul. 1942.

-Malikane divani sistimi; Turk hukuk ve Iktsat tarrihi mecmuasi Istanbul. Burhannedin matbaasi 1939.

- Barkan,Rescearch on ottoman Fiscal sarveys in studies in the economic history of the middl Eest .

-Blunt.A.Beduin Tribes of the Euphrates, 2vols. London 1879.

-Buchingham, Travels in mosopotimea.11vols.

-Callwell; c, e; The life of sir Stanley maude (London 1920).

-Creasy. sir Edwards. History of the ottoman Turks. (London 1878).

-Davison, Rderic. H; Re form in the ottoman Empire 1856-1876. Princeton university press. New Jersey, 1963.

-Dupre; Adrien; voyage en perse faitdans les ann'ees 1870-1809 en Fraver sant la natolie et la mesopotmie , vol, I.(Paris 1819)

-Duri."Baghdad" Dans,EL2.vol.1.

-Eevrsley, lord; The Turkish Empire..its growth and Decay, T.Fisher unwin ltd. London 1917.

-Fasdisk Raymond, American police systems, New York, the century Co. 1921.

-Groves, A. N., Journal of Residence of Baghdad (London 1941).

-Hamer; Histoire Del'empire ottoman,vol.5.

-Halil. Inalcik; ottoman methods of conquest. vol. II. 1954.

-Ilber. ortayli TanZimattan sonar Mahlli Idareler. Ankara 1474. ve Istanbul 1948.

-Ives; a voyage from England to India, 1760.

-Kazici. ziya; osman lilarada htisab muessesesi, Istanbul,1987.

-Kuran. Ercumend. Avrupa da osmanli ikamet Elcilike rinin kurulusu ve like Elcilerin siyasi faaliyetteri (1793-1821). Ankara.

-Kutukoglu Mubahats. Osmanlilarda narh Muessesesi ve 1640 Tarihli Narh, Defteri, Istanbul, 1983.

- Kutukoglu. Bekir osmanli-Iran siyasi Munasebetleri 1578-1612. Istanbul. 1993.

-Lanzoni. la lesopotamia Economica.

-Lewis, Brenard; The Emergence of modern Turkey. Oxford university press. London, 1961.

-Lybyer. the Government of the ottoman Empire.

-Mansfield, peter. the ottoman empire and its successors,st,Martins press, first published. New work 1973.

-Memo. Dependency of chaab tribe.

-Pitcher, Donald. An historical geography of the ottoman empire, Leiden, Brill, 1972. Map No. XXXII.

-Red house, sir James. w. A Turkish and English Lexicon, Constantinople. 1890.

-Smith, Bruce. police systems in the united states. New York. Harper and brothers 1949.

البحوث والمقالات

-الاب انستاس،ماري الكرملي،تطور الحسبة مجلة لغة العرب،ع٣٣، بغداد١٩٢٤.

-اوليا جلبي، مقتطفات من مشاهدات اوليا جلبي في بغداد، ترجمة حسين علي الداقوقي، الآخاء، ع٣ وع٤، تموز وآب١٩٧٢.

-اوليفيه، الرحالة الفرنسي يصف بغداد عام ١٧٩١م، تقدم وترجمة يوسف حبي، المورد المجلد الحادي عشر، ع٤، ١٩٨٢م.

-ابراهيم خليل احمد،(جريدة الزوراء البغدادية) مصدر لتاريخ العراق الحديث ١٨٦٩-١٩١٧ الندوة العلمية الاولى(بغداد في التاريخ).التي عقدها قسم التاريخ في الفترة من ٥-٧ ايار ١٩٩٠ م كلية التربية جامعة بغداد.

-بطرس لبكي.تجارة ولايات الشام وولاية العراق منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني ،جمع الدكتور محمد عبد الجليل التميمي ،مطبعة الاتحاد ،تونس ١٩٨٦م.

-جعفر الخياط .مشاهدات تكسيرا في العراق ١٦٠٤م،مجلة الاقلام ج٤،بغداد ١٩٦٤م.

- شفيق جحا .التنظيمات او حركة الاصلاح في الامبراطورية العثمانية ١٨٥٦-١٨٧٦،مجلة الابحاث لسنة ١٨ الجزء الثاني بيروت حزيران ١٩٦٥م.

-صادق ياسين الحلو النشاط الفرنسي في بغداد في القرن التاسع عشر بحث مقدم في ندوة (بغداد في التاريخ)التي عقدها قسم التاريخ للفترة من ٥-٧ ايار ١٩٩٠م كلية التربية الاولى جامعة بغداد.

-صالح محمد العابد النظام الاداري في العراق في العهد العثماني /موسوعة حضارة العراق ١٩٨٥م.

-طارق نافع الحمداني. بعض جوانب الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد. بحث مقدم في ندوة (بغداد في التاريخ) التي عقدها قسم التاريخ للفترة من ٥-٧ ايار ١٩٩٠م كلية التربية الاولى جامعة بغداد.

-عباس العزاوي القضاء في العراق مجلة القضاء السنة العاشرة ،ع٣، نيسان ١٩٥٢م.
-عدنان رشيد. العلاقات الالمانية العربية ومحاولة السيطرة على المنطقة للفترة من ١٩٧١-١٩٤٥ مجلة افاق عربية السنة الثالثة،ع١١،تموز ١٩٧٨م.
-علاء موسى نورس. الصراع العثماني الفارسي واثره في العراق حتى اواخر القرن الثامن عشر/دراسات تاريخية تحت عنوان الحدود الشرقية للوطن العربي، دار الحرية للطباعة بغداد ١٤٠١هـ-١٩٨١م، الدبلماسية البريطانية في العراق .مجلة المؤرخ العربي،ع١٨،السنة ٧ ،١٩٨١م.
- عماد عبد السلام رؤوف. التنظيمات الاجتماعية ،بغداد.
-منير الوتري، المركزية واللامركزية، مجلة الكتاب، ع١٠، السنة الثامنة، ص٣٣.
-نوري عبد البخيت ،روسيا ومشروع سكة حديد بغداد، مجلة المؤرخ العربي،ع١٥، بغداد ١٩٨٠م.
-هاشم صالح التكريتي، التغلغل الالماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الاولى ،مجلة المؤرخ العربي ،ع٢٧،السنة ١٢ ، ١٩٨٦م.
-ياسين عبد الكريم ،اتفاقية الحدود الشرقية الى نهاية القرن التاسع عشر دراسات تاريخية تحت عنوان (الحدود الشرقية للوطن العربي) جمعية المؤرخين والاثاريين في العراق ،دار الحرية للطباعة بغداد ١٤٠١هـ١٩٨١م.
- يوسف عز الدين ،الحياة الفكرية في بغداد ،مجلة المجمع العلمي مجلد ٣١، ١٩٨٠م.

الصحف

- البصرة/بصرة، الاعداد (١١٤ و١٢٤ لسنة ١٣٠٩هـ، ٥١٠ و ٥٢٢ و ٥٢٥ و ٥٢٩ لسنة ١٣٢٧هـ و ٥٤٤ لسنة ١٣٢٨هـ و ٦٤٤ لسنة ١٣٣٠هـ).

- الرقيب/بغداد، عدد ٥٥ لسنة ١٣٢٧ هـ.

- الزوراء /بغداد، الاعداد (١ و ٢ و ٤ و ٨ و ١٠ و ١٢ و ٣٥ و، ٤٥ و ٥٤ و٥٥ لسنة ١٢٨٦ هـ ، و ٦١ و ٦٢ و٧٧ و ١١٤ و ١١٩ و١٢٣ و١٢٤ و١٢٦ لسنة ١٢٨٧هـ ١٣٠ و١٣١ و١٤٥ و١٤٧ و١٥٥ و ١٦٩ و١٧٩ و١٨٠ و١٩٠ و١٩٧ و٢٠٢ لسنة ١٢٨٨هـ، ٥٤٩ و٥٨٩ لسنة١٢٩٢هـ، ٨١٧ و٨٧٨ لسنة ١٢٩٦هـ و ١٢٩٢ لسنة ١٣٠٢، ١٤٩٥ لسنة ١٣٠٩ هـ، ١٨٢١و١٨٢٣ لسنة ١٣١٧ هـ، ١٨٧٥ لسنة ١٣١٨ هـ.

- الفرات/حلب ،عدد٤٦ لسنة ١٢٨٥هـ.

- المنير/بصرة، عدد١٢، ١٣، ١٨ لسنة ١٣٣٠هـ.

الملاحق

فهرست الملاحق

١- تعهد من الشيخ عبادة (من مشايخ شمر) إلى الحكومة العثمانية بالإستيطان داخل حدود أيالة كردستان وحماية المنطقة والمحافظة على أمن القوافل المارة مقابل تثبيته شيخاً على عشيرته.

٢- أمر إداري من والي ايالة كردستان يتضمن الإقرار بتنصيب الشيخ عبادة شيخاً على عشائر شمر مقابل خدمة الدولة العثمانية من حماية المنطقة الواقعة بين الجزيرة وحدود أورفة.

٣- جدول يتضمن نبذة مختصرة عن الجوامع والمساجد التي رممت أو شيدت في العهد العثماني.

٤- رسالة من الشيخ بندر السعدون إلى دفتردار ولاية بغداد تتضمن قضائه على تمردات الشيخ ناصر وبعض عشائر الظفير واخضاعهم إلى سلطة الدولة العثمانية.

٥- رسالة من الشيخ بندر السعدون إلى دفتردار ولاية بغداد تتضمن تعازيه بوفاة الوالي مشير باشا يتعهد بالإستمرار في توطيد الأمن وخدمة الدول العثمانية.

٦- رسالة من التجار وأصحاب المهن إلى السلطات العثمانية تتضمن معاناتهم بسبب تزايد تداول العملات المزيفة في الأسواق.

٧- رسالة من كاظم قاسم الحسيني والقاضي زادة محمد امين إلى الدولة العثمانية حول إخراج العصاة من كربلاء.

٨- رسالة من علماء النجف إلى والي بغداد يوضحون فيها كيفية القضاء على عصيان عشيرة الشمرت.

٩- أ، ب، ج، أمر من والي بغداد (مدحت باشا)إلى الشيخ فرحان أمير شمر الجربا تتضمن تأسيس سنجقاً يتولى الشيخ إدارته.

١٠- كتاب مرفوع من والي بغداد إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) يتضمن قراراً بتأسيس بلدية بغداد.

١١- كتاب من ولاية بغداد إلى النظارة الداخلية حول إجراء عملية إحصاء في بغداد.

١٢- كتاب من نظارة الداخلية إلى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) يوضح بعض البنود من عقد الإستقراض بين بلدية بغداد والبنك الوطني التركي.

١٣- مقترح استحداث بلدية في قضاء دهوك.

١٤- مقترح تشكيل مجلس بلدي في قضاء دهوك وتعيين صالح أفندي رئيساً وان يخصص نصف من الواردات السنوية البالغة نحو (٣٤٠٠ قرشاً) للبلدية المزمع تأسيسها.

١٥- كتاب يتضمن واردات قصبة دهوك من رسوم المجازر والرسوم المجباة عن تجارة الذهب وغيره.

١٦- كتاب استحصال الموافقة من الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) على تخصيص نصف مبالغ الوارد السنوي لقضاء دهوك إلى بلدية دهوك المزمع تأسيسها.

١٧- مقترح استحداث دائرة بلدية في ناحية شهربان.

١٨- استحصال موافقة الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) بشأن تأسيس دائرة بلدية في ناحية شهربان.

١٩- أ، مقترح استحداث دائرة بلدية في قصبة سنجار.

١٩- ب، بيان مقادير الضرائب المحال جبايتها إلى عهدة المقاول.

٢٠- كتاب من نظارة الأمور المالية حول تنظيم الميزانية العامة وتوضيح كيفية توزيع الضرائب والرسوم بين الخزينة العامة وميزانية البلديات.

٢١- استحصال موافقة الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) بشأن تأسيس دائرة بلدية سنجار.

٢٢- برقية من والي بغداد جمال باشا إلى رئاسة شورى الدولة تتضمن الوضع المالي لبلدية بغداد واحتمال إلغاء البلدية في حالة رفض طلبها بالموافقة على الإستقراض.

٢٣- برقية تتضمن شكوى من إحدى المواطنات مرفوعة إلى رئاسة مجلس شورى الدولة ضد شاكر أفندي عضو المجلس البلدي.

٢٤- كتاب من ولاية بغداد إلى رئاسة مجلس شورى الدولة يتضمن مطالعة دائرة البلدية الأولى بشأن شكوى إحدى المواطنات ضد شاكر أفندي.

٢٥- برقية مرفوعة من وجهاء بغداد إلى رئاسة دائرة شورى الدولة تتضمن رجاءاً بعدم السماح لرئيس وأعضاء دوائر بلديات بغداد بالمشاركة في الإنتخابات المقبلة لإشغالهم الموقع أكثر من عشر سنوات.

٢٦- شكوى مرفوعة من المجلس البلدي من الموصل إلى نظارة الداخلية ضد والي الموصل لحله المجلس البلدي بسبب مطالبتهم تسديد ديون الصندوق البلدية في ذمة صندوق المال.

٢٧- شكوى مرفوعة من رئيس بلدية البصرة ضد والي البصرة شعبان باشا.

٢٨- أ، ب، ج، د، هـ، مجموعة وثائق تكشف عن احتدام الصراع بين جمعية الإتحاد والترقي وبين حزب الحرية وانعكاسه على الإنتخابات البلدية.

٢٩- أ،ب، مراسلات بين الدوائر المعنية تتضمن عزل رئيس بلدية خراسان وحرمانه من المشاركة من الإنتخابات.

٣٠- أ، كتاب من ولاية بغداد إلى رئاسة مجلس شورى الدولة يوضح الأسباب الموجبة لحرمان رئيس بلدية خراسان من المشاركة من الإنتخابات المذكورة.

٣٠- ب، كتاب من نظارة الداخلية إلى الصدر الأعظم (رئيس البلدية) حول انتخابات البلدية في قضاء خراسان والاستفسار عن مشروعية حرمان رئيس البلدية من الإشتراك مرة أخرى في الإنتخابات.

٣١- برقية من مجلس إدارة ولاية بغداد إلى مكتب الصدر الأعظم يطلب فيها توضيح المادة الرابعة من قانون بلديات الولاية بشأن الجهة المسؤولة عن تعيين رئيس البلدية.

٣٢- كتاب من والي بغداد إلى النظارة الداخلية يتضمن مقترح ربط رؤساء البلديات بكفالة مالية.

٣٣- شكوى ابرقها رئيس بلدية بغداد الثانية عبد الحميد إلى ديوان صاحب الجلالة ضد والي بغداد لتدخلاته المسافرة في الشؤون البلدية.

٣٤- مذكرة رفعها متصرف الموصل تتضمن طلب الموافقة على تغيير رئيس البلدية سليمان بيك لتقاعسه عن القيام بواجباته.

٣٥- كتاب من ولاية الموصل إلى رئاسة مجلس شورى الدولة يتضمن نتيجة التحقيق والإستفسارات بشأن عزل رئيس بلدية لواء السليمانية.

٣٦- مخاطبات بين متصرف كربلاء وقائممقام النجف والبلدية حول التهم الموجهة إلى كاتب البلدية كامل أفندي والذي يقوم بمهام أمين الصندوق.

٣٧- ورقة مسودة خاصة بدائرة شورى الدولة تتضمن إعادة الأوراق التحقيقية والقرار الصادر بحق رئيس بلدية بغداد وأعضاء مجلسها البلدي إلى ولاية بغداد لغرض إعادة النظر بالقرار لعدم إجراء التحقيقات وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية.

٣٨- كتاب من ولاية بغداد إلى النظارة الداخلية يتضمن معلومات حول استلام المفتش الصحي ثريا بيك رواتبه من بلدية بغداد.

٣٩- وثيقة تتضمن معلومات تفيد أن البلدية تقوم بتسديد قسم من تكاليف الإجراءات والتدابير الصحية حين انتشار الأوبئة والأمراض.

٤٠- وثيقة تؤكد أن هناك ضريبة تجبى من العطارين وأرباب الحرف الأخرى في قضائي خراسان وكربلاء باسم شهرية الحوانيت.

٤١- وثيقة تتضمن اعتراض التجار على المبالغ المفروضة من قبل البلدية على المنتوجات المصنعة محلياً.

٤٢- وثيقة يتضح فيها كيفية جباية رسم جزر الحيوان (الذبيحة).

٤٣(أ)- ورقة ضبط خاصة باجتماعات مجلس الوزراء تتضمن قراراً بشأن واردات جسر الخر.

٤٣(ب)- جدول بمصاريف جسر بغداد و وارداته خلال عشر سنوات .

٤٤(أ)- كتاب من ناظر الأمور الداخلية إلى الصدر الأعظم يتضمن كيفية استيفاء الرسوم الكمركية ورسم الأختام.

٤٤(ب.ج)- برقيتان أبرقها مجموعة من التجار يشكون فيها إلى الباب العالي تعسف ملتزم جباية رسوم الأختام.

٤٥- وثيقة تتضمن مبالغ مستحصلة بأسم رسم القنطار تتقاسمها البلدية مناصفة مع الخزينة.

٤٦(أ)- برقية من كركوك إلى نظارة الداخلية تتضمن سعي الحكومة المحلية زيادة حجم الواردات من خلال تشيد أبنية وتأجيرها.

٤٦(ب)- كتاب من متصرف كربلاء إلى رئاسة بلدية النجف يتضمن استيضاح عن تأجير أربعة بيوت عائدة للبلدية.

٤٧- كتاب من نظارة الداخلية إلى مكتب الصدر الأعظم يوضح فيه إن المادة ١٦ من قانون بلديات الولايات صعبة التطبيق لان نفقات البلدية غير المنتجة يجب إن لا يتجاوز ١٠% من واردات البلدية لذا يرجى إحالة الموضوع إلى شؤون الدولة لغرض دراسته.

٤٨(أ)- كتاب من نظارة الداخلية إلى مكتب الصدر الأعظم تطالب فيه ضرورة تعديل المادة ١٦ من قانون البلديات وما شابه ذلك من الأبواب الوارد ذكرها من المادة الثالثة بعد إن استعرضت واردات ومصروفات بلدية ازمير

٤٨(ب)- جدول يبين فيه مصروفات بلدية ازمير يبين فيه استحالة تطبيق المادة ١٦ من قانون البلديات.

٤٩- مجموعة مخاطبات بين نظاره المالية ونظاره الداخلية تتناول كيفية تسوية الواردات والمصروفات الراجعة لصندوق البلدية وجدولتها وكيفية تدقيقها وتصديقها.

٥٠(أ)- جدول يوضح كيفية تنظيم المصروف من العام المنصرم والمخمنة للعام القادم.

٥٠(ب)- جدول يوضح كيفية تنظيم المصرفات الوردات المتحققه في العام المنصرم والمخمنه للعام القادم.

٥٠(ج)- قرارات تدقيق وتصديق ميزانية البلدية موقعة من قبل المجالس البلدية ومجلس ادارة الولاية.

٥١- وثيقة تؤكد اهتمام الإدارة العثمانية بكيفية تنظيم الحسابات العائدة للبلدية وكيفية تدقيقها وتصديقها حيث إن مجلس شورى الدولة أصدر قراراً بخصوص ذلك.

٥٢- برقية من والي بغداد الفريق يوسف يذكر فيها نيته القيام بمشاريع نافعة ومثمرة كفتح شارع عام او تشيد جسر حديد ويسأل الإدارة العثمانية معاونته من الاستقراض وتتعهد البلدية بتسديد القروض من الواردات الحاصلة من تلك المشاريع.

٥٣- مخاطبات بين متصرف الحلة ووكيل متصرف الحلة ومدير خزينة الحلة تبين كيفية استرداد ديون للبلدية تطبيقا للمادة (٤٠) من قانون البلديات .

٥٤- قرار سجن ملتزم الضرائب (جلوب) لعدم تسديده المبالغ التي في ذمته وعدم تقديمه شخص كفيل.

٥٥- مذكره تتضمن تقريراً عن نتائج التدقيق لحسابات دائرة بلدية لواء منتفق.

٥٦(أ)- كتاب يتضمن قراراً إرسال نسخه واحدة من مجموعة القوانين و الأنظمة الخاصة بالبلديات إلى كافة دوائر البلديات ويجري عليها دور الاستلام والتسليم بين رؤساء البلدية.

٥٦(ب)- كتاب من والي بغداد يطالب بإرسال نسخه من مجموعة القوانين و الأنظمة الخاصة بالبلديات.

٥٧- مضبطة شكوى مرفوعة من لفيف من المواطنين ضد رئيس البلدية سليمان بيك .

٥٨- برقية من الوالي جمال بيك إلى رئاسة شورى الدولة يطلب فيها ترويج المعاملة المتعلقة باستقراض مبلغ من المصروف الوطني التركي .

٥٩- كتاب مرفوع من دائرة بلدية بغداد يتضمن قرار مجلس بلدية بغداد بتأجيل دفع أقساط القرض لعدم إرجاع الزيادات من قبل المصرف الوطني التركي.

٦٠- وثيقة (مضبطة) مقدمة من مجلس ادارة لواء كربلاء إلى والي بغداد تتضمن دارسة لواقع الكوفة ومقترح رفع درجتها إلى ناحية.

٦١- وثيقة تتضمن المشاريع والخدمات التي أنجزتها البلدية خلال تولي عيدان باشا وناصر باشا وأصف افندي وناقذ باشا وعزت أفندي وعلي رضا متصرفية لواء البصرة.

ملحق رقم (١)

باعث تحرير السند هو انه

انا شيخ عباده من مشايخ شمر قد اعطيت القرار التام بانى مع عشيرتى الذين تحت يدى اكون فى خدمت الدولة العلية
واستخدم فى معاونت الدولت العلويه فى محافظة تلك الاطراف اعنى بهم جناب على باشا المقيم فى ناحية جبل اما وجناب
صبحه باشا المقيم فى سيورك العلويه [illegible] حضرت المشير الاكرم ومعاونت جناب الحاج ليمان اغا المعمور
من كردستانه مشيرى حضرت افندينا اسعد باشا المفخم وقد تعهدت انه اكون داخل حدود ايالة الكردستانه مع عشيرتى الذين
تحت يدى ولو اخرج خارجا من داخل حدود ايالة المذكوره بل اكون مستخدما فى محافظة الاطراف والبريه والنواحى
والقرا من هذه الجزيره للابد اوروفه فمن هذا القرار قد جعلنى شيخا على عشيرتى المذكوره وان خالفت شيئا
او خرجت من حدود ايالة المذكوره اكون منزولا ومعزولا من المشيخة التى انا منصوبا بها على عشيرة الذين
تحت يدى وعلى هذا النوع صار القرار والرابطه وقد اعطيت هذا السند من طرفى ومهرته فى ختمى يبقى
محفوظا فى قلم ايالة الكردستانه لحين الحاجه حرر وجرى فى ثالث يوم من شهر شوال الشريف سنه ستة وستين
ومائتين [illegible]

المعربانه
شيخ عباده
[illegible]

ملحق رقم (٢)

الافتخار [illegible] المطاع [illegible] جناب مخلصنا الشيخ عباده [illegible] من مشايخ عشيرة شمر [illegible]

انك يا شيخ عباده [illegible] قد ذهبت الى عند جناب علي باشا [illegible] الجزيرة [illegible] فاظهرت لها الطاعة واستعربت بانك فيما بعد

تريد ان والبيوت العربانية الذين عندك تستخدمون في خدمات الدولة العلية بكمال الصداقة والاستقامة فاعطيت قرارا بانك مع البيوت الذين

تحت يدك تحضرون وتستقيمون في حدود الداخلة في ايالة كردستان وتصرفون مساعيكم بغاية الاقدام في محافظة تلك النواحي والقرى من جهة الجزيرة

[illegible] من دون ان تخرجوا من حدود ايالة الكردستان [illegible] القرار بانك مع [illegible] دائما تكونون مستعدين في معاونة الدولة

المنصورية في محافظة تلك النواحي [illegible] باشا المقيم في [illegible] باشا المقيم في [illegible]

[illegible]

[illegible] شيخا على البيوت الذين تحت يدك فقط لكي تكون [illegible] في البرية والنواحي التي هي داخلة في حدود ايالة الكردستان من دون ان تخرج من حدود

المذكورة [illegible] الجزيرة [illegible] قد اعطيت سندا قويا [illegible] ان بالنفس [illegible] فاظهرت [illegible]

واستعربت [illegible] ايضا [illegible] في الخدمة [illegible] مع البيوت الذين تحت يدك [illegible] محافظة [illegible]

الجزيرة [illegible] شيخا على [illegible] تحت يدك [illegible] في حدود ايالة كردستان

مادام انك مقيم في داخل ايالة المذكورة [illegible] في الخدمات الدولة العلية [illegible] بغاية الاقدام في معاونة الدولة المنصورية [illegible]

لمحافظة تلك النواحي [illegible] شيخا على البيوت الذين تحت يدك وانتم يا ايها المشايخ من مشايخ شمر [illegible] شيخ عباده [illegible]

[illegible] في جميع المصالح الموافقة [illegible] باتفاق واتحاد واحد تكونوا في معاونة الدولة [illegible] لمحافظة

رعايا تلك النواحي والقرى والبرية التي هي داخلة في حدود ايالة الكردستان من الجزيرة [illegible] وتحفظوهم [illegible]

[illegible] مادام انكم مستقرين في خدمة الدولة العلية [illegible]

[illegible] سطرنا هذا البيورلدي من ديوان ايالة كردستان [illegible]

سنه [illegible] اعطينا هذا البيورلدي [illegible]



ملحق رقم (٣)

الجوامع والمساجد

١- جامع الامام ابو حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ)، وهو من ابرز جوامع بغداد من حيث السعة والانتظام، وهو محكم القواعد ويلحق به مدرسة دينية مؤسسة زمن السلطان سليمان القانوني، واعيد بناءه بعد ان هدمه اسماعيل الصفوي[1].

٢- مسجد الشيخ عبد القادر الكيلاني (ت ٥٦١ هـ)، تم اعادة بنائه وهو اكبر مساجد بغداد ويقع في المحلة المسماة باسمه في الجهة الشرقية من جانب الرصافة.

٣- مسجد الكاظمية، رممه ووسعه السلطان سليمان القانوني (٩٤٢هـ/١٥٣٥م).

٤- جامع المرادية، الذي بناه الوالي مراد باشا سنة (٩٧٨هـ/١٥٧٠م) وسمي باسمه ويقع في منطقة الميدان[2].

٥- جامع الوزير، وهو من جوامع بغداد القديمة جدده وعمره الوالي حسن باشا سنة (١٠٠٨-١٥٩٩م) ويقع في محلة الميدان[3].

٦- جامع الصاغة، بناه الوالي سنان باشا، والحق به مدرسة، اعيدت عمارتها سنة (١١١٠هـ/١٦٩٨م) وعرفت بالاسماعيلية[4].

٧- جامع القمرية : وهو جامع قديم اعاد بناءه الوالي ديلي حسين باشا سنة (١٠٥٤هـ/١٦٤٤) وعمره الوالي سعيد باشا سنة (١٢٣٠هـ/١٨١٤م) ويقع في الجانب الغربي من الكرخ على ساحل دجلة.

٨- جامع الخاصكي، شيده عمر باشا الخاصكي (١٠٦٧هـ/١٦٥٦م) واعيد اعماره عدة مرات.

---

[1] Duri, "Baghdad" Dans, EL², vol, I. P. 931.

[2] مصطفى جواد، احمد سوسة، دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديماً وحديثاً. المجمع العلمي العراقي. بغداد ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م، ١/١٧٣.

[3] طه مكي، تاريخ بغداد الحديثة. مطبعة دنكور. بغداد ١٩٣٥م، ص٥٦.

[4] عباس العزاوي، تاريخ العراق بين الاحتلالين، ٥/١٤٣.

٩- جامع الشيخ معروف، وهو من الجوامع القديمة الذي اعاد بناءه الوالي عبد الرحمن باشا سنة (١٠٨٥هـ/١٦٧٤)، ويقع خارج المدينة بالقرب من قبر الشيخ معروف الكرخي[١].

١٠- جامع القبلانية، هو جامع الشيخ القدوري، وقد اعاد بناءه الوالي قبلان مصطفى سنة (١٠٨٧هـ/١٦٧٦م).

١١- جامع سيد سلطان علي، عمره الوالي ابراهيم باشا سنة (١٠٩٢هـ/١٦٨١) ويقع بالقرب من جسر مود (جسر الجمهورية)[٢].

١٢- جامع حمام المالح، شيده احمد بشناق سنة (١٠٨٩هـ/١٦٧٨م) ووقف للتدريس وفيه مصلى ومدرسة دينية واسعة[٣].

١٣-جامع السراي، الذي بناه الوالي حسن باشا سنة (١١١٦هـ/١٧٠٤م) الذي غدا اسمه جامع حسن باشا، وبنى فيه مأذنة ومصلى ويقع امام دار الحكومة[٤].

١٤- جامع الخلفاء، اعاد بناءه الوالي سليمان الكبير سنة (١١٩٣هـ/١٧٧٩م)، ويعود بناءه الى زمن العباسيين، ويقع في جهة الشورجة كما بنى الوالي ذاته (المدرسة السليمانية)[٥].

١٥- جامع الخاتون، شيدته منور خاتون زوج سليمان باشا ويقع في محلة الحيدر خانة.

١٦- جامع سراج الدين، الذي قام ببنائه الوالي حسن باشا ويقع في محلة الصدرية في بغداد.

١٧- جامع الشيخ عمر السهر دوري، وقد اعاد اصلاحه الوالي حسن باشا ضمن حملة اصلاح جوامع بغداد القديمة ويقع خارج البلدة القديمة قرب السور.

---

(١) طه مكي، المصدر السابق، ص٥٩.

(٢) علي الوردي، لمحات اجتماعية، ٤٣/٣.

(٣) Duri, "Baghdad" Dans EI², Vol.1, P. 932.

(٤) طه مكي، المصدر السابق، ص٥٣-٥٤.

(٥) طه مكي، المصدر السابق، ص٥٦.

١٨- جامع الفضل، ويقع في محلة الفضل في بغداد وهو واسع المصلى وله بابان ومئذنة، جدد بناءه الوالي سليمان باشا (١٢١٠هـ/١٧٩٥).

١٩- مسجد جنيد، وهو مسجد قديم يقع في جانب الكرخ شيد عام (١٢٦٩هـ/١٨٥٢م) وفيه قبر الصوفي الشيخ جنيد[1].

٢٠- جامع الكهية، وقد شيده كامل بك بن امين بك الزند، ويقع في محلة راس الكنيسة.

٢١- جامع العاقولية، شيدته عادلة خاتون بنت احمد باشا، ويقع بالقرب من المدرسة المستنصرية.

٢٢- جامع علي افندي، شيده علي افندي سنة (١١٢٣هـ/١٧١١م)، وهو احد رجال الدولة العثمانية ويقع في محلة البارودية.

٢٣- جامع الحيدر خانة، الذي شيده الوالي داود باشا سنة (١٢٤٢هـ/١٨٢٦م) ويحتوي على مدرسة دينية ويقع في محلة الحيدر خانة في شارع الرشيد[2].

---

[1] ديو لافور، رحلة مدام ديو لافور الى كلدة العراق سنة ١٢٩٩هـ/١٨٨١م. ترجمة علي البصري. راجعها ووضع التقديم الدكتور مصطفى جواد. بغداد ١٩٥٨م، ص١٤، مكي، المصدر السابق، ص٥٩.

[2] طه مكي، المصدر السابق، ص٥٩.

ملحق رقم (٤)

[illegible]

ملحق رقم (٥)

[illegible]

...ض الحميد الدعاء لدعاين في كل وقت وحين

ت فلوس سالكم بسبب زيغها ومغشوشيتها وان كل اربعة منها تصرف في المعاملة بعشرة بارات [illegible] تستجلب من الخارج

جدا وقد كثرت بين ايدينا لنا حقيقتها وجب تكاثرها الى تعطيل المعاملات بين الاصناف واذا تركت على هذه الحاله

نبلت اثمانها تحصل المضرة والعدورية والتعطيل للفقراء [illegible] المعاملات [illegible] المرام [illegible]

بها وحساب كل ثمانية فلوس في عشر بارات والوعدون بهذه الكيفية [illegible] ليندفع هذا الضرر

[illegible] المعاملات جدا اليوم على هذا المنوال [illegible]

Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

ملحق رقم (٦)

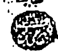
ملحق رقم (٧)

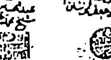
المعروض لسدة السعادة الرفيعة الواجب المعروض لدى المكارم الشامخة العلية العلية والسدة البهية النورانية ظل الله على العباد
والبلاد وسيفه القاطع لرقاب ذوي العناد لا برحت سلطنته مدى الأعوام والأزمان
ودولته من الله خالدة الدوام بجاه النبي وصحبه الكرام أما بعد فإن الداعي ينهي الداعي لدوام العناية العلية
وقوام الشوكة السنية أنه لما علم بوقوع عناد ونزاع لدى تشبث تعقب كربلاء المشرفة هو أن حضرة الوزير
الأفخم والدستور الأكرم حضرة الحاج محمد نجيب باشا أدام الله إجلاله لما نزل ببغداد المحروسة إلى
بلد يطلب للمتشرفين بخدمة الأرواح النصرة بالبقعة المشرفة على وجه لا يكون فيه نزاع ولا قتال لذلك
أعراض ... وأرسل ... ولم يرجع إليه بذلك ... كتبه ذلك من جماعة نهاضوا فامتنعوا
توجه العسكر المنصور يكون بغلبة العرب والعجم ... ذلك لعدم اعتبار سفراء الدولتين إليهم
أنهم ولعدم أمرهم بالخروج لذلك هو الراجح في إصلاح أمر العجم وحيث لم يأت منهم ... الداعي فنادوا
على الحركة لكنهم في غاية من التشويش والاضطراب فاستعطوا من الداعي لدوام الدولة الباهرة أن تشرف بخدمة
حضرة الوزير الأفخم أيده الله ... واستدعوا من حضرته ما يصلح شأنهم ... تشرفت بخدمته
واستدعيت ذلك من حضرته فأظهر ما أراده أدام الله إجلاله من التصرف في البلدة وإصلاح شأن
البلاد على وجه لا يكون فيه فساد فتوجه العسكر المنصور إليه ... بمعاونة حضرة الأفخم سعد الله باشا
... وفوض لحضرته ... فنزل ... مؤكدا وكرره
الحجة عليهم مرة بواسطة الداعي ولم ينفع ذلك التكرار ... ذلك ولم يمكن أهل
... بسائر ... ولعدم قابليتهم ...
... المنادي بالأمان
... الخدمة ... الدولة
الله ... أن تبيت بحضرة ... في كل كرة ... ونفصل ... مؤكول ... أرحم
... دام مجده ... فاستكشف ... ونستقصي ... فاتفق حضرات ...
... المشرفة ... معه ... ما يحتاج
الداعي لدى ... بحضور جماعة العلماء والسادات فأنهوا ولم ... [illegible]

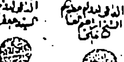
الداعي لدوام ...

ملحق رقم (٨)

[illegible]







ذوي الأمثال والأقران ومن نظر إلى حالة متصرفية سنجاق شهرزور لعله لياقة ميرالأمراء صاحب العزم في زمان ...

الباعث لتحرير البيورلدي هو أنه من المعلوم أن الذين يعيشون في حال البدوية من القبائل والأقوام إذا قيس ووزن حاله

إلا من هو ساكن في البلاد والقرى من الأقوام المتمدنة يرى في بادي الأمر نوع صعوبة وتكلف في العادة الجارية لديها

المسكونة وبضده يرى في إدارة الأقوام البدوية بالنظر إلى الخلقة الأصلية للإنسان وطبيعته الذاتية ما يوافقها من السهولة

وفي الواقع خلقة الأصلية للإنسان تقتضي أن تكون هذه الصورة لأن بناء على ما هو حق وعدل قد أحسن لنوع البشر خاصة لا توجد في غيره وبمقتضى الخاصة الإنسانية ينبغي أن لا يستغني الإنسان في حال خلقته وبدء ابتدائه أن يرى ما يلزم لأكله

وشربه وملبسه وبعد أن حصل ذلك يلزم أن يباشر بتحصيل العلم والتجارة وغيرها من الكمالات الإنسانية ويسعى في اكتساب

ما ذكرنا من الكمالات إلى غير ذلك من مقتضيات ما يوجب تقدمه وكلما حصل مما تشبث به من الأسباب والوسائل يتجاوز ربما

إلى ما هو أنه إن يتقدم ويتقدم على شيء أقدم مما حصله كما لا يخفى فبذلك قد اتضح أن بداية خلقة الإنسان وإن كانت

على حالة البدوية إلا أن المدنية من الخاصة التي لا تفترق عنه فبهذا صار الإنسان مدنيا بالطبع وهو أظهر من أن يخفى وفي هذا

العالم الفاني الاعتياش في الراحة وحياة فضائل الإنسانية لا يكونون إلا بالطبع المدنية والذين يفوقون على كافة أبناء

نوعهم وبذلك يحكمون فيما يقع في الدنيا من الأمور الكلية والجزئية هم المدنيون فبعد ثبوت كون الحال هذه الصورة لما

أوردنا شرحه وتوقيتنا بسبب طلب بعض الأقوام بقاء هذا الحال عليهم وبقاءهم فيه وجدنا محروميتهم من فضائل الإنسانية وتخلفهم

المدنية بفضل الأسباب أحدها الذي هو الأول وعليه يعولون أن هؤلاء الأقوام الباقين على هذا الحال قد غفلوا عن أحوال العالم

والأمم فلم يطلبوا بذلك اتباعا للقاعدة هكذا وجدنا آباءنا يرومون أن يبقوا على حالهم بل على حالة هي غير حالة مبدئهم

ويعيشون على هذه الحالة وثانيها أن القبائل والعشائر جل ثروتهم الحيوانات وبالخاصة قسم الجمال والمصور بإدارة

الحيوانات والجمال في حالة المدنية لا يبقى رقوق فلا يجدون مرعى لها فيها ويتبعون مجبوريتهم على هذه الحال والابتعاد

للقاعدة المذكورة قد صار سببا لهذه الحالة البدوية وثالثها أن الأقوام المذكورين كالحيوانات الوحشية قد تعودوا

على ما تعودوا عليه من نهب وغارة أموال أبناء نوعهم وقتلهم فصار ذلك أيضا سببا لتوحشهم وبقائهم في حالة البدوية

وكما لا يخفى أن الأول من هذه الأسباب هو الغفلة والجهالة الذي يحصل منهما بالنظر إلى ما هو في الدنيا من جميع المخلوقات

فقبيح ومردود والثاني عبارة عن تبعية الحيوانات الذي هو خلاف ما خلق الإنسان عليه لأن الباري عز وجل قد خلق

الإنسان على أن يكون من أشرف المخلوقات وجعل كل متنفس من المخلوقات تابعا له ومن كان في حالة البدوية قد اعتاد

على عكس ذلك فبعد أن كان متبوعا صار تابعا والحق أن هذا الحال مما يوجب انتقاص شأن خاصة الإنسانية وعلى هذا

ههنا في بحث بحر امرار بعض هذه القبائل لبعضها نراه امراً لا يجازيه في الصعوبة شئ لان الانسان مأمور بمحافظة
نوعه وحسن المعاشرة معهم وليس بمأمور على عكسه بل لم يرى تجويز ذلك في جميع الاديان لا سيما ان ذلك مخالف
المحمدية فبعد ان ثبت ان ذلك خلاف ما امر به وانه لم يرى جوازه في سائر الاديان وانه ممنوع بالشريعة المحمدية
لكل ذي فطرة زكية يظهر ان اضرار الخلق ونهب اموالهم وغصب مواشيهم تخالف الانسانية والاسلامية وهل يوافقها
من على ما ذكرنا لابد وان يستحق العقوبات والمجازات هذا كما نرى بعيناً ان التعيش في حالة البدوية معنا ومادة
استلزم هذه المضرات لا ينبغي لاحد ان يغض على تلك المحاذير لا سيما انا قد وصلنا الى عصر وزمان لو فرض عدم اضرار
الاقوام لبعضهم لبعض يرى بين هذه الجمعية المنعقدة بقاءهم في هذا الحال والهيئة وتمكنهم ووقوفهم على هذه الطريقة
من الاصلية خالين عن التربية شنيع بالنظر الى نظر جميع العالم ولذلك بقاءهم ولو الى مدة قليلة قبيح يجذب الى المحال ولهذه
في المشرومة استقرار مثل هؤلاء القبائل والعشاير وكسبهم للخصائل الممدوحة الانسانية كما انه ملتزم لدى الدولة
نرى ظهور ما يوجب من الاثار المعنوية لتسهيل نية الخير وذلك ان القبائل والعشاير الذين من هذا القبيل والبادين
البدوية منذ سنين قد ابتعدهم الله بالفروة والاحتياجات وعسر الحال والمشكلات وذلك كما لا يخفى
الاثار المعنوية فالآن بعد ان وصلوا هؤلاء الاقوام الى هذا العصر والحال انه لم يدخلوا الى الطريق الموجب
الاسلام ويبقون على حالهم القديم مدة اخرى فبسبب انهم محرومون عن الزراعة والتجارة وبأي تلك الكلمات
عنهم مع وجود ما هم محتاجون اليه من المعيشة اقوات اطفالهم لابد وان يتجاسروا على اتلاف مزروعات الاهالي
ه وكما لا يخفى ان محافظة اصحاب الزراعة هو واجب على الدولة العلية فيلزم اذ ذاك لدفع اضرار المذكورين ان يلتزم
لبساكرات هاته لامحالة المضر كما انه وذلك امر معلوم لا يجهله احد فبناء عليه قبل ان تصل المصلحة الى هذه الدرجة
تنسبا ان تخصص الاراضي التي هي من تكريت الى حدود الموصل الواقعة على يمين ساحل شط الدجلة الى عشيرة شمر ويحمل
وليس ينبغي شمر وهم يقعدون فيه على ان يحدثون ما يلزم من الانهر ويضعون على الدجلة ما اقتدروا عليه من الكرود
بكسائر الناس فان شوهد استقرارهم وانزعج مكانهم يجعل ذلك المحل كما ذكرنا متصرفية كمتصرفية المنتفك
سنوية وترفيع الرتبة بحال تلك المتصرفية الى عهده لانه ايها الباشا المومي اليه وان استقروا واقاموا في ذلك
على المنوال المذكور علاوة على ذلك يعطى لهم من جانب يسار شط الدجلة وطرف الخابور الاراضي التي خالية
مرور ويكون ان هؤلاء الاقوام منذ سنين عديدة باقين على حال البدوية ولم يمكن دفعة واحدة
طبعاً علائقهم مما تعودوا عليه بالكلية فالذي هو من اصحاب الحيوانات ان طلب في بعض المواسم ان يذهب

ملحق رقم (٦٩)

مع حيواناته هربة الى بعض القبائل من حيواناته لا بأس باعطاء الرخصة اليه لكن بشرط رجوعه الى مركز اقامته

ومن المعلوم ان الزراع لا يأمنون من زرعهم الا بعد حفر الانهر ووضع الكرود وهو الموجب للامنية منهم فمن حصلت منه الامنية

يعطي لجانب الميري ما يلزم من المزروعات ومن زرع في ذلك السنجاق المسمى على ما مر آنفا بسنجاق شهربان على

من محصولاته لجانب الميري شيء سوى العشر الشرعي وليس عليه من جهة الرسومات شيء غير زكاة الاغنام وبعد تشكيل

هذا السنجاق على الوجه المذكور وتأسيس متصرفيته فلا بد وان يكون بحسب وسعتها وبالاقوام كثيرة وبما وطنها

لا بد وان يقام ما يلزم من عساكر الظابطة والضبطية لديهم فبعد ان تتقرر المتصرفية وتكتسب الهيئة توازي اقامتها تربك

العساكر اللازمة المقتضية لما وطنهم وبعطى الى المتصرف معاونا ومحاسبجيا وسائر ما يلزم من المأمورين ويتعين له

ما يقتضي من لواء تحصيلين والمديرين اوقوفا ولا حسب لاقتضاء وا الحاصل ان العشيرة المذكورة بقبائلها ان تركوا

حالهم الاول العقيم الذي لا ينتج شيئا وصرفوا النظر عما هم فيه من الاحوال التي هي عبارة عن التنقل من مكان

الى مكان وقعدوا في مثل هذا المكان المعين وباشروا بالزراعة وثم التجارة والولادة فا ولا يترفون

بالجبانة للكالات الموجبة للثروة والقدرة والمنتجة للسلامة لاشك وانهم يصيرون لدى الدولة العلية

والملة الاسلامية مقبولين وبسبب ذلك باسم الحكومة قد تعهدنا الى انفاذ ما سلف بيانه ونعداده فنحن نعود

انه لا نفاذ لعهدنا انما حاضرون ولا يجازها مديونون الا انه مما يلزم ان يؤخذ في نظر الدقة ان وعدنا المذكور

منوط بمشاهدة الاثار الفعلية من الاقوام المذكورين الباقين الى هذا الآن في حالة البدوية بعمل ابتداء الابد

وان تتحقق العشائر المذكورة هم نابعين مسلك ورفع هذا الخصوص بلا زموك وتعزمه الى التوجه الى ما عيناه من المكان

ويباشروا بالزراعة والاقامة فيه ويبتدأون بحفر الانهر ووضع الكرود ويظهرون فعليات ذلك ونحن

عند ذلك فورا نشكل المتصرفية ونبادر باجراء ما يعود اليها ويلزمها مما ذكرنا ويكون الحال والقرار

قد وقع لهذه الصورة التي هي الصورة الموجبة للفوز والنجاح تمسكا بآية وما علينا الا البلاغ

المبين قد عقد بيان ذلك خدمة لنا وفرق حسنه وقبحه وتمييزه محول الى وجدان من توفق لفهمه وتيجة

محولة الى القدر والضبط فتحررت الكيفية في هذا البيورلدي الصادر من ديوان والي ولاية بغداد

ليكون الحال معلوما لدى كل احد وفيه الكفاية

Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

ملحق رقم (١٠)

مقام معلای حضرت صدارتپناهییه

نومرو
٦١

معروض چاکر کمینه لریدر که [illegible] حکومتجه بر مجلس بلدیه دائره سی تشکیل و رئیس و اعضا
سائره [illegible] [illegible] [illegible] تشکیلاتی [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
و مأمورلری [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
اولبابده امر و فرمان [illegible] [illegible]

[illegible]

Osmanli Arşivi Daire Başkanlıgi

ملحق رقم (۱۱)

داخلیه نظارت جلیله‌سی جانب عالیسنه

[illegible]

ملحق رقم (١٧)



Osmanli Arşivi Daire Başkanlığı

ملحق رقم (١٣)



٤١

ملحق رقم (١٤)

نظارت امور ماليه

دخل مختلفه ورسومات

عدد

١٨

شوراى دولت رياست جليله سنه

دولتلو افندم حضرتلري

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ناظر ماليه

[illegible]

ملحق رقم (١٥)

[illegible]

[illegible]

ملحق رقم (١٦)

مصورعالی حضرت صدارتپناهیه

معروض چاکر کمینه لریدر که

وهران قصبه سنك محتوی اولدیغی دائره حکومت غیر منتظم و صحت عمومیه یه مخل اولدیغندن و بونك محافظه الصو نقطهٔ نظرندن غیر جائز بولندیغندن بمقتضای

قصبهٔ مذکوره نك نفوسنه و [illegible] ذاتی العنه بولندیغی ایکی بیك غروشه برادره برادره بلدیه تشکیل ایله فدیه نامیله استیفا اولنقده اولدیغی

ذکیه و حیوانات رسومی [illegible] اولوب ایکی بیك غروشك عرض شدیده تصفیه دائرهٔ مذکوره نك ترکی لزومنه و بلکه افاده

دائرهٔ موصولی ولوبه حلیه سنده تقرر ایدن ١٨ [illegible] نامیله تحریرات لفاً تقدیم قلنمقده مورد اشعاره نظراً قصبه سنك ابقا

وامرو ابنا یحول باب اودونیه حضرته [illegible] فی ١٩ محرم سنه ١٣١٦ و فی ١٦ مایس سنه ١٣١٤

ناظر امور داخلیه
[illegible]

Osmanli Arşivi Daire Başkanlıgi

ملحق رقم (١٧)

داخلیه نظارت جلیله‌سنه

١٣٢١

[illegible]

Osmanli Arşivi Daire Başkanlığı

ملحق رقم (١٨)

حضور عالى حضرت صدارتپناهيه

دائرهٔ امور داخليه
مكتوبى قلمى
عدد
١٩٢٩

معروض چاكر كمينه لريدركه

بغداد ولايتنده خراسان قضاسنه تابع شهربان ناحيه سنك جسامت و اهميت موقعيه سنه مبنى اوراده دائره بلديه تشكيلى اهالى محليه طرفندن طلب و استدعا اولنمقده و كرچه نواحى مركزلرى اولنان قرالرده بلديه دائره لرى تشكيلنه مساعد نظامى يوغيسه ده ناحيه مذكوره مركزى قريه اولوب قديم بر قصبه شكلنده اولمغله و ذاتاً بلديه رسومى وجه اخذ و استيفا ايدلمكده بولنمسنه نظراً اوراده دائره بلديه تشكيلى موقعاً و مصلحةً مناسب اوله جغندن بحثله اجراى ايجابى بغداد ولايت جليله سى مقامندن مبعوث تحريراتده تقديم قلنمش و صورت اشعاره مناسب كورينمش اولديغندن اجراى ايجابى مرهون راى رزينه صدارتپناهيلرى اولمغله اولبابده امر و فرمان حضرت ولى الامركدر

فى ١٤ جمادى الاولى سنه ٣٢٩ و فى ٢١ نيسان ٣٢٧

ناظر امور داخليه
نامنه
[illegible]

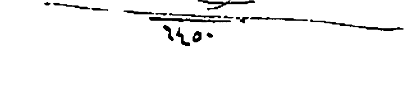
ملحق رقم (٢١٩)

موصل ولايتي
مكتوبي قلمي
عدد
١١٤

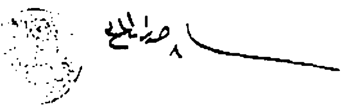
ملحق رقم (١٩ب)

سنجاق قضاسنك ايچون بريتش احالرنده [illegible] تعدادی

خصیص ناحیه‌سی		منبج ناحیه‌سی	
قصبه كیان زراعی	١٥٢٠	قصبه كیان زراعی	١٢٦٥
[illegible]	٤٠١٥	[illegible]	٤٨٠
[illegible]	٦١٥	[illegible]	٤٥٥
	٦١٥٠		٢٢٠٠



٦٤٥٠



Osmanlı Arşivi Daire Başkanlıgı



اعشار و رسومات
عدد
١٥٩

ملحق رقم (٢٠)

شورای دولت ریاست جلیله سنه

دولتلو افندم حضرتلری

[illegible]

ملحق رقم (٢١)

باب عالی
دائرۂ امور داخلیه
مکتوبی قلمی
عدد
٢٦٦٧

حضور عالی حضرت صدارتپناهی یه

معروض چاکر کمینه لریدرکه

نفس نجار قصبه‌سنک انتظام و ترقیسی املاک و اهالیسی بیدیت دائرۂ بلدیه داخل ایتمک اوزره اوراده بر دائرۂ بلدیه تشکیلیله قضانک واردات

بلدیه‌سی اوتوز الی بیک درت یوز الی غروش‌دن عبارت دائرۂ مذکوره‌یه ترک قضا مجلس ادارهٔ مجلسنده کوستریلن لزوم

اجراسی ایجابنه دائر موصل ولایتندن کلان ١٤ ذی الحجه تاریخلی و یوز اون ایکی نومرولی تحریراته ملفوفاتیله معاً تقدیم قلنمسه اولبابده الغاسی

ساحهٔ علیه جناب صدارتپناهیه متعلقدر اولبابده امر و فرمان حضرت من له الامرکدر ١٢ جمادی الاولی سنه ٢٩

ناظر امور داخلیه

ملحق رقم (٢٢)

TELEGRAMME تلغرافنامه

دولت عليهٔ عثمانيه تلغراف ادارهسی

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'état n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie — دولت تلغراف معاملاتندن طولایی مسئولیت قبول ایتمز

Retransmission ou Expédition — تكرار كشيده وياسوق				RECEPTION — اخذ			
سوق نومروسی No d'ordre	كشيده قولاقی مركزی (transmis à)	Date تاريخ	مأمور امضاسی Signature de l'employé	مأمور امضاسی Signature de l'employé	Date تاريخ	واسطه مركزی Reçu de	سره نومروسی No d'ordre
[illegible]		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

De ____ Pour ____ نوردی ____

No ____ Mots ____ Date ____ H. ____ ساعت ____ M. ____ دقيقه ____ تاريخ ____ كلمه ____ نومرو ____

Voie ____ Indic. Eventuelles ____ اشارت مخصوصه ____ طريق ____

شورای دولت رياستنه

[illegible]

والی جمال

مطبعهٔ احمد احسان وشركاسی

تلغراف نامه (۸۳)

وصول نومروسی	
امضالر	
ملفوف ورقه	
واسطه	
مأمور نوبت	
کشیده اولندیغی تاریخ	
اخذ اولندیغی تاریخ	

Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

ملحق رقم (٢٤)

بغداد ولايتى
مكتوبى

شوراى دولت رياست جليله سنه

[illegible]

[illegible]

[illegible]



ملحق رقم (٣٢)

ملحق رقم (٢٦)

تلغرافنامه

نمره	كلمات
٦٦٧٦	١٧٤

موصل

ملحق رقم (٢٤٧)

معروض چاکرلریدر

[illegible]

ملحق رقم (٢٠٨)

TELEGRAMME — تلغرافنامه

دولت عليهٔ عثمانيه تلغراف اداره سى

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'Etat n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie

Retransmission ou Expédition — تكرار كشيده يا سوق				RÉCEPTION — اخذ			
No d'ordre	Transmis à	Date	Signature de l'employé	Signature de l'employé	Date	Reçu de	No d'ordre
		[illegible]	[illegible]				

De [illegible] — Pour — Mots —

Date — H. — M. —

Indic. Eventuelles —

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ملحق رقم (٧٢ب)

[illegible]

3

ملحق رقم(٥٢٨)



دولت علیهٔ عثمانیه تلغراف اداره‌سی

ADMINISTRATION DES TÉLÉGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'État n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie

Acceptation ou Expédition				RÉCEPTION				
N° d'expédit.	Transmis à	Date	Signature de l'employé	Signature de l'employé	Date	Reçu de	N° d'ordre
		[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	

De ________ Pour ________ مخرجی ... بغداد

N° 16/15 ... Date ________ H. ________ تاریخ ٢٦ ... نومرو ٢١١٤٠

Voie ________ Indic. Eventuelles ________ اشارات مخصوصه ________ طریق

داخلیه نظارتنه

[illegible]

[illegible]

والی وکیلی معاونی

Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

ملحق رقم (٧٢٨)

TELEGRAMME تلغرافنامه

ملحق رقم (٥٢٨)

دولت علیهٔ عثمانیه تلغراف اداره‌سی

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

Renseignements de Expédition					RECEPTION			
No d'expédit.	Transmis à	Date	تاریخ	Signature de l'employé	Signature de l'employé	Date	تاریخ	Transmis par
		H.	[illegible]			H. M.		

De — Pour — موردی

Mots — Date — H. M. — تاریخ

Indic. Eventuelles — اشارات مخصوصه

[illegible]

[illegible]



دولت علیهٔ عثمانیه تلغراف اداره‌سی

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'état n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie

Retransmission ou Expédition · تکرار کیده و یا سوق				KECEPTION			قبول
سوق نومروسی No d'expédit.	کیده جکی مرکز transmis à	Date تاریخ	مأمور امضاسی Signature de l'employé	مأمور امضاسی Signature de l'employé	Date. تاریخ	واصل اولدیغی مرکز Reçu de	[illegible]
		ساعت ــ دقیقه ــ H.___ M.___			ساعت ــ دقیقه ــ H.___ M.___		

De ___ Pour ___ مورودی ___ مرکزی

N° ___ Mots ___ Date ___ H. ___ ساعت M. ___ دقیقه ___ تاریخ ___ کلمه ___ نومرو

Voie ___ Indic. Eventuelles ___ اشارات مخصوصه ___ طریق

[illegible]

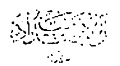
[illegible]

[illegible]

سید ___ خلیل ___ صالح ___ عبدالرحیم

محمد ___ عبداللطیف

ملحق رقم (٢٨)



قره‌سی قائمقاملغندن کلان [illegible] تاریخلی

تلغرافنامه صورتیدر

[illegible]



٩٩

Osmanli Arsivi Daire Başkanlıgı

ملحق رقم (٤٢)

داخلیه نظارت جلیله‌سی جانب عالیسنه

ملحق رقم (٤٣)

حاضر اولنامه زوات فخامتك اسامیسی

[illegible]

ملحق رقم (٧٤٩)

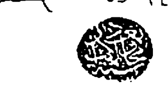
بغداد کوپریسنک اون سنه‌لک حاصلاتیله مصارفاتی

سنه	مصارفات	
٣٠٦		
٣٠٧		
٣٠٨	٢ ٥٢٧	٢٠
٣٠٩	١٥ ٢٨٨	٢٠
٣١٠	١٦ ٦٠٧	٠
٣١١	٦٦ ٨٥٠	٠
٣١٢	٩٢ ٩٠٦	٢٠
٣١٣	١٥ ٠٨٥	٢٠
٣١٤	١٤ ١٢١	٢٠
٣١٥	٤ ٥٧١	٢٠
	١٧٧ ٨٥٧	٢٠

حادثه ظرفنده وقوعبولان تعمیرات

سنه	حاصلات	
٣٠٦	٩٧ ٥٠٠	مقطوعاً احاله اولنمشدر (٣٠٦–٣١٠)
٣٠٧	٦٤ ٧٥٠	
٣٠٨	٧٩ ٠٠٠	
٣٠٩	٧٠ ٠٠٠	
٣١٠	٧٤ ٥٠٠	رسم مرقوم برنجی بلدیه دائره‌سی عائد جسر کوپریسیله برلکده سنه‌یه اولدرق خزینه‌یه وضع اولنمش و بتقرر ایده‌ک بلدیه بغداد کوپریسی اصابت ایده‌ن بدلات اولدیغی (٣١٠–٣١٢)
٣١١	٨٢ ٦٦٧	
٣١٢	٨٢ ٦٦٧	
٣١٣	٨٥ ٠٠٠	
٣١٤	٨٠ ٥٠٠	
٣١٥	٦٩ ٦٩٠	
	٧٤٤ ٢٧٤	

١٤ حزیران ٣١٥



ملحق رقم (٤٤٩)

[illegible]

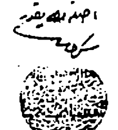
[illegible]



Osmanli Arşivi Daire Başkanlıgi

ملحق رقم (٤٤ ب)

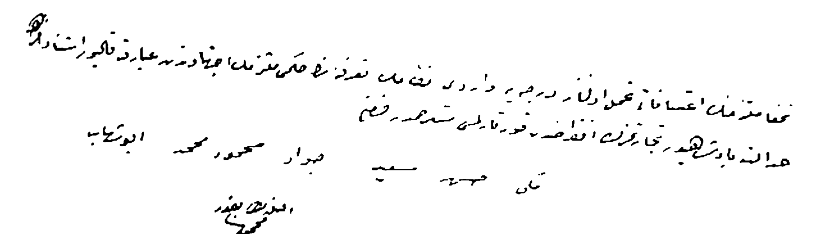
[illegible]

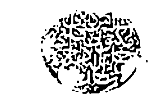


Osmanli Arşivi Daire Başkanlıgi

ملحق رقم (٤٤ ج)

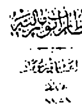




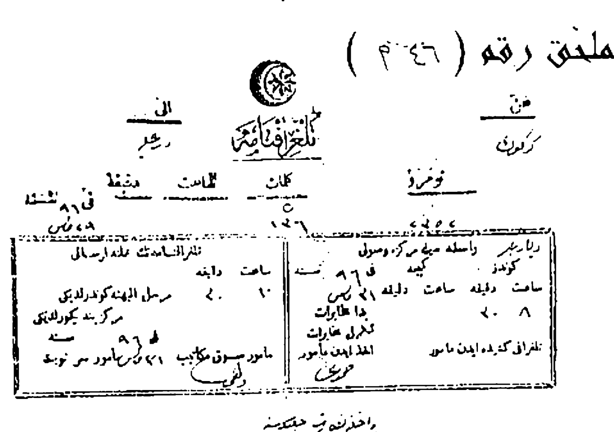


Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

ملحق رقم (٤٥)



ملحق رقم (٣-٢٤٦)



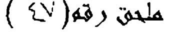
ملحق رقم (٥٤٦)

[illegible]

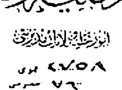
[illegible]

[illegible]

Osmanli Arşivi Daire Başkanligi







ملحق رقم (٢٤٨)



مخصوص

ملفوف
١

[illegible]

داخلیه ناظری وکیلی

144/38 Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

SD.NU 1335.B.21

ملحق رقم (٢٨ب)

[illegible]

144/38

		مفردات	جمع
[illegible]	مجلس معاشی	١٢٠٠٠	
	کاتب »	٦٠٠٠	
	[illegible] »	٥٤٠٠	
	[illegible]	٢٢٠٠٠	
	[illegible]	١٨٠٠	
	مصارفات متفرقه	٤٠٠٠	٦١٢٠٠
[illegible]	[illegible] معاشی	١٠٨٠٠	
	[illegible]	٧٢٠٠	
	[illegible]	٦٠٠٠	٢٤٠٠٠
[illegible]	[illegible]	١٢٠٠٠	
	[illegible]	٤٨٠٠	١٦٨٠٠
	[illegible]	٥٤٠٠	
	[illegible]	١٦٨٠٠	
	[illegible]	٢٤٠٨٠	
	[illegible]	١٨٠٠	
	[illegible]	٢٤٠٠	
	[illegible]	٧٢٠٠	
	[illegible]	٢٤٠٠	
	[illegible]	٤٨٠٠	٧٦٨٨٠
			١٧٦٨٨٠

[illegible] | جمع ..

[illegible] ٤٩٤٧٠٠

ملحق رقم (٤٩ م)

Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

ملحق رقم (٥٤٩)

ملحق رقم (٩٥٠)

ملحق رقم (٥٠ ب)

هو

مجلس ادارهٔ ولایتده ویریلن قرار صورتی

نومرو
١٨٧

قره‌ساله قائممقاملغنه وکیل سرکاتبی بولنان رئیس توفیق افندینک معامله کیفیه سیله الی الان بتمدیکی کوریلوب ولجهتله خلاف فکرده
اداره اعضاسندن بریسنه تودیع ایلسنده شکایتی حاوی ابتداده ویرلندن قره‌ساله اهالیسی طرفندن محمد توفیق افندینک یازدیغی
شو تلغراف اوقوندی

مجلس اداره اعضاسنک جلیه باشنه توفیق خلاف قانون بولنمقده اولدیغندن انفصالی حاجت کورلمه‌مش ایسه ده تکرار اولدیغی اوزره موما الیه
محمد توفیق افندینک باشنه اداره مندرج برمحذور والیسی کیفیتک بالتدقیق جلیه‌لرینه اکروز قره‌ساله قائممقاملغی وکالتنه
عزلی ولایته تحریراتله مدیریته تودیع اولنمشدر فی ٢٦ ربیع الاول سنه ٣١٩ و ٣٠ مایس سنه ٣١٧

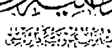
مورده

نومرو
٩٧٩

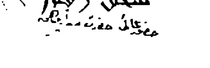
قره‌ساله بلدیه رئیسی محمد توفیق افندی حقنده کی اشبو اوراقه تعقیبه مأموریتیله قره‌ساله قضاسنه عزیمت ایدن مجلس اعضاسندن
سعادتلو عبد الجبار افندی حضرتلرینه تودیع اولنمشدی
مشارالیه طرفندن بالاجرا بالتحقیق تنظیم ٢٢ سنه ٣١٧ تاریخلی ورود ایدن لایحه‌سنده ... اعضاسندن ... اولدیغی
دفعات متعدده بلدیه انتخاباتنه شروع ایدلدیکی حالده اولدیغنه و قره‌ساله قائممقاملغی وکالتنه ... برلشدیکی ...
و ٢٢ سنه ٣١٧ تاریخلی تحریراتیله و بلدیه انتخاب قانون نظامی ... بلدیه ... تعقیبه ...
اشبو ... قائممقام ... سلامت ... ایدلدیکی ... بلدیه ... انتخاب
اجراسی ... قره‌ساله قائممقاملغی وکالته ... ولایته تحریراتله مدیریته تودیع اولنمشدر
فی ١١ جمادی الاولی سنه ٣١٩ و ١٢ اغستوس سنه ٣١٧

ملحق رقم (٩٤ ب)

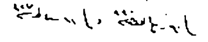




ملحق رقم (١٢٣)







ملحق رقم (...)

بغداد ولايتى

مقام ولايت

عدد ٦

عمومى ١١٨٤

شوراى دولت رياست جليله سنه

[illegible]

[illegible]

ملحق رقم (٣١)

تلغرافنامه

نومرو	كلمات	ساعت	دقيقه	فى	سنه
٢٠٠٤	٤٨	٢٠		٢١ مارت	٣٢٩

مخرج: ... | الى: درسعادته

ويريلديكى مركز واسطه‌سيله مركزه وصولى	تلغرافنامه‌نك محله ارسالى
كوندز كيجه فى سنه	ساعت دقيقه
ساعت دقيقه ساعت دقيقه ٢١ مارت ٣٢٩	مرسل اليهنه كوندرلديكى
بدء مخابرات	١٢ مركزنه چكيلديكى
٢٠ ١٠ تكميل مخابرات	فى ٢٢ مارت ٣٢٩ ...
تلغرافى كشيده ايدن مأمور اخذ ايدن مأمور	مأمور سوق مكاتب مأمور سر نوبت
...	...

مقام جليل صدارت عظمايه

[illegible] باب عاليجه‌سى [illegible] ولايت [illegible] باب عالى [illegible] اجرا اوله [illegible] استفسار اولنور فرمان (٢١ مارت ٣٢٩) [illegible]

Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

ملحق رقم ( )

داخلیه نظارت جلیله‌سنه

معروض چاکرلریدر که

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ملحق رقم (٢٢٣)

تلغراف نامه

مخابرات تلغرافيه‌ده طولايى دولت هيچ بر مسئوليت قبول ايتمز

وصولنك نومروسى	[illegible]
امضاء المأمور	[illegible]
[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]
مأمورك نوبتى	[illegible]
كشيده ايدن مأمور	[illegible]
[illegible]	[illegible]

[illegible]

ملحق رقم (٤٢٣)

تلغرافنامه

مخابرات تلغرافیه‌دن طولایی دولت هیچ بر مسئولیت قبول ایتمز

وصولی نومروسی	
امضالر	
مأمور سوزیکاتب / تاریخ	
واسطه سیله	
مأمور نوبت	
کشیده ایدن مأمور	
اخذ ایدن مأمور	

[illegible]

موصل متصرفلغنه حاوي عرضحال

ملحق رقم (...)

نمره
٢

سعادتلو افندم حضرتلري

المعروض لسعادتكم الشريفة بانه لا يخفا سعادتكم لما كان الضيق والعسر وغلاء الاسعار وقلة المؤونة لا يزال يزداد يوماً فيوماً حتى صار الناس في جميع الملل في اشقى حال واسوأ شأن فحق لنا ان نخشى من وقوع محذورات ومكدرات فوق هذا كله وبسببه . وانّا نعلم خير العلم بان الحكومة المحلية ايدها الله بعونه قد بذلت مجهودها وافرغت وسعها لسد حاجة الناس ودبرت تدابير حكمية لتخفيف هذا الضيق بالوجه الاحسن الممكن عن الخلق . غير انه لما كان رئيس مجلس البلدية حضرة سليمان بك واهي العزيمة لا يقوم بواجبات الوظيفة المقلدة اليه كالواجب ولا يقابل ما اظهرته الحكومة المحلية من الهمة والتدبير بالجد والعمل والنشاط نسترحم ونلتمس من سماحتكم الجليلة بان تتنازلوا وتبادروا الى تدارك هذا الامر الجسيم وتنصبوا من هو كفوء لاجراء اوامركم الحسنة وبذلك تدفعون عن بلدنا مساوئ كثيرة عظيمة وتكفوننا محذورات وبلايا متعددة نخشى من حدوثها اذا استمرت الامور على ما هي الآن عليه باقي الامر والفرمان لحضرة من له الامر افندم ١١ ربيع الاول سنة و٢١ كانون ...

الداعي
... ...
... ...
... ...
...

ملحق رقم (١٢٦)

٨٧

ملحق رقم (٢٥)

شورای دولت ریاست جلیله سنه

[illegible]

ملحق رقم ([illegible])

سعادتلو افندم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ملحق رقم (٢٧)

[illegible]

١٩٢

ملحق رقم (٣٨)

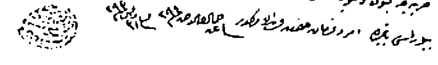
داخليه نظارت جليله سنه

ومدينه صحيه مفتشى سابقى اولوب اخيراً مناستر ومدنى صحيه مفتشلكنه تحويل مأموريتى ايدلمش اولان ... مقدما بغداد دفترخانه خازنى طبابتنده شهرى
بيك غروش معاشله مستخدم اولديغى حالده بيك اوچيوز يكرمى التى سنه سى مارتنده استعفا ايلمسى وتعاقباً درسعادته كلديكى اولديغى حالده
اوبيه ماه مذكوره بغداده عودتنده استعفاسنى قبول ايدلمسى ووقوع بولان مراجعتى اوزرينه مدت خدمتى معاشى تخصيصه خلاف قانونده قبول ايدلمسى
قرضيه اوچ غروشه استعفا ايلديكى واقع اولان احباره اوزرينه جريان ايدن تدقيقات نتيجه سنده ... ولوب بو بابده احباره نامه ايله
زيرينه مجلس بلديه ده تحرير قرار ومومى اليه شرياتكك استعفا نامه سى وبلديه رياستى تقريرى صورت مصدقه سى لفاً صوب عالى نظارتپناهيلرينه
تقديم قلنديغنده مبلغ مذكورك مومى اليهدن استردادى ... مناستر ولايتنه جليله سنه امر واشعار بيورلمسى لزومى مجلسى ...

قرارينه مدون ... | ... پاشا ... | ... ولايت مجلس ادارهسى ... رئيسى ...

Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

ملحق رقم (٣٩)





Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

ملحق رقم(٤٠)

[illegible]

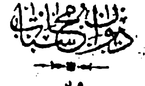
دائرهٔ امور داخلیه

مکتوبی قلمی

٢٢١٨

ملحق رقم (٤١)

ملحق رقم (٥٠ج)



Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

ملحق رقم (٥١)

[illegible]

ملحق رقم (٥٢)

TELEGRAMME تلغرافنامه

دولت عليهٔ عثمانيه تلغراف اداره سى

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

Renseignements de l'expédition				RÉCEPTION			
No d'envoi	transmis à	Date	Signature de l'employé	Signature de l'employé	Date	Reçu de	No d'ordre
		H. M.			H. M.		

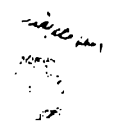
De .... Pour .... مورده .... محرجى

No .... Mots .... Date .... H. ساعت M. دقيقه .... تاريخ .... كلمات غروب .... نومرو

Voie .... Indic. Eventuelles .... اشارت مخصوصه .... طريق

ملحق رقم (٥٣)

ملحق رقم (٥٤)



خزینهٔ جلیلهٔ مالیه
مجلس مالیه
١١٨

Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

ملحق رقم (٥٥)

داخلیه نظارت جلیله‌سنه



ملحق رقم (٢٥٦)

[illegible]

داخلیه ناظری [illegible]

ملحق رقم (٥٦ ب)

بغداد ولایتی
[illegible]
عدد
٥٢٢٢
٢٨٢

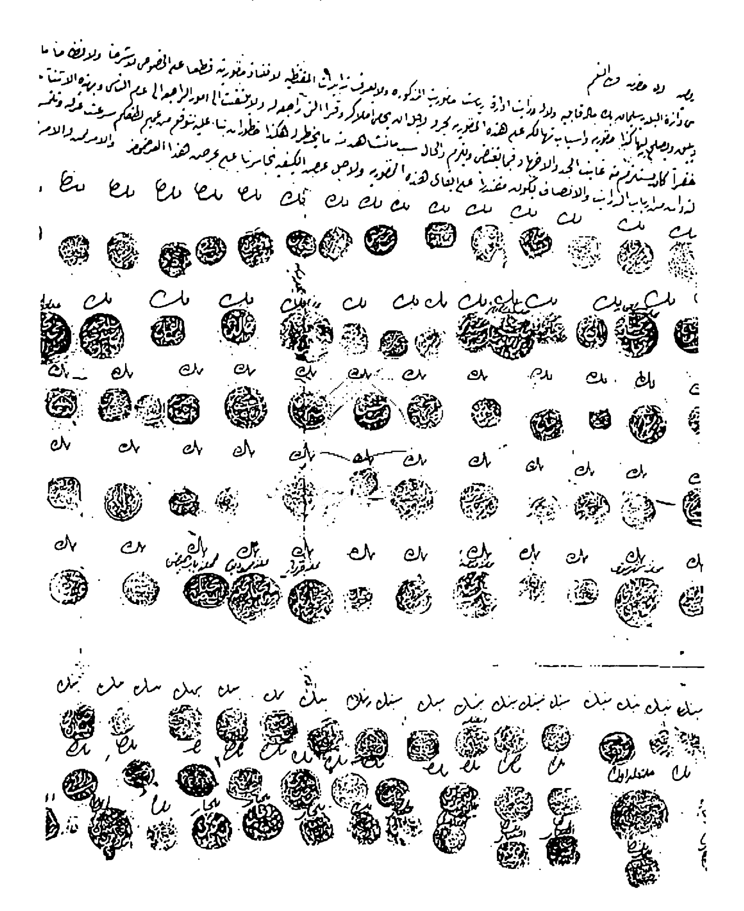
داخلیه نظارت جلیله سنه

دولتلو افندم حضرتلری
[illegible] تاریخلی تحریرات علیه نظارتپناهیلرینده
امور محلیه ولایات مدیریتی [illegible] اوچیوز [illegible]
کوندریلدیکی اشعار بیوریلان قونیه ولقامات بلدیه مجموعه سی هنوز واصل اولمدیغندن مذکور مجموعه نک ارسالی
خصوصنک ایجاب ایدنلره امر بیورلمسی بابنده امر و فرمان حضرت من له الامرکدر

[illegible]

[illegible] والیسی

ملحق رقم (٨٧)



ملحق رقم (٥٨)

TELEGRAPHIE — تلغرافنامه

دولت علیهٔ عثمانیه تلغراف ادارەسی

ADMINISTRATION DES TELEGRAPHES DE L'EMPIRE OTTOMAN

L'état n'accepte aucune responsabilité à raison du service de la télégraphie — دولت تلغراف معاملاتندن طولایی مسئولیت قبول ایتمز

Retransmission ou Expédition — تکرار کیده‌ریلان				RECEPTION — اخذ			
N° d'expédit — سوق نومروسی	transmis à — کشیده اولنان مرکز	Date — تاریخ	Signature de l'employé — مأمور امضاسی	Signature de l'employé — مأمور امضاسی	Date — تاریخ	Reçu de — واسطه مرکزی	N° d'ordr — سیره نومروسی
٥٥	[illegible]	١١ [illegible] H. M.	[illegible]	[illegible]	١١ [illegible] H. M.	[illegible]	٥٨

De — Pour — مورودی — مخرجی [illegible]

N° — Mots — Date — H. — M. — ساعت — دقیقه — تاریخ — کلمه — نومرو [illegible]

Voie — Indic. Eventuelles — اشارات مخصوصه — طریقی

[illegible]

[illegible signature]

بغداد بلدیه دائره سی

عدد ٢٨١١

ملحق رقم (٥٩)

اشبو مزبطه جلیله [illegible] ویرلدی تقاسیط معینه ده نقد ویریلجك مبالغك سنه لرجه جدیدی اعاده سی [illegible] ماده سی محكمه ده اولدیغی

حالده تقاسیطده نقد اولدیغی [illegible] مبالغك [illegible] بالتقدیم [illegible] قانون اولمدیغی حالده اصل [illegible] بالتفاضل بینه [illegible]

[illegible]

[illegible]

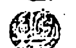
[illegible]

تقاسیطك منتظما [illegible]

[illegible]

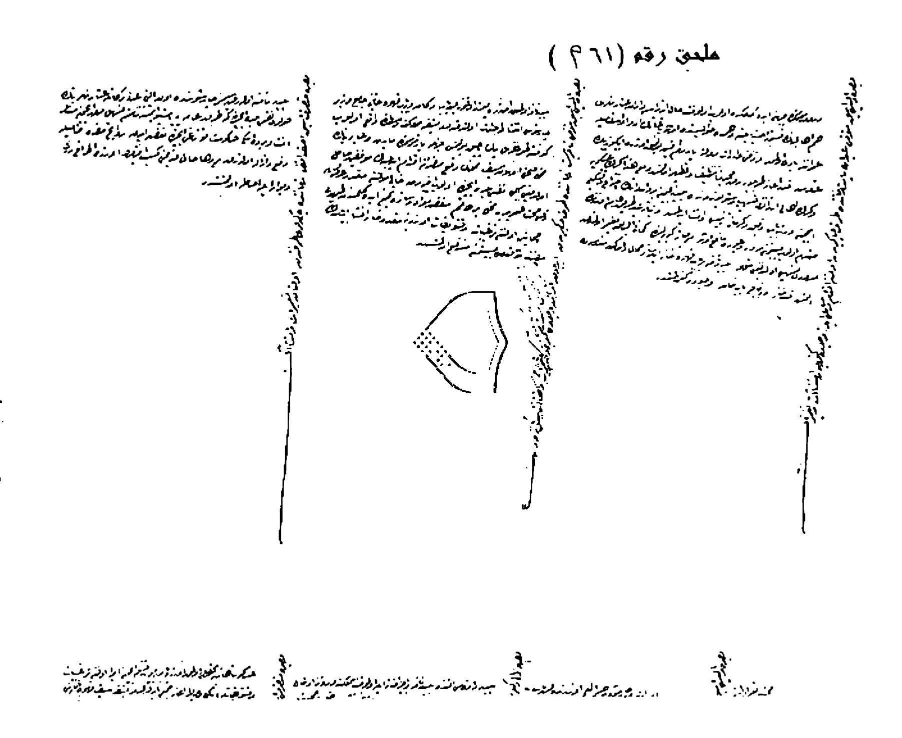
احمد [illegible] ١٧ [illegible]

ملحق رقم (٦٠)



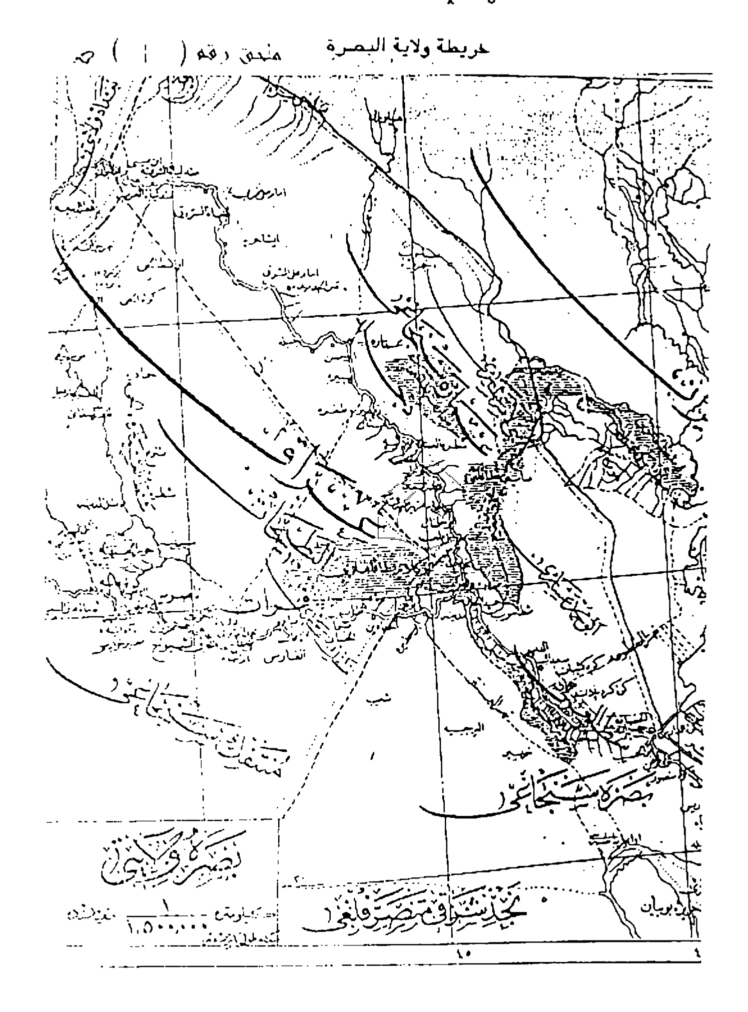
ملحق رقم (٦١ ب)

Osmanli Arşivi Daire Başkanligi



خريطة ولاية البصرة

ملحق رقم (   ) ص

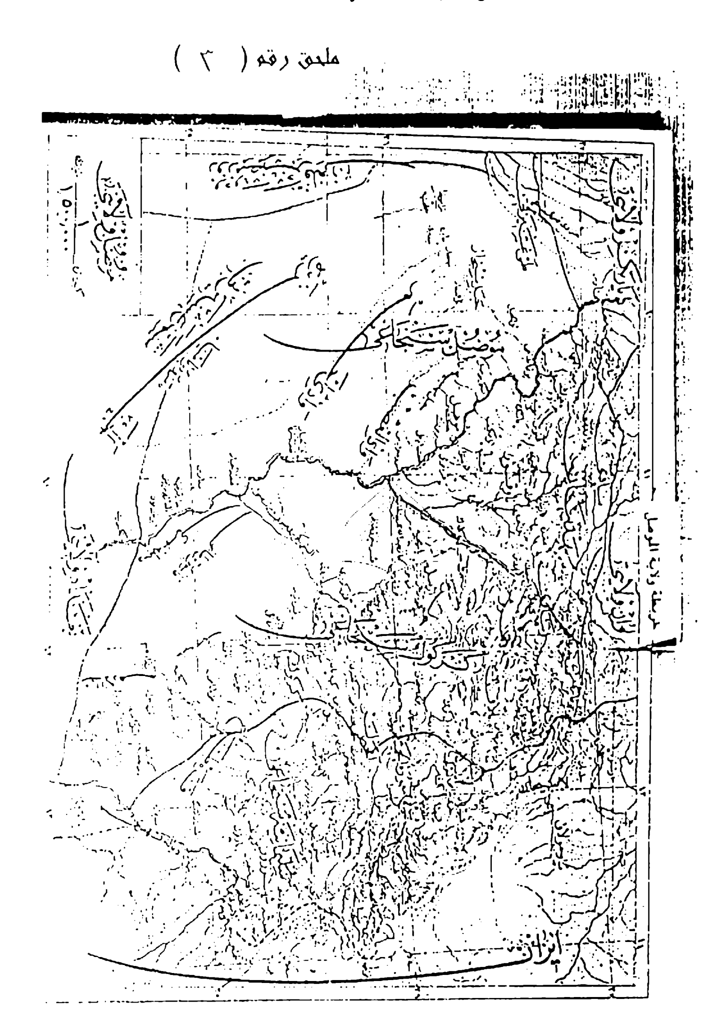


Osmanli Arşivi Daire Başkanligi

ملحق رقم (٢)



ملحق رقم (٣)



2-through studying the serving and building reality of the Iraqi provinces it seemed that the Iraqi city was suffering the underdevelopment in all serving and building fields . the state carried out not large projects , which aims to improve the level of the general services.

3- the uthmanic governors endeavored to reform the economic , social and administrative deteriorated position in Iraq following the European states , which were nominated (the organizations)

4- using the system of mayors , which is performed in acitana 1829A.D – 1245 A.H .

5- when we knew the documents , we noted that the municipalities under look to carry out duties infield of different services .

Abstract

This thesis deals with the subject " the municipalities of the Iraq in the uthmanic era" . this subject depend on notion of the Arabic Islamic civilization as control of weights and measures which the municipalities detailed considerating the circumstances of the economic and social development of the society. The laws, which organized the working of the municipalities , indicate really the essence of the system and purposes of the control, which performs the Islamic law and its moralities . therefore the municipalities carried out economic moral and social role. Additional , the control of the weights and measures has role in execution of the laws , which issued by the governmental authorities. The municipalities were given many and different authorities according to the management of the economic status through the control of the markets and the goods , which are showed in the markets , preventing the monopoly of goods and commodities , swindle and the price. This municipalities determined the prices and participated in management of the labor of the craftmen, bodies and associations .

All these associations and craft bodies were given many names , which the first beginning of the municipal working through the French communes , which called separate budget .

On the other hand we noted that there was large change in the uthmanic policy particularly after the issuance of the decree , by which in central policy was performed through participating the people in the councils of the provinces and cities . they managed the work regarding the health and crafts. Conclusion

1- changing the position the position of the municipalities and the councils of the municipalities as measure of carrying out the laws and providing the needed services to authorities collecting the tax in many times.

League of Arabic States
Institute of the Arabic History
And the Scientific Heritage
The High Studies

The Municipalities of Iraq In the Uthmanic Era 1534 -1918

Thesis

Submitted by

Abdul Adhim Abbass Nassar

To

The Council of Institute of Arabic History and Scientific Heritage as Partial of Requirements of Doctorate- Degree in Modern History

Supervised by

Dr. assist.
Ali Nasir Alubudi

2005 A.D 1426A.H